

الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: D.CO/3C/02/17

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

في: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

العنوان

متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل

المعايير المحاسبية الدولية

-دراسة حالة-

من إعداد:

بوعظم منير

تاريخ المناقشة: 2021/02/27

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
سعيد يحيى	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
غزي محمد العربي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفاً و مقرراً
سبي إسماعيل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا
ختيم محمد العيد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا
عامر هشام	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي بريكة	مناقشا
خالد جفال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ام البواقي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله بفضلہ تتم الأعمال،

أتوجه بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى كل من
زودني بالعلم ووجهني في إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر
الدكتور الفاضل غزي محمد العربي الذي أسدى لي النصيحة
في البحث العلمي وأوصاني بالصبر والصدق والأمانة ووجهني
حتى إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر إلى الأساتذة
الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذه الرسالة
ومناقشتها.

الإهداء

إلى الوالدين حفظهما الله وأطال في عمرهما،

إلى كافة أفراد العائلة والأقارب،

إلى الزملاء والأصدقاء

أهدي هذا العمل،

أملين من الله التوفيق والسداد.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال تشخيص واقع ممارسات الإفصاح عن المعلومات للشركات الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة 2016-2018 باستخدام منهجية (ستاندراند بورز) لتحديد متوسط نتائج الإفصاح والشفافية كمتغير تابع لكل من حجم الشركة، الرفع المالي والشكل القانوني. سجلت الشركات محل الدراسة مستوى منخفض من الإفصاح والشفافية بنسبة 28,57%، كما لم تكشف الدراسة عن وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الرفع المالي، الشكل القانوني ومستوى الإفصاح والشفافية لتلك الشركات، مع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستويات الإفصاح والشفافية المسجلة.

خلصت الدراسة إلى أنه يمكن تحسين ممارسات الإفصاح والشفافية في البيئة الجزائرية، نظريا وعمليا من خلال توفير المتطلبات اللازمة وفقا للهيكل المقترح لهيئة التنظيم المحاسبي في الجزائر، مع وضع آليات تنظيمية ومؤسسية محكمة تسمح بفرض تطبيق تلك المتطلبات موازاة مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: متطلبات الإفصاح والشفافية، التقارير المالية، معايير المحاسبة الدولية، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

Abstract:

This study aimed to define the requirements for disclosure and transparency in the financial reports of the Algerian economic company, by diagnosing the reality of the information disclosure practices of the Algerian companies listed on the stock exchange during the period 2016-2018 using Standard & Poor's methodology to determine the average results of disclosure and transparency as a dependent variable for each of the size of the company, Financial leverage and legal form. The companies under study recorded a low level of disclosure and transparency by 28,57%, and the study did not reveal any statistically significant relationship between the financial leverage, the legal form and the level of disclosure and transparency for these companies, in addition to the existence of a positive statistically significant effect between the size The company and the levels of disclosure and transparency recorded.

The study concluded that it is possible to improve disclosure and transparency practices in the Algerian environment, theoretically and practically, by providing the necessary requirements according to the proposed structure of the Accounting Regulation Authority in Algeria, with the development of tight organizational and institutional mechanisms that allow imposing the application of these requirements in parallel with the Algerian economic environment.

Key words: Disclosure and transparency requirements, financial reports, international accounting standards, Algerian economic company.

Résumé:

Cette étude vise à définir les exigences de divulgation et de transparence dans les rapports financiers de l'entreprise économique algérienne, en diagnostiquant la réalité des pratiques de divulgation d'informations des sociétés algériennes cotées en bourse sur la période 2016-2018 à l'aide de la méthodologie Standard & Poor's pour déterminer les résultats moyens de la divulgation et de la transparence en tant que variable dépendante pour chacun de la taille de l'entreprise, du levier financier et de la forme juridique. Les entreprises étudiées ont enregistré un faible niveau de divulgation et de transparence de 28,57%, de même l'étude n'a pas révélé de relation statistiquement significative entre le levier financier, la forme juridique et le niveau de divulgation et de transparence pour ces entreprises, en plus l'existence d'un effet positif statistiquement significatif entre la taille de l'entreprise et les niveaux de divulgation et de transparence enregistrés.

L'étude a conclu qu'il est possible d'améliorer les pratiques de divulgation et de transparence dans l'environnement algérien, théoriquement et pratiquement, en fournissant les exigences nécessaires selon la structure proposée de l'autorité de régulation comptable en Algérie, avec le développement de mécanismes organisationnels et institutionnels rigoureux qui permettent d'imposer l'application de ces exigences en parallèle avec l'environnement économique algérien.

Mots clés: exigences de divulgation et de transparence, rapports financiers, normes comptables internationales, entreprise économique Algérienne.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وتقدير
	الإهداء
I	ملخص
II-IV	فهرس المحتويات
V-VII	قائمة الأشكال والجداول
VIII	قائمة الاختصارات
أ-ي	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التوجه نحو تحقيق التوافق المحاسبي
03	المطلب الأول: تباين الممارسات المحاسبية
12	المطلب الثاني: مزايا ومقومات التوافق المحاسبي
16	المبحث الثاني: إقرار معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)
16	المطلب الأول: مفهوم ومكونات المعايير المحاسبية الدولية
22	المطلب الثاني: الشرعية والتأييد الدولي لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)
27	المطلب الثالث: الهيكل المؤسسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية وعملية إصدار المعايير
32	المبحث الثالث: موقف الجزائر من المعايير المحاسبية الدولية
32	المطلب الأول: التنظيم المحاسبي في الجزائر
36	المطلب الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي
41	المطلب الثالث: الهيئات المشرفة على تنظيم المحاسبة في الجزائر
45	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: التأصيل النظري للإفصاح والشفافية	
47	تمهيد
48	المبحث الأول: وظيفة الإفصاح المحاسبي وعلاقتها بالشفافية
48	المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي والشفافية
52	المطلب الثاني: مقومات وأنواع الإفصاح المحاسبي

56	المطلب الثالث: محددات الإفصاح المحاسبي
60	المبحث الثاني: حوكمة الشركات كآلية لتعزيز الإفصاح والشفافية
60	المطلب الأول: طبيعة حوكمة الشركات
64	المطلب الثاني: مبادئ وخصائص حوكمة الشركات
68	المطلب الثالث: مراجعة أدبيات حوكمة الشركات والشفافية
70	المبحث الثالث: أهمية الإفصاح والشفافية في أسواق رأس المال
71	المطلب الأول: ماهية سوق رأس المال
76	المطلب الثاني: كفاءة سوق رأس المال
79	المطلب الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في سوق رأس المال
84	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية	
86	تمهيد
87	المبحث الأول: إعداد وعرض القوائم المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (01)
87	المطلب الأول: الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية
92	المطلب الثاني: هيكل ومحتوى القوائم المالية
103	المبحث الثاني: أبعاد الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي
103	المطلب الأول: الأسس العامة لعرض القوائم المالية
106	المطلب الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية حسب SCF
112	المطلب الثالث: الإفصاح عن الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية
118	المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن الحسابات الموحدة
119	المطلب الأول: متطلبات إعداد القوائم المالية الموحدة
123	المطلب الثاني: طرق وقواعد توحيد الحسابات
128	المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح عن الحسابات الموحدة
133	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية	
135	تمهيد
136	المبحث الأول: الإطار العملي للدراسة التطبيقية
136	المطلب الأول: أهداف وطريقة إجراء الدراسة التطبيقية

145	المطلب الثاني: تقديم مؤشر قياس الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في البورصة
154	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح والشفافية
154	المطلب الأول: تحليل مستوى الإفصاح والشفافية عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين
159	المطلب الثاني: تحليل مستوى الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات
167	المطلب الثالث: تحليل مستوى الإفصاح والشفافية عن هيكل وإجراءات مجلس الإدارة
172	المبحث الثالث: واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر
172	المطلب الأول: أثر حجم الشركة على الإفصاح والشفافية
183	المطلب الثاني: أثر الرفع المالي على الإفصاح والشفافية
189	المطلب الثالث: أثر الشكل القانوني على الإفصاح والشفافية
193	المبحث الرابع: متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات الجزائرية
193	المطلب الأول: حتمية التوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية
199	المطلب الثاني: اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
204	المطلب الثالث: تفعيل بورصة الجزائر
211	خلاصة الفصل
213	الخاتمة
220	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تفاعل المحاسبة والقيم الثقافية	06
02	المنظمات المعنية بنموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني والقاري	09
03	واقع تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية حول العالم	22
04	إجراء اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS من طرف الاتحاد الأوروبي	26
05	هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	29
06	عملية إصدار المعايير من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB	31
07	مكونات النظام المحاسبي المالي	37
08	اتجاهات الشفافية	51
09	مكونات أسواق رأس المال	73
10	التدفقات المالية والمعلوماتية في اقتصاد سوق رأس المال	81
11	أهم محطات تطور معيار المحاسبة الدولي رقم (01)	87
12	التدفقات النقدية الداخلة والخارجة حسب الأنشطة	99
13	متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)	117
14	تصنيف الترتيب المشترك في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 11	127
15	التداخل بين معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS10-11-12) ومعيار المحاسبة الدولي IAS28	129
16	درجات الإفصاح بدلالة مقاييس حجم الشركات	176
17	درجات الإفصاح بدلالة الرفع المالي	186
18	هيكل مقترح لهيئة التنظيم المحاسبي في الجزائر	195
19	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2010-2018	201
20	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2010-2018	201
21	تطور القيمة السوقية في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2018	205
22	تطور قيمة التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2018	206

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	العوامل المؤثرة في الأنظمة المحاسبية	04
02	أهم الفروقات بين النموذج الأنجلوسكسوني والنموذج الأوروبي	11
03	دراسات وأبحاث حول محددات الإفصاح	57
04	نموذجي حوكمة الشركات	63
05	دراسات وأبحاث حول العلاقة بين الشفافية وحوكمة الشركات	68
06	عرض الربح أو الخسارة باستخدام طريقة طبيعة المصروف	96
07	عرض الربح أو الخسارة باستخدام طريقة وظيفة المصروف	97
08	قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية N/12/31	101
09	مقارنة تصنيف الأدوات المالية بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي	113
10	مقارنة متطلبات إعداد القوائم المالية الموحدة بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي	119
11	مقارنة طرق وقواعد توحيد الحسابات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية	123
12	مستويات قوة الارتباط	145
13	الإفصاح والشفافية عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	154
14	الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	160
15	الإفصاح والشفافية عن هيكل وإجراءات مجلس الإدارة	167
16	نتائج الإفصاح والشفافية حسب فئات منهجية ستاندراند بورز	173
17	نتائج الإفصاح والشفافية حسب حجم الشركات	175
18	معاملات الاختلاف لمقاييس حجم الشركات	178
19	مصفوفة الارتباط بين مقاييس حجم الشركات ودرجات الإفصاح	179
20	مقاييس الحجم المعتمدة في نماذج الانحدار المتعدد التدريجي	180
21	مقاييس الحجم المستبعدة بطريقة الانحدار المتعدد التدريجي	180
22	القوة التفسيرية لنماذج الانحدار المتعدد التدريجي	181
23	اختبار معنوية نماذج الانحدار المتعدد التدريجي	182
24	تقدير معاملات نماذج الانحدار المتعدد التدريجي	183

185	نتائج الإفصاح والشفافية حسب الرفع المالي	25
187	القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط الخاص بالرفع المالي	26
188	اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط الخاص بالرفع المالي	27
190	نتائج الإفصاح والشفافية حسب الشكل القانوني (عامة/خاصة)	28
192	القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط الخاص بالشكل القانوني للشركات	29
193	نتائج اختبار بيرسون (Pearson) للعلاقة بين درجات الإفصاح والشكل القانوني للشركات	30
200	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2018	31
204	مؤشرات أداء بورصة الجزائر للأوراق المالية خلال الفترة 2010-2018	32

قائمة الاختصارات

الاختصار	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
ARC	Accounting Regulatory Committee	لجنة التنظيم المحاسبي
CNC	Conseil National de Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
COSOB	Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse	لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة
EFRAG	European Financial Reporting Advisory Group	المجموعة الاستشارية الأوروبية لإعداد التقارير المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
FEE	La Fédération Européenne des Experts comptables	الاتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين
FSF	Financial Stability Forum	منتدى الاستقرار المالي
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات معايير الإبلاغ المالي الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
ISO	International Organization for standardization	المنظمة الدولية للمعايير
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
S&P	Standard and Poor's	مؤسسة ستاندرد اند بورز
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية
SGBV	La Société de Gestion de la Bourse des Valeurs Mobilières	شركة تسيير بورصة القيم المنقولة
SIC	Standing Interpretations committee	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
US GAAP	United States Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً

مقدمة

تمهيد:

شهدت البيئة المالية والتجارية في مختلف دول العالم بشكل عام والدول التي تتوفر على الأسواق المالية بشكل خاص سلسلة من التغيرات والتطورات التي نتجت في الغالب عن العديد من الأزمات والفضائح المالية التي طالت بعض الشركات الكبرى والعلاقة، حيث عانت من خسائر مالية ضخمة أدت في كثير من الأحيان إلى الإفلاس. يرجع ذلك في المقام الأول إلى الممارسات غير القانونية والخاطئة في إظهار الوضعية والأداء المالي للشركات مع تواطؤ كبرى شركات المحاسبة والتدقيق الدولية في عمليات المراقبة والمساءلة، ما نجم عنه في الأخير فقدان الثقة مع كبح للاستثمارات الدولية بسبب عدم مصداقية وموثوقية المعلومات المقدمة. في هذا الإطار يعد الإفصاح عن المعلومات إحدى الآليات التي تهدف إلى الحد من الفساد والجرائم المالية، نظرا لحرصه على تقديم صورة دقيقة لجميع الأمور المتعلقة بالشركات.

تماشيا مع الاتجاهات المتزايدة نحو توسيع الإفصاح عن المعلومات والتعددية في مجالاته، وفي ظل سعي المنظمات المهنية المحاسبية الدولية لتحقيق التوافق المحاسبي في الممارسات المحاسبية أصبح الإفصاح عن المعلومات وفق مبادئ ومعايير تلقى التأييد والشرعية الدولية مطلب رئيسي، حيث تسعى الشركات في مختلف دول العالم إلى تعظيم قيمتها وسمعتها من خلال تركيز الجهود على الوصول وتطوير المستوى الأمثل من الشفافية والإفصاح.

ظهرت الحاجة في القرن العشرين لتوحيد المعالجات المحاسبية الدولية والتقليل من الفروقات في الممارسات المحاسبية بين الأنظمة المحلية في مختلف الدول نظرا لنمو حركة الاستثمارات في الأسواق المالية بحثا عن توسيع النشاط وفرص استثمارية أفضل عبر التسجيل في الأسواق المالية خارج الحدود المحلية، ذلك بتحديد متطلبات الإفصاح المحاسبي وكيفية إعداد وعرض القوائم المالية عن طريق إصدار معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) ثم عولمتها بغية الوصول إلى التوحيد المحاسبي. لقد حظي موضوع الإفصاح والشفافية في ظل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية باهتمام كبير من الأدبيات المالية في جميع الدول، لا سيما مع اعتماد المستثمرين الأجانب والشركات المختلفة في بناء قراراتهم الاستثمارية على تقارير ومواقف الهيئات الدولية ووكالات التصنيف الدولية في تقييم مستويات جودة الكشف عن المعلومات، وعلاقتها بمجموعة من المحددات التي غالبا ما ترتبط بهيكل أعمال الشركة والإطار المؤسسي التي تنشط فيه الشركات ككفاءة الأسواق المالية ودرجة تطور النظام المصرفي للدول.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الدراسات العديدة حول هذا الموضوع المهم، فإن عدم أخذهم بعين الاعتبار حالة الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق أو أن يكون لديهم سوق مالي غير نشط "حالة الجزائر" هو حافز لإجراء هذه الدراسة.

شهدت الجزائر كباقي الدول النامية التي مرت بفترة انتقالية بالتحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق من خلال إعلانها لنهاية احتكار الدولة للتجارة الخارجية جملة من الإصلاحات لمواكبة التطورات في الفكر المحاسبي الدولي، حيث بات من الواضح أن التحدي القائم في الشركات الجزائرية هو توحيد طرق الإفصاح في التقارير المالية وكفاية المعلومات المفصح عنها لتلبية احتياجات المستخدمين.

أولاً- إشكالية البحث

في هذا الإطار تكون الإشكالية الرئيسية لموضوع بحثنا كآتي:

ما هي متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل المعايير المحاسبية الدولية؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات الجزائرية محل الدراسة؟
- ما أثر حجم الشركة على مستويات الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة؟
- ما أثر الرفع المالي على مستويات الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة؟
- ما أثر الشكل القانوني للشركة على مستويات الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة؟
- هل يمكن تحسين ممارسات الإفصاح والشفافية في البيئة الجزائرية، نظريا انطلاقا من تحيين متطلبات الإفصاح المحاسبي وعمليا وفق قدرة الشركات على تطبيق هذه المتطلبات؟

ثانيا- فرضيات الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة الفرعية المتعلقة بها، تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات الجزائرية محل الدراسة متوسط؛
- **الفرضية الثانية:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مستويات الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة؛
- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على مستويات الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة؛

- **الفرضية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشكل القانوني للشركة على مستويات الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة؛
- **الفرضية الخامسة:** يمكن تحسين ممارسات الإفصاح والشفافية في البيئة الجزائرية، نظريا وعمليا من خلال توفير المتطلبات اللازمة.

ثالثا - أهداف الدراسة وأهميتها

- نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة العلمية تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- فهم وإدراك أسباب التباين في أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية، وانعكاس ذلك على التقارير المالية المنشورة؛
 - تحليل وتفسير المستوى الحقيقي لممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية محل الدراسة، من خلال تبويبها في فئات تعبر عن مستوى التطور الحاصل في مجال الكشف عن المعلومات، ومقارنتها بنظيرتها في بيئات مختلفة؛
 - إبراز أثر حجم الشركة على ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية؛
 - إبراز أثر الرفع المالي على ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية؛
 - إبراز أثر الشكل القانوني للشركة على ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية؛
 - تحديد الخطوات الضرورية الواجب إتباعها لتحسين ممارسات الإفصاح والشفافية في المؤسسات الجزائرية وتعيين المتطلبات الأساسية لهذه العملية.
- تستمد الدراسة أهميتها من:
- تنبثق أهمية الدراسة من حيوية الموضوع الذي تتناوله، من خلال وعي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بأهمية ودور الإفصاح والشفافية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المحلية وعولمة الأسواق العالمية؛
 - إبراز الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع البحث محل الدراسة، وإرساء إطار نظري تطبيقي يستمد كيانه من واقع البيئة الجزائرية؛
 - المساهمة في إثراء موضوع الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية، من خلال محاولة تقديم بعض الحلول العملية لتوفير بيئة معلومات تسودها الشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية، والارتقاء بها إلى مستوى يسمح بتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين.

رابعاً - الدراسات السابقة

في حدود اطلاعنا وما تمكنا من الحصول عليه، فإن الدراسات التي تناولت تشخيص لواقع ومتطلبات تحسين الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية في ظل التطورات والتعديلات المستمرة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية قليلة وتتميز بالحدثة. من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حسب التسلسل الزمني لإعدادها ما يلي:

أ. دراسة Omaima A.G. Hassan, Peter Romilly, Gianluigi Giorgioni سنة 2006 بعنوان "The extent of financial disclosure and its determinants in an emerging capital market: the case of Egypt"، والمنشورة في مجلة Int.J.Accounting, Auditing and Performance Evaluation.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إفصاح الشركات غير المالية المدرجة في بورصة مصر عن معلوماتها المالية خلال الفترة 1995-2002. علاوة على ذلك، تبحث الدراسة عن الفرق بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص من حيث خصائص الشركة وممارسات الإفصاح. تظهر النتائج زيادات تدريجية في مستويات الإفصاح مع الامتثال العالي للإفصاح الإلزامي، على الرغم من أن مستوى الإفصاح الاختياري كان محدوداً نوعاً ما، كما يظهر أن شركات قطاع الأعمال العام تفصح بشكل عام عن معلومات أقل من شركات القطاع الخاص، في الأخير بينت الدراسة أن الشركات الأكثر ربحية تكشف عن معلومات أكثر من الشركات الأقل ربحية، كما تتباين النتائج الخاصة بكل من حجم الشركة والاستدانة ونشاط الأسهم.

ب. دراسة Claudia Arena سنة 2011-2012 بعنوان "Corporate disclosure in the capital market: the role of the governance system"، أطروحة دكتوراه جامعة Federico II - Università Degli Studi Di Napoli.

هدفت الدراسة إلى تقديم أدلة إضافية بشأن دور حوكمة الشركات في تحديد سياسات الإفصاح مع التركيز على العلاقة بين المصادر المختلفة لمعلومات الشركة، حيث تم تقسيم الدراسة إلى جزأين، جزء أول يهتم بفهم إلى أي مدى تؤثر خصائص الحوكمة الداخلية والخارجية للشركة على استراتيجيات الإفصاح الاختياري وتفاعلها مع الإفصاح الإلزامي وفحص ما إذا كانت خيارات الإفصاح الطوعي للشركة تتأثر باستراتيجيات الكشف الإلزامي الخاصة بها (بديل مقابل مكمل)، كما يهتم الجزء الثاني بفحص ما إذا كانت خصائص حوكمة الشركة وسياساتها المحاسبية تؤثر على القيمة المعلوماتية للاستراتيجيات التقديرية في سرد المعلومات عن الشركات.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، حيث أشار تحليل عينة من شركات النفط والغاز الأوروبية إلى وجود علاقة غير رتيبة بين الإفصاح الإلزامي والاختياري عن المخاطر، مما يشير إلى أن الشركات في المتوسط تستخدم الإفصاح الاختياري لاستكمال المعلومات في الإيداعات الإلزامية، ومع ذلك عندما يتجاوز مستوى الإفصاح الإلزامي العتبة، تبدأ العلاقة الإيجابية في الانعكاس، لأن تكاليف الكشف عن معلومات المخاطر تتغلب على فوائدها. علاوة على ذلك، تشير الدلائل المستمدة من عينة من الشركات الأمريكية إلى أن التحيز تجاه اللغة الإيجابية في الإفصاحات البيئية لا يعكس أسبابا انتهازية إدارية بحتة، بل يتنبأ بالأداء البيئي المستقبلي، كما يؤثر مجلس الإدارة بشكل كبير على اللغة المعلوماتية فقط عندما يوفر في الوقت نفسه مراقبة فعالة ومشاركة ناجحة لأصحاب المصلحة.

ج. دراسة Diana Weekes-Marshall سنة 2014 بعنوان "Corporate governance disclosure practices: Evidence from Barbados Social and Economic Studies"

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى ممارسات الإفصاح عن حوكمة الشركات التي تقوم بها الشركات المدرجة في بورصة بربادوس، حيث تم استخدام تحليل لمحتوى التقارير السنوية لاثنتين وعشرون (22) شركة مدرجة في البورصة، وباستخدام تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين مجموعة من المتغيرات ودرجات الإفصاح المسجلة، فإن أهم ما خلصت إليه الدراسة، أن مستوى الإفصاح يقدر ب 62,37% لسنة 2009 و 62,83% لسنة 2011، مع عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين المستويات الأعلى للإفصاح وكل من القطاع الاقتصادي التي تنشط فيه الشركات، جودة التدقيق، حجم الشركة والرفع المالي، كما تشير الباحثة إلى إمكانية إجراء تحسينات على مستوى درجات الشفافية والإفصاح المسجلة خاصة فيما يتعلق بمسؤولية مجالس الإدارة اتجاه الشركة ومساهميها، ويمكن القيام بذلك من خلال تعزيز المجالس وتشديد الأنظمة والإلزامية تطبيق حوكمة الشركات من خلال هيئة تداول الأوراق المالية في البورصة، إضافة إلى تحسين الحماية القانونية للمستثمرين مع الحرص على توفير توازن مريح بين مستويات الإفصاح المطلوبة ومستويات الإفصاح التي ترغب فيها الشركات.

د. دراسة صافو فتحة سنة 2015-2016 بعنوان "أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، أطروحة دكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-.

هدفت الدراسة بشكل عام إلى تسليط الضوء على إستراتيجية إصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي تركز على إلغاء أو تعديل العديد من المعايير المحاسبية

الدولية وإصدار معايير جديدة نتيجة لعدم تحقيق المعيار لما هو متوقع، كما اقترحت الباحثة في نهاية الدراسة تحديث النظام المحاسبي المالي من خلال إطار مقترح لإعادة هيكلة هيئة التنظيم المحاسبي يسمح بإعطاء أبعاد جديدة للبيئة المحاسبية دولياً مع إمكانية تحقيق توافق ملائم للنظام المحاسبي المالي بكل ما يرتبط به من مقومات ثقافية وتعليمية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

هـ. دراسة قسوم حنان سنة 2015-2016 بعنوان "أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية -دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-"، أطروحة دكتوراه جامعة فرحات عباس -سطيف 01-.

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين مستويات الإفصاح المحاسبي باستخدام مؤشر تم تصميمه ذاتياً وكل من الخصائص النوعية للمعلومة المالية (الملاءمة، الموثوقية، قابلية الفهم، قابلية المقارنة) وممارسة الشركة لإدارة الأرباح (نماذج الاستحقاق)، وباستخدام تحليل الانحدار فإن أهم ما خلصت إليه الدراسة، أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط، كما تشير الباحثة إلى وجود علاقة قوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية، وعلاقة ضعيفة جداً بين الإفصاح المحاسبي وممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح.

و. دراسة Michael Minnis & Nemit Shroff سنة 2017 بعنوان "Why regulate private firm disclosure and auditing?", والمنشورة في مجلة Accounting and Business Research.

هدفت الدراسة إلى مناقشة وتحليل أسباب اختلاف تنظيم التقارير المالية للشركات الخاصة، وذلك بالتركيز على وجه التحديد على أنظمة الإفصاح المحاسبي وتدقيق البيانات المالية، على سبيل المثال لا يطلب من الشركات الخاصة في الولايات المتحدة وكندا بشكل عام الإفصاح عن نتائجها المالية ولا مراجعتها، على النقيض من ذلك يتعين على العديد من الشركات ذات المسؤولية المحدودة في معظم البلدان الأخرى تقديم بعض المعلومات المالية على الأقل للجمهور، كما يتعين عليها أيضاً مراجعة بياناتها المالية.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحثان على تطوير أداتين للدراسة الاستقصائية للحصول على آراء كل من المنظمين والشركات الخاضعة للتنظيم عبر الدول من خلال تصميم استبيان ومناقشته، وقدم الباحثان أدلة مفادها عدم استمرار غالبية الشركات في الإفصاح عن نتائجها المالية علناً إذا تم إزالة اللوائح أو إذا أعطيت الخيار، كما أن الإفصاح العام قد لا يكون مفيداً للشركة الخاصة المفصح عنها،

إلا أنه مفيد بشكل جماعي كنتيجة لتحسين بيئة المعلومات، وأفادت غالبية الشركات التي لديها عمليات تدقيق في القوائم المالية أنها ترتبط أساساً بمزايا سوق رأس المال الخاص، على سبيل المثال تحسين الوصول إلى القروض البنكية، وأن المنفعة العامة الأساسية لعملية التدقيق هي ضمان الامتثال أي المراقبة الحكومية الخارجية لتبقى أتعاب المدقق ووقت الإدارة من الاهتمامات الأساسية لتفويض تدقيق القوائم المالية.

ز. دراسة Zhaoyang Gu, Jeff Ng & Albert Tsang سنة 2019 بعنوان
Mandatory IFRS adoption and management forecasts: The impact of "changes enforcement"
China Journal of Accounting والمنشورة في مجلة
.Research

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير تغييرات الإنفاذ على العلاقة الإيجابية بين الاعتماد الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية والإفصاح الاختياري للشركات، من خلال فحص ما إذا كانت التحسينات في التقارير المالية الإلزامية ناتجة عن التغييرات المتزامنة في إنفاذ عرض التقارير المالية أثناء اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، وذلك من فرضية أن العوامل المهمة في فعالية اعتماد هذه المعايير يرتبط بما إذا كان يمكن إنفاذها في الواقع من خلال تعزيز بعض الأنظمة المصاحبة للاعتماد، ما يستدعي إجراء تغييرات إنفاذ متزامنة وموضوعية. خلصت الدراسة إلى أن الزيادة في إصدار توقعات الإدارة بعد اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية أقل بالنسبة للشركات في البلدان التي تفرض إنفاذ متزامن التغييرات من تلك التي من البلدان دون مثل هذه التغييرات.

كما قدمت الدراسة أدلة على عدم وجود فرق في زيادة المعلومات المتوقعة بين الشركات في البلدان التي تلزم معايير الإبلاغ المالي الدولية دون تغييرات إنفاذ متزامنة والشركات في البلدان غير الملزمة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ومع ذلك، فإن الشركات المقيمة في البلدان التي تفرض تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية مع تغييرات إنفاذ متزامنة تظهر زيادة أقل بكثير في المعلومات المتوقعة، تشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن الإنفاذ الأفضل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يضعف (يقوي) التأثير الإيجابي لاعتماد هذه المعايير على الكشف الاختياري (الإلزامي).

خامساً - موقع الدراسة الحالية ضمن الدراسات السابقة

تشارك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أن نتائجها التي توصلت إليها تساعد المستثمرين وصانعي السياسات المحاسبية على تفسير خيارات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المتاحة

للجمهور، مع إلقاء الضوء على بعض الشروط الضرورية التي من شأنها زيادة كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، ويدعم ذلك أنه لا يزال هناك نقاش كبير ومفتوح حول ما إذا كانت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية تعمل على تحسين بيئة المعلومات المحاسبية والمالية في ظل تباين تأثير العوامل البيئية المحيطة بكل دولة وسوق مالي.

كما تعد هذه الدراسة أكثر شمولاً وتفصيلاً، حيث أننا قمنا بتقديم أدلة جديدة حول واقع ممارسات الإفصاح والشفافية في المؤسسات الجزائرية بشكل مفصل، وذلك بالإحاطة بمختلف جوانب الإفصاح عن المعلومات وعلاقته بحجم الشركة، الرفع المالي والشكل القانوني للشركات، لتسمح لنا في الأخير بتحديد أهم متطلبات تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في البيئة الجزائرية.

سادساً - منهج الدراسة

تماشياً مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، تم توظيف المنهجي الوصفي التحليلي بغية استيعاب إطار موضوع الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وتحليل جوانبه المختلفة، كما تم اعتماد المنهج المقارن للوقوف على نقاط تقارب واختلاف النصوص التشريعية للنظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، إلى جانب ذلك تم استخدام المنهج التاريخي عند عرض أهم محطات تطور مهنة المحاسبة في الجزائر وإعطاء نظرة حول الجهود المبذولة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في صميم توحيد ممارسات الإفصاح المحاسبي وإصدار معايير محاسبية عالية الجودة. تم الاعتماد في الشق التطبيقي من الدراسة على منهج دراسة حالة، وهو المنهج الذي مكننا من تشخيص مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمؤسسات محل الدراسة ودراسة أثر المتغيرات المستقلة "حجم الشركة، الرفع المالي والشكل القانوني للشركة" على المتغير التابع "الإفصاح والشفافية في التقارير المالية"، وقد تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى كأداة لجمع وقياس البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

سابعاً - حدود الدراسة

تم تحديد الحدود المكانية والزمنية للدراسة على أساس اعتبارات موضوعية تخدم الهدف والغاية من البحث كالآتي:

1. الحدود المكانية: تم التركيز على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر (سوق سندات رأس المال)

لتكون محل الدراسة والتي بلغ عددها 5 شركات، نظراً أن الإفصاح عن المعلومات في مثل هذه الشركات يعد أمراً حاسماً وركيزة أساسية لنجاعة سوق رأس المال، إضافة إلى أنها ملزمة بقوة القانون

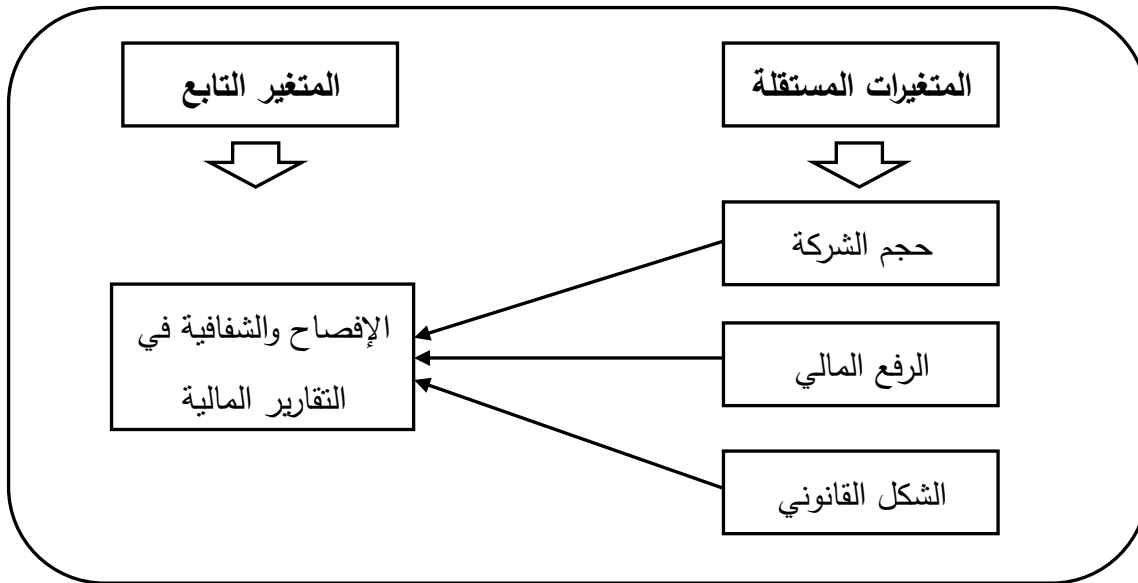
بالإفصاح عن تقاريرها المالية فيما يسمح بحماية المستثمرين والتقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات ومشكلة الوكالة بين المديرين والمستثمرين، وهو ما بدوره يجسد شرط أساسي للحكم على مستوى الإفصاح والشفافية بالأخذ بعين الاعتبار التقارير المالية المتاحة فقط.

2. **الحدود الزمنية:** تم التركيز في دراسة مؤثر الإفصاح والشفافية للشركات محل الدراسة على التقارير المالية التي تغطي فترة (03) ثلاث سنوات، أي تلك المرتبطة بسنوات 2016، 2017 و 2018، ويرجع سبب اختيار هذه السنوات إلى حدوثها، إضافة إلى اعتبارها كفترة كافية لتحكم الشركات الجزائرية في تطبيق نصوص وقواعد النظام المحاسبي المالي، كما تسمح الفترة بالوقوف على جميع العناصر المطلوب الإفصاح عنها خاصة تلك التي لا تظهر كل سنة في التقارير المالية (غير دورية)، مثل قرارات ومقترحات عقد الاجتماعات غير العادية للمساهمين.

ثامنا - نموذج وتقسيمات الدراسة

يمكن تمثيل النموذج العام للدراسة الذي يتضمن المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الشكل

الآتي:



واقع ومتطلبات تحسين ممارسات الإفصاح والشفافية

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية، تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- خصص الفصل الأول لتقديم الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية في ثلاثة مباحث، يتناول الأول أسباب التوجه نحو تحقيق التوافق المحاسبي، والثاني إقرار معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، أما المبحث الثالث فتناول موقف الجزائر من معايير المحاسبة الدولية.

- خصص الفصل الثاني لتوضيح التأصيل النظري لممارسات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول وظيفة الإفصاح المحاسبي وعلاقتها بالشفافية، والثاني حوكمة الشركات كآلية لتعزيز الإفصاح والشفافية، أما المبحث الثالث فخصص لأهمية الإفصاح والشفافية في أسواق رأس المال.
- خصص الفصل الثالث لإبراز الفروقات في متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول إعداد وعرض القوائم المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (01)، والثاني أبعاد الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي، بينما المبحث الثالث يتناول الفروقات في الإفصاح المحاسبي عن الحسابات الموحدة.
- خصص الفصل الرابع لإجراء دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، من أجل تحديد واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في المؤسسات الجزائرية. وبناء على ذلك، تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول الإطار العملي للدراسة التطبيقية، والثاني عرض وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح والشفافية، ويتناول المبحث الثالث تشخيص لواقع ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية محل الدراسة، أما المبحث الرابع فيبرز أهم متطلبات تحسين مستويات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية.

الفصل الأول

الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية

تمهيد:

شهدت بيئة المال والأعمال الدولية في سياق العولمة والانفتاح الاقتصادي بين الدول اتساع نطاق التعاملات التجارية وتملك المستثمرين الأجانب للشركات عبر العالم، ما أدى إلى ارتفاع حجم التمويل الدولي من خلال ربط الأسواق المالية وظهور سوق موحد. في هذا الإطار أصبح التنسيق الدولي والحد من الاختلافات بين الأنظمة والممارسات المحاسبية الدولية يمثل تحديا كبيرا للشركات، وسيتيح لهم على وجه الخصوص الوصول إلى جميع الأسواق المالية دون الحاجة إلى إنتاج ازدواجية من التقارير المالية وتحمل تكاليف إضافية. أفرز هذا الوضع حتمية التوجه نحو تحقيق التوافق المحاسبي الذي من شأنه تقليل الفروقات في الممارسات المحاسبية، وذلك من خلال معايير المحاسبة الدولية.

من أجل فهم أفضل لموضوع معايير المحاسبة الدولية، من الحكمة معرفة الأصول والتطورات التي مرت بها المحاسبة للوصول إلى المحاسبة الحديثة معترف بها ومجسدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومن أجل الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع بحثنا، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التوجه نحو تحقيق التوافق المحاسبي.

المبحث الثاني: إقرار معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS).

المبحث الثالث: موقف الجزائر من معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الأول: التوجه نحو تحقيق التوافق المحاسبي

اختلفت الأنظمة المحاسبية منذ الستينيات من القرن الماضي من بلد إلى آخر بسبب عدة عوامل مرتبطة بتحقيق أهداف تلك الدول، حيث شهدت الفترة جهود كبيرة واهتمام متزايد من طرف الأكاديميين والمهنيين للوصول إلى نظام محاسبي موحد يقضي على المشاكل المترتبة عن هذه الاختلافات. من خلال هذا المبحث سوف نتناول أسباب والأحداث المترتبة عن تباين الممارسات المحاسبية، أهم النماذج المحاسبية الدولية، مزايا ومقومات التوافق المحاسبي.

المطلب الأول: تباين الممارسات المحاسبية

نتناول من خلال هذا المطلب أسباب التباين في الممارسات المحاسبية إضافة إلى أهم نماذج التوحيد المحاسبي في القرن التاسع عشر مع التركيز على مزايا وخصوصيات كل نموذج والمنظمات المعنية بكل نموذج.

الفرع الأول: أسباب تباين الممارسات المحاسبية

المحاسبة هي علم اجتماعي وليس علما طبيعيا، فهي تعكس إلى حد كبير احتياجات البيئة التي تطبق فيها، وإن أهداف أي نظام محاسبي مرتبط بتلبية احتياجات تلك البيئة، لذا فإن المبادئ المحاسبية هي من صنع البشر متطورة بمرور السنين لاستخدامها كأداة عملية، وطالما أن الأهداف المرجوة من المحاسبة مختلفة فالاختلافات في الممارسات المحاسبية أمر متوقع.¹

يرجع أغلب الباحثين في ميدان المحاسبة أسباب الاختلاف في الممارسات المحاسبية في مختلف دول العالم إلى اختلاف الخصائص البيئية لكل دولة، وفي الجدول الموالي نوضح بشكل عام العوامل المؤثرة على الأنظمة المحاسبية التي حددها مختلف الباحثين:

¹ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005، ص 273.

الجدول رقم (01): العوامل المؤثرة في الأنظمة المحاسبية

الباحث	العوامل البيئية التي تم أخذها بعين الاعتبار
Engelmann (1962), Enthoven (1965), Lowe (1967), Linowes (1969)	دراسة العلاقة بين الممارسات المحاسبية ومستوى التنمية الاقتصادية للبلدان.
Seidler (1967), Mueller (1968)	التنمية الاقتصادية، درجة تعقيد الأعمال، الإقناع السياسي، الأنظمة التشريعية.
Previts (1975)	استقرار العملة، طبيعة الملكية، مستوى التطور الإداري، حجم وتعقيد الأعمال، سرعة الابتكار التكنولوجي والتجاري، طبيعة التشريعات المحاسبية، نوع الاقتصاد ودرجة حرية السوق، نموذج نمو الاقتصاد، التعليم المحاسبي، حالة مهنة المحاسبة، المستوى العام للتعليم، السياق القانوني للأعمال التجارية والمالية.
Choi et Mueller (1978)	نوع الاقتصاد، النظام القانوني والسياسي، طبيعة الملكية، حجم وتعقيد الشركات، المناخ الاجتماعي، استقرار العملة، التشريعات المحاسبية، نمو الاقتصاد، نظام التعليم.
Da Costa <i>et al.</i> (1978)	الغرض المالي، التشريعات، أساليب قياس الدخل (النتيجة)، التحفظ، الضرائب، التضخم، المعلومات المقدمة لأسواق رأس المال.
Taylor Zarzeski (1996)	الثقافة وقوة السوق المالي.
Ball (1995), Nobes (1998)	طبيعة التمويل، الثقافة.

Source : Elena Barbu, Une meilleure connaissance de l'environnement comptable: condition sine qua non d'une meilleure compréhension de l'harmonisation comptable internationale, 26ème Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Lille, France, 11-14 May 2005, p 05.

من خلال تحليل آراء الباحثين في الجدول أعلاه يمكن تصنيف العوامل إلى: عوامل اقتصادية،

سياسية، تشريعية وثقافية.

1. العوامل الاقتصادية:

المحاسبة هي لغة تستخدم للكشف عن الحقائق الاقتصادية (أداة الاتصال والمعلومات)، وتتجلى

العلاقة من خلال تأثير مستوى التنمية الاقتصادية للدولة على تطوير وتطبيق عمليات التقرير المحاسبي،

باعتبار حاجة الدول ذات المستويات المنخفضة من التنمية الاقتصادية للأنظمة المحاسبية المعقدة أقل نسبيًا من نظيرتها من الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع.¹

تتأثر الممارسات المحاسبية في نظام الاقتصاد الحر (السوق) بمدى تطور الأسواق المالية في ظل الضغوط المتزايدة التي يمارسها مستخدمو المعلومات المحاسبية على المؤسسات الاقتصادية على سبيل المثال تطوير المعلومات المالية بعد انهيار سوق الأسهم سنة 1929. إضافة إلى تأثير الأنظمة المحاسبية بعوامل اقتصادية أخرى كالتضخم، الاتحادات والتكتلات الاقتصادية.

2. العوامل السياسية والتشريعية:

ترتبط الممارسات المحاسبية بالنظام السياسي السائد في البلد، باعتبار الهدف من القرارات السياسية هو تجسيد المصلحة الاقتصادية لذلك البلد وباختلاف الأهداف من بلد لآخر تتأثر الممارسات المحاسبية، كما تتأثر المفاهيم المحاسبية نتيجة الروابط السياسية والاقتصادية التي تنتقل عن طريق الاستعمار والتكتلات الإقليمية، كما تتميز الأنظمة السياسية الديمقراطية بانتشار المنضّمات المهنية التي من شأنها التأثير على شكل النظام المحاسبي المتبع، كما تتأثر التطبيقات المحاسبية بالقوانين الضريبية ويتوقف ذلك من خلال وجود أو عدم وجود رابط بين النتيجة المحاسبية والأساس لحساب الضرائب.

نوع النظام القانوني المطبق سواء كان يعتمد على مدخل القانون العام (Common Law Custom) أو القانون المدني أي التشريع الحكومي (Code Law Tradition). هذا الأخير الذي يمثل الاتجاه الإلزامي والمفصل للتطبيقات المحاسبية وفق التشريعات الرسمية، في حين يعتمد النموذج الأول على القواعد العامة تاركًا مجالًا واسعًا للتقدير والاجتهاد في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

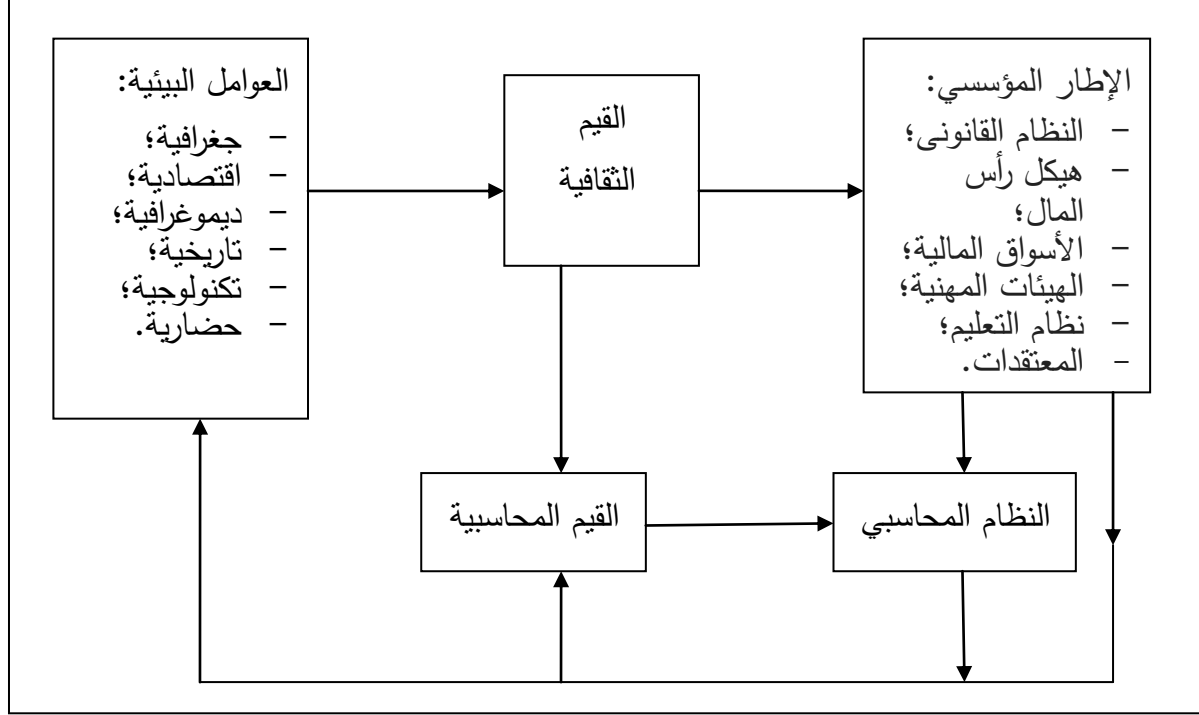
3. عامل الثقافة:

تؤثر البيئة الثقافية بشكل كبير على الممارسات المحاسبية، حيث من شأن الاختلاف في الثقافات والقيم أن يصعب معها نقل تجارب الدول المتقدمة في تطوير الأنظمة المحاسبية خاصة في الدول النامية، كما من شأن التفاوت في المستويات التعليمية والخبرات المحاسبية جعل الأنظمة المحاسبية بدون فائدة إذا لم يحسن فهمها واستخدامها.

اهتم الكثير من الباحثين بتحديد أثر الثقافة على الممارسات المحاسبية، ويعتبر GRAY أول من حدد النظرية الثقافية في المحاسبة، حيث يبرز تأثير القيم الثقافية في المجال المحاسبي على القيم المحاسبية التي بدورها تحدد النظام والممارسات المحاسبية المعتمدة من خلال الشكل الموالي:

¹ ريتشارد شويذر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد قال، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2010، ص 110.

الشكل رقم (01): تفاعل المحاسبة والقيم الثقافية



Source: Gray, Towards a Theory of Cultural Influence on the Development of Accounting Systems Internationally, Abacus, Vol. 24, 1988, p7.

الفرع الثاني: الأحداث المترتبة عن اختلاف الممارسات المحاسبية

ينتج عن اختلاف التطبيقات المحاسبية بين الدول العديد من المشاكل، تنحصر أبرزها فيما يلي:

1. في حالة ظهور وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات:¹

يرجع سبب ظهور الشركات المتعددة الجنسيات إلى قيام المستثمرين بالبحث عن المناخ الاستثماري الملائم الذي يحقق عائد أفضل على استثماراتهم عن طريق مزاوله نشاطها في الدول التي تكون فيها أجور الأيدي العاملة رخيصة، فضلا عن الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تمنحها بعض البلدان لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ما ينجم عنه مشاكل تخص إعداد القوائم المالية المجمعة بما أن الفروع والشركات التابعة في الدول الأخرى ملزمة بتطبيق القوانين المحلية الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي باستخدام العملة المحلية للدولة، ما يؤدي إلى إعداد تسويات محاسبية معقدة في نهاية الدورة المحاسبية تترتب عنها أتعاب إضافية، مع صعوبة القيام بعملية التدقيق والمراجعة في المجمع و التي يمكن تجنبها إذا ما تم إعداد القوائم المالية وفق أسس موحدة تهتم بمعالجة القضايا الآتية:

- المحاسبة عن المعاملات التي تتم بمعاملات أجنبية؛
- المحاسبة عن المعاملات المتبادلة التي تتم في الشركة الأم و الفروع والشركات التابعة لها؛

¹ محسن بابقي عبد القادر، المحاسبة الدولية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2013، ص19.

- ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة، وهي عملية ضرورية لكي تعد الشركة متعددة الجنسية القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

2. عدم قابلية المقارنة بين المؤسسات:

تعتمد عملية اتخاذ القرار على المفاضلة بين البدائل المختلفة خاصة مع تضاعف حجم التمويل الدولي في أسواق المال العالمية، ومن أهم مشاكل اختلاف الممارسات المحاسبية أنها تؤثر سلباً في كفاءة سوق المال في بلدان العالم عبر توفير معلومات مالية لا تحظى بثقة المستثمرين، فضلاً عن عدم قابليتها للمقارنة.

كما تبرز آثار عدم القابلية للمقارنة بين المؤسسات لما قررت المؤسسة الألمانية ديملر بينز (Daimler-Benz) سنة 1993 الدخول إلى بورصة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث توقعت تحمل تكاليف إضافية ناجمة عن تحويل القوائم المالية من المحاسبة الألمانية إلى المحاسبة الأمريكية تتراوح ما بين 15 إلى 20 مليون دولار في كل سنة¹، بالإضافة إلى إظهار عملية التعديل فروقات جوهرية بتحقيقها في نفس السنة ربح بحوالي 615 مليون دتتش مارك وفق المحاسبة الألمانية، بينما كانت النتيجة وفق الحاسبة الأمريكية خسارة بحوالي 1839 مليون دتتش مارك².

إضافة لما سبق، نتجت عدة مشاكل عن اختلاف التطبيقات المحاسبية نذكر منها ما يلي³:

- عدم الأخذ بعين الاعتبار مشكلة التضخم، الأمر الذي يؤدي إلى عدم موضوعية المعلومات المحاسبية، ما يحتم البحث عن طرق محاسبية مناسبة تستخدمها الشركات في مختلف دول العالم؛
- تباين طرق ووسائل المراجعة بين الدول واختلاف المعايير المتعارف عليها؛
- عدم القدرة على تقييم المؤسسة في ظل اختلاف أسس تقييم أصول والتزامات في الدول المختلفة؛
- اختلاف قوانين الضرائب بين دولة وأخرى، خاصة عند وجود معاملات مع الشركات الأجنبية الأمر الذي قد يوجد حتماً مشكلات محاسبية ذات علاقة.

الفرع الثالث: أبرز النماذج المحاسبية الدولية

شهدت مهنة المحاسبة خلال القرن التاسع عشر عدم وجود تنسيق دولي نظراً لاختلاف العوامل الاقتصادية، السياسية والثقافية بين دول العالم، وتميزت هذه الحقبة ب بروز نموذجين رئيسيين للتطبيقات المحاسبية، هما نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني ونموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي.

¹ ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 151.

² مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي- المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ص 120.

³ أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 10.

1. نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني:¹

- شمل النموذج المحاسبي للبلدان الأنجلوسكسونية عدد كبير من الدول المتقدمة أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا و أستراليا. تركز التطبيقات المحاسبية في هذا النموذج على النظرة الاقتصادية للمعاملات المختلفة ما كان سببا في تطوير وتقدم علم المحاسبة نظرا إلى الخصائص التالية:
- تبني الفكر الرأسمالي الذي من شأنه تنظيم الأعمال والأنشطة الاقتصادية؛
 - ارتفاع مستوى التعليم؛
 - توفر القوى العاملة المؤهلة والمدرية؛
 - التأكيد على مبدأ الإفصاح التام؛
 - الإيمان بمسؤولية الإدارات للقيام بدور الوصاية نيابة عن الملاك؛
 - انتشار الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات.

2. نموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي:

حسب التصنيف الذي قام به كل من Nair and Frank تتمثل أهم الدول التي تتبع نموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي أو القاري (Continental) في ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، السويد وفنزويلا². يتميز هذا النموذج بالتأثير الجوهري للدولة في ضبط الممارسات المحاسبية من خلال التشريعات الضريبية، قوانين الشركات والقوانين التجارية نظرا لغياب الأسواق المالية المتطورة التي تضمن التمويل للاقتصاد³.

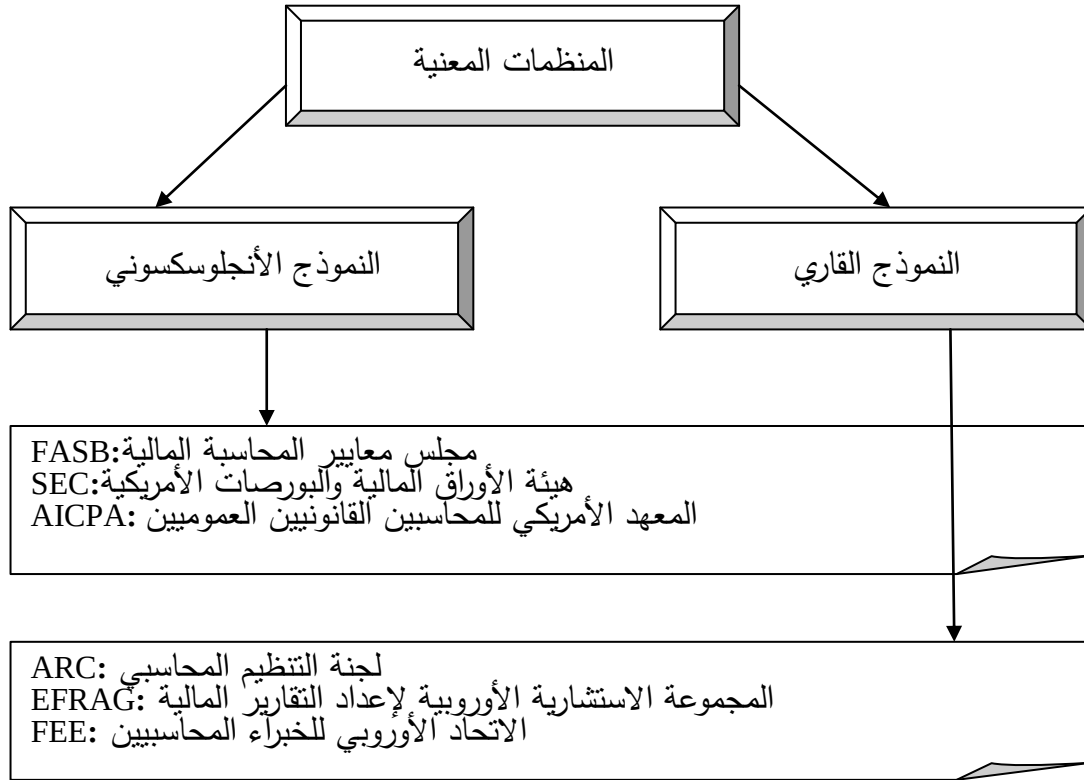
يتميز هذان النموذجان بوجود منظمات محاسبية مهنية التي تقوم بتحديد وتنظيم الممارسات المحاسبية فيها، والشكل الموالي يبين أهم المنظمات المعنية بكلى النموذجين:

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، 2008، ص 21.

² Nair R.D, Frank W.G., The Impact of Disclosure and Measurement Practices in International Accounting Classifications, The Accounting Review, July, Vo (55), No (3), 1980, p.77.

³ أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة والمراجعة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 53.

الشكل رقم (02): المنظمات المعنية بنموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني والقاري.



Source : Elena Barbu, Une meilleure connaissance de l'environnement comptable: condition sine qua non d'une meilleure compréhension de l'harmonisation comptable internationale, 26ème Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Lille, France, 11-14 May 2005, p 04.

عبر تحليل الشكل رقم (02) أعلاه، يتبين مايلي:¹

النموذج الأنجلوسكسوني يعتمد في توحيد الممارسات المحاسبية على ثلاث منظمات مهنية رئيسية خاصة، حيث يمثل مجلس معايير المحاسبة المالية الذي تأسس سنة 1973 المنظمة الأكثر أهمية في الدول الأنجلوسكسونية، والمسؤول عن إنشاء وتطوير معايير المحاسبة المتمثلة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً US GAAP في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تم إنشاء هيئة تنظيم الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC عبر القرار الذي أصدره الكونجرس سنة 1934 نتيجة لأزمة الاقتصادية التي ضربت سوق الأوراق المالية في نيويورك Wall Street، لمراقبة وتنظيم إنتاج المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في البورصة والتي تتعامل في الأسواق المالية، كما لدى اللجنة القدرة على وضع قواعد محاسبية على الشركات احترامها مع الحرص على التعاون وإصدار تعليمات بشكل منسجم مع موقف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB.

¹ بالرجوع أيضاً إلى:

- Elena Barbu, op cit, p 05.

- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، 2009، ص ص 51-63.

تتمثل أهمية المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في وضع معايير التدقيق من جهة، والدور الإعلامي للتطبيقات المحاسبية عبر مجلة مهنة المحاسبة « Journal of Accounting » التي تصدرها لأهم المشكلات المحاسبية والحلول.

أما في النموذج الأوروبي (القاري) فيلعب الاتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين FEE إلى جانب لجنة التنظيم المحاسبي ARC والمجموعة الاستشارية الأوروبية EFRAG دور الهيئة المسؤولة عن تنظيم وتحسين الممارسات المحاسبية في الاتحاد الأوروبي، مع اعتبارها هيئة توجيهية واستشارية للمؤسسات الأوروبية.

مما سبق نستخلص أن النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني عبر هيئاته المحاسبية عامة ومجلس معايير المحاسبة المالية خاصة FASB يتمتع بالاستقلالية والمرونة في وضع وتطوير المعايير المحاسبية ما يساهم في تحسين مهنة المحاسبة، مع قيام الدولة بواسطة هيئة الأوراق المالية والبورصات SEC بمهمة المراقبة والتوجيه فقط، في حين تخضع الممارسات المحاسبية في النموذج الأوروبي لعدة قيود قانونية وتشريعية في بيئة متغيرة تخدم احتياجات الدولة بالدرجة الأولى، مع اكتساب القطاع المهني الخاص صبغة غير رسمية.

من شأن اختلاف الأنظمة المحاسبية لمختلف الدول التأثير على مصداقية و موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية، و يتطلب معرفة أهمية ودور الهيئات المهنية السائدة في النموذجين المحاسبين التطرق إلى خصوصيات وأهم الفروقات بين النموذجين فيما يخص التطبيقات المحاسبية. الجدول الموالي يوضح أهم الفروقات بين النموذج الأنجلوسكسوني والأوروبي:

الجدول (02): أهم الفروقات بين النموذج الأنجلوسكسوني والنموذج الأوروبي

النموذج الأوروبي	النموذج الأنجلوسكسوني
المصدر الرئيسي للتمويل	البنوك.
النظام القانوني والجباي	يتم إعداد القواعد والمعايير المحاسبية من طرف الدولة. المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجباية بسيط وسهل.
الأطراف المستهدفة	الدائنين، الموردين، المستثمرين، المصالح الضريبية والموظفين.
فترة نشر الحسابات	سنوي وسداسي.
نظرة المؤسسة	نظرة قانونية.
حساب النتيجة المحاسبية	التوجه نحو تقليل النتيجة عن طريق المؤنات والاحتياطات.
العلاقة بين المحاسبة والجباية	علاقة قوية بين القواعد المحاسبية والقواعد الجباية.
	القواعد الجباية يتم معالجتها خارج القوائم المالية.

SOURCE: Grégory Heem, Lire les états financiers en IFRS, Editions d'organisation, 2004, P13.

من خلال الجدول رقم (02) أعلاه، يتميز النموذج الأوروبي بتضاؤل دور الأسواق المالية باعتبار البنوك الممول الرئيسي في المشاريع الاقتصادية، ما يجعل المحاسبة تقوم على مبدأ الحذر وتركز اهتماماتها لحماية المقرضين وخدمة المصالح الضريبية ما يجعلها مقيدة ولا تتسم بالمرونة. على عكس النموذج الأنجلوسكسوني الذي يعتبر المستخدم الأهم للمعلومة المحاسبية (التقارير المالية) هم المستثمرين، ما ينتج عنه التوجه نحو تحسين وإعداد قواعد ومعايير محاسبية توفر معلومات مفيدة للمتعاملين في الأسواق المالية، تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في ظل تزايد الضغوط على المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية بهدف رفع مستوى الإفصاح والقابلية للمقارنة. كما تلعب المنظمات المهنية في الدول الأنجلوسكسونية الدور الأساسي في إعداد المعايير المحاسبية في حين يعتبر تدخلها ضعيف في النموذج الأوروبي باعتبار الدولة التي تقوم بإعدادها.

المطلب الثاني: مزايا ومقومات التوافق المحاسبي

ظهرت الحاجة في القرن العشرين لتوحيد المعالجة المحاسبية الدولية، والتقليل من الفروقات في الممارسات المحاسبية بين المحاسبات المحلية في الدول المختلفة نظرا لنمو حركة الاستثمارات في الأسواق المالية بحثا عن توسيع النشاط وفرص استثمارية أفضل عبر التسجيل في الأسواق المالية خارج الحدود المحلية، ما يحتم التنسيق بين المعايير المحاسبية على كافة الشركات الدولية بغرض حماية المستثمر والوصول إلى تقارير مالية تعكس بصدق الواقع الاقتصادي لتلك الشركات وتقييم فرص الاستثمار البديلة واختيار أحسنها.

الفرع الأول: مفهوم التوافق المحاسبي

من منطلق حماية المستثمر والتعبير بصدق عن الواقع الاقتصادي للشركات، سعت العديد من المنظمات المحاسبية في مختلف دول العالم إلى التوافق المحاسبي الدولي Harmonisation بما يحقق الانسجام في التطبيقات المحاسبية، إذ يمكن إرجاع بداية الاهتمام إلى أول مؤتمر دولي للمحاسبين الذي عقد عام 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا، وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول. من أجل التعرف على مفهوم التوافق المحاسبي يتطلب التفرقة بين كل من مفهوم التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي.

1. التوافق المحاسبي:

يقصد به "عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال".¹

كما يعرف بأنه "عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، حيث تخفض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية وتحسن التوافق في المعلومات المالية بين الدول".²

يعرف أيضا على أنه "تطبيق معايير محاسبية مختلفة في بيئات معينة بدلا من معيار واحد للجميع، وبعبارة أخرى فالتوافق هو عملية زيادة انسجام النظم المحاسبية الموجودة في الدول المختلفة عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية بينها".³

¹ ثناء القباني، مرجع سابق، ص 170.

² فريدريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 349.

³ نبيه عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، الإصدار الخامس عشر، الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، 1998، ص 35.

2. التوحيد المحاسبي:

يشير التوحيد إلى " الحالة التي يكون فيها كل شيء متسقاً ومتجانساً (غير متباين) أي أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة، فهو يعني توحيد السياسات والممارسات والمبادئ والمعايير المحاسبية على المستوى الدولي، ويؤدي ذلك إلى الثبات في التبويب والمفاهيم وكذلك القياس".¹

كما تم تعريفه على أنه " النظام الذي يضم ويحدد كل المتغيرات المحاسبية، على كل مستويات الاقتصاد وكل مستويات المنظمة. هذا النظام الذي يضم تلك المتغيرات يستطيع تغطية وإدارة كل المعلومات لكل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الاقتصادي الجزئي و الكلي، ويمثل النظام التي تكون فيه المعايير المحاسبية".²

من خلال التعاريف السابق ذكرها، يتبين أن التوافق المحاسبي الدولي يهدف إلى زيادة انسجام النظم المحاسبية الموجودة في مختلف الدول بالابتعاد عن التطبيقات المختلفة تماماً ووجود تنوع في التطبيقات المحاسبية، حيث تتقارب الممارسات المحاسبية بين المؤسسات عبر الاحتكام لمجموعة من المعايير المحاسبية التي تحظى بالقبول الدولي، ما يجعله أكثر عقلانية ومرونة من التوحيد المحاسبي الذي يسعى لتحقيق التماثل التام، باعتبار لكل دولة قواعدها، ثقافتها وطرقها في الرقابة والإشراف.

يرى الكثير من الباحثين وجود علاقة وترابط بين كل من التوافق، المعايير والتوحيد التي تجتمع على تحقيق نفس الهدف المتمثل في التجانس الدولي للأنظمة المحاسبية من خلال آلية تحقيق التوافق الدولي والمتمثلة فيما يلي:³

- دراسة النظم المحاسبية في مختلف دول العالم؛
- تحديد الفروق الجوهرية فيما بين النظم المحاسبية؛
- بذل الجهود لإزالة الفروق الجوهرية بين الأنظمة المحاسبية (التوافق)؛
- صياغة مجموعة مترابطة من المعايير المحاسبية تحظى بقبول دولي (المعايرة)؛
- بلوغ حالة توحيد السياسات، الممارسات، المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية على المستوى الدولي (التوحيد).

¹ محسن بابقي عبد القادر، مرجع سابق، ص 42.

² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 347.

³ محسن بابقي عبد القادر، مرجع سابق، ص 43.

الفرع الثاني: مزايا التوافق المحاسبي

تتعدد المنافع التي يمكن الحصول عليها من التوافق المحاسبي الدولي، وتتجلى أهميته من خلال تحقيقه للمزايا التالية:¹

- زيادة إمكانية مقارنة وفهم التقارير المالية التي يتم إعدادها في دول مختلفة؛
- إمكانية تطبيق أفضل للممارسات المحاسبية من خلال إتاحة الفرصة للدول التي تتميز ببيئة محاسبية لازالت في طور التكوين والنمو للاستفادة من تجارب الدول التي تتميز ببيئة محاسبية متقدمة، وفي هذا الصدد تلعب اللغة أداة جد هامة لمواكبة تطور القواعد والمعايير المحاسبية الدولية إذ تمثل اللغة الانجليزية عنصر ضروري لمزاوولي المهنة وللتطبيقات الصحيحة؛
- يساعد المؤسسات من خلال خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية من جهة خاصة فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في دول مختلفة، والتحكم في سياسة الاتصال التي من شأنها تشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.²
- كما أظهرت دراسة قام بها المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة أن 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لديها خطة رسمية صادرة عن جهة حكومية وذلك للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وإدراكا منها للمزايا التالية:³

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين؛
- تسهيل عملية الاتصال المالي وذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد ومبادئ ومعايير متناسقة، مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية؛
- تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات؛
- زيادة صدق وشفافية حسابات المؤسسات ما يرفع من قيمتها ويسهل عملية المقارنة واتخاذ القرارات؛
- اقتصاد مبالغ معتبرة من التكاليف تعود بالفائدة على شركات التدقيق ومكاتب الخبرة المحاسبية.

¹ محسن بابقي عبد القادر، مرجع سابق، ص 43.

² Odile Barbe et Laurent Didelot, Maitriser les IFRS, 4^e édition, Groupe revue fiduciaire, Paris, 2009, p 03.

³ نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم، المعايير المحاسبية الدولية (مقومات ومتطلبات التطبيق)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الأول، 2010، ص 47.

الفرع الثالث: مقومات ومتطلبات التوافق المحاسبي

ينبغي لأي بلد أو إقليم يريد الاندماج في البيئة الدولية والتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وجود مقومات للتوافق وتوافر متطلبات تلبي هذه المقومات:¹

1. مقومات التوافق المحاسبي:

- بيئة معولمة أو في طريقها إلى العولمة، ويعني هذا أن تتوافق بيئة العالمية، أي أن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية ذات الصبغة الدولية؛
- تكييف التشريعات، القوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة، التجارة والمحاسبة؛
- أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات) و هنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقي؛
- التكيف الفني والنفسي لأفراد المجتمع، والمقصود بالتكيف الفني هو استخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بطرق كفؤة وإمكانيات جيدة، أما التكيف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لثقافة العولمة وتوجهاتها.

2. متطلبات التوافق المحاسبي:

- إعادة النظر في المناهج الدراسية بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية ومناهج الجامعات العالمية في هذا المجال؛
- إعادة النظر في مواضيع المساق الواحد للمادة الدراسية بحيث تكون الأطروحات النظرية والتطبيقية بموجب المعايير المحاسبية الدولية؛
- تهيئة الأساتذة وتعريفهم وإطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة؛
- إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في المعايير المحاسبية الدولية.

¹ الصادق محمد ادم علي، أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، 2010، متوفر على الرابط: <https://iefpedia.com/arab/?p=18695>.

المبحث الثاني: إقرار معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

لقد أسفرت الحاجة إلى وجود لغة محاسبية دولية موحدة انعقاد عدة مؤتمرات انتهت بإصدار معايير المحاسبة الدولية التي توفر المبادئ التي تتبعها الشركات عند إعداد ونشر قوائمها المالية. يتمثل الغرض من تطوير هذه المعايير في تلبية الاحتياجات الجديدة للمستخدمين من خلال تحقيق الأبعاد الثلاث التالية: تحقيق الشفافية من خلال تعزيز قابلية المقارنة مع توفير معلومات مالية عالية الجودة التي تمثل شريان الحياة لأسواق رأس المال؛ تعزيز المساءلة من خلال تقليص الفجوة بين مقدمي رأس المال ومديري الشركات؛ المساهمة في الكفاءة الاقتصادية من خلال مساعدة المستثمرين على تحديد الفرص والمخاطر في جميع أنحاء العالم وبالتالي تحسين تخصيص رؤوس الأموال إضافة إلى تخفيض تكلفة رأس المال وتقليل تكاليف إعداد التقارير المالية.¹

المطلب الأول: مفهوم ومكونات المعايير المحاسبية الدولية

ترجع فكرة إصدار المعايير المحاسبية الدولية إلى ضرورة تحقيق التوافق المحاسبي، عبر انعقاد العديد من المؤتمرات والاجتماعات لتطوير مهنة المحاسبة ومناقشة المشاكل التي واجهتها الشركات عند الانتقال للاستثمار في دول مختلفة، لتكفل الجهود المبذولة بإنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1973.

الفرع الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

يقصد بمصطلح معيار للوهلة الأولى شيء ملموس أو صيغة مجردة لما يجب أن يكون، ويوفر المعيار الدولي حسب المنظمة الدولية للمعايير ISO-International Organisation for standardization القواعد أو الإرشادات أو الميزات المتعلقة بالأنشطة أو نتائجها، بهدف تحقيق الدرجة المثلى للترتيب في سياق معين، قد يأخذ الأمر أشكالاً عديدة كمعايير المنتج، إضافة إلى طرق الاختبار، قواعد الممارسات السليمة، الدلائل الإرشادية ومعايير نظام الإدارة.²

من أجل فهم وصياغة معيار محاسبي يتطلب تحديد دور المحاسبة. حسب Capron "المحاسبة لا تتوقف على تسجيل المعاملات النقدية البسيطة بل يجب عليها التعبير عن الظواهر التي تحتاج للتقييم، بمعنى آخر الاعتماد على التقديرات والتخمينات عند إضافة قيمة لعملية أو ظاهرة ما كالانخفاض في الأصول الثابتة، انخفاض قيمة المخزون... الخ، والاعتماد على الحكم والتقدير بدوره يقود إلى معلومات

¹ IFRS Foundation, Who we are (About us). From: <https://www.ifrs.org/about-us/who-we-are/#about-us> (20-03-2019)

² International Organization for standardization (ISO), what are standards. From: <https://www.iso.org> (14-05-2019)

مشكوك فيها ومحل خلاف خاصة على الأطراف التي مصالحها ليست بالضرورة متقاربة، ولأخذ التقييمات محل الجدية والصدق من الضروري إعداد معايير تضبط أساليب وقواعد مشتركة تفرض نفسها على الجميع".¹ من التعريف نستنتج أن المعايير المحاسبية هي المعايير التي تحدد المبادئ المحاسبية والقواعد الخاصة بتقييم وتقديم المعلومات المالية.

يعرف المعيار المحاسبي أيضا على أنه "قاعدة محددة يتم بموجبها تحديد وقياس الأهداف المالية للمؤسسة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات اللازمة من طرف المستخدمين".² يتبين أن المعايير المحاسبية الدولية تمثل مقياس يتمتع بالقبول العام يهدف إلى توحيد أحكام الممارسة العملية للمهنة والإفصاح عن المعاملات والعمليات من خلال القوائم المالية لمساعدة الأطراف المستخدمة في اتخاذ القرارات الضرورية.

في ظل التوجه المتزايد نحو تحقيق التوافق المحاسبي، كان لابد من إيجاد مرجع محاسبي قابل للتطبيق في مختلف الدول، وفي هذا الصدد يرجع الفضل للجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) بإصدار المعايير المحاسبية الدولية (IAS) عالية الجودة منذ عام 1973، التي تعكس بشكل أفضل واقع الأعمال وتقدم معلومات أكثر اكتمالا وأكثر قابلية للمقارنة ما ينجم عنه زيادة كفاءة أداء أسواق رأس المال، في سنة 2001 تغير اسم هذه اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) حيث تم تعديل مسمى معايير المحاسبة الدولية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

تستند المعايير المحاسبية الدولية إلى النهج القائم على المبادئ العامة والتي غالبا ما تكون ذات الطبيعة الضمنية المندرجة في الإطار المفاهيمي، ما يترك مجالا واسعا لتفسير المعايير والسماح للجهات الفاعلة باتخاذ قراراتهم والتصرف واختيار المعالجة المحاسبية التي تعكس معرفتهم للعمليات والأحداث الاقتصادية، وحسب Hoarau تشمل المبادئ العامة ما يلي:³

- الافتراضات الأساسية التي يستند إليها إعداد القوائم المالية (محاسبة الالتزام واستمرارية الاستغلال)؛
- الأهداف المخصصة للمعلومات المالية فيما يتعلق بفائدتها للمستخدمين (الملائمة والموثوقية)؛
- تعريفات العناصر الواردة في القوائم المالية (أصول، خصوم... الخ).

¹ Capron Michel, Les enjeux de la mise en œuvre des normes comptables internationales, In Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier, La Découverte, Paris, 2005, P 10-11.

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، الجزء الأول، 2008، ص 125-127.

³ Christian Hoarau, Gestion de l'information comptable par les dirigeants : les principes sont-ils plus dissuasifs que les règles ?, La revue du financier, N° 169, 2007, pp 65-68.

على عكس المعايير المحاسبية الدولية، تعتمد المعايير المحاسبية US GAAP في النموذج الأنجلوسكسوني على النهج القائم على القواعد، حيث تمثل القاعدة الصبغة التي تقول ماذا يجب أن يتم في حالة محددة، ووفق هذا النهج تعتبر المعايير طريقة عمل إلزامية أو موصى بها طالما القاعدة موجودة،¹ ما يجعلها عرضة للكثير من الانتقادات بسبب حجم ودرجة دقة القواعد التي تعتبر مصدراً لزيادة التعقيد والتقييد، كما تجدر الإشارة أن المعايير القائمة على القواعد لا يعني أنها لا تملك مبادئ لإثباتها و لكن القواعد تلعب دوراً رئيسياً في تطبيقها.

الفرع الثاني: مكونات المعايير المحاسبية الدولية

قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS بعدما كانت تحت مسمى معايير المحاسبة الدولية IAS، وتشمل حقيقة المعايير على ما يلي:

- إطار مفاهيمي يحدد المفاهيم التي تكمن وراء إعداد وعرض القوائم المالية؛
- معايير محاسبية IAS/IFRS؛
- التفسيرات و الشروحات SIC/IFRIC.

1. معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

تمثل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية المقياس الذي يحدد القواعد والإجراءات عند عملية تقييم العمليات المختلفة، تشمل هذه المعايير عدداً من الفقرات التي تنظم بشكل عام على النحو التالي:

- مقدمة؛
- الغرض من المعيار؛
- نطاق المعيار؛
- تعريف المصطلحات المستخدمة في المعيار؛
- محتوى المعيار؛
- تاريخ التفعيل؛
- دليل التطبيق؛
- ملاحق قد تحتوي على آراء أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية.

¹ Colasse Bernard, La régulation comptable entre public et privé, in Capron M, Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier, La Découverte, Paris, 2005, P31.

كما قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسها بإصدار 41 معيار محاسبي دولي IAS (مرقمة من 1 إلى 41)، حيث قامت بإلغاء 17 معيار لتتمثل المعايير المحاسبية السارية المفعول حتى الآن في 24 معيار دولي، منها 9 معايير أصدر بدلا منها معايير إبلاغ مالي دولية IFRS تتمثل في (IAS11-14-18-22-30-31-35-39)، بينما معيار المحاسبة الدولي رقم (17) سيتم البدء بتطبيق معيار الإبلاغ المالي البديل بداية من 1 جانفي 2019.¹

كما شهدت المعايير المحاسبية رقم (19)، (27) و (28) آخر تعديل لها سنة 2011، وتتكون معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS من 16 معيار سارية المفعول، وسيحل محل المعيار رقم 4 المعيار IFRS(17) اعتبارا من 1 جانفي 2021.

مما سبق نستنتج أن المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS القائمة تخضع لتعديلات مستمرة وبوتيرة سريعة لتكون أكثر ملاءمة وانسجاما مع الممارسات المحاسبية العملية الدولية.

2. الشروحات والتفسيرات SIC/IFRIC

تعد اللجنة الدائمة للتفسيرات -SIC-Standing Interpretations committee الشروحات والتفسيرات الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية قبل الموافقة عليها واعتمادها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والتي تم تعويضها سنة 2001 بلجنة تفسيرات المعايير الدولية للإبلاغ المالي International Financial Reporting Interpretations Committee-IFRIC والمكلفة بتقديم الشروحات الخاصة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS.

يتمثل الدور الأساسي من الشروحات SIC/IFRIC في تقديم تفسيرات بشأن تطبيق القواعد التي تفرضها المعايير الدولية للإبلاغ المالي، و كذلك تقديم المشورة حول قضايا التقارير المالية التي لم يتم تناولها في فقرات معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في الوقت المناسب.

قامت كلتا اللجنتين بإصدار 56 تفسيراً حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية والقضايا المتعلقة بها، والتي تشكل 23 تفسيراً يخص لجنة IFRIC و 33 منها خاص بلجنة SIC، كما تم تعديل غالبية التصريحات من خلال مشاريع مجلس معايير المحاسبة الدولية بسبب التعديلات الناتجة عن إصدار التصريحات الأخرى وعملية التحسينات السنوية. هذا وتمر عملية إعداد التفسيرات عبر الخطوات التالية:² تبدأ جميع مشاريع لجنة التفسيرات كسؤال يتعلق بالمعيار، حيث يتم تصميم الإجراء والعملية بالسماح لأي صاحب مصلحة بتقديم تساؤله بطريقة شفافة في اجتماع عام، مع النظر في جميع

¹ IASPlus, Standards. FROM: <https://bit.ly/2VCgrbt> (15-03-2019)

² IFRS Foundation, How the IFRS Interpretations Committee Helps implementation. From: <https://bit.ly/2HjGTxG> (20-03-2019)

الطلبات، ثم تقرر لجنة التفسيرات ما إذا كانت هناك حاجة لوضع المعايير لمعالجة السؤال، أو ما إذا كان ينبغي إتباع نهج بديل.

قد تقرر لجنة التفسيرات عدم التوصية بوضع المعايير، باعتبارها من ناحية غير ضرورية في وجود تفسيرات ومعايير توفر معلومات كافية للشركة لتحديد حساباتها، وغير مفيدة من ناحية أخرى حيث قد يقتصر تقديم متطلبات جديدة على شركة واحدة من نوع معين من المعاملات.

لشرح وجهات نظر اللجنة يتطلب نشر قرار بجدول الأعمال "Agenda decision"، وتخضع قرارات جدول الأعمال للإجراءات القانونية اللازمة مع التعليق وإبداء الرأي لفترة لا تقل عن 60 يوما مع نظرا لجنة التفسيرات في التعليقات.

تنتهي بعض الأسئلة إلى وضع معايير ضيقة النطاق تتبع العملية القانونية العادية، فقد تقرر لجنة التفسيرات تطوير تفسير IFRIC للمعيار، حيث يضاف إلى المتطلبات في المعيار دون تغيير المعيار نفسه، أو يوصى بتعديل ضيق النطاق للمعيار.

3. الإطار المفاهيمي

الإطار المفاهيمي ليس معيار بل يعتبر دليل لإعداد المعايير ويعرف على أنه "نظام مترابط من الأهداف والمبادئ المترابطة مع بعضها البعض التي تؤدي إلى معايير متسقة تصف طبيعة ومحددات التقارير المالية التي يجب أن تساعد مستخدميها في زيادة فهم واستيعاب معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية"¹.

شهد الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية عدة تطورات وتعديلات حيث قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في جويلية 1989 بنشر أول إطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية ليتم اعتماده في أبريل 2001 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، استمر العمل به حتى تاريخ سبتمبر 2010 حيث تم إصدار الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية ليتماشى مع المستجدات والأهداف الدولية، هذا وقام المجلس بنشر الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية في مارس 2018 ليصبح آخر تعديل يبدأ تطبيقه من 1 جانفي 2020 مع السماح بالتطبيق المبكر للشركات التي تستخدم الإطار المفاهيمي لتطوير السياسات المحاسبية عندما لا ينطبق معيار IFRS على معاملة معينة. عبر الاطلاع على أهم التعديلات والتطورات نجد أنها تمثل تعديلات شكلية أكثر منها ضمنية، ويمكن إبراز أهم الفروقات فيما يلي²:

¹ Robert Obert, Pratique des normes IFRS :Norme IFRS et US GAAP, 5 eme Edition, Dunod, paris, 2013, P 10.

² IASPlus, Conceptual Framework for financial reporting 2018. FROM: <https://bit.ly/2ldDe8X> (20-03-2019)

- تغيير التسمية من إطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى إطار مفاهيمي للتقارير المالية الدولية (Conceptual Framework for Financial Reporting 2018)؛
 - تطور هدف الإطار المفاهيمي إلى الاهتمام بجميع مكونات التقارير المالية وليس القوائم المالية فقط؛
 - يشير الإطار المفاهيمي الجديد إلى أن التقارير المالية ذات الأغراض العامة لا يمكن أن توفر جميع المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمون لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وسوف يحتاجون إلى النظر في المعلومات ذات الصلة من مصادر أخرى كذلك مع التركيز على المعلومات المالية المفيدة فقط؛
 - تغيير الخصائص النوعية للمعلومات المالية إلى الخصائص النوعية للمعلومات المفيدة؛
 - التشديد على إمكانية مساعدة المعلومات مختلف المستخدمين في تقييم إدارة الإدارة للموارد الاقتصادية للمنشأة.
- تتلخص الأهداف الأساسية من وجود الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية في النقاط التالية¹:
- مساعدة مجلس معايير لمحاسبة الدولية في تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية في المستقبل وعرضها ومراجعتها؛
 - مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تعزيز تنسيق اللوائح، المعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية من خلال توفير أساس لتقليل عدد المعالجات المحاسبية البديلة التي تسمح بها معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS؛
 - مساعدة الهيئات الوطنية المعنية بوضع المعايير في وضع المعايير الوطنية؛
 - مساعدة معدي البيانات المالية في تطبيق المعايير ومعالجة الموضوعات التي لم يتم بعد تشكيل المعايير الخاصة بها؛
 - مساعدة المراجعين في تكوين رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تتوافق مع المعايير المصدرة؛
 - مساعدة مستخدمي البيانات المالية في تفسير المعلومات الواردة في البيانات المعدة ووفقاً للمعايير المعتمدة؛

¹ IFRS Foundation, A Review of the conceptual Framework for Financial Reporting, Discussion Paper DP/2013/1, July 2013, P 18-19.

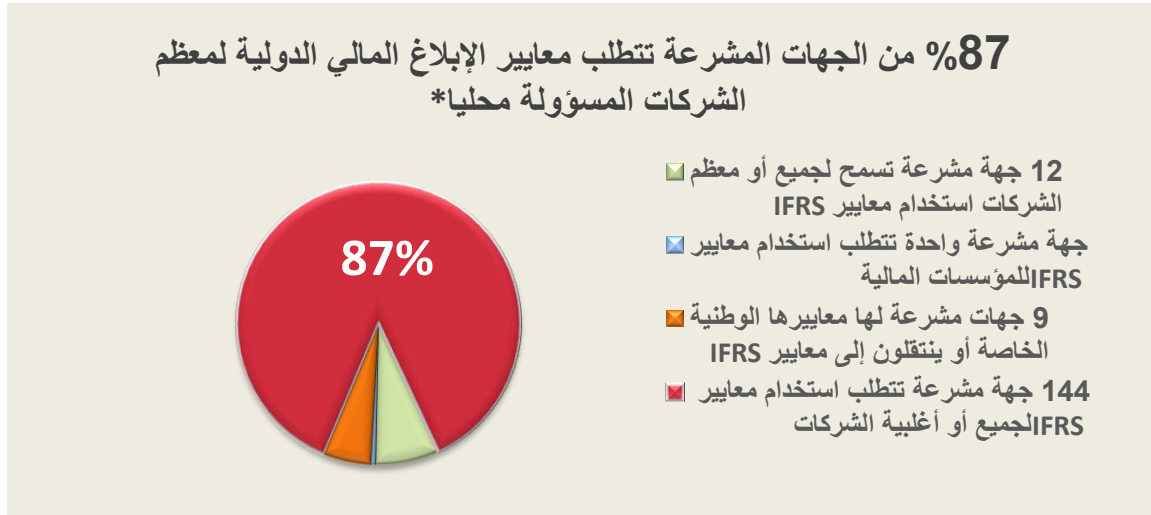
◀ تزويد المهتمين بعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية بمعلومات عن طريقة إعداد معايير الإبلاغ المالي الدولية.

المطلب الثاني: الشرعية والتأييد الدولي لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

تتمتع المعايير المحاسبية الدولية بالقبول الدولي، فحسب تقرير لمكتب Deloitte الإنجليزي لخدمات المحاسبة والتدقيق يتم تطبيق المعايير في أكثر من 132 دولة عبر العالم ما يؤكد على شرعيتها وقدرتها على تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي من خلال أبرز محطتين التي تمثلان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.¹

يمكن التعبير بالأرقام عن واقع تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في العالم من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): واقع تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية حول العالم



Source: IFRS Foundation, Use of IFRS Standards around the world, 2018. From : <https://bit.ly/2EaCE5U> (20-03-2019)

من خلال الشكل رقم (03) أعلاه، تتضح شرعية معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS كمرجعية لتحقيق التوحيد المحاسبي في المستقبل، نظرا لقبول استعمالها في 144 جهة مشرعة المعايير المحاسبية من بين 166 في الإجمالي.

الفرع الأول: تقارب المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والأمريكية (US GAAP)

تتمثل المعايير الأكثر استخداما والأكثر شيوعا منذ بداية التسعينات في المعايير المحاسبية الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما US GAAP، كما كان اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي من قبل جميع دول الاتحاد الأوروبي سنة 2005 بمثابة قفزة نوعية في المنظور المالي والمحاسبي الدولي،

¹ IASPlus, Use of IFRS by jurisdiction. from: <https://bit.ly/2NvoWg1> (20-03-2019)

وعلى الرغم من الفوائد العديدة لهذه المعايير الجديدة فإن عملية التوافق المحاسبي وتدويل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS كانت بعيدة الاكتمال، حيث من شأن وزن وثقل الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي أن يمنح المعايير الأمريكية تأثيراً دولياً يضعها في منافسة مباشرة مع معايير مجلس المحاسبة الدولية IASB خصوصاً وأن السوق المالي الأمريكي يعد أكبر سوق مالي في العالم وأكثر عضو تأثيراً في قرارات واتجاهات المنظمة الدولية المشرفة على الأسواق المالية.

وضعت الشركات التي ترغب في الاستثمار في السوق الأمريكية في موقف إنتاج ازدواجية من التقارير المالية للتوفيق بين عناصر قوائمها المالية والمعايير الأمريكية US GAAP خاصة في ظل القيود الكثيرة التي تفرضها هيئة الأوراق المالية والبورصات SEC، الوضع الذي أدى إلى ضغوط قوية من طرف رجال الأعمال والمال لوضع حد لاختلاف الممارسات المحاسبية بين المرجعيتين.

من هذا المنظور، بذلت المنظمتان جهود كبيرة ليصبح تقارب المعايير المحاسبية في صدارة جدول الأعمال، و في سبتمبر 2002 أبرم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB اتفاقية نوروولك Norwalk التي تنص على إكمال مشروع التقارب والقضاء على الاختلافات بين المنظمتين من خلال الاتفاق على¹:

- تنفيذ مشروع قصير الأجل يهدف إلى إزالة مجموعة متنوعة من الفروق الأحادية بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً US GAAP والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS مع إصدار مسودة تعرض التغييرات المقترحة لمبادئ المحاسبة الأمريكية أو المعايير المحاسبية الدولية لإدراجها في المشروع قصير الأجل خلال عام 2003؛
- إزالة الاختلافات بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية التي ستبقى في جانفي 2005 من خلال تنسيق برامج عملهم المستقبلية، بتعهد التعاون المتبادل والمشارك في المشاريع الكبيرة المنفصلة التي سيتم معالجتها في وقت واحد؛
- مواصلة التقدم والتطور في المشروعات المشتركة التي تقوم بها حالياً؛
- تشجيع الهيئات التفسيرية للمجلسين لتنسيق أنشطتهم؛
- موافقة المجلسين على تخصيص الموارد اللازمة لاستكمال التقارب بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية.

¹ FASB, Memorandum of Understanding "The Norwalk Agreement", PP 1-2. From: <https://bit.ly/2HhFRHh> (06-09-2019)

تم التوافق بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية على 14 معيار محاسبي نظرا لتقارب محتواها، وكذا العمل على أكثر من 20 قضايا أخرى، في حين أن بعض المعايير هي متطابقة تقريبا، كما تم التخلي عن بعض المشاريع التي كان تقارب وجهات النظر فيها محدودا.¹

في الأخير تعد جهود التقارب بين المرجعيتين اعترافا بالمزايا الذي يحققها التوافق المحاسبي خاصة في ظل التقارب القائم على ارتكاز المعايير المحاسبية الدولية على المبادئ، في حين يصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB معايير تركز على قواعد مفصلة تتجاوز 20000 صفحة.²

كما أن الفكر والمنهج الأنجلوسكسوني ونماذج المعايير التي وضعتها المنظمات الأمريكية قد ألهمت مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويظهر ذلك من خلال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية المنشور سنة 1989 الذي يعتبر ملخص للإطار المفاهيمي الذي تم تطويره من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مطلع الثمانينات، حيث يتأكد خصوصا في الفقرة 10 التوافق على اعتبار المستخدم الأساسي للقوائم المالية هم المستثمرين حيث ورد "ما هو جيد للمستثمرين هو بالضرورة جيد للجميع"، "المستثمرين هم الجهة التي تزود المنشأة برأس المال وهم الجهة الأكثر تحملا للمخاطر، بالتالي فإن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها سيلبي معظم ما يحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية من معلومات مالية عامة".³

الفرع الثاني: تأييد تطبيق الاتحاد الأوروبي للمعايير المحاسبية الدولية

اتخذ الاتحاد الأوروبي بشكل نهائي قرار اعتماد المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في 19 جويلية 2002 وجعلها إلزامية للحسابات الموحدة لجميع الشركات الأوروبية المدرجة في الأسواق المالية الأوروبية، صدر هذا القرار بموجب قانون 1606/2002 المنشور في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية.⁴

شهد تاريخ 1 جانفي بدء سريان قانون جويلية 2002 لتصبح المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS الأساس لإعداد الحسابات الموحدة لجميع الشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي، منذ ذلك الحين قررت العديد من الدول الأخرى قبول نشر بياناتهم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية لتسريع

¹ John Wiley et Sons Ltd, As FASB/IASB convergence ends financial bilingualism sets in The Atrium, Southern Gate, West Sussex, United Kingdom, 2014, P1.

² Nandakumar Ankarath, Kalpesh J.Mehta, T.P.Ghosh, Yass A.Alkafaji, Understanding IFRS Fundamentals: International Financial Reporting Standards, published by John Wiley et Sons, New Jersey, 2010, p 2.

³ Bernard COLASSE, Harmonisation Comptable Internationale, Réalités méconnues Gérer et comprendre, n°75, mars 2004, P 34.

⁴ Journal officiel des Communautés européenne (JOCE), (19 juillet 2002). Règlement CE N° 1606/2002 du Parlement Européen et du Conseil sur l'application des normes comptables internationales, 19 juillet 2002.

تقارب أنظمتهم المحاسبية مع المرجعية الدولية لإعداد التقارير المالية، ما تؤكد المادة 5 التي تنص على حرية الدول الأعضاء بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المؤسسات الغير مدرجة في الأسواق المالية.

تجدر الإشارة أنه على مستوى الاتحاد الأوروبي، لا يكفي نشر معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لجعلها قابلة للتطبيق مباشرة، بل يتطلب إتباع الخطوات و الإجراءات الآتية:¹

1. لجنة التنظيم المحاسبي – Accounting Regulatory Committee – ARC:

كمنظمة سياسية، يتمثل دور هذه اللجنة التي أنشأتها اللجنة الأوروبية وفقا للمادة 6 من القانون رقم 2002/1606 في تقديم رأي بشأن مقترحات اللجنة، واعتماد معيار أو أكثر من معايير المحاسبة الدولية وفقا للمادة 3 من نفس القانون، وهي تتألف من ممثلين للدول الأعضاء ويرأسها الاتحاد الأوروبي.

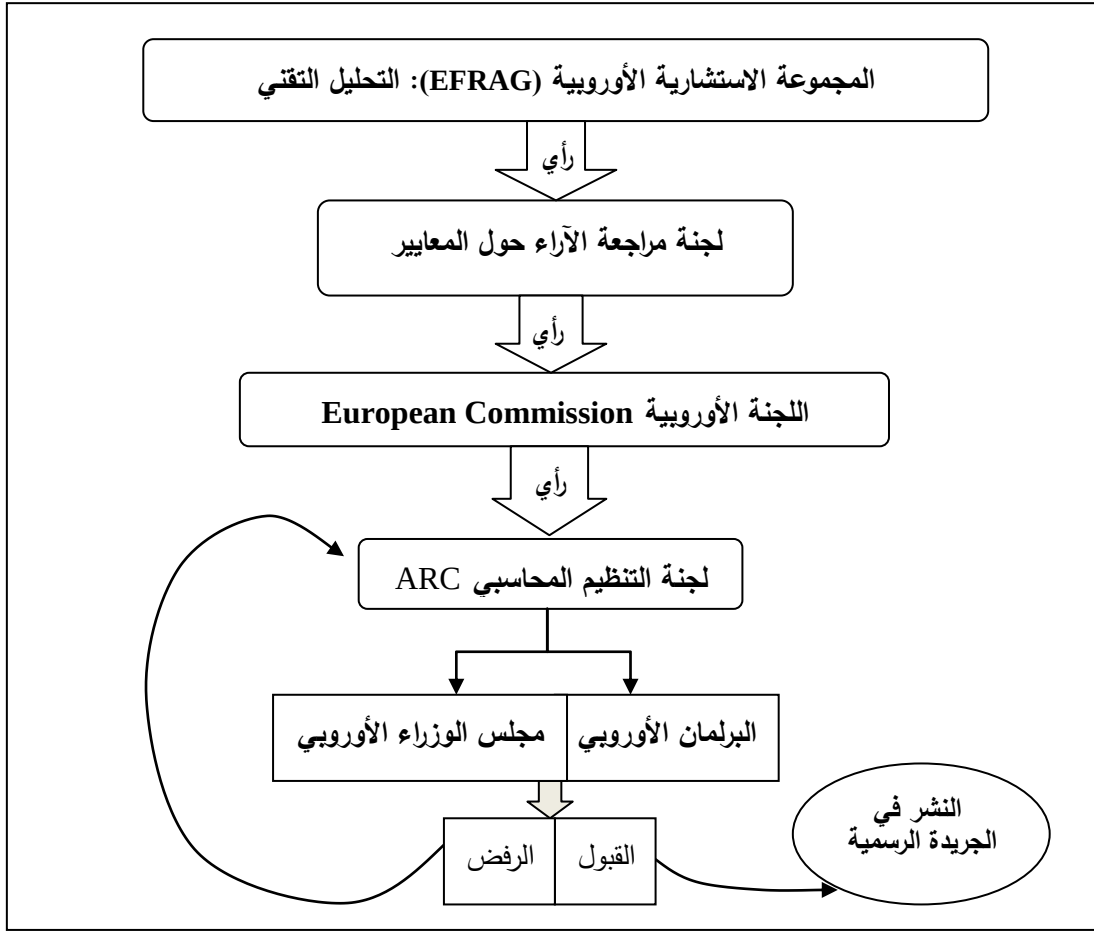
2. المجموعة الاستشارية الأوروبية لإعداد التقارير المالية (EFRAG):

ينص القانون 2002/1606 بشأن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على إنشاء لجنة تقنية للمحاسبة لتقديم المساعدة والخبرة التقنية إلى اللجنة الأوروبية لتقييم المعايير الدولية للتقارير المالية، وتسمى هذه اللجنة بالمجموعة الاستشارية الأوروبية EFRAG حيث تقدم المشورة والرأي بشأن المقترحات الخاصة باعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية بموجب المادة 3 من القانون.

تم استحداث لجنة مراجعة المعايير المحاسبية في سنة 2006 من قبل اللجنة الأوروبية بهدف ضمان الموضوعية والتوازن في آراء ومشورة المجموعة الاستشارية الأوروبية. يمكن توضيح أهم الخطوات من خلال الشكل الموالي:

¹ FOCUSIFRS, Que sont les IAS/IFRS ? : Procédure d'adoption au sein de l'UE. From: <https://bit.ly/30ihax6> (16-09-2019)

الشكل رقم (04): إجراء اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS من طرف الاتحاد الأوروبي



La source : Réda Sefsaf, Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables, Thèse de doctorat, Gestion et management. Université d'Angers, 2012, P 36.

من خلال الشكل رقم (04) أعلاه، يتضح أن عملية اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في الاتحاد الأوروبي تمر بعدة خطوات مع إمكانية رفض أي معيار لا يتماشى وبيئة المال والأعمال، ذلك من خلال عدة هيئات أبرزها المجموعة الاستشارية الأوروبية EFRAG التي تأسست عام 2001 كأول هيئة في مخطط اعتماد المعايير من طرف الاتحاد الأوروبي، كما تمثل همزة الوصل مع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من خلال المشاركة في الاجتماعات والتعليق على وثائق العمل والنصوص الجديدة التي اقترحتها المجلس.

يعزز الشكل المبين لإجراء اعتماد المعايير نظرة الاتحاد الأوروبي العميقة والرشيده لتطوير المحاسبة، من خلال الحرص على مواكبة التطورات وتحقيق التوافق المحاسبي من جهة، مع مراعاة البيئة المحاسبية من جهة أخرى عبر لجنة مراجعة المعايير التي تضمن الموضوعية والعدل لآراء المجموعة الاستشارية EFRAG مع الحرص على عدم تجاوز إبداء الرأي 3 أسابيع من أجل تسريع عملية الاعتماد.

يعتبر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف الاتحاد الأوروبي أهم دعائم الاعتراف بجودة وقدرة المعايير على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، كما أبدت المجموعة الاستشارية الأوروبية EFRAG رأيها حول التأييد للتعديلات الأخيرة التي شهدتها الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية الصادر من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في 29 مارس 2018 في انتظار التصويت من قبل لجنة التنظيم المحاسبي ARC سنة 2019 والنشر في الجريدة الرسمية للإتحاد الأوروبي.¹

المطلب الثالث: الهيكل المؤسسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية وعملية إصدار المعايير

نظرا لأهمية المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي واعتمادها من مجموعة كبيرة من الدول سواء بالتكليف الكلي أو الجزئي لأنظمتها، كان لابد من معرفة الهيئات المكونة لهيكل مجلس المعايير الدولية للمحاسبة IASB ومعرفة الجوانب المرتبطة بإصدار المعايير وتفسيراتها.

الفرع الأول: هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

يتكون هيكل مجلس المعايير المحاسبية الدولية من الهيئات التالية²:

1. مجلس المراقبة (مسؤولية عامة):

تم تأسيس مجلس المراقبة في جانفي 2009 بعضوية مشكلة من 8 أعضاء ممثلون عن المنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية، اللجنة الأوروبية، وكالة الخدمات المالية في اليابان، هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC، لجنة الأوراق المالية البرازيلية، لجنة الخدمات المالية في كوريا ووزارة المالية في جمهورية الصين الشعبية، كما تشارك لجنة بازل للإشراف المصرفي بصفة مراقب في مجلس المراقبة.

يتمثل دور مجلس المراقبة في الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين الأعضاء الأمناء Trustees حيث يجتمع معهم مرة واحدة على الأقل كل عام، كما يسهر على ضمان استمرار الأمناء في أداء واجباتهم، بمعنى آخر يمثل مجلس المراقبة أداة وصل وربط بين المجلس للمعايير وسلطات أسواق رأس المال للدول.

2. مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية:

تعتبر المؤسسة هيئة تمارس مهامها تحت إشراف مجلس المراقبة وتتشكل من الأمناء عددهم 22 عضو مهمتهم التسيير وتحديد السياسة العامة للمؤسسة، التمويل والمصادقة على الميزانية ونشر التقرير

¹ IASPlus, The EU Endorsement status report of 12 October 2018. From: <https://bit.ly/2vVK5ZT> (19-09-2019).

² IFRS Foundation, Constitution Effective from 1 December 2018. FROM: <https://bit.ly/2YpMW9U> (19-09-2019)

السنوي حول أنشطة المؤسسة، كما يجب على الأمناء أن يلتزموا رسمياً بالعمل في المصلحة العامة في جميع الأمور.

يتم تعيين الأمناء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حيث من المتوقع أن يكون لدى كل وصي فهم وإدراك للقضايا الدولية ذات الصلة بنجاح منظمة دولية مسؤولة عن تطوير معايير محاسبية عالية الجودة لاستخدامها في الأسواق المالية.

3. مجلس معايير المحاسبة الدولية:

يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية عادة من 14 عضواً يتم تعيينهم من قبل الأمناء، تكون المؤهلات الرئيسية لعضوية المجلس هي الكفاءة والتجربة المهنية بحيث يضم المجموعة التي تمثل أفضل مزيج متاح من الخبرة الفنية وتنوع الخبرات الدولية في مجال الأعمال والسوق، بما في ذلك المدققين، معدي الحسابات، مستخدمي المعلومات المالية، الأكاديميون والهيئات التنظيمية المالية حتى تتمكن من المساهمة في تطوير معايير لإعداد تقارير مالية عالية الجودة، مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي من أجل ضمان قاعدة دولية واسعة الذي عادة ما يكون:

- 4 أعضاء من منطقة آسيا و أوقيانوسيا؛
- 4 أعضاء من أوروبا؛
- 4 أعضاء من أمريكا؛
- عضو واحد من إفريقيا؛
- عضو واحد يعين من أي منطقة مع مراعاة الحفاظ على التوازن الجغرافي العام.

يتم تعيين الأعضاء بعد سنة 2009 مبدئياً لمدة خمس سنوات مع عدم تجاوز الخدمة الإجمالية كعضو في المجلس مدة 10 سنوات، يتحمل مجلس معايير المحاسبة الدولية مسؤولية تطوير وإصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، بما في ذلك المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أنه المسؤول أيضاً عن الموافقة واعتماد تفسيرات المعايير الصادرة عن لجنة التفسيرات IFRIC.

4. لجنة التفسيرات لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRIC:

تتألف اللجنة من 14 عضواً مصوتين يعينهم الأمناء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، تستوفي مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي مصاريف السفر في أعمال لجنة التفسيرات.

تعمل لجنة التفسيرات على تفسير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وتوفير التوجيه في الوقت المناسب بشأن قضايا الإبلاغ المالي التي لم يتم تناولها على وجه التحديد في المعايير ومراعاة هدف

المجلس المتمثل في العمل المستمر مع واضعي المعايير الوطنية لتحقيق التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS.

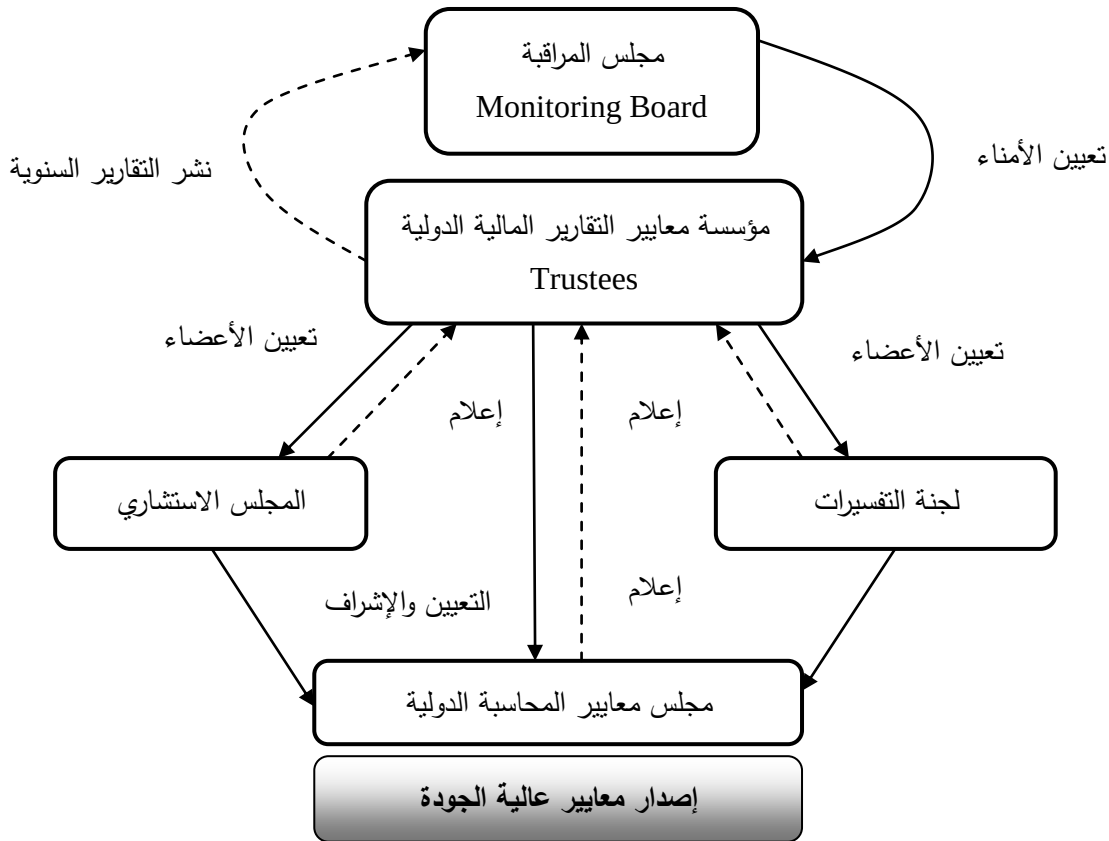
5. المجلس الاستشاري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية:

يقدم المجلس الاستشاري الذي يعين أعضاؤه من قبل الأمناء منتدى للمشاركة من قبل المنظمات والأفراد، مع الاهتمام بالإبلاغ المالي الدولي بهدف:

- تقديم المشورة والاقتراحات إلى المجلس بشأن قرارات وأولويات جدول الأعمال؛
- إبلاغ المجلس بآراء المنظمات والأفراد في المجلس الاستشاري بشأن المشروعات الرئيسية لوضع المعايير؛
- تقديم اقتراحات أخرى للمجلس أو الأمناء.

يمكن تلخيص الهيئات المكونة لمجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB



SOURCE: IFRS Foundation, Constitution Effective from 1 December 2018. FROM: <https://bit.ly/2YpMW9U> (19-09-2019)

الفرع الثاني: عملية إصدار معايير التقارير المالية الدولية

تعتمد عملية تطوير أو إصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS من طرف المجلس على تغطية المجتمع المالي بشكل كامل وإضفاء عنصر الشفافية والتعاون مع جميع الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية، يستلزم إصدار المعايير مايلي:¹

- البث المباشر للاجتماعات العامة للمجلس من مكتب المؤسسة في لندن؛
 - جدول الأعمال الذي يغطي مداولات المجلس؛
 - عرض ملخص المناقشات والقرارات المتاحة بعد الاجتماعات؛
 - التعليقات التي وردت على وثائق مشاور المجلس.
- تعتبر أهم خطوات إصدار المعايير فيما يلي:²

1. التشاور حول جدول الأعمال

كل خمس سنوات يجري المجلس مراجعة ومشاورة لتحديد الأولويات الدولية لوضع المعايير ووضع مشروع خطة العمل (Project work plan)، ويمكن للمجلس إضافة موضوعات إلى خطة عمله لتتضمن توصيات لجنة التفسيرات IFRIC لمراجعة تنفيذ وتطبيق معيار محاسبي.

2. برنامج البحث

تبدأ معظم المشاريع بالبحث (استكشاف القضايا) وتحديد الحلول الممكنة وأخذ القرار ما إذا كان وضع المعايير مطلوباً أم لا، يتم ذلك من خلال عرض الأفكار في ورقة مناقشة لتخضع للتعليق العام، إذا وجد دليلاً كافياً على وجود مشكلة محاسبية لتبرير تغيير معيار أو إصدار معيار جديد يتم البدء في إيجاد حل عملي ووضع معيار محاسبي عالي الجودة.

3. برنامج وضع المعيار

يتم نشر مقترحات معيار جديد أو تعديل لمعيار في مسودة تعرض للمشاورة العامة، لجمع أدلة إضافية حيث يتشاور أعضاء الفريق التقني التابع للمجلس ومجموعة من أصحاب المصلحة من جميع أنحاء العالم (الجمهور)، يحل مجلس المعايير المحاسبة الدولية المقترحات والملاحظات قبل عملية الإصدار أو التعديل في معيار محاسبي.

¹ IFRS Foundation, How we set IFRS standards. From: <https://www.ifrs.org/about-us/how-we-set-standards/#maintenance> (20-09-2019)

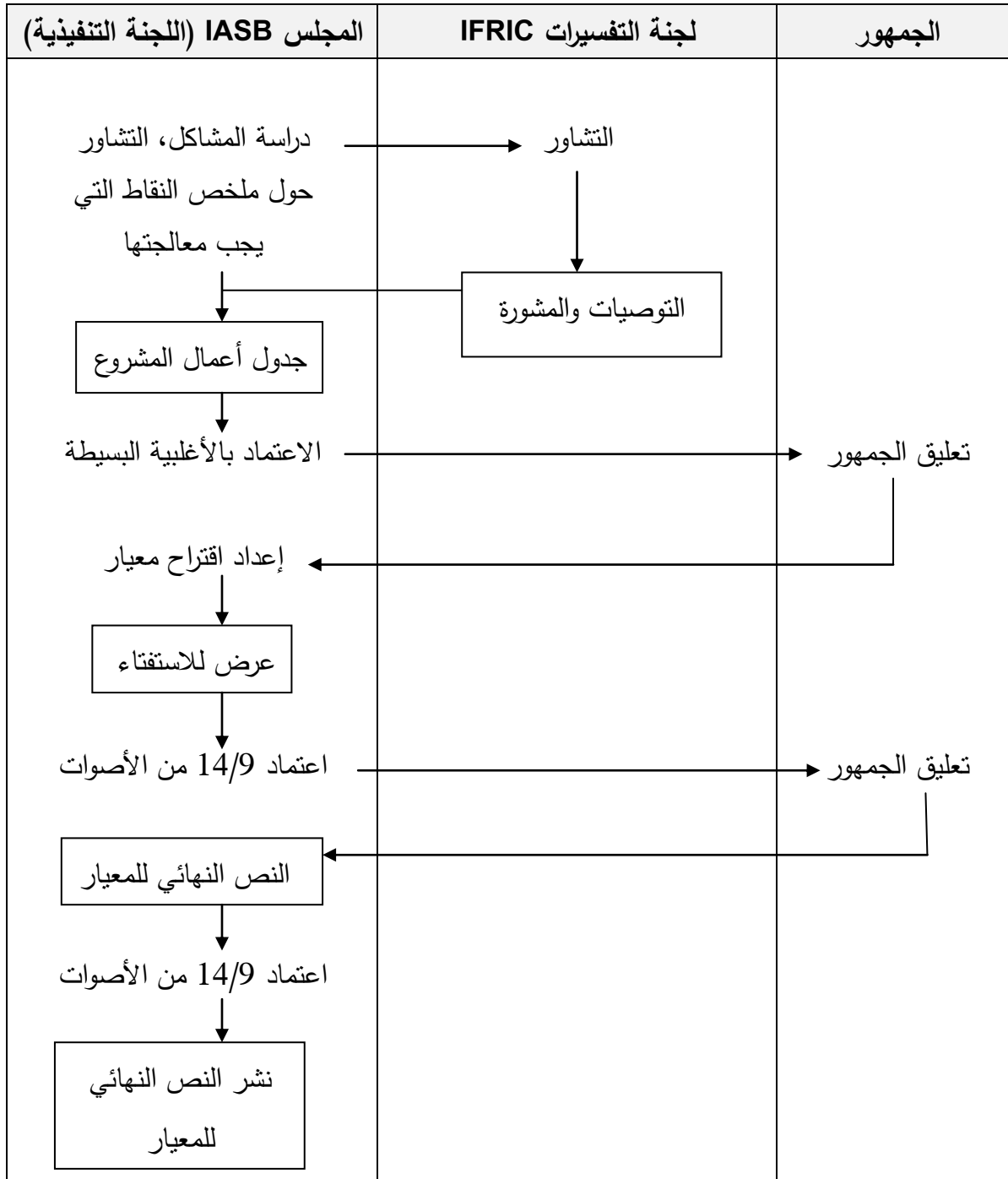
² Ibid.

4. مراجعة البرنامج

بمجرد إصدار المعيار يتم الحرص على تنفيذه وتحديد أي مشاكل قد تحتاج إلى معالجة، حيث قد تقرر لجنة التفسيرات إصدار تفسير للمعيار أو التوصية بتعديل ضيق النطاق.

يمكن تلخيص المراحل السابقة لعملية إصدار أو تعديل معيار محاسبي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): عملية إصدار المعايير من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB



La source : Réda Sefsaf, Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables, Thèse de doctorat, Gestion et management. Université d'Angers, 2012, P 45.

يتبين من الشكل رقم (06) أعلاه، قدرة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على إصدار معايير محاسبية ذات جودة عالية تخضع للقبول الدولي من خلال الإلزام بالمتغيرات المستمرة لبيئة المال والأعمال وإشراك أصحاب المصلحة (الجمهور) في عملية إعداد التقارير المالية لتتماشى وأهداف الأسواق العالمية مع التحلي بالشفافية والإجراءات القانونية اللازمة.

المبحث الثالث: موقف الجزائر من المعايير المحاسبية الدولية

تمت ترجمة جهود التقارب في الممارسات المحاسبية الدولية من خلال تطبيق واستخدام المعايير المحاسبية الدولية بشكل مختلف من بلد إلى آخر، إما كمعايير وطنية إذا كانت ملائمة وذات صلة ببيئتها، أو كقاعدة أساسية لسن المعايير الوطنية، هذا ما يعزز شرعيتها كوسيلة لعولمة أسواق رأس المال وعلاج الخلل الناجم عن الفضائح والأزمات المالية.

ولعب الإصلاح المحاسبي دورا بارزا في تغيير واقع الممارسات المهنية المحاسبية في الجزائر في ظل التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، من خلال إصدار القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي (SCF) يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والذي شرع في تطبيقه بدءا من سنة 2010، وذلك بغرض تسهيل اندماج الشركات الجزائرية في الاقتصاد العالمي وأسواق رأس المال الدولية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر عبر إنتاج معلومات مالية متجانسة.

المطلب الأول: التنظيم المحاسبي في الجزائر

ترتبط الممارسات المحاسبية في أي بلد بإستراتيجيته الاقتصادية والسياسية، حيث أن المحاسبة لا يمكن أن تكون مستقلة عن البيئة الاقتصادية والسياسية. هذا الارتباط يشرح حاجة الدول لإصلاحات مستمرة ودورية فيما يخص نظامها المحاسبي وتكييفه مع بيئة المال والأعمال المحلية.

الجزائر كباقي الدول النامية التي شهدت فترة انتقالية بالتحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق من خلال إعلانها لنهاية احتكار الدولة للتجارة الخارجية، تحتم عليها مواكبة التطورات لإعداد نظام محاسبي جديد يلبي الاحتياجات الجديدة للدولة. نحاول من خلال هذا المطلب تحديد مراحل تطور المحاسبة في الجزائر ودوافع إعداد نظام محاسبي مالي جديد.

الفرع الأول: تطور المحاسبة في الجزائر

شهدت الجزائر بعد الاستقلال محطات متنوعة من حيث تنظيم وتطبيق المحاسبة، بدءا بتطبيق المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 الذي يرتبط بالمنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، والذي يهدف

إلى إعطاء الوقت الكافي واللازم للبدء في إصدار التشريعات الوطنية وسد الفراغ القانوني الذي تلا الاستقلال.

استمر العمل بموجب المخطط المحاسبي العام حتى إصدار المخطط الوطني المحاسبي ليتلاءم مع البيئة الجزائرية، وكان الهدف منه التخلي عن التبعية الفرنسية والحفاظ على السيادة الوطنية (اعتبارات سياسية) من جهة، ومتطلبات إصدار قواعد وإجراءات تتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي للنشاطات الوطنية في ظل التوجه الاقتصادي الجديد المتسم بالاشتراكية من جهة أخرى باعتبار المحاسبة أداة لترجمة مختلف الأحداث الاقتصادية ومسايرة التغيرات الحاصلة في النشاطات المختلفة.

تعود فكرة إعداد المخطط المحاسبي لسنة 1969 وفق ما تضمنه الأمر رقم 69-107 المؤرخ بتاريخ 31 ديسمبر والمتضمن قانون المالية لسنة 1970¹، حيث نصت المادة 19 على أن "تخضع المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري وكذا الشركات الوطنية ابتداء من أول جانفي 1971 إلى مخطط محاسبي نموذجي يتخذ بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط في أجل أقصاه 30 جوان من سنة 1970" إلا أن المبادرة باءت بالفشل ليتأجل التطبيق الفعلي للمخطط الوطني المحاسبي.

تم إصدار القانون المحاسبي والممثل في القرار 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 والمتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني، حيث أصبح العمل به إلزاميا بدءا من 1 جانفي 1976 على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلطة والمؤسسات التي تخضع لنظام التكاليف بالضرية على أساس الربح الحقيقي²، تميز المخطط المحاسبي الوطني باعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية، تلاه إصدار محاسبة خاصة للعديد من القطاعات مثل الزراعة، السياحة، قطاع البنوك والتأمينات.

انطلاقا من سنة 1988 بدأ التفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد السوق تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، هنا بدأت تظهر نقائص المخطط الوطني للمحاسبة ما نتج عنه تغييرات ضخمة في البيئة المحاسبية، ويمكن إبراز أهم تأثيرات التحول الاقتصادي على المحاسبة من خلال النقاط الآتية³:

¹ الأمر رقم 69-107 المتضمن قانون المالية لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 110، 1969، المادة 19، ص 1704.

² الأمر رقم 75-35 المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة المؤرخ في 29 أفريل 1975، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 1975، المادة 01، ص 552.

³ Nassiba Bouraoui, L'ALGÉRIE ET LES STRATÉGIES DE NORMALISATION COMPTABLE FACE AUX IAS/IFR, Les Cahiers du Cread, vol. 33, n° 121, 2017, pp 36-37.

- **اللامركزية:** مع استقلالية الشركات وإنشاء عقود الأداء للمديرين والمسيرين تبقى للشركات حرية اختيار إستراتيجيتها وشركاءها مع تحمل مسؤوليتها فيما يخص استمرارية الأداء و فعاليتها في التطور والنجاح، هذا التغيير يفرض عليها إعداد معلومات مالية جديدة ذات جودة لتعبر بصدق عن أدائها ووضعيتها المالية.
 - **المستخدمين:** بدأ القطاع الخاص سواء كان المحلي أو الأجنبي بلفت الانتباه وأخذ أهمية كبيرة، حتى لو كان القطاع العام لازال مهيمنا، هذا التغيير يؤدي إلى ظهور مستخدمين جدد مثل المستثمرين، البنوك المحلية والأجنبية نتيجة انسحاب الدولة تدريجيا من بعض شركاتها عن طريق الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص مما يعني أن الدولة لم تعد المستخدم الوحيد للمعلومات المحاسبية.
 - **عمليات جديدة:** مع الانفتاح إلى الخارج تظهر عمليات جديدة مثل التمويل الايجاري، المعاملات بالعملة الأجنبية، عمليات الاندماج والعقود طويلة الأجل...الخ.
 - **الانفتاح على العالم الخارجي:** عملية تفتح الجوائز على الصعيد الدولي تستدعي اعتماد محاسبة تلبي احتياجات جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- في إطار تحديث المحاسبة تراكمت مجموعة من العوامل التي عجلت بتغيير التطبيقات المحاسبية سواء ما يتعلق بالمفاهيم والقواعد المحاسبية أو السعي للتوافق المحاسبي مع ما يطبق على الصعيد الدولي. في هذا الإطار أوكل المجلس الوطني للمحاسبة مهمة تطوير المخطط الوطني للمحاسبة تحت إشراف وزارة المالية، في المحاولة الأولى للإصلاح تم الاستعانة بمجموعة من الخبراء المحاسبين الجزائريين لمراجعته عبر إدخال تعديلات دون تغييره، ليتم فيما بعد ذلك بتمويل من البنك الدولي وبالتعاقد مع مجموعة من الخبراء المحاسبين الفرنسيين ممثلين في المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، المجلس الأعلى للخبراء المحاسبين الفرنسيين و المجمع الوطني لمحافظي الحسابات حيث أسفرت العملية اقترح ثلاث سيناريوهات محتملة للإصلاح المحاسبي¹:
- ✓ الاقتراح الأول: تعديلات بسيطة في المخطط المحاسبي الوطني؛
 - ✓ الاقتراح الثاني: الإبقاء على المخطط الوطني للمحاسبة مع الانفتاح على الحلول الدولية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)؛
 - ✓ الاقتراح الثالث: إعداد نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

¹ Ibid, pp 37-38.

بعد دراسة المقترحات تم التوصل إلى اتفاق من طرف الوزارة المالية عبر وسيطها المتمثل في المجلس الوطني للمحاسبة على قبول الاقتراح الثالث بإعداد نظام محاسبي جديد مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يحل محل المخطط المحاسبي السابق، ذلك من خلال إصدار النظام المحاسبي المالي (-Système Comptable Financier-SCF) سنة 2007 من خلال القانون 07-11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007، مع الشروع في التطبيق الفعلي بداية من 01 جانفي 2010.

الفرع الثاني: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

تتمثل أهم دوافع تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر في النقاط الآتية:

1. تصميم إطار مفاهيمي للمحاسبة:

إن المخطط المحاسبي الوطني وضع على حسب معايير الاقتصاد المخطط ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج، بالتالي وضع لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية، وأمام التحولات العميقة التي عرفت الجزائر بتحولها إلى اقتصاد السوق مع تحرير التجارة الخارجية وفتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام الخواص، تحتم على الجزائر تصميم إطار مفاهيمي للمحاسبة يكون مرجعا لكل عمل محاسبي ويوحد المفاهيم والممارسات المحاسبية، و ذلك بالاعتماد بشكل صريح مبادئ وقواعد محاسبية مقبولة على نطاق واسع، حيث يشكل الإطار المحاسبي دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك بعض المعالجات غير الخاضعة للتأويل، إضافة إلى تحديد المفاهيم، مجال التطبيق، أنواع القوائم المالية وكيفية عرضها.¹

2. درجة تطور المحاسبة:

عبر تحليل مراحل تطور المحاسبة في الجزائر يتجلى أن المسار التاريخي للمنظومة المحاسبية لم تشهد تغيير كبير في معالمها مع ما كان عليه المخطط المحاسبي العام، في حين عرفت باقي المنظمات المهنية في باقي دول العالم مراحل تاريخية هامة وبحوث عميقة في ميدان المحاسبة خاصة فيما يتعلق بمحاولة تحقيق التوافق المحاسبي وتطوير معايير محاسبية ذات بعد دولي و ذات جودة عالية ليصبح الفارق الزمني عاملا كافيا لتغيير المنظومة المحاسبية ومواكبة التطورات السريعة في ميدان المحاسبة.

3. التوجه نحو المعايير المحاسبية الدولية:

مع تزايد اعتماد الدول للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وزيادة شرعيتها بعد اعتمادها من طرف الاتحاد الأوروبي والجهود المبذولة بين المرجعية الأمريكية ومجلس المعايير لتقارب المعايير، كان

¹ دربوش محمد الطاهر وحسين بين طاهر، بيئة المحاسبة الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 07، العدد 12، 2014، ص 75.

لزاما على الجزائر مواكبة هذه التغييرات الحاصلة في الساحة الدولية من خلال اعتماد نظام محاسبي جديد مستمد من معايير المحاسبة الدولية من شأنه أن يوفر المزايا التالية¹:

- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية؛
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات التجارية والمالية العالمية؛
- تعزيز قابلية المقارنة بين المؤسسات الاقتصادية .

المطلب الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ليحل بذلك محل المخطط الوطني للمحاسبة مع ترك ثلاث سنوات كمرحلة انتقالية في الشركات الوطنية والشروع في تطبيقه بداية من 1 جانفي 2010، يهدف هذا النظام إلى تكييف الممارسات المحاسبية مع البيئة الاقتصادية الجديدة نتيجة التحول إلى اقتصاد السوق ومواكبة عملية التوافق المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية، سمي هذا النظام في المادة الأولى من القانون بالمحاسبة المالية والتي عرفها بأنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان وأداءه، ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية"².

الفرع الأول: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

تطبق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية، و يستثنى من مجال تطبيقه الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، وفي ما يلي المؤسسات الملزمة بمسك المحاسبة المالية³:

- الشركات الخاضعة للقانون التجاري؛

¹ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009، ص 292-293.
² القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، 2007، المادة رقم 03، ص 03.
³ المرجع نفسه، المادة رقم 04، ص 03.

- التعاونيات؛
 - الأشخاص المعنويون أو الطبيعيون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
 - كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- تجدر الإشارة انه يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالهم وعدد مستخدميها حد معين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وفق القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.

الفرع الثاني: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

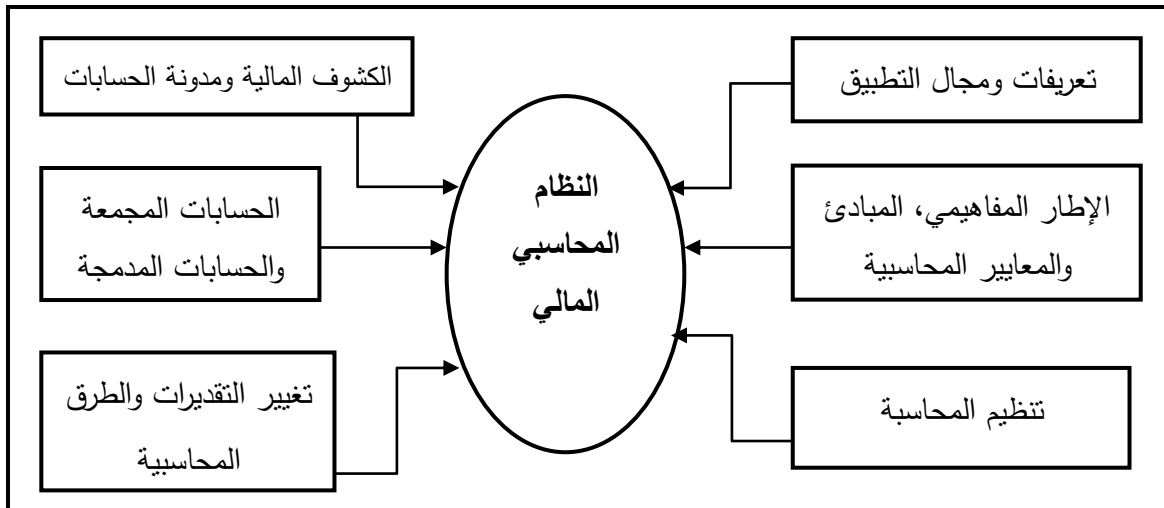
صدر النظام المحاسبي المالي سنة 2007 إثر القانون رقم 11-07 تبعه بعد ذلك صدور عدة قرارات، مراسيم وتعليمات تحدد مكوناته وأقسامه الرئيسية. يمكن تلخيص الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي في النصوص القانونية والتنظيمية الآتية:

1. قانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن 43 مادة تناولت النقاط التالية:

- تعريفات ومجال التطبيق؛
- الإطار المفاهيمي، المبادئ والمعايير المحاسبية؛
- تنظيم المحاسبة،
- الكشف المالية؛
- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة؛
- تغيير التقديرات وطرق المحاسبية.

من خلال القانون يمكن التعبير عن مكونات النظام المحاسبي المالي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): مكونات النظام المحاسبي المالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

2. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم

07-11 من خلال 44 مادة مع إعطاء شرح مفصل ومعلومات وافية للعناصر التالية:

- الإطار المفاهيمي للمحاسبة؛
- المبادئ والمفاهيم المحاسبية؛
- المواضيع التي تغطيها المعايير؛
- القوائم المالية، مفهوم السيطرة وأساليب التوحيد؛
- أحكام متعلقة بالكيانات الصغيرة.

3. المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ بتاريخ 07 أبريل 2009:

تضمن تحديد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، إضافة إلى ذلك يجب أن يقوم البرنامج المعلوماتي المعد للمحاسبة بتعريف المؤسسة وخصائصها وإعداد الكشف المالية مع مراعاة عدم الشطب أو حذف أو تعديل أي تسجيل محاسبي مصادق عليه¹.

4. القرار الوزاري المؤرخ بتاريخ 26 جويلية 2008:

تضمن القرار قواعد التقييم والاعتراف، محتوى وعرض القوائم المالية فضلا عن التعاريف وقواعد سير مدونة الحسابات، يعد أكثر النصوص تفصيلا وشمولية لموضوع النظام المحاسبي المالي، حيث تناول²:

- محتوى وعرض القوائم المالية من خلال تحديد الحد الأدنى مع تحديد المعلومات الواجب تضمينها في القوائم المالية ونماذج لها؛
- مدونة الحسابات وسيرها؛
- المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

5. التعليمات الوزارية رقم 02 المؤرخة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 المتضمنة الإجراءات الواجب إتباعها

لأجل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.

هذا وقد قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة من المذكرات التوجيهية بعد 01 جانفي

2010 لتدعيم وتقديم شروحات أكثر للتعليمات الوزارية.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 09-110 لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي المؤرخ في 07 أبريل 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، 2009، من المادة رقم 1 إلى 21، ص ص 04-07.

² القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، المادة رقم 02، ص 3.

الفرع الثالث: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يعتبر الإطار المفاهيمي مجال تحتوى فيه المعايير وحدودا لكيفية صياغة المعايير ومرجع لما يتم التطرق إليه في المعايير، لذلك تعتبر قراءته وفهمه من لوازم فهم المعايير المحاسبية الدولية¹، و تم الإشارة إلى الإطار المفاهيمي في المادة 7 من قانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي ليشكل الأساس النظري والمرجعي الذي يرجع و يحتكم إليه مزاولي المهنة في حالات الاختلاف أو الغموض باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة، كما تعتبر خطوة الجوائز باعتمادها إطار مفاهيمي مستوحى من الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المعتمد سنة 2001 خطوة هامة لتقارب المعايير المحاسبية المحلية مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والتوجه نحو عولمة الأسواق المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية. يمكن تحليل أوجه التشابه بين المرجعية المحلية والدولية لمعايير الإبلاغ المالي من خلال النقاط الآتية:

1. الغرض من المعلومات المحاسبية:

يتمثل الهدف من تقديم معلومات محاسبية وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مفيدة عن الوضعية المالية والأداء المالي للشركات لاتخاذ القرارات اللازمة² وهو ما يتماثل مع المعايير المحاسبية الدولية التي تركز على تلبية حاجة مستخدمي التقارير المالية من المعلومات مع توفير معلومات حول الموارد الاقتصادية للشركة والمطالبات عليها.

2. مستخدمي المعلومات المحاسبية:

أوضح النظام المحاسبي المالي من خلال نصوصه الواردة في القانون 11-07 مستخدمي المعلومات المحاسبية حيث يشمل المستخدمين الخارجيين والداخليين بينما الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية يبين أن المستخدمين الوحيدين هم الخارجيين مع اعتبار المستثمرين الحاليين والمحتملين الفئة التي تزود الشركة برأس المال والجهة الأكثر تحملا للمخاطر وتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها سيلبي معظم ما يحتاجه بقية المستخدمين، و يرجع وجود المستخدمين الخارجيين والداخليين للتحول من اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق من جهة، والحاجة إلى المعلومات المحاسبية لهذه الفئات يبقى ضروريا في ظل غياب وسائل التسيير والحاجة للتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.³

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 39-40.

² القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، مرجع سابق، المادة رقم 03، ص 03.

³ Nassiba Bouraoui, Op cit, pp 47-48.

3. الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية:

تمثل الخصائص النوعية السمات التي تجعل المعلومات المقدمة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حدد النظام المحاسبي المالي من خلال المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 25 ماي 2008 أربع خصائص نوعية رئيسية مستمدة من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية هي الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم و القابلية للمقارنة مع احترام مجموعة من المبادئ المحاسبية التكميلية التي يقدمها الإطار المفاهيمي¹.

4. المبادئ المحاسبية:

حدد الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ المحاسبية حيث تم التطرق إليها بوضوح، كما يعتبر مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على الشكل القانوني من أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي والمستمد من الفكر الأنجلوسكسوني، كما يلاحظ أن المشرع الجزائري قام بعرض قائمة موسعة من نظيرتها في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.²

5. طرق التقييم:

التقييم هو عملية تحديد المبالغ النقدية التي عبرها يتم تسجيل وعرض عناصر القوائم المالية³، قام النظام المحاسبي المالي بتحديد أساليب التقييم نفسها المعتمدة في الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية باعتماد التكلفة التاريخية كمرجع للتقييم إلا أنه يمكن تقييم بعض العناصر وحسب شروط معينة استنادا إلى القيمة العادلة، قيمة التحقيق (الانجاز) والقيمة الحالية (المحينة).

6. مدونة الحسابات:

تظم مدونة الحسابات المخطط الذي يعطي لكل صنف قائمة حسابات ذات رقمين، يقدم النظام المحاسبي المالي مدونة الحسابات ويعرف محتواها ويحدد القواعد الخاصة بتسيير كل حساب⁴، تعتبر المدونة مستوحاة من الحسابات الواردة في المخطط المحاسبي الفرنسي، كما تجدر الإشارة أن عملية إعداد وتسمية الحسابات تبقى خارج نطاق عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 المؤرخ في 26 ماي 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 2008، المادة رقم 8 إلى 14، ص 12.

² يمكن الرجوع إلى:

القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، مرجع سابق، المادة رقم 19-15-06.

المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق، المادة من 06 إلى 19.

³ Driss Ouassila, Normalisation comptable anticipations et décisions dans le contexte des entreprises Algériennes, Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale, Vo 12, N°25, 2018, p 06.

⁴ القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 44.

مما سبق يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي مستوحى ومستمد من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المعتمد سنة 2001 مع التكيف مع السياق المحلي خاصة فيما يخص مستخدمي المعلومة المحاسبية، المبادئ المحاسبية ومدونة الحسابات.

المطلب الثالث: الهيئات المشرفة على تنظيم المحاسبة في الجزائر

تخضع الممارسات المحاسبية في مختلف دول العالم لتدخل الهيئات والمنظمات المهنية سواء كان التدخل ذو صبغة رسمية أو غير رسمية، شهدت الجزائر منذ صدور القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي إصلاحات عميقة فيما يخص صلاحيات الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال القانون رقم 10-01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان، تتمثل هته الهيئات في المجلس الوطني للمحاسبة والمنظمات المهنية.

الفرع الأول: المجلس الوطني للمحاسبة

يعتبر المجلس الوطني للمحاسبة هيئة استشارية تم إنشاءها منذ مارس 1988 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 المتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، ويهتم أساسا بما يلي: التنسيق والتلخيص في مجال البحث، ضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات ذات الصلة.¹

1. تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة:

حدد المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011 تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، حيث يضم 26 عضوا يتوزعون كآلاتي²:

- يوضع المجلس تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، يرأسه الوزير أو ممثلا عنه؛
- ممثلين عن وزراء الطاقة، الإحصاء، التربية الوطنية، التجارة، التعليم العالي، التكوين المهني والصناعة؛
- رئيس المفتشية العامة للضرائب، المدير العام للضرائب، المدير المكلف بالنقييس المحاسبي لدى وزارة المالية؛

¹ Conseil National de la Comptabilité (CNC), Présentation du CNC, Disponible sur le site : <http://www.cnc.dz> (06-09-2019).

² المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره المؤرخ في 27 جانفي 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 2011، المادة رقم 02، ص 04.

– ممثلين برتبة مدراء: ممثل عن بنك الجزائر، عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة ومجلس المحاسبة؛

- 03 أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين؛
- 03 أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- 03 أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- 03 أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجالي المحاسبة والمالية يعينهم وزير المالية.

2. مهام المجلس الوطني للمحاسبة:

من بين مهام المجلس الوطني للمحاسبة ما يلي¹:

- تمثيل المجلس لدى الهيئات الوطنية والدولية للتقييس المحاسبي والمهن المحاسبية، العمل على إنجاز كل الدراسات والتحليل التي تهدف إلى التقييس المحاسبي ومتابعة المهن المحاسبية؛
- تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنظمات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذا تطبيقاتها بالاتصال مع مختلف الهيئات المعنية؛
- متابعة وضمان النوعية فيما يتعلق بتطوير التطبيقات المحاسبية؛
- استقبال طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- تقييم صلاحية إجازات وشهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول؛
- إعداد ونشر قائمة المهنيين في الجدول، مع استقبال كل الشكاوي التأديبية والفصل فيها؛
- دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الرأي فيها مع تقديم التوصيات بشأنها؛

– المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين؛

– تنظيم التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته.

مما سبق يمكن الاستنتاج أن مهام المجلس الوطني للمحاسبة تتمثل بشكل عام في الإشراف على تنظيم مهنة المحاسبة عبر تحديد شروط الاعتماد والعمل على تحسين مستوى المهنيين، وكذا محاولة مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة المحاسبية على الصعيد المحلي والدولي.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المتعلق بتشكيل المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره المؤرخ في 27 جانفي 2011، المرجع السابق، المادة رقم 10 و11، ص 05.

الفرع الثاني: المنظمات المهنية

بمقتضى القانون 10-01 تم حل المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، حيث تم إنشاء ثلاث منظمات مهنية متمثلة في المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين، المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين تسهر على تنظيم المهن والدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتها. تحدد المراسيم التنفيذية رقم 11-25، رقم 11-26 و رقم 11-27 المؤرخة في 27 جانفي سنة 2011 تشكيلة المنظمات المهنية الثلاثة التي تدعى في صلب نصوصها "المجلس" وصلاحياتها وقواعد سيرها.¹

1. تشكيلة المنظمات المهنية:

يحدد مقر المنظمات المهنية التي تتمتع بالشخصية المعنوية بمدينة الجزائر ويمكن نقلها إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية، تتشكل المجالس كل على حدة من 9 أعضاء، وينتخب أعضاؤها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وتنتهي عهدهم يوم انتخاب المجلس الجديد حيث لا يمكن لمنتخب في المجلس أن يقدم ترشيحه عند نهاية عهده الثانية إلا بعد انقضاء مدة ثلاث سنوات.

2. صلاحيات المنظمات المهنية:

- تكلف المجالس الثلاث في مجال اختصاصها على الخصوص بما يلي:
- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة لكل تنظيم وتسييرها؛
 - إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية؛
 - تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛
 - ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛
 - تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
 - الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛
 - تمثيل المجلس لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير؛
 - تمثيل المجلس لدى المنظمات الدولية المماثلة؛

¹ المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره المؤرخ في 27 جانفي 2011، المرجع السابق، ص 08-15.

- إعداد النظام الداخلي للمجلس.

من خلال استقراء تطور مهنة المحاسبة في الجزائر وموقف الجزائر من المعايير المحاسبية الدولية في ظل التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، نجد أن المنظومة المحاسبية في الجزائر تواجه عدة نقائص ترهن حظوظها في مواكبة تطور الفكر المحاسبي، وأبرز تلك النقائص تتمثل فيما يلي:

شهدت المعايير المحاسبية الدولية تطوراً ملحوظاً من خلال تعديل وتحسين المعايير القائمة واعتماد معايير جديدة، هذه الأخيرة تتطور وفقاً للأحداث الاقتصادية التي تتقاطع مع النشاط المالي، في حين لم يتم إجراء أي تحديث أو مراجعة للنظام المحاسبي المالي منذ إصداره، ومن هنا تأتي الحاجة إلى مراجعته بشكل دوري لتحديثه وتكييفه مع تطور المعايير المحاسبية الدولية وتقليل التباين.

اختارت الجزائر بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إعداد نظام محاسبي مالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، في حين أن عملية توحيد المحاسبة في الجزائر بقيادة المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) لم تستشر أو تربط الجهات الفاعلة الأخرى مثل: الأكاديميين ومقدمي رؤوس الأموال، بالتالي تم تنفيذ نظام التقييس في اتجاه تعزيز صلاحيات السلطة العامة من خلال وزارة المالية، كما تجدر الإشارة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعتمد على الأكاديميين والباحثين كشركاء مهمين في عملية تطوير وتعزيز اعتماد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حيث تستفيد مؤسسة المعايير المحاسبية الدولية من التواصل مع الباحثين والأكاديميين بعدة طرق أبرزها¹:

- يخلق التعليم العالي الجودة لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية فهما أفضل للمحاسبة لدى قادة التجارة والصناعة في المستقبل؛
- تسمح البحوث عالية الجودة لمعايير المحاسبة الدولية بتطوير المعايير المستقبلية والحالية من خلال تقديم الأدلة.

يتطلب تطبيق أي نظام محاسبي جديد في أي بلد تكييف التشريعات والقوانين بما يتوافق والنظام، إضافة إلى توفير الأرضية اللازمة عبر تهيئة الأساتذة واطلاعهم بشكل كافٍ على النظام المحاسبي الجديد ليقوموا بدورهم بنقل الخبرة لخريجي الجامعات ومستخدمي النظام الذين بدورهم يحرصون على التطبيق الصحيح لهذا النظام، في هذا الطرح شهد التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي الجديد بداية من عام 2010 إيقاف تسليم الاعتمادات اللازمة لمزاولة مهنة المحاسبة،² الأمر الذي ينعكس سلباً على التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي.

¹ IFRS Foundation, Why we work with academics. From: <https://www.ifrs.org/academics/> (20-03-2019)

² القانون رقم 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المؤرخ في 29 جويلية 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 2010، المادة رقم 08، ص 05.

خلاصة الفصل:

يعكس النظام المحاسبي إلى حد كبير احتياجات البيئة التي يطبق فيها، حيث تختلف الممارسات المحاسبية في مختلف دول العالم باختلاف العوامل الاقتصادية، السياسية والتشريعية والثقافية لكل دولة، كما أسفرت الجهود الرامية إلى تحقيق التوافق المحاسبي إصدار معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية التي تتمتع بالاعتراف والقبول الدولي، نظرا لقبول استعمالها في 144 جهة مختصة بالمعايير المحاسبية من بين 166 في الإجمالي، ما يؤكد على مرونتها في معالجة القضايا المحاسبية لتتماشى وأهداف الأسواق المالية من خلال أبرز محطتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

لعب الإصلاح المحاسبي في الجزائر دورا بارزا في تغيير واقع الممارسات المحاسبية المحلية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق وبهدف التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، من خلال إصدار القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، إلا أن البيئة الجزائرية تواجه عدة نقائص ترهن حظوظها في مواكبة تطور الفكر المحاسبي، أبرزها أن مهنة المحاسبة في الجزائر غير مرنة ولا تواكب التغيرات الاقتصادية، إضافة إلى أن عملية توحيد المحاسبة في الجزائر بقيادة المجلس الوطني للمحاسبة لم تشهد ربط أو استشارة للجهات الفاعلة الأخرى مثل الأكاديميين ومقدمي رؤوس الأموال.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للإفصاح والشفافية

تمهيد:

في مطلع القرن الحادي والعشرين، هزت سلسلة من الفضائح المالية المناطق المالية لدول أمريكا والقارة الأوروبية إضافة إلى شركات ومكاتب عملاقة على غرار (Enron (2001، (Vivendi (2001، (Eads (2006 و (Madoff (2008...، كان لهذا الارتفاع المفاجئ في الأحداث تأثير وخيم على الاقتصاد العالمي مع كبح للإستثمار الدولي بسبب عدم مصداقية وموثوقية المعلومات المقدمة من الشركات. لمواجهة هذا الوضع، اتخذ صناع القرار في البلدان عدة تدابير لتهيئة مناخ يسوده الثقة والأمان للعودة إلى عجلة النمو والتطور، حيث تم إعطاء أولوية قصوى لتعزيز الإفصاح عن المعلومات والشفافية في التعاملات تجاه مختلف الأطراف الاقتصادية من خلال سن تشريعات وقوانين جديدة. من أجل الإحاطة بمختلف جوانب هذا الفصل، تم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: وظيفة الإفصاح المحاسبي وعلاقتها بالشفافية.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات كآلية لتعزيز الإفصاح والشفافية.

المبحث الثالث: أهمية الإفصاح والشفافية في أسواق رأس المال.

المبحث الأول: وظيفة الإفصاح المحاسبي وعلاقتها بالشفافية

شهدت بيئة المال والأعمال في مختلف دول العالم بشكل عام والدول التي تتوفر على الأسواق المالية بشكل خاص جملة من التغيرات والتطورات الناتجة في الغالب عن العديد من الأزمات والفضائح المالية، يرجع ذلك في المقام الأول إلى الممارسات غير المشروعة والمغلطة في إظهار الوضع المالي للشركات، وتماشيا مع الاتجاهات المتنامية نحو تعزيز الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، تتجه الشركات نحو رفع قيمتها وسمعتها إلى أقصى حد من خلال تركيز جهودها على الوصول إلى المستوى الأمثل من الإفصاح والشفافية وتقديم صورة دقيقة لجميع الأمور المتعلقة بها.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي والشفافية

من أجل معرفة مفهوم الإفصاح المحاسبي لا بد من التمييز بين كل من الإفصاح والشفافية من خلال نطاق التطبيق وخصائص كل مفهوم على حدة، ومن خلال الدراسة يمكن أن نتطرق إلى التعاريف المختلفة من وجهات نظر الباحثين، لنحاول في الأخير استنتاج أهم الفروقات والمزايا.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح عن المعلومات مطلب رئيسي للهيئات المحاسبية الدولية في ظل التوجه نحو توحيد الممارسات المحاسبية في مختلف الدول وعولمة الأسواق المالية، كما أن المحاسبة تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما الإفصاح عن المعلومات المالية والأحداث استنادا إلى أسس قياس فعالة تعبر بصدق عن الوضعية المالية للشركات من كافة النواحي الجوهرية، ما يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية وخدمة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

يعد الوصول إلى مفهوم موحد وعام للإفصاح المحاسبي يلبي احتياجات جميع المستخدمين من الموضوعات الغامضة والمعقدة، إذ من المستحيل الاتفاق على إطار معين للإبلاغ عن المعلومات يراعي فيه التفاوت في المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك المعلومات وتعدد احتياجات الفئات المستخدمة لها، إلا أن المتفق عليه هو أن الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي أولى لها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أهمية كبيرة في توفير المعلومات لمختلف الفئات المستخدمة لها في شكل مجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام. يمكن التركيز على تعريف الإفصاح المحاسبي حسب مايلي:

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه "نشر المعلومات الضرورية لمختلف الفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، ولتقييم درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات وكذلك للوصول إلى القرار الذي يحقق أهداف هذه الفئات والتي تتناسب مع درجة المخاطرة

التي ترغب فيها"¹. كما يعرف بأنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"².

من جهة أخرى تم التركيز على الهدف من الإفصاح باعتباره " إقرار الذمة المالية من خلال نشر المعلومات المالية وغير المالية سواء كانت عددية أو نوعية، مطلوبة أو طوعية متاحة عبر قنوات رسمية أو غير رسمية كالتقارير السنوية والتقارير المرحلية"³. في تعريف آخر يمثل الإفصاح " تصميم وإعداد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة بحيث تتضمن هذه القوائم المالية معلومات كافية لجعلها مفيدة"⁴.

نستخلص من التعاريف السابقة أن الإفصاح المحاسبي يمثل إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي من خلال مخرجات النظام المحاسبي من معلومات مالية وغير مالية في شكل قوائم مالية، تقارير، ملاحظات وجدول مكمل، ما يسمح بتلبية احتياجات الأطراف ذات الصلة بالنشاط و تخفيض حالة عدم التأكد من خلال معلومات تعبر عن الأحداث والعمليات بصدق وشفافية بعيدا عن التغليف والتضليل.

كما تجدر الإشارة على ضرورة التزام الأطراف المعدة للمعلومات في إعداد وعرض هذه المعلومات وفق ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) للحد من عدم تماثل المعلومات، والجدير بالذكر أن طريقة الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية تأخذ أحد الشكلين الآتيين:

1. الإفصاح الإلزامي:

يشمل المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها في التقارير المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى ما تقتضي به التشريعات والقوانين الخاصة بالبلد كالتى تفرضها الجهات الحكومية لتنظيم الممارسات الجبائية والضريبية من جهة، والجهات المنظمة للأسواق المالية البورصة مثلا من جهة أخرى. تشير العديد من الدراسات أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير السنوية توفر بيانات مفيدة للمستثمرين، مع ذلك فإن معظم هذه الدراسات تحلل المعلومات الواردة في التقارير دون مراعاة

¹ بسعادة علي عبد الخليل، الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (5)، مجلة المدقق الأردنية، العدد 76/75، مارس 2008، ص ص 20-23.

² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 578.

³ Omaira Hassan and Clair marston, Disclosure measurement in the empirical accounting literature- a review article, Accountancy Discussion Papers 1004, Accountancy Research Group, London, July 2010, p7.

⁴ رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 443.

المعايير المحاسبية المستخدمة والطبيعة الإلزامية أو الاختيارية للمعلومات المفصح عنها، لذلك بالنظر إلى عدم تجانس المتطلبات المحاسبية بين الدول ولجوء العديد من الشركات للكشف عن المعلومات الإضافية على أساس اختياري لتغطية عدم كفاية القوائم المالية، يؤكد¹ (Healy and Palepu, 2001) على أنه من الصعب القول أن اقتصاد المعلومات المنظم متفوق في الكفاءة بالنسبة لاقتصاد السوق الحر حيث يكون إنتاج المعلومات غير منظم.

إضافة إلى ذلك، يشير² (Dopuch and Dodd, 1984) أن نشر الحسابات السنوية لا يجلب معلومات جديدة للمستثمرين، حيث يتم توقع هذه المعلومات غالبا على أساس معلومات بسيطة أخرى أو بواسطة الإفصاح الاختياري من قبل الشركات.

2. الإفصاح الاختياري:

يهتم هذا النوع من الإفصاح بتقديم معلومات إضافية غير منصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية أو التشريعات المحلية للدولة سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية في الغالب تعبر عن الجانب الاجتماعي و البيئي للشركة و التنبؤات المالية المستقبلية.

الفرع الثاني: مفهوم الشفافية

من الصعب تحديد المعنى الدقيق لمصطلح الشفافية نظرا لاستخدامه على نطاق واسع، للتعبير والإشارة على عدة مفاهيم عادة ما تكون الإفصاح، وضوح السياسة، الاتساق أو ثقافة الصراحة...، في الاستخدام الأكثر شيوعا، تشير الشفافية إلى الحكومة وفقا للقواعد الثابتة والمنشورة استنادا إلى المعلومات والإجراءات المتاحة للجمهور ضمن مجالات النشاط المحددة بوضوح.³

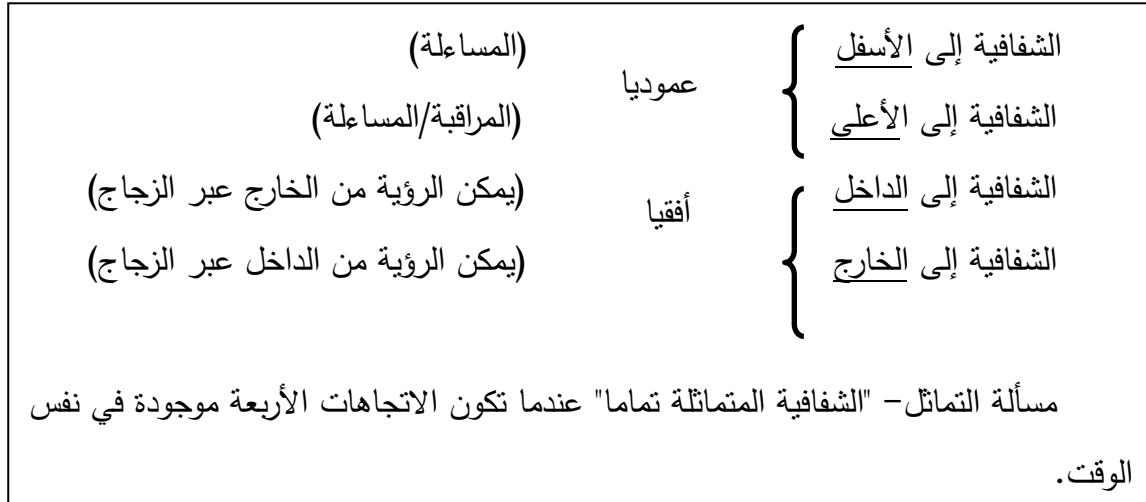
كما يمكن التعبير عن الشفافية كاستعارة بصرية من خلال اتجاهاتها الأربعة، النظر إلى الداخل والخارج والنظر للأعلى والأسفل، يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

¹ P.M. Healy and K.G. Palepu, Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature, Journal of Accounting and Economics, No 31, 2001, pp 433-434.

² Dodd P., Dopuch N., Holthausen R. and Leftwich R, Qualified audit opinions and stock prices: information content, announcement dates and concurrent disclosures, Journal of Accounting and Economics, No 6, 1984, p 34.

³ Christopher C.Hood, Transparency, in P. B. Clarke and J. Foweraker, Encyclopedia of Democratic Thought, London: Routledge, 2001, P 863.

الشكل رقم (08): اتجاهات الشفافية



Source: David heald, Why is transparency about public expenditure so elusive? International Review of Administrative Sciences, No (78), Vo (1), 2012, P 33.

حسب تصور Heald لاتجاهات الشفافية، تتعلق الشفافية الأفقية بتحديد الموقع بالنسبة للسياق والثقافة، سواء كان ذلك شخصا أو تنظيميا، فالشفافية الخارجية تهتم بأخذ المعالم لمعرفة أين نحن ويعتمد الانتقال إلى الأهداف على هذه المعرفة، أما الشفافية الداخلية فغالبا ما تتعلق ببعض المتابعين الذين يقومون بإجراء المقارنات.

ترتبط الشفافية العمودية في المقابل بعلاقات المساءلة في القضايا المتنازع عليها، حيث تشير الشفافية إلى الأعلى قدرة الملاك والحكام على متابعة تصرفات وكلائهم، أما الشفافية إلى الأسفل تعبر عن المعلومات التي يوفرها الملاك والحكام التي تشكل الأساس الضروري لعملية مساءلتهم.

الفرع الثالث: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية

مما سبق يتبين اشتراك الإفصاح المحاسبي والشفافية في الدور المنوط منهما ألا وهو توفير المعلومات بكفاءة عالية وبكل صدق وحيادية، إلا أنه يمكن الوقوف على بعض النقاط الجوهرية التي من شأنها التفرقة والتمييز بين المفهومين كالآتي:

يرتبط الإفصاح المحاسبي بالمعلومات الواردة في التقارير المالية استنادا لمعايير محاسبية عالية الجودة تحظى بالقبول العام التي تعكس الوضعية المالية للشركة دون تغليط أو تضليل، كما يمثل الإفصاح أداة من أدوات الاتصال المحاسبي كمرحلة تلي القياس المحاسبي. في المقابل تعتبر الشفافية أكثر عمومية حيث تشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، مع اعتبار الإفصاح المحاسبي بمثابة الأساس للوصول إلى درجات عالية من الشفافية. إضافة لذلك من أبرز مزايا الشفافية أنها تعقبها المراقبة والمساءلة اللازمتين لكشف الفساد ومتابعة مرتكبيه. في الأخير يمثل الإفصاح المحاسبي مبدأ من المبادئ المحاسبية، في حين تعتبر الشفافية أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات.

المطلب الثاني: مقومات وأنواع الإفصاح المحاسبي

في ضوء نظرية الاتصالات في المحاسبة، يعتبر الإفصاح المحاسبي إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي، حيث يحظى بأهمية بالغة سواء فيما يخص المساهمين والمالكين للمؤسسة أو المستثمرين المحتملين الجدد، بما يوفره من تقديم معلومات تخفض من درجة عدم التأكد استناداً لمجموعة من المقومات التي من شأنها الرفع من مستويات الإفصاح.

الفرع الأول: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

نظراً لاختلاف مصالح الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية من حيث الشكل والمضمون بما يحقق مصلحتهم ويلبي احتياجاتهم، تتطلب عملية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الاعتماد على المقومات الأساسية التي لها علاقة بمستعمل المعلومة والغرض من استخدامها، وطبيعة المعلومات التي يجب أن يفصح عنها، والكيفية التي سيتم بها عرضها.

1. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية وفق تصنيف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى مستخدمين مباشرين ومستخدمين غير مباشرين الذين لديهم اهتمام غير مباشر بالمؤسسة. تخضع عملية تحديد نوعية المستفيدين حسب مستواهم وقدرتهم في الفهم من جهة، وطبيعة احتياجاتهم للمعلومات المفصح عنها من جهة أخرى لمجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية والقانونية السائدة في الدولة، بالإضافة لشكل وطبيعة المؤسسات المعدة للقوائم المالية.

في ظل وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات وتعدد الاحتياجات، يتحتم على الأطراف المعدة للقوائم المالية إعدادها وفق خيارين، خيار إعداد قوائم مالية وفق نماذج متعددة تسمح بتلبية احتياجات كل فئة على حدة. إلا أن هذه الحالة غير عملية ومكلفة جداً ما يتنافى مع مبدأ الجدوى الاقتصادية التي تؤكد أن تكلفة المعلومات المفصح عنها يجب أن لا تزيد عن العائد المتوقع منها.

فيما يبقى الخيار الثاني الخيار الأمثل والعملي، من خلال إعداد قوائم مالية على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة تمكن من تلبية احتياجات العديد من المستخدمين، مع ضرورة التركيز على فئة الملاك الحاليين، المحتملين والدائنين¹.

¹ محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 347.

2. الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

يتوقف الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية على خاصية الملائمة، فاستنادا للجمعية الأمريكية للمحاسبين تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم المعلومات واجبة الإفصاح، في حين تمثل الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح¹، لذلك تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة الإفصاح عن المعلومات والغرض الرئيسي من استخدامها².

3. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية، التي تعبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية والعمليات الخارجية الخاصة بالمؤسسة، كما يترتب عند إعداد القوائم المالية بموجب المبادئ والافتراضات والقوانين نشوء قيود ومحددات على كل نوع وكمية من المعلومات التي تظهر بالقوائم المالية، سواء كانت كمية تعبر عن مبالغ مالية فعلية أو تقديرية، أو غير كمية في شكل وصفي وإيضاحات غالبا ما تكون مرتبطة بمعلومات كمية.

4. أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يجب إعداد القوائم المالية في ظل ظروف يسودها اختلاف مستويات الكفاءة في تفسير مضمونها وكذا قابلية فهمها، وعليه يجب عرض المعلومات فيها بطرق تسهل للمستخدم فهمها وتفسيرها، حيث يتم ترتيب وتنظيم المعلومات المالية سواء في صلب القوائم المالية أو الملاحق المرفقة بها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية وفقا لطبيعة المعلومة وأهميتها النسبية.

كما يجب مراعاة توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، لكي تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرارات وتصحيح التنبؤات المستقبلية وإلا ستفقد قيمتها.

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

يأخذ الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية عدة أشكال ومستويات، وتزامنا مع الاتجاهات المتزايدة نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته بتسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام، هناك من يرى أنه من الصعب وضع إطار محدد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين، لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح من حيث الأهداف من خلال ما يلي³:

¹ American Accounting Association (AAA), Statement of basic accounting theory, AAA, Evanston, ILL, 1966, P7.

² محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 347.

³ محمد المعز المجنبي إبراهيم، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 6، العدد 16، 2015، ص 134-135.

1. الإفصاح الكامل Full disclosure:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي للتعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة حتى لا يتم إخفاء أي معلومة جوهرية ذات أثر على المستخدم أو في اتخاذ القرارات اللازمة، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2. الإفصاح العادل Fair disclosure:

يهتم بتوفير معلومات تضمن تلبية احتياجات كل فئة من مستخدمي القوائم المالية بما يتلاءم مع مستوياتهم وإمكانياتهم، حيث يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3. الإفصاح الكافي Adequate disclosure:

يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يتعين الإفصاح عنها في القوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والتشريعات المحلية، ويبقى مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار إضافة عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4. الإفصاح الملائم Appropriate disclosure:

الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

5. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي) Informative disclosure:

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، يهدف الإفصاح الإعلامي إلى الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات المستفيدة.

6. الإفصاح الوقائي Protective disclosure:

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل في الكشف عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

من الصعب جدا توفر مفهوم أو نطاق موحد لقياس وتقييم مختلف أنواع الإفصاح سابقة الذكر، ضمن هذا السياق يميل الكثير من الباحثين إلى تحديد مستويين أساسيين للإفصاح هما:

◀ المستوى المثالي للإفصاح The Ideal level of Disclosure:

هذا المستوى على عكس الناحية النظرية لا يمكن الوصول إليه من الناحية الواقعية وذلك لعدة أسباب أهمها هو عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية بمثابة المدخلات لها، إضافة إلى ارتباط الأنظمة المحاسبية بالبيئة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للدول ما ينتج عنه بالضرورة اختلاف في طرق إعداد و الكشف عن المعلومات في التقارير المالية.

هذا ويمكن التعبير عن المستوى المثالي للإفصاح على أنه سلاح ذو حدين، بمعنى أنه قد يلحق أضرار وخيمة بكبريات الشركات في الدول نتيجة الكشف عن معلومات هامة للمنافسين قد تعصف بأدائها وموقعها على الساحة الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى إخفاء الحقائق قد يترتب عنه فقدان الثقة والميزة التنافسية اللازمة لتوسيع الأعمال والتأثير الإيجابي على اقتصاد البلد ككل خاصة مع اعتماد المستثمر الأجنبي ومختلف الشركات في بناء قراراتهم الاستثمارية على تقارير ومواقف هيئات دولية ووكالات تصنيف عالمية في تقييم الشفافية، الإفصاح وكشف الفساد المالي أهمها مؤسسة ستاندراند بورز Standard and Poor's، وكالة موديز Moody's و وكالة فيتش Fitch Ratings*.

◀ المستوى المتاح من الإفصاح The Attainable Level of Disclosure:

هو مزيج بين الإفصاح الكامل والملائم يتم من خلاله الكشف عن كافة المعلومات الجوهرية الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ذات الغرض العام، مع مراعاة عامل التكلفة والمنفعة إذ أن قيمة المعلومات المحاسبية تعبر عن المنفعة التي تقدمها مطروحا منها تكلفة إنتاجها، إضافة لضرورة الإلمام

* تبحث كل من وكالة فيتش ووكالة موديز في الأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية ومجال تقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والانتمائية.

بالأشكال الأخرى للإفصاح والمتعلقة بتقديم المعلومات المحاسبية كالتنبؤات، والتقارير المالية المودعة لدى البورصة استناداً للمبادئ والقوانين المعمول بها.

نخلص مما سبق، إلى أن لكل نوع من أنواع الإفصاح المحاسبي محتوى معلوماتي وهدف مسطر من توفير المعلومات وتغطية الأحداث الاقتصادية، فالإفصاح الكامل يهتم بكشف جميع المعلومات الملائمة، أما الإفصاح الكافي يضمن الحد الأدنى من المعلومات التي تجعل التقارير المالية بعيدة عن التخليط والتضليل، إلا أن الهدف المشترك هو توفير أكبر قدر ممكن من الإفصاح المحاسبي الشفاف لاتخاذ القرارات المناسبة مع مراعاة عامل المنفعة و التكلفة بالأخذ بعين الاعتبار أن الإفصاح العادل والكافي مكملان للإفصاح الكامل، هذا مع التنبيه لضرورة الترجيح الوسطي لمقدار الإفصاح عن المعلومات، بمعنى تفادي الإفصاح الزائد عن المطلوب الذي من شأنه لفت الأنظار إلى التفاصيل غير المهمة من ناحية، وتفادي إخفاء المعلومات أو الإفصاح بأقل قدر ممكن الذي قد لا يكون كافٍ للتعبير عن الوضعية الاقتصادية والأداء المالي للشركات من ناحية أخرى.

المطلب الثالث: محددات الإفصاح المحاسبي

تعددت الدراسات والأبحاث حول محددات الإفصاح المحاسبي الإلزامي (القانوني) والاختياري، التي من شأنها تحسين جودة وكمية وفهم المعلومات المفصح عنها، ومن خلال دراسة وتحليل أهم الأبحاث المبينة في الجدول الموالي يمكن أن نستمد أهم محددات الإفصاح المحاسبي.

الجدول رقم (03): دراسات وأبحاث حول محددات الإفصاح

الباحث	محددات الإفصاح المحاسبي التي تم تحليلها	البلد
Roberts (1992).	العمر، الصناعة، الأداء المالي، المخاطرة، الحجم، قوة أصحاب المصلحة، الموقف الاستراتيجي.	الولايات المتحدة الأمريكية USA.
Gray et al (1995), Gray et al (2001).	الأداء المالي، الصناعة، الحجم، الزمن.	المملكة المتحدة UK.
Hackston and Milne (1996).	الأداء المالي، الصناعة، الحجم.	نيوزيلندا.
Baginski et al (2002).	البلد، الصناعة، التغطية الإعلامية، الحجم.	كندا، الولايات المتحدة الأمريكية.
Francis et al (2005).	هيكل رأس المال، البلد، الحجم، الزمن.	34 دولة خارج الولايات المتحدة الأمريكية.
Brammer and Pavelin (2006).	هيكل رأس المال، الأداء البيئي (يقاس بالغرامات البيئية)، الأداء المالي، التغطية الإعلامية، هيكل الملكية، الحجم.	المملكة المتحدة.
Quick and Knocinski (2006).	الأداء المالي، الحجم.	ألمانيا.
Ho and Taylor (2007).	هيكل رأس المال، البلد، الأداء المالي، الصناعة، الحجم.	الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.
Boesso and Kumar (2007).	هيكل الحوكمة، الصناعة، الممتلكات غير الملموسة، المخاطرة، الحجم، توجه أصحاب المصلحة.	إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية.
Webb et al (2008).	متابعة المحللين، كثافة رأس المال، هيكل رأس المال، البلد، الأداء المالي، العولمة، جودة المعلومات، الحجم.	30 بلد خارج الولايات المتحدة الأمريكية
Jahnke et al (2009).	الأداء المالي، الصناعة، هيكل الملكية، الحجم.	ألمانيا.
Jones and Jones (2010).	الأداء المالي، الصناعة، كثافة البحث و التطوير، الحجم.	الولايات المتحدة الأمريكية.

Source : Carsten Albers, Thomas Günther, Disclose or not disclose: determinants of social reporting for STOXX Europe 600 firms, Z Plan Unternehmenssteuerung, Volume 21, Issue 3, November 2010, P 330.

من خلال الجدول رقم (03) أعلاه، تشترك الدراسات في تحليلها لمختلف المحددات لتي لها تأثير كبير على جودة الإفصاح في التوصل إلى محددات خاصة بشركات تنتمي إلى بلدان ذات درجة عالية من التطور والتي غالبا ما تتوفر على أسواق مالية نشطة ومتفتحة على الاستثمار الأجنبي، في حين تم إهمال الدول التي هي في حالة تحول نحو اقتصاد السوق (حالة الجزائر).

كما تم التأكيد على كل من الأداء المالي، الصناعة والحجم كأحد أهم محددات الإفصاح من خلال الإشارة إليها في 8 دراسات على الأقل من بين 12 دراسة، حيث تم التوصل إلى استنتاج مفاده أن للحجم والصناعة المعنية تأثير كبير على الكشف الاختياري ويؤكد على ذلك Hockston and Milne حيث أن الشركات الكبرى في الصناعات البارزة والتي رفعت من درجة المخاطرة والتنافس تكشف بشكل أكبر عن المعلومات الطوعية في تقاريرها.

هذا وتوجد علاقة إيجابية بين الأداء المالي وجودة التقارير المفصح عنها، في حين يمكن أن يرتبط الإبلاغ البيئي الاختياري سلبا بالأداء البيئي لأن الشركات الضعيفة تحاول تبرير تصرفاتها وحفظ سمعتها عبر التقارير.

يعتبر عامل الزمن حسب Gray أيضا من محددات الإفصاح الاختياري، حيث ترتبط الأحداث التاريخية مع كمية المعلومات المفصح عنها اختياريا وهذا راجع أساسا للوضع السياسي، الاجتماعي والتطورات المتواصلة في الأنظمة المحاسبية للدول المتطورة عامة والمعايير المحاسبية الدولية خاصة، مع التحفظ حول إمكانية تأثير عامل الزمن في الجزائر على عملية الإفصاح الاختياري نظرا لجمود وتهميش مهنة المحاسبة في الجزائر مقارنة بباقي الدول التي تتابع أنظمتها المحاسبية وتعدها بوتيرة سريعة ومتواصلة، كما تبقى الشركات في الجزائر عرضة للتقاضي والمساءلة من خلال المعلومات المقدمة طوعا، ما قد يحد من فعالية هذه المعلومات.

تطرق Webb et al إلى عامل العولمة كأحد محددات الإفصاح الاختياري نظرا لعولمة الأسواق المالية وبيئة المال والأعمال ما يدفع بالتنافس التام عبر توفير معلومات الاختيارية، ويمكن اعتبار تعدد الجنسيات في هيكل الملكية بديل محتمل للعولمة، كما يمكن اعتبار قانون 49/51 في الجزائر أحد أهم القيود التي تعرقل تحديد تأثير العولمة على عملية الإفصاح الاختياري .

كما يرجع عدم امتثال الشركات لقواعد الإفصاح الإلزامي وكذلك مقدار الإفصاح الاختياري لمجموعة من المحددات يمكن التطرق إليها من خلال ما يلي¹:

¹ Michael H. R. Erkens, Disclosure Behavior of European Firms around the Adoption of IFRS, Springer Galber, Wiesbaden, 2016, P 63-66.

- غياب أو الاختلاف في تطبيق قواعد المعايير المحاسبية الدولية من شأنه التأثير سلباً على فعالية و مقدار الإفصاح عن المعلومات؛
- الرفع المالي: يرتبط تأثير الرفع المالي على قرارات الإفصاح عن الشركات بهيكل الأعمال، حيث لدى المديرين في الشركات ذات الاستدانة العالية حوافز لزيادة الإفصاح لتقليل تكاليف وكالة الديون، ومنه يتوقع وجود علاقة إيجابية بين مدى الإفصاح الإلزامي والاختياري والرفع المالي؛
- تسهر شركات التدقيق الكبرى BIG4 على توفير جودة تدقيق أفضل حفاظاً على سمعتها ومكانتها، ما يعزز من التزام الشركات بالإفصاح عن معلوماتها في تقاريرها السنوية بجودة عالية. يعتبر عامل التكلفة من بين أسباب تباين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في مختلف التقارير المالية، رغم شح الدراسات التطبيقية حول وجود ارتباط محدد ومعبّر عن درجة الإفصاح المحاسبي والتكاليف المترتبة، إلا أن الكثير من المنظرين والباحثين يتفقوا على ضرورة تحقيق عائد جراء الإفصاح عن المعلومات يفوق التكاليف المترتبة عنه، ومن تكاليف الإفصاح نجد ما يلي¹:

• تكاليف المعلومات الأساسية:

تمثل التكاليف التي لا بد أن تتحملها المؤسسة الاقتصادية في سبيل الحصول على كل من الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات اللازمة.

• تكاليف المعلومات الإضافية:

تشمل كافة التكاليف التي تنتج عن عملية تجميع وتحليل البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لحالة معينة بهدف اتخاذ قرار خاص بشأن ما، ويعتمد حدوث هذه التكاليف أو عدم حدوثها على قيمة المعلومات الإضافية الناتجة عنها، حيث أن التوسع في جمع البيانات وتوفير المعلومات له تكاليفه و عائدته المالي الذي سوف يعود على المؤسسة الاقتصادية من تلك المعلومات، وغالباً ما تكون هذه المعلومات في شكل تنبؤات قد يترتب عنها دعاوي قضائية ومسائلات لتعويض المستثمرين عن الخسائر التي تعرضوا إليها، خاصة في حالة التنبؤات المفرطة في التفاؤل عن الأرباح المتوقعة.

• موازنة قيمة المعلومات المحاسبية مع تكلفة إعدادها وتوزيعها:

بهدف تحديد اقتصاديات المعلومات المحاسبية لابد من دراسة كيفية التوصل إلى موازنة قيمة منفعة المعلومات المحاسبية مع تكلفة إعدادها وتوزيعها، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس لقيمة أو منفعة

¹ قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 275-276.

المعلومات خواصا ملموسة، فهناك دائما صعوبة في تحديد الموازنة الملائمة المرتبطة بتوفير المعلومات بسبب تعدد تشكيلة المستخدمين و القرارات المرتبطة بها.

مما سبق يتبين أن تكاليف الإفصاح من المحددات التي تضبط مجال التوسع في الإفصاح بوجوب زيادة المنافع المتوقعة للمعلومات على التكاليف المتوقعة للحصول عليها، مع اعتبار أن التوسع في الإفصاح يؤثر على الموقف التنافسي للشركات ويحملها تكاليف إضافية خاصة فيما يتعلق بتسريب معلومات تخص مجال البحث والتطوير والمنتجات الجديدة، ما قد يخدم المنافسين من خلال إعادة النظر ومراجعة خططهم واستراتيجياتهم المستقبلية فيما يضعهم في موقف تنافسي أفضل، كما من شأن الاختلاف في متطلبات الإفصاح المحاسبي من دولة إلى دولة ومن مؤسسة لأخرى تحميل المؤسسات تكاليف ومشاكل إضافية تتعلق في الغالب بترجمة القوائم المالية وفق القوانين والنصوص التشريعية المطلوبة.

هذا ويمكن إقران بعض تكاليف الإفصاح بمجموعة من العوامل سبق وتم التطرق إليها أهمها حجم المؤسسة ونوع الإفصاح المقدم والمطلوب، ولا شك أن التوسع في الإفصاح يشجع على المنافسة السليمة فيما يضمن نمو وتطور بيئة الأعمال بشكل واسع خاصة في الاقتصاديات الحرة عبر استغلال الوعي القائم بالشركات المنافسة وتوفير النفقات التي يترتب عنها أثر إيجابي على المستهلكين.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات كآلية لتعزيز الإفصاح والشفافية

في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية والمصرفية التي حدثت في عدد من الدول، تم التركيز على موضوع حوكمة الشركات كأحد المواضيع الهامة التي يجب أن تتبناها الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري، والتفكير في حماية المستثمرين من فشل أو ضعف مجالس إدارة الشركات في عمليات المراقبة والمسائلة أو تواطؤ كبرى شركات المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد تقارير حول ذلك. سعيا لتكريس مفهوم الممارسات السليمة عبر تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، حرصت العديد من المجمعات والمنظمات العالمية على إصدار مبادئ ومعايير لمجموعة من الإجراءات الخاصة بحوكمة الشركات تعمل على القضاء أو التخفيف من حدة الفساد المالي والإداري.

المطلب الأول: طبيعة حوكمة الشركات

للحد من الفضائح المالية وإرجاع الثقة في التعامل مع مختلف الشركات، جاء الاهتمام بحوكمة الشركات كأحد الآليات الهادفة للحد من الفساد والجرائم المرتكبة، من خلال العودة لمبادئ ومقومات الحوكمة التي تعتبر الإفصاح والشفافية في المعلومات المقدمة من أهم مبادئها، ما يعني نقلة نوعية في

مفهوم التحكم والسيطرة على الشركات بعيدا عن الذاتية والعشوائية فيما يضمن حماية مصالح مديري الشركة، المساهمين ومختلف أصحاب المصلحة.

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الترجمة للكلمة الإنجليزية corporate governance، التي تم تعريفها في البداية لعدة مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة القوية والجيدة، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، إلا أن المصطلح الأكثر شيوعا وقبولا من قبل المالين، الاقتصاديين والباحثين هو حوكمة الشركات.¹

أكدت العديد من الدراسات والأبحاث عدم اتفاق القانونيين والاقتصاديين على تعريف موحد ومعيارى لحوكمة الشركات، نظرا لتداخل الحوكمة وتشعبها في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية للشركات.

يعد تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنة 1998 من أشمل التعاريف التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، حيث عرفت بأنها "النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، بالإضافة أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء"، بمعنى أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على بناء بيئة ومناخ تسوده الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتعزيز الاستثمار طويل الأجل والاستقرار المالي وسلامة الأعمال، وبالتالي دعم نمو أقوى ومجتمعات أكثر شمولاً.²

في تعريف آخر نجد بأنها "ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم والأطراف الأخرى أصحاب المصلحة بالشركة، و ذلك بهدف المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم بشكل عادل، مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة".³

من خلال التعاريف يتبين أن حوكمة الشركات لا تتناول صنفا محددا من أنواع وأشكال الشركات، ليمتد ليشمل جميع أنواع الشركات سواء ربحية أو غير هادفة للربح وبغض الاعتبار إن كانت مدرجة أو

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 23-24.

² OECD, Corporate governance. Available on: <https://www.oecd.org> (02-04-2019)

³ عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، 2017، ص 07.

غير مدرجة في الأسواق المالية. كما أنها توضح طريقة تنظيم العلاقة بين أطراف الشركة عامة، عبر مجموعة من القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل محدد. وفي الوهلة الأولى يمكن اعتبار مصطلح الحوكمة امتداد وتطوراً لعملية التدقيق الداخلي في الشركات باعتبارها في النهاية تهدف إلى حماية المساهمين في المؤسسة و تحقيق الرقابة.

الفرع الثاني: علاقة حوكمة الشركات بالتدقيق الداخلي

عرف معهد المدققين الداخليين الذي تأسس سنة 1941 والذي يمثل المنظمة الرئيسية على مستوى العالم المهمة بتنظيم وتطوير مهنة التدقيق الداخلي، عملية التدقيق الداخلي بأنها " نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة، إدارة المخاطر والرقابة"، يتبين تطرق تعريف التدقيق الداخلي لمصطلح الحوكمة، حيث تتجلى وظيفة التدقيق الداخلي كعامل رئيسي في حوكمة الشركات.¹

ترتكز حوكمة الشركات على مجموعة من الآراء التي تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية، في اليابان وأوروبا استجابة لسلسلة من الفضائح، و تعد الفضائح المتعلقة بكل من شركة Enron في نوفمبر 2001، Andersen جانفي 2002، Worldcom-MCI في مارس 2002 السبب الرئيسي الذي عجل بتطبيق الحوكمة الرشيدة في الشركات، لتعزيز الشفافية التي من شأنها أن تتيح للمساهمين الاطلاع بشكل أفضل على إجراءات الرقابة الداخلية وأساليب العمل وكذلك توزيع صلاحيات الهيئات الإدارية.

في النهاية، تهدف الضوابط التي يجب أن يقوم بها المدقق الداخلي إلى ضمان التحكم في جميع عمليات الشركة وإدارة الشركة بكفاءة وشفافية، وعليه فإن وظيفة التدقيق الداخلي تحمل المسؤولية التي من شأنها تعزيز شرعيتها كعنصر أساسي في حوكمة الشركات.

الفرع الثالث: التصنيفات الأولية لنماذج الحوكمة

بشكل عام يوجد نموذجين لحوكمة الشركات، يقدمان حلولاً مميزة لقضية تضارب المصالح أو الأهداف الضمنية في التفاعلات بين المساهمين، المدراء، المسؤولين وأصحاب المصلحة الآخرين، يتمثل النموذج الأول في المساهمة shareholder، ونموذج ثاني الشراكة stakeholder.

أدت الابتكارات الرئيسية في التمويل والاقتصاد التجاري إلى تفضيل والمويل نحو النموذج القائم على السوق. يقدم هذا النموذج المعتمد على إنشاء قيمة للمساهمين حلاً للمشاكل التي يفرضها الفصل

¹ Eustache Ebondo Wa Mandzila, Audit interne et gouvernance d'entreprise: Lecture théoriques et enjeux pratiques, working paper N°17, 2007, p 03.

بين ملكية رأس المال (المساهمين) التحكم في القرارات التشغيلية (المديرين)، فقد أظهر التأثير العميق لقوى السوق التنافسية في حل المشاكل، خاصة مع ظهور قواعد المنافسة الحرة وتزايد دور صناديق الاستثمار، ويمكن عرض أهم خصائص النموذجين وأوجه الاختلاف بينهما من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): نموذجي حوكمة الشركات

النماذج	المساهمة	الشراكة
الهدف	القيمة للمساهمين	القيمة لجميع أصحاب المصلحة
الأسواق المالية	نشطة جدا	محدودة
المساهمة	متناثرة	مركزة في كتل
التنظيم والرقابة	خارجية	داخلية (المديرين الأجراء)
الحوافز والأفق	المدى القصير حوافز مالية قوية	المدى الطويل حوافز مالية منخفضة
مجلس الإدارة	يمثل مصالح المساهمين	يهيمن عليه أصحاب المصلحة

SOURCE: Patricia Crifo et Antoine Rebérioux, Gouvernance et responsabilité sociétale des entreprises: nouvelle frontière de la finance durable? Revue d'économie financière, No 117, 2015, p 208.

من خلال الجدول رقم (04) أعلاه، يتبين أن أهم اختلاف في النموذجين هو الهدف من وراء تفعيل الحوكمة في الشركات، في حين يتفق نموذج الشراكة على تحقيق مطالب جميع أصحاب المصلحة يبقى نموذج المساهمة الأكثر قبولا نظرا لإعطاء القيمة بالدرجة الأولى للمساهمين وتوجه مجلس الإدارة فيما يمثل مصالحهم، وهذا راجع للحقبة التاريخية التي شهدتها العالم نتيجة عولمة الأسواق المالية وما اكبتها من تطورات.

في الواقع ورغم الاختلافات إلا أن نموذجي الحوكمة يوفران نظرة ثابتة إلى حد ما للواقع، لكن التغيرات المؤسسية الكبيرة في العقود الأخيرة، إلى جانب التطورات في هيكل المساهمة والعلاقة بين الصناعة والمالية، أنتجت قدر معتبر من التقارب في نماذج الحوكمة، معبرا عنه من خلال الأبعاد الرئيسية الأربعة التالية:

- هيكل ملكية رأس المال؛
- متطلبات الكشف عن المعلومات؛
- تكوين مجلس الإدارة والنظر في توقعات أصحاب المصلحة والقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة.

الفرع الرابع: أهداف حوكمة الشركات

مما سبق يمكن تقسيم دور حوكمة الشركات إلى جانب تنظيمي يشرف ويسطر العلاقة بين الأطراف أصحاب المصلحة في الشركة وجانب رقابي، وذلك بغية تجسيد جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ◀ محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات، مكافحة نهب الأموال وسوء التسيير، ما يجنب الشركة خطر الإفلاس أو تعمد وتعنت سوء تشغيل الذمم المالية؛
- ◀ النزاهة والحيادية في كافة مستويات الشركة وفي مختلف أقسامها، من خلال عزلها عن أية ضغوطات تعسفية من مجلس الإدارة عبر تحديد الصلاحيات، الحقوق وواجبات الهيئات الإدارية، ما يترتب عنه زيادة الفعالية والفاعلية في تحقيق الأهداف المسطرة للشركة كل في مجاله و بكل شفافية ومصادقية؛
- ◀ مراعاة مصالح المستثمرين (المساهمين الحاليين والمحتملين) مع حماية حقوقهم، باعتبارهم الفئة الأكثر تحملاً للمخاطر، مع الفصل في الملكية والإدارة والرقابة؛
- ◀ الحد من استعمال السلطة والنفوذ، من خلال الالتزام بمجموعة القواعد والإجراءات القائمة والمتفق عليها؛
- ◀ إعطاء صورة واضحة عن الهيكل التنظيمي الذي يسمح بتحقيق أهداف الشركة وبضمن إستراتيجيتها؛
- ◀ التقييم المتواصل للأداء وعمليات التدقيق التي تمكن من ضبط عناصر الفساد وتعزيز الثقة في التعاملات.

استناداً لما سبق، تتضح الحاجة إلى تفعيل والتأكيد على القواعد والإجراءات والمعايير الواجب إتباعها وتطبيقها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وتحسين سمعة الشركة ، بما يضمن لها تعزيز مكانتها في السوق من جهة وتحسين موقفها التنافسي بجذب الاستثمارات اللازمة لنموها وتطورها من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص حوكمة الشركات

يمكن اعتبار ممارسات حوكمة الشركات أساسية لتحسين النمو والكفاءة الاقتصادية وكذلك تعزيز ثقة المستثمرين، على مر السنين تم تطوير العديد من القوانين (مدونات) والتوصيات لتأسيس وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات الجيدة، أبرزها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنة 2004.

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات

أقر وزراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مبادئ المنظمة الخاصة بحوكمة الشركات في عام 1999، التي أصبحت منذ ذلك الحين مرجعا دوليا لصانعي السياسات والمستثمرين والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين في جميع أنحاء العالم، حيث تم تطوير أجندة حوكمة الشركات وتقديم إرشادات محددة للمبادرات التشريعية والتنظيمية في كل من الدول الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء. حدد منتدى الاستقرار المالي FSF* المبادئ كواحدة من 12 معيارا رئيسيا للأنظمة المالية السليمة. تتمثل مبادئ الحوكمة الستة الصادرة عن المنظمة سنة 2004 فيما يلي¹:

1. ضمان توفير أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يشجع إطار حوكمة الشركات الأسواق التي تتسم بالشفافية والكفاءة، وأن يكون متسقا مع سيادة القانون وأن يوضح بوضوح تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، حيث يجب تطوير إطار حوكمة الشركات بحيث يكون له تأثير على الأداء الاقتصادي العام، إضافة لكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسات الحوكمة متفقة مع سيادة القانون وقابلة للتنفيذ مع ضمان خدمة المصلحة العامة، مع وجوب أن تكون قرارات مختلف السلطات شفافة في الوقت المناسب وموضحة بشكل كامل.

2. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:

يجب على إطار حوكمة الشركات حماية وتيسير ممارسة حقوق المساهمين بالتكافؤ، من خلال الحق في تداول وشراء وبيع الأسهم، المشاركة والتصويت في اجتماعات المساهمين العامة، انتخاب وإزالة أعضاء المجلس وحصة في أرباح الشركة، كذلك يجب أن يكونوا على اطلاع كاف على القرارات المتعلقة بالتغييرات الأساسية للشركة وحق المساءلة.

3. المعاملة العادلة للمساهمين:

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب أن تتاح الفرصة لجميع المساهمين للحصول على تعويض عن أي انتهاك لحقوقهم.

* تأسس منتدى الاستقرار المالي سنة 1999 بمبادرة من مجموعة الدول G07، و تم تحويله إلى مجلس الاستقرار المالي الكائن مقره بمدينة بازل السويسرية، تتمثل أهدافه في التعاون في مجال الإشراف و المراقبة على المؤسسات المالية، إضافة إلى تعزيز التنسيق و الانسجام بين واضعي المعايير الدولية.

¹ OECD, OECD Principles of Corporate Governance, Paris, 2004. From : <http://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf> (02-04-2019)

4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يؤكد هذا المبدأ على ضرورة الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح المنشأة بموجب القانون أو من خلال اتفاقيات متبادلة وتشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة، فرص العمل، واستدامة الأعمال التجارية السليمة من الناحية المالية.

5. الإفصاح و الشفافية:

يعد هذا المبدأ من أهم مبادئ حوكمة الشركات، نظرا لحرصه على تقديم معلومات دقيقة عن جميع المسائل التي تخص الشركة، بما في ذلك الوضع المالي، الأداء، ملكية الشركة وحوكمتها من خلال التوصيات الآتية:

- يجب أن يتضمن الإفصاح، على سبيل المثال لا الحصر معلومات جوهرية عن: النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛ أهداف الشركة؛ المساهمين المهمين وحقوق التصويت؛ سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بما في ذلك مؤهلاتهم؛ معاملات مع أطراف ذات العلاقة؛ عوامل الخطر المتوقع ومدونة الحوكمة وعملية تنفيذها؛
- يجب إعداد المعلومات المالية وغير المالية والإفصاح عنها بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية والمالية؛
- يجب إجراء تدقيق سنوي من قبل مدقق مستقل كفاء ومؤهل من أجل توفير ضمان خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين بأن البيانات المالية تمثل إلى حد ما المركز المالي والأداء المالي للشركة من جميع النواحي الجوهرية؛
- يجب أن يكون المدققين الخارجيين مسؤولين أمام المساهمين وأن يمارسوا العناية المهنية الواجبة في إجراء عملية التدقيق؛
- يجب أن تكفل قنوات نشر المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها بشكل متساوي في الوقت الملائم وبتكلفة مناسبة؛
- يجب أن يستكمل إطار حوكمة الشركات بنهج فعال يعالج ويشجع تقديم التحليل أو المشورة من قبل المحللين، الوسطاء ووكالات التصنيف وغيرها، ويكون ذا صلة بقرارات المستثمرين وخال من تضارب المصالح الجوهري الذي قد يضر بنزاهة تحليلهم.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات الاتجاه الاستراتيجي للشركة، والمراقبة الفعالة من قبل مجلس الإدارة، كما يكفل مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

مما سبق، نلاحظ الدور الكبير الذي يقوم به إطار حوكمة الشركات الفعال في حماية وتيسير ممارسة حقوق المساهمين ومختلف أصحاب المصلحة في الشركة، من خلال جملة من المبادئ المتناسقة فيما بينها والتي تخدم المصلحة العامة بعيداً عن الذاتية في جو يمتاز بالقدر الكافي من الشفافية والإفصاح، وفي هذا الصدد ركز مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يعد من أهم المبادئ على ضرورة الكشف عن المعلومات الغير المالية بأسلوب يتفق والمعايير المحاسبية إضافة للمعلومات المالية (العديدية) التي أحيانا تفشل في التعبير عن الواقع الحقيقي للشركة، كما تم التركيز على عنصرَي المراقبة والمساءلة فيما يقضي على تضارب المصالح والحوافز الذاتية.

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

- يمكن التعبير عن خصائص حوكمة الشركات بالركائز الأساسية التي من خلالها تحقق الشركات أهدافها وتقوم بتعزيز مكانتها التنافسية، و نذكر أهمها فيما يلي¹:
- الشفافية transparency: تضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة والإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كل الموضوعات المهمة في الشركة، وأن تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة لكل الأطراف ذات المصلحة؛
 - المساءلة accountability: ركيزة فحواها محاسبة الذين يتخذون القرارات في الشركة أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم تجاه الشركة والمساهمين؛
 - المسؤولية responsibility: يقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، مع حتمية وجود نظام فعال للرقابة الداخلية وتوفر نظام سلوك أخلاقي ومهني فعال؛
 - الوضوح clarity: تعني وضوح التقارير المالية من حيث الإعداد والإبلاغ عنها، ونظراً أنها تقع على مسؤولية إدارة الشركة عموماً ومصلحة المحاسبة والمالية خصوصاً فعلى مجلس الإدارة اتخاذ الخطوات التي تضمن وضوحها، شفافيتها وعدالتها فيما يتناسب والمعايير المحاسبية الدولية وعن طريق لجان التدقيق المستقلة الداخلية والخارجية المسؤولة عن المصادقة عليها؛
 - الاستقلالية independency: هي الآلية التي تحد من تضارب المصالح، على سبيل المثال هيمنة المساهم الكبير على مجلس الإدارة، وذلك عبر إنشاء المجالس وتعيين مدقق خارجي مستقل كفاء ومؤهل؛

¹ منها محمود رمزي ربحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة الأردنية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، دمشق، 2008، ص ص 97-98.

- لجنة التدقيق audit committee: غالبا ما تكون من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وتمارس دورها الرقابي بالعمل على تعزيز فعالية وكفاءة المدققين الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين؛
 - العدالة justice: ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة بمن فيهم مساهمو الأقلية والأجانب.
- في النهاية تعمل خصائص حوكمة الشركات على توفير الدائم اللازمة للشركات لكسب ثقة المستثمرين الحاليين والمستقبليين، حيث أن تلبية حاجات الأطراف المستخدمة للمعلومات يمثل انعكاسا لتفعيل متطلبات الحوكمة الرشيدة عموما ومبدأ الإفصاح والشفافية بوجه الخصوص.

المطلب الثالث: مراجعة أدبيات حوكمة الشركات والشفافية

تقوم الحوكمة الرشيدة للشركات بإنشاء نظام يتطلب الإشراف السليم على رأس المال المستثمر والتقرير بصدق عن الحالة والأداء الاقتصادي للمؤسسة.¹ وفيما يلي نستعرض دراسات وأبحاث تخص العلاقة بين الشفافية وحوكمة الشركات:

الجدول رقم (05): دراسات وأبحاث حول العلاقة بين الشفافية وحوكمة الشركات

الباحث	عنوان الدراسة	النتائج المتوصل إليها
Borgia, Fiammeta, 2005.	حوكمة الشركات ودور الإفصاح في الشفافية: كيف تمنع الفضائح المالية والجرائم الجديدة؟	عندما تتصرف الشركات وتروج للممارسات الشفافة، فإن ذلك يعمل بشكل ايجابي كرادع للغش، الاحتيال، الفساد والسلوك الأناني (الخدمة الذاتية)، واعتبرت الثقافة التي أنشئت داخل المنظمة حاسمة لمستوى الشفافية المعروضة، حيث يعتبر مجلس الإدارة المسؤول بشكل مباشر عن ذلك لأنه يضمن ويكافئ السلوكيات الشفافة.
Bushman and all, 2004.	ما الذي يحدد شفافية الشركات؟	قد تختلف مستويات شفافية الشركات بين الشركات الخاصة والعامة، كما قد تختلف هذه المستويات أيضا عندما تعرض المؤسسات درجات مختلفة من الشفافية لمختلف أصحاب المصلحة (الملاك) المساهمين، المصرفيون، المنظمون، الهيئات الحكومية).

¹ K Fred Skousen, Steven M Glover, Douglas F Prawitt, An introduction to corporate governance and the SEC, Mason, Ohio : Thomson/South-Western, 2005, P 07.

أشارت الدراسة حول التقارير المالية إلى أن قضايا حوكمة الشركات قد ازدادت أهمية منذ الأزمة المالية العالمية، وأصبحت حالة تقارير الشركات والكشف عنها قيد التدقيق في السنوات الأخيرة، هذا بسبب أنها أصبحت أطول، أكثر تعقيدا وأكثر ثراء في السياق، كما أن استهلاك الموارد المعدة في تزايد، في حين أن مستويات رضا المستخدمين آخذة في التناقص.	إعادة تقييم قيمة تقارير الشركات.	ACCA, 2011 جمعية المحاسبين القانونيين
ينظر إلى إفصاح الشركة كآلية لتوليد الثقة بين المستثمرين (المحتملين الحاليين) والشركة، حيث يغطي جانب من سياسات وإجراءات الحوكمة المتبعة في المنشأة التي غالبا ما تحتوي معلومات حول هيكل المنظمة والمجلس ولجانه ومعلومات حول تقييم المجلس للمخاطر التي تواجه الأعمال وكيفية تعاملهم معها.	حوكمة الشركات، المبادئ والقضايا.	Nordberg, Donald, 2011.
إن الاقتصاديات المفتوحة لمتطلبات الإفصاح والشفافية طورت أسواق رأس المال المتقدمة، والشركات التي لم ترغب في نشر المعلومات غالبا ما تأتي من مجتمعات (منخفضة الثقة) تميل بشكل رئيسي إلى تقديم الشركات العائلية، أقل تماسكا فيما بينها مع غياب الروابط الاجتماعية، وتوصلت الدراسة أن التقدم في حوكمة الشركات يعد أكثر صعوبة في هذه المجتمعات.	حوكمة الشركات في روسيا: ما النموذج الذي سنتبعه؟	Judge and Naoumova, 2004.
الشركات التي تعتبر كبيرة ستكون أكثر صعوبة للمراقبة وبالتالي سيتم استخدام هياكل حوكمة وآليات لإعداد التقارير أكثر صرامة وقوة.	تكاليف الوكالة للتدفق النقدي المجاني، حوكمة الشركات، وعمليات الاستحواذ.	Jansen, Michael, 1986.
توصلت في دراستها لـ 624 شركة أمريكية مدرجة وغير مالية، أن الإفصاح عن معلومات الحوكمة يرتبط إيجابيا بحجم الشركة.	حوكمة الشركات والتحليل المحدد.	Khanchel, Imen, 2007.

Source: Diana Weekes-Marshall, Corporate Governance Disclosure Practices: Evidence from Barbados, social and Economics studies, Vo 63, No 3/4, 2014, pp 315-317.

من خلال الأبحاث والدراسات سابقة الذكر والتي تناولت موضوع حوكمة الشركات والشفافية، يمكن الوصول إلى مجموعة من النقاط أهمها:

- تعمل الشفافية والإفصاح عن المعلومات على قمع الغش، الفساد المالي والإداري في الشركات؛
 - تعد الشفافية المعروضة انعكاسا لكفاءة الإدارة، حيث يعتبر مجلس الإدارة المسؤول المباشر عن ذلك، وتؤثر الحوكمة غير الرشيدة سلبا على واقع عمليات الشركة من خلال عمل الإدارة على تحصيل منافعها الذاتية؛
 - يعتبر الشكل القانوني للشركات (عامة أو خاصة) أحد أهم محددات الشفافية وتباين مستويات الإفصاح المحاسبي؛
 - تعمل حوكمة الشركات على حل مشكلة طول حجم ودرجة تعقيد التقارير المالية التي ازدادت منذ الأزمة المالية العالمية، هذا ما يؤكد التوجه في نفس السياق ومعايير المحاسبة الدولية، التي ركزت بدورها على توافر المعلومات المفيدة في التقارير المالية لرفع مستويات رضا المستخدمين؛
 - يميل تطبيق حوكمة الشركات الرشيدة بشكل كبير في المجتمعات المفتوحة على الأسواق المالية المتطورة مع صعوبة تطبيقها في نظيرتها المعاكسة، ما يصعب من عملية الإفصاح والشفافية لكسب ثقة المستثمرين ونمو الشركات؛
 - ضرورة استخدام هياكل حوكمة وآليات لإعداد تقارير مالية أكثر صرامة في الشركات كبيرة الحجم نظرا لاعتبارها كتاب مفتوح للعالم الخارجي من جهة، واستخدامها لبيانات ضخمة big-data تصعب من مهمة مراقبتها، ما يجعل الإفصاح عن المعلومات يرتبط ايجابيا بحجم الشركة.
- في الأخير ومن خلال الإطار النظري الموضح لحوكمة الشركات، يتضح ضرورة وقوف الشركات على خصائص، متطلبات ومبادئ الحوكمة الرشيدة التي تؤكد على شرعيتها كآلية أساسية في تحقيق الإفصاح المحاسبي الشفاف.

المبحث الثالث: أهمية الإفصاح والشفافية في أسواق رأس المال

إن تطور وانفتاح الأسواق المالية يعد أمرا ضروريا في ظل العولمة المالية بما يؤمن حشد وتعبئة الموارد المالية وتوظيفها في أوجه الاستثمارات المختلفة، ولا شك أن موضوع كفاءة الأسواق المالية لتحقيق الأهداف المرتبطة بها أخذ النصيب الأكبر من الأدبيات المالية، فوفقا لمفهوم الكفاءة يتوقع استجابة أسعار الأسهم في السوق على المعلومات الجديدة التي ترد المتعاملين فيها بشكل دائم وسريع.

يلعب الإفصاح والشفافية دورين مهمين في الاقتصاديات القائمة على سوق رأس المال من خلال التقييم ودور الإشراف، ووفقا لدور التقييم فإنه يسمح لمقدمي رأس المال بتقييم عائد فرص الاستثمار حيث يلعب دورا إعلاميا سابقا من خلال تسهيل استنتاجات المستثمرين حول عنصر قيمة الشركة المستقل عن العمل الإداري، ويسمح للإشراف للمستثمرين بمراقبة استخدام رأس المال بمجرد تقديمه باستخدام المعلومات التي تم الإفصاح عنها من أجل تقييم الجهد الإداري.¹

المطلب الأول: ماهية سوق رأس المال

وجدت المبادلات التجارية على مر التاريخ سواء من خلال المقايضة، الأسواق أو المزادات، وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر مع ظهور الشركات الكبيرة في أعقاب تطور التجارة على المستوى الدولي مع فتح طرق تجارية جديدة.

من أجل النمو تحتاج هذه الشركات إلى استثمار رأسمالي أولي يساعدها على انطلاق أو زيادة نشاطها، وبسبب حجم الأهداف تتجاوز هذه المساهمات الرأسمالية القدرات المالية للفرد أو العائلة لذلك من الضروري اللجوء للادخار العلني (المساهمة الخارجية) عبر جذب المستثمرين ليصبحوا شركاء في الأعمال بما يتناسب مع مساهمتهم التي تعطي عددا معيناً من الحقوق: حق التصويت في الجمعيات العامة للشركة، الحق في جزء من الأرباح الناتجة عن الشركة تسدد للمساهمين (الحصص)، هذا ما عجل بإنشاء أسواق مالية تساهم في تمويل الاستثمارات وتربط بين عرض الأموال والطلب عليها.

الفرع الأول: سوق رأس المال كجزء من الأسواق المالية

لا يوجد سوق مالي بل أسواق مالية، يمكن تعريفها بمجموعة من الأسواق حيث تتواجه قوى العرض والطلب على التمويل عبر الوسائل المختلفة للإعلام، ويمثل تعدد الأسواق تنوع الأدوات المالية وتشابكها.²

كما تعرف الأسواق المالية على أنها الأسواق التي تعمل على حشد وتعبئة الموارد المالية، إذ أنها تمثل آلية يتم من خلالها تحويل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية المدخرة التي يتوفر لديها فوائض مالية إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني عجز في الموارد المالية وتمتلك رغبة في الاستثمار.³ من خلال التعاريف السابقة يتبين أن الأسواق المالية تمثل الآلية التي بواسطتها يتم التقاء عرض الأموال "المدخرين" بالطلب عليها "المستثمرين"، و ذلك بتداول الأصول والأدوات المالية المختلفة.

¹ Anne Beyer, Daniel A Cohen, Thomas Lys and Beverly Walther, The financial reporting environment: Review of the recent literature, Journal of accounting and economics, Vo (50), 2010, p 296.

² Jérémy Morvan, Marchés et instrument financiers, 3eme édition, Dunod, Paris, 2017, P 04.

³ عاطف وليم أندرواس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 03.

تعتمد الأسواق المالية في تحقيق التخصيص العادل والكفاء للموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة، إحدى الطريقتين: سواء التمويل المباشر حيث تقوم الوحدات ذات الفائض (المدخرين) بشراء الأدوات المالية التي تصدرها المشاريع والحكومات مباشرة أو بتدخل الوسطاء الماليون الذين يعتبرون حلقة الوصل بين أصحاب الفائض والعجز عبر خلق قنوات اتصال فعالة بينهم. يمكن تقسيم وتصنيف الأسواق المالية اعتمادا على آجال التعامل بالأدوات المالية المتداولة فيها، حيث كل فئة منها مدرجة في سوق مختلفة عن الأخرى كما يلي:¹

1. السوق النقدي:

يشتمل السوق النقدي على حلول تمويل الديون قصيرة الأجل، عموما لا يتم التطرق إليه من قبل وسائل الإعلام ومع ذلك فإن مقصورة ما بين البنوك المنشطة له لها أهمية كبيرة في الاقتصاد بسبب دورها في تحديد "الإيجار الأموال" * وبالتالي شروط الائتمان قصيرة الأجل للشركات والأعمال التجارية.

2. سوق رأس المال:

يجمع سوق رأس المال بين حلول تمويل الديون المتوسطة والطويلة الأجل، ويعد السوق الأكثر نشاطا حيث يتم فيه التعامل والتداول بمبالغ مالية ضخمة في جميع أنحاء العالم نظرا لتوفره على الديون السيادية**، ولا شك أن سوق رأس المال هو السوق الأكثر شهرة لأن كبار المستثمرين يتنافسون فيه على السيطرة على الشركات.

مما سبق يتضح أن كل من السوق النقدية وسوق رأس المال يشتركان في الربط بين المدخرين وأصحاب المشاريع ويختلفان في آجال استحقاق الأدوات المالية التي يتم التعامل بها وطبيعة المؤسسات الناشطة فيها.

الفرع الثاني: مفهوم سوق رأس المال

يعرف سوق رأس المال بأنه "الأداة أو النظام الذي يجمع بين العارضين والطالبين للأوراق المالية بمختلف أنواعها ويتم ذلك عن طريق الاستعانة بما يسمى السماسرة أو الوسطاء لتسهيل عمليات الإصدار والتداول بصورة فورية عاجلة أو بصورة مستقبلية آجلة كما يمكن للتداول أن يتم بطريقة منظمة أو ضمن إطار غير منظم خارج السوق بتفاعل شبكات من وسائل الاتصال"². وعليه يتضح أن سوق رأس المال

¹ Jérémy Morvan, Op cit, P 05.

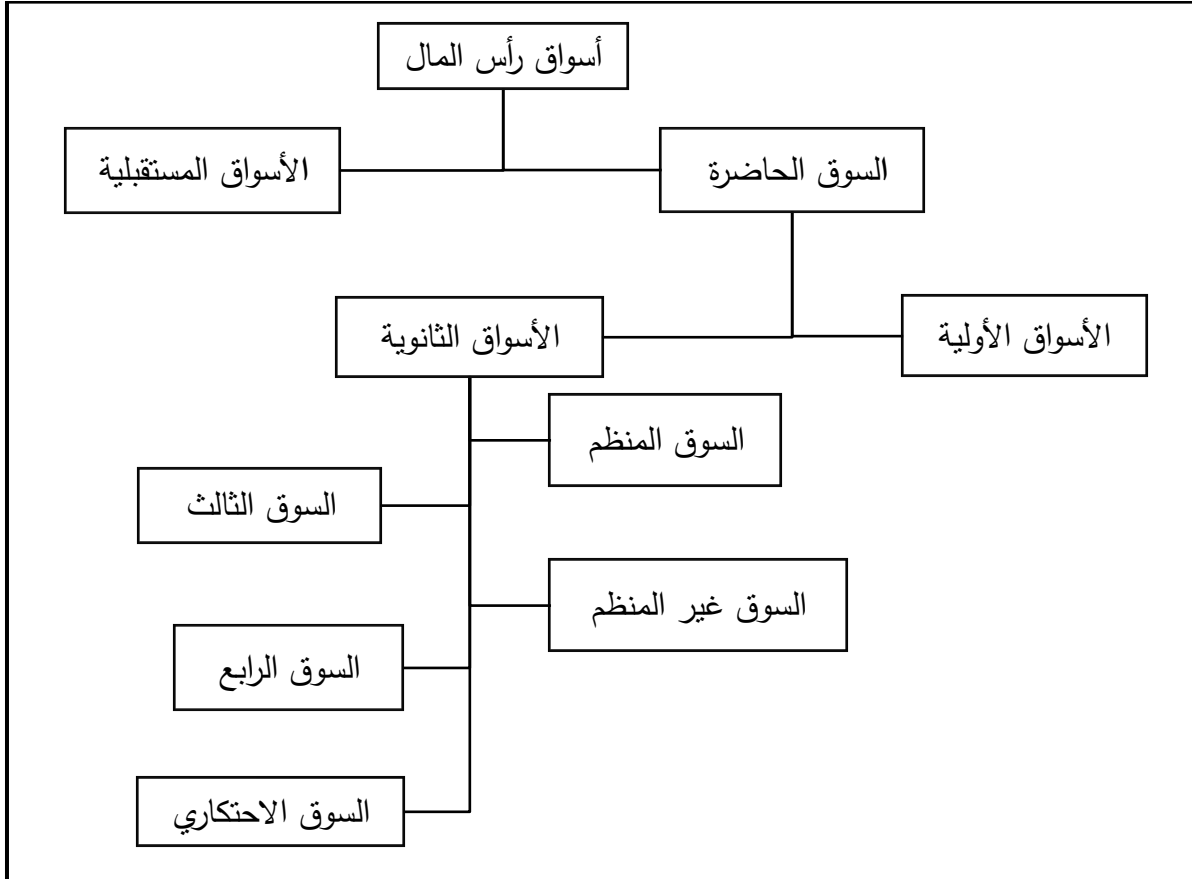
* يشير مصطلح إيجار الأموال إلى أسعار الفائدة التي يتعين على العميل الاقتصادي دفعها لاقتراض المال من عميل اقتصادي آخر، يعتمد هذا الإيجار بشكل كبير على أسعار البنك المركزي لبلد ما والذي يقيد الإيجار في ما بين البنوك.

** الدين السيادي هو دين يصدره أو يضمنه مصدر سيادي أي الدولة أو البنك المركزي، ويتم تمويل الديون السيادية بشكل رئيسي عن طريق إصدار سندات الدين في الأسواق المالية.

² طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 22.

هي مكان التقاء العرض والطلب على رؤوس الأموال عبر تداول الأوراق المالية طويلة ومتوسطة الأجل، والذي ينقسم بدوره إلى قسمين قسم السوق الحاضرة التي تتعامل بالأوراق المالية طويلة الأجل من أسهم وسندات وتلقب أيضا بسوق الأوراق المالية، وعبرها تنتقل ملكية الورقة للمشتري فوراً عند إتمام الصفقة وذلك بعد أن يدفع قيمة الورقة أو جزء منها¹، وقسم السوق المستقبلية تتعامل بالأدوات المالية من خلال عقود واتفاقيات آجلة. والشكل الموالي يوضح مكونات أسواق رأس المال:

الشكل رقم (09): مكونات أسواق رأس المال



المصدر: دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 50.

من خلال الشكل رقم (09) أعلاه، تنقسم أسواق رأس المال إلى الأسواق المستقبلية والسوق الحاضرة التي بدورها تتكون من السوق الأولية والسوق الثانوية:

1. السوق الأولية:

تسمى السوق الأولية بسوق الإصدارات الأولية والجديدة، وتتمثل الإصدارات في الأسهم التي تطرحها الكيانات للاكتتاب عند تأسيسها، أو الأسهم التي تطرحها الشركات القائمة من أجل زيادة رؤوس

¹ مصطفى يوسف كافي، بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص ص 136-137.

أموالها، بالإضافة إلى السندات سواء كانت صادرة عن الشركات أو عن شخصية من الشخصيات الاعتبارية التي يحق لها الإصدار، ويمثل عرض الأوراق المالية في سوق الإصدارات في نفس الوقت الطلب على الاستثمار.¹ بمعنى أن السوق الأولية تمثل المصدر الأول الذي تعتمد منشآت الأعمال في تمويل استثماراتها مع عدم إمكانية إعادة بيع الأوراق.

2. السوق الثانوي:

الأسواق الثانوية تعبر عن الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية مكتملة الشروط والإدراج التي سبق تداولها في السوق الأولية فهي أسواق تنتقل فيها الأموال من الأفراد والمؤسسات المدخرة إلى المؤسسات المستثمرة من خلال أدوات مالية متوسطة وطويلة الأجل.²

تنقسم السوق الثانوية إلى: السوق المنظم، السوق غير المنظم، السوق الثالث، السوق الرابع والسوق الاحتكاري.

أ. السوق المنظم (البورصة):

يطلق على السوق المنظمة بورصة الأوراق المالية، حيث ينسب الكثير من الباحثين المصدر الذي اشتق منه مصطلح البورصة إلى اسم عائلة راقية في بلجيكا عائلة "قان در بورص"، وفي فرنسا ظهرت أول بورصة عام 1724، وتخضع البورصات للقوانين والقواعد التي تضعها الجهات الرقابية وتتداول فيها عادة الأوراق المالية المسجلة والتي تتحدد أسعارها من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، لأن التعامل يجري في مكان مادي محدد في الكثير من الحالات.³

ب. السوق غير المنظمة:

يطلق اصطلاح الأسواق غير المنظمة على المعاملات التي تجري خارج البورصات، ويتم التعامل في هذه السوق في أوقات غير أوقات العمل الرسمية للبورصة، وليس هناك مكان محدد لها حيث تعتمد على شبكة اتصالات متطورة وسريعة لتكون همزة الوصل بين السماسرة والتجار المستثمرين.⁴

¹ محمد صالح الحناوي و جلال إبراهيم العبد ، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 26.

² رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، المعزز للنشر والتوزيع، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، 2005، ص 25.

³ عاطف وليم أندرواس، مرجع سابق، ص 09.

⁴ المرجع نفسه.

ج. السوق الثالث:¹

تمثل جزء من السوق غير المنظمة وتشير بصورة عامة لعمليات التداول التي تتم على الأدوات المالية المسجلة في سوق غير منظمة، وهذه الأسواق على استعداد لشراء أو بيع الأدوات المالية بحجم كبير، ويتمثل المتعاملون أساساً في المؤسسات الاستثمارية الكبرى والبنوك التجارية.

د. السوق الرابع:

تنشأ السوق الرابعة عن طريق المؤسسات المالية والاستثمارية الكبيرة والأفراد الأغنياء الذين يتعاملون فيما بينهم في شراء وبيع الأوراق المالية بكميات كبيرة، بهدف الحد من العملات التي يتقاضاها السماسرة في الأسواق الأخرى.²

هـ. السوق الاحتكارية:

تتسم السوق الاحتكارية بتداول أوراق مالية مسعرة ومحددة مسبقاً قيمتها من قبل الجهة المصدرة لها التي عادة ما تكون الحكومة، ما يجعل المعاملات بالأسهم والسندات لا تخضع لقوى العرض والطلب، ولا تتميز بالمرونة عند التفاوض بين المدخرين والمستثمرين.

الفرع الثالث: وظائف سوق رأس المال

إن تكاليف المعلومات (أي البحث عن معلومات حول جودة المقترضين) والمعاملات (أي بحث المقترضين عن المقرضين) تبرر ظهور الوسطاء الماليين وأسواق رأس المال لتحسين الأداء العام لاقتصاد السوق مع المساهمة في تمويل النشاط الاقتصادي وتخفيف الضغط عن البنوك والخزينة العمومية في الدول. إن أسواق رأس المال تسمح بتحقيق أربع وظائف أساسية تتمثل فيما يلي:³

1. **تعبئة المدخرات:** تتمثل الوظيفة الأساسية لأسواق رأس المال في جمع المدخرات لتنفيذ مشاريع الاستثمار والعمليات الإنتاجية التي تستغل وفرة الحجم، ويتجسد دور أسواق رأس المال عبر السماح لكل مقرض أن يكون لديه أوراق مالية تجسد جزء ضئيل من الاستثمار الذي يمكن القيام به، ما يبين أن أسواق رأس المال تسمح بتخصيص أفضل لمشاريع الادخار مع المشاريع الاستثمارية.

¹ محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى و جلال إبراهيم العيد، أسواق المال و المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 68.

² مصطفى يوسف كافي، تحليل و إدارة بورصة الأوراق المالية، دار مؤسسة رسلان، سوريا، 2014، ص 82.

³ AKA Brou Emmanuel, LE ROLE DES MARCHÉS DE CAPITAUX DANS LA CROISSANCE ET LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUES, THESE DOCTORAT EN SCIENCES ECONOMIQUES, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I, 2005, PP 43-44.

2. الحصول على المعلومات وتخصيص الموارد: تجمع أسواق رأس المال وتعالج عدد كبير من المعلومات حول الشركات المقترضة، وملاءمة المعلومات توجه قرارات المقرضين لتخصيص مدخراتهم في المشاريع الأكثر ربحية وبالتالي تحفيز النمو.

3. مراقبة الشركات ومديريها: إن أسعار الأوراق المالية حساسة للغاية لجودة إدارة الشركات، حيث تضمن وظيفة المراقبة تنفيذ الشركات لقواعد الإدارة السليمة، وكفاءة السوق (قدرته على عكس المعلومات الخاصة والعامة في سعر الأوراق المالية) تجعل من الممكن ربط مكافآت المديرين بأدائهم، وبالتالي مواءمة مصلحة المديرين مع تلك للمساهمين.

4. تنوع المخاطر وتقديم الخدمات التي تسهل التداول: من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات وتمويل مجموعة من المشاريع المتغيرة العائد، تقوم أسواق رأس المال بتنويع المخاطر وتوفير السيولة، من جهة أخرى تقديم خدمات الدفع والائتمان يسهل عملية التبادل والتخصص، ما ينجم عنه مكاسب الإنتاجية والإبداع تمثل عوامل النمو والتطوير.

المطلب الثاني: كفاءة سوق رأس المال

يعد مفهوم كفاءة سوق رأس المال أحد أبرز المواضيع في أدبيات الأسواق المالية، نظرا لما له من أهمية في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول من جهة، وتوفير المعلومات التي من شأنها التأثير على أسعار الأوراق المالية بالشكل الكافي للجميع وفي الوقت المناسب.

الفرع الأول: تعريف كفاءة سوق رأس المال

يرتبط نقل المعلومات وجودتها بمفهوم السوق الكفاء، وكتب في ذلك الباحث Fama " في سوق كفاء، تخلق المنافسة التي يتبوؤها عدد كبير من المطلعين الأذكياء الموقف الذي في كل لحظة تعكس فيه أسعار القيم المختلفة تأثيرات المعلومات المستندة من جهة الأحداث التي يتوقع السوق حدوثها في المستقبل، ومن جهة أخرى فإن السعر المعمول به هو تقدير جيد للقيمة الحقيقية للأوراق المالية في كل لحظة".¹

كما يقصد بكفاءة سوق رأس المال الانعكاس الكامل للمعلومات في أسعار الورقة المالية بشكل دائم وسريع وغير متحيز، ويقصد بالانعكاس الكامل استجابة الأسعار فوراً لكل معلومة ترد إلى المتعاملين في السوق عبر تحليلها وعكسها في توقعاتهم، وبذلك لن يتمكنوا من استخدام هذه المعلومات في تحقيق

¹ Eugene Fama, Random walks in stock market prices, financial analysts journal, No 51, 1965, P 76.

أرباح تفوق توقعاتهم، وعليه يكون السعر المعلن هو حسيطة تصرفات وسلوكيات المشاركين في السوق بناء على المعلومات المستلمة ويكون هذا السعر دالة لحالة التوازن في السوق.¹

في تعريف آخر تتصف السوق بالكفاءة الكاملة إذا كان يعكس فيه سعر الورقة المالية التي تصدرها إحدى المؤسسات كافة البيانات والمعلومات المتاحة والمتوفرة عنها، كما يتم تعديل الأسعار بصورة سريعة نتيجة لورود معلومات جديدة.²

من خلال التعاريف يرتبط مفهوم الكفاءة بجميع الأسواق المالية وجميع أنواع الأدوات المالية، كما يجب نشر المعلومات بطريقة فورية وفي آن واحد لجميع المتعاملين الاقتصاديين المعنيين. ونظرا لضرورة المعلومات لن يتمكن المتعاملين من الاستفادة من هذه المعلومات لتحقيق ربح غير عادي، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن لأي محلل أن يتنبأ على وجه اليقين بأداء سعر الأصل المالي، حيث أن أفضل تنبؤ للسعر هو آخر سعر معروف.

الفرع الثاني: أنواع كفاءة سوق رأس المال

يمكن تقسيم كفاءة السوق إلى نوعين من الكفاءة هما الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية، للتمييز بينهما يجب التطرق لمفهوم كل نوع على حدة.

1. الكفاءة الكاملة:

في ظل حساسية أسعار الأوراق المالية للمعلومات الصادرة عن الشركات في أسواق رأس المال، تجسد كفاءة السوق الكاملة ضرورة أن تعكس الأسعار بصفة مستمرة وشفافية وبدون تحيز المعلومات الواردة ، حيث يتطلب عدم وجود فارق زمني بين تحليل المعلومات الجديدة والحصول على نتائج عملية التحليل على النحو الذي يضمن التغيير السريع لهذه الأسعار، بما لا يسمح بتحقيق أرباح غير عادية من المستثمرين ، بمعنى أن جميع المستثمرين يحصلون على المعلومات في نفس الوقت بما يكفل إعطاء نفس الحظوظ لجميع المستثمرين، ويصطلح على السوق بأنها ذات كفاءة كاملة، إذا كان لدى جميع المعنيين توقعات عقلانية وتناسب أي معلومات جديدة تم تلقيها، مما يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد وتشكيل الأسعار في حالة التوازن، ولتحقيق ذلك لا بد من توافر جملة من الشروط³:

– التدفق الحر للمعلومات ورد الفعل الفوري للمستثمرين، بمعنى النشر المتزامن للمعلومات على جميع المستثمرين، وبذلك ستصبح توقعات المستثمرين متجانسة استنادا لتجانس معلوماتهم؛

¹ ارشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 38.

² مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، 2014، ص47.

³ ضياء مجيد الموسوي، البورصات: أسواق رأس المال وأدواتها، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2003 ، ص 09.

- عدم وجود تكاليف على التعاملات وضرائب سوق رأس المال، كما يمكن للمستثمر أن يتعامل بالبيع أو الشراء على أي كمية من الأوراق المالية، كما أنه لا توجد أية قيود تحد من حرية الدخول أو خروج المستثمرين أو تلك المؤسسات التي هي في حاجة إلى مصادر تمويل طويلة الأجل؛
- الرشادة في القرارات الاستثمارية، على النحو الذي يحقق للمستثمرين المنفعة القصوى وذلك من خلال تعظيم العوائد التي يحصلوا عليها نتيجة استثمار ثرواتهم؛
- وجود عدد كبير من البائعين و المشترين والاقتناع بالأسعار المعلنة والأخذ بها دون هيمنة بعضهم أو أحدهم على السوق.

في هذا الصدد تتصف الشروط السابقة الذكر بأنها ليست واقعية جداً نظراً لصعوبة تجسيدها في أرض الواقع دفعة واحدة، حيث توجد بعض العوائق التي تضعها التشريعات والتنظيمات، إضافة لتوفر تكاليف من عمولات سمسة ومن ضرائب تمارس دورها في السوق مهما بلغت درجة تطورها ما يؤكد الانتقال إلى مفهوم الكفاءة الاقتصادية.

2. الكفاءة الاقتصادية:

تعني الكفاءة الاقتصادية لسوق رأس المال وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات حول السوق ثم انعكاسها على أسعار الورقة المالية، حيث يتوقع أن يمضي بعض الوقت منذ وصول المعلومات إلى السوق وحتى تظهر آثارها، وبسبب تكلفة المعلومات والضرائب وغيرها من تكاليف الاستثمار لن يكون الفارق بين القيمتين كبيراً إلى الدرجة التي يحقق فيها المستثمر أرباحاً غير عادية خاصة في المدى الطويل.

الفرع الثالث: متطلبات كفاءة سوق رأس المال

لكي يحقق سوق رأس المال هدفه الرئيسي والمتمثل في التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة، ينبغي توافر شرطين أساسيين هما:¹

1. كفاءة التسعير:

تعرف كفاءة التسعير بالكفاءة الخارجية، ويقصد بها أن المعلومات الجديدة تصل إلى المتعاملين في السوق بسرعة (دون فاصل زمني)، بما يجعل أسعار الأسهم مرآة عاكسة لكافة المعلومات المتاحة دون تحمل تكاليف باهظة، ما يعني أن الفرصة متاحة للجميع للحصول على تلك المعلومات وبهذا يصبح

¹ بالرجوع إلى:

جريوم كلثوم ويوم محمد، دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 16، 2017، ص 117.

منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 501.

التعامل في ذلك السوق عادل وتساوي جميع الفرص، وينعكس ذلك على صعوبة تحقيق أرباح غير عادية على حساب الآخرين، مع إرجاع حالات الخسارة إلى جهل المستثمر أو عدم التحليل الجيد للمعلومات المتاحة.

2. كفاءة التشغيل:

يطلق عليها بالكفاءة الداخلية ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملون فيها تكلفة عالية للمسمرة، ودون أن تتاح لصناع السوق فرصة لتحقيق هامش ربح مغال فيه، وتعتمد كفاءة التسعير إلى حد كبير على كفاءة التشغيل، فيتطلب انعكاس قيمة الأدوات المالية للمعلومات المستندة بلوغ تكاليف إتمام الصفقة حدًا الأدنى.

ويقتضي تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض تكاليف المعاملات ما يلي:

- قيام الوسطاء الماليين بإيصال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين بالحد الأدنى من التكلفة وبما يحقق لهم العائد العادل مقابل خدماتهم؛
- ضرورة التنافس بين صناع السوق وبين السماسرة وهذا التنافس يدفع بمعدلات العمولة والهوامش باتجاه الانخفاض المستمر مما يزيد من كفاءة السوق التشغيلية.

المطلب الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في سوق رأس المال

يعتبر الإفصاح المحاسبي للشركات أمراً حاسماً وركيزة أساسية لنجاعة سوق رأس المال، وتوفر الشركات الإفصاح من خلال التقارير المالية المنظمة والدورية بما في ذلك القوائم المالية، الملاحق وتقارير مجلس الإدارة والتسيير، هذا وينشأ الطلب على الإفصاح الكامل من عدم تماثل المعلومات "مشكلة المعلومات" والتي يسميها البعض مشكلة الليمون "lemons" ومشكلة الوكالة بين المديرين والمستثمرين الخارجيين، ويتم تعزيز مصداقية الإدارة في الإفصاح عن طريق المنظمات المهنية واضعي المعايير ومدققين الحسابات ووسطاء سوق رأس المال الآخرين.

التحدي الكبير لأي اقتصاد هو التخصيص الأمثل للمدخرات وفرص الاستثمار المختلفة، فالعديد من رجال الأعمال الجدد والشركات القائمة ترغب في جذب المدخرات المنزلية والتي عادة ما تكون موزعة في نطاق واسع لتمويل أفكارهم ونمو أعمالهم التجارية، بينما عملية التوافق بين الطرفين تتطلب العمل بازواجية حيث تتعقد لسببين رئيسيين¹:

¹ Paul M Healy and Krishna G Palepu, Op cit, p 407.

السبب الأول: أصحاب المشاريع عادة ما يستحوذون على معلومات أفضل من المدخرين فيما يخص قيمة فرص الاستثمار في الأعمال والحوافز المبالغ في قيمتها، في المقابل المدخرين يواجهون مشكلة المعلومات عندما يقومون باستثمارات في المشاريع المغامرة الخطرة.

السبب الثاني: خلق مشكلة الوكالة التي بمجرد أن يستثمر المدخرون في المشاريع يبقى لرجال الأعمال الحافز لمصادرة مدخراتهم.

الفرع الأول: مشكلة المعلومات

تنشأ مشكلة المعلومات من الاختلافات في المعلومات وتضارب الحوافز بين رواد الأعمال والمدخرين التي تؤدي إلى انهيار سوق رأس المال، حيث بناء على المعلومات الخاصة بكلا الطرفين يتم تقدير قيمة الاستثمارات، وإذا لم يتم حل الصراع فإن سوق رأس المال سوف يقلل من قيمة بعض المعلومات الجيدة المتاحة مقابل تهمين لبعض الأفكار السيئة نسبة إلى المعلومات المتاحة لرجال الأعمال¹.

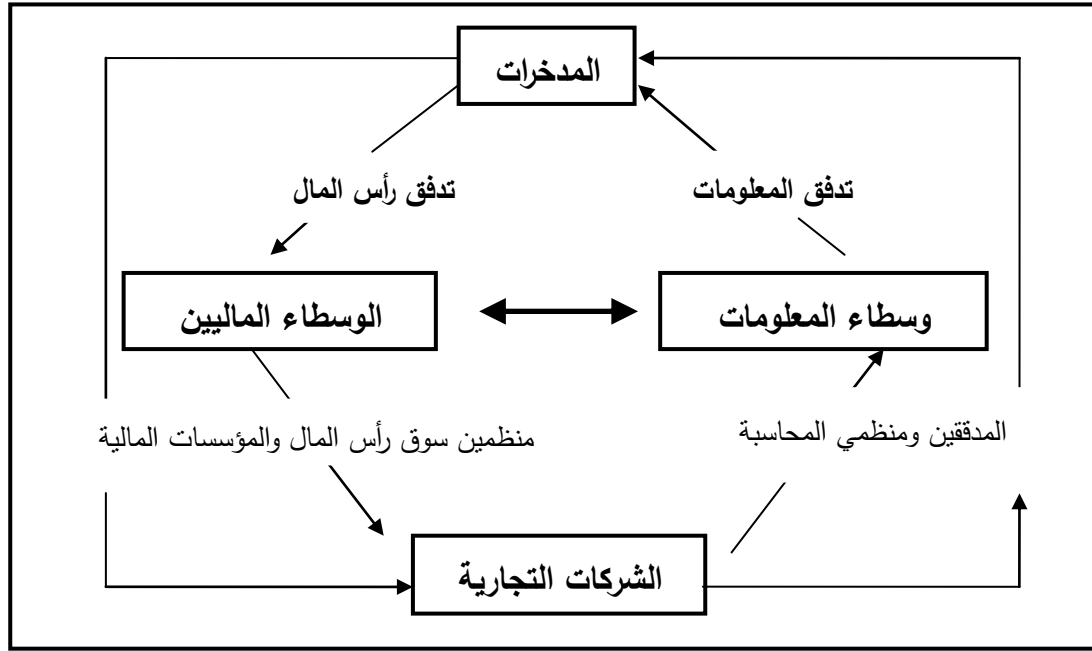
هناك العديد من الحلول المعروفة والمقترحة لمشكلة المعلومات، الحل الأمثل يتمثل في إبرام العقود بين رجال الأعمال والمستثمرين التي توفر حوافز من أجل الإفصاح الكامل عن المعلومات الخاصة بالتالي التخفيف من مشكلة سوء التقييم.²

حل آخر محتمل لمشكلة عدم تماثل المعلومات هو إعداد لوائح وقواعد للمديرين للكشف بشكل كامل عن معلوماتهم الخاصة، هذا وبسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات هناك طلب على وسطاء المعلومات مثل المحللين الماليين ووكالات التصنيف الذين ينخرطون في الكشف عن المعلومات المتميزة الخاصة بالمديرين. ويمكن توضيح دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية للشركات من خلال الشكل التالي:

¹ Ibid, p 408.

² David M Kreps, A course in microeconomic theory, Princeton University Press, NJ, 1990, PP 661-662.

الشكل رقم (10): التدفقات المالية والمعلوماتية في اقتصاد سوق رأس المال



Source: Paul M Healy and Krishna G Palepu, Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature, Journal of accounting and economics, No 31, p 408.

يوضح الشكل رقم (10) أعلاه، دور الإفصاح عن المعلومات والوسطاء الماليين في عمل الأسواق المالية، الجانب الأيسر يبين تدفق رأس المال من المدخرين إلى الشركات التجارية بطريقتين، حيث يمكن أن يتدفق مباشرة من المدخرين إلى الأعمال التجارية أو إتباع الطريقة النموذجية الثانية من خلال الوسطاء الماليين مثل البنوك، شركات التأمين وصناديق رأس المال المخاطر.

يعرض الجانب الأيمن من الشكل تدفق المعلومات من الشركات إلى المدخرين والوسطاء، يمكن للشركات أن تتواصل مباشرة داخل الشركة مع المستثمرين من خلال وسائل الإعلام مثل التقارير المالية والبيانات الصحفية، أو من خلال وسطاء المعلومات مثل المحللين الماليين.

مجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية تحدد ما إذا كان التعاقد والتنظيم والقواعد ووسطاء المعلومات يقضي على مشكلة عدم تماثل المعلومات أو إبقاء بعض المعلومات دون إفصاح، وتشمل هذه العوامل القدرة على التحرير، مراقبة وتنفيذ العقود المثلى، التكلفة المرتفعة والمترتبة عن الإفصاح الكامل للمستثمرين، عيوب تنظيمية ومشكلة الحوافز المحتملة للوسطاء، لذلك يركز الإفصاح لشركات على التباين العرضي لهذه العوامل وعواقبها الاقتصادية.

الفرع الثاني: مشكلة الوكالة

تتشأ مشكلة الوكالة بسبب المدخرين الذين يستثمرون في المشاريع التجارية دون القيام بأي نشاط إداري عبر تفويض المسؤولية إلى أصحاب المشروع، بالتالي وبمجرد أن يقوم المدخرين باستثمار أموالهم

يبقى الحافز الذاتي لأصحاب المشاريع في اتخاذ القرارات التي تخدمهم والتي من شأنها تجميد أموال المدخرين، من خلال المبادرة باستخدام هذه الأموال للحصول على امتيازات وعلاوات أو دفع تعويضات ضخمة وإجراء استثمارات أو قرارات التشغيل التي تضر بمصالح المستثمرين الخارجيين.¹

إضافة إلى ذلك، إذا حصل المستثمر على حصة في الشركة، يمكن لصاحب المشروع مصادرة قيمة الاستثمار عن طريق إصدار مستحقات وضم إضافية جديدة، عن طريق دفع الأموال المستلمة من المستثمرين على أنها توزيعات أرباح (حصص) أو عن طريق أخذ مبالغ ضخمة لمشاريع رأس المال المخاطر.

من شأن الإصدار الجديد للذمم ذات الأولوية ودفع الحصص (توزيعات الأرباح) تقليل من احتمال أن يكون هناك ما يكفي من الموارد المتاحة لتسديد كامل الديون القائمة أو الأقل أولوية في حال ضائقة مالية ما يعود بالفائدة على أصحاب المشاريع والشركات، كما ترفع المشاريع الرأسمالية عالية المخاطر ترجيح كل من النتائج الجيدة التي تفيد بشكل غير منسجم وغير متناسب أصحاب المشاريع والنتائج السيئة التي يتحملها أصحاب الديون أيضا بشكل غير متناسب.²

هناك العديد من الحلول لمشكلة الوكالة، العقود المثلى بين رجال الأعمال والمستثمرين مثل اتفاقيات التعويض وعقود الديون تسعى لمواءمة مصالح صاحب المشروع مع حقوق المساهمين الخارجيين وأصحاب الديون، هذه العقود تتطلب في كثير من الأحيان من رجال الأعمال الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة التي تمكن المستثمرين من رصد الامتثال للاتفاقيات التعاقدية وتقييم ما إذا تمكنوا من إدارة موارد الشركة في مصلحة الملاك الخارجيين.

تتمثل الآلية الثانية للحد من مشاكل الوكالة في مجلس المديرين الذين يتمثل دورهم في الإشراف على الشركة والمراقبة نيابة عن الملاك الخارجيين مع دور وسطاء المعلومات مثل المحللين الماليين ووكالات التصنيف التي تنخرط في إنتاج المعلومات الخاصة للكشف عن أي إساءة في إدارة موارد الشركة.

تركز الدراسات حول قيمة الوسطاء والمحللين الماليين بالدرجة الأولى على جمع المعلومات من المصادر العامة والخاصة بهم بهدف تقييم الأداء الحالي للشركات، ووضع التنبؤات عن آفاقهم المستقبلية، بتوصية المستثمرين بشراء، الاحتفاظ أو بيع الأسهم.³

¹ Jensen M and Meckling, Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure, Journal of Financial Economics, No 3, 1976, pp 305–360.

² Paul M Healy and Krishna G Palepu, Op cit, p 409.

³ Ibid, p 416.

هذا وتبحث العديد من الأوراق البحثية في كيفية تأثير أنشطة المحللين الماليين على بيئة معلومات الشركات، في سنة 2000 توصل كل من Barth and Hutton أن المعلومات الخاصة تنعكس في أسعار الأسهم بشكل أبطأ بالنسبة للشركات ذات التغطية المنخفضة وتشير نتائج الباحثان إلى أن الشركات ذات التتبع العالي من المحللين تضم معلومات أكثر سرعة عن المستحقات والتدفقات النقدية.¹

تخضع آراء المحللين الماليين لعاملين أساسيين تتمثل في الحوافز والخبرات، حيث يتجلى ذلك حسب العديد من الباحثين من خلال تقديم المكافآت على تقديم معلومات تولد حجم كبير لتداول الأسهم في الشركات وجعل التوقعات والتوصيات ذات درجة عالية من التفاؤل، إضافة إلى احتمال أن تؤثر الكفاءة الخاصة بهم مثل الخبرة، تعيينات الشركة وتخصص الصناعة ما يؤدي إلى صناعة قرارات أقل دقة.

كما ركزت الدراسات أيضا على فهم العلاقة بين قرارات الإفصاح الصادرة عن الإدارة وقرارات المحللين الماليين، حيث يرى الباحثين أن الإفصاح الاختياري يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات من المحللين الماليين وبالتالي يزيد من العرض، و مع ذلك فإن تأثير الإفصاح الاختياري على الطلب على خدمات المحللين الماليين غامض، حيث يحتمل تمكن المحللين من إنشاء معلومات جديدة قيمة ومتفوقة وبالتالي زيادة الطلب على الخدمات، إلا أن الإفصاح الاختياري عموما يسبق قدرة المحللين في توزيع المعلومات الخاصة بالمدرء على المستثمرين مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب على خدماتها.²

¹ Ahmed Marhfor and ALL, Investment sensibility to stock prices and analyst coverage, American Journal of Industrial and Business Management, Vo 05, No 03, 2015, p 91.

² Paul M Healy and Krishna G Palepu, Op cit, p 418.

خلاصة الفصل:

يرتبط الإفصاح المحاسبي بالمعلومات الواردة في التقارير المالية استنادا لمعايير محاسبية عالية الجودة تعكس الوضعية والأداء المالي للشركة بعيدا عن التغليف والتضليل، كما يمثل أداة من أدوات الاتصال المحاسبي كمرحلة تلي القياس المحاسبي، في المقابل يعتبر مفهوم الشفافية أكثر عموما حيث يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، مع اعتبار الإفصاح المحاسبي بمثابة الأساس للوصول إلى درجات عالية من الشفافية.

من شأن حوكمة الشركات تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركة، من خلال تقسيم دورها إلى شقين، شق تنظيمي يشرف ويسطر العلاقة بين الأطراف أصحاب المصلحة في الشركة وشق رقابي، حيث تحمل وظيفة التدقيق المسؤولية التي من شأنها تعزيز شرعيتها كعنصر أساسي في حوكمة الشركات.

يعتبر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية أمرا حاسما وركيزة أساسية لكفاءة أسواق رأس المال، حيث يتوقع استجابة أسعار الأسهم في الأسواق للمعلومات الجديدة التي ترد المتعاملين فيها بشكل دائم وسريع، ذلك من خلال الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات والقضاء على مشكلة الوكالة بين المديرين والمستثمرين الخارجيين.

الفصل الثالث

الإفصاح المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي
والمعايير المحاسبية الدولية

تمهيد:

في إطار حماية المستثمرين وتفعيل أداء أسواق رأس المال، تعد التقارير المالية السنوية والدورية المصدر الرئيسي للمعلومات والركن الأساسي لأي نظام محاسبي. هذا الأخير الذي يرتبط بعدة عوامل تعكس إلى حد كبير احتياجات البيئة التي يطبق فيها، ما يؤثر على المتطلبات الإفصاحية التي بدورها تؤثر على مختلف القرارات المتخذة من طرف المستخدمين للمعلومات. في هذا الطرح توجهت أغلب الدول المتوفرة على الأسواق المالية إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من أجل ضمان درجة عالية من الشفافية وقابلية المقارنة، في مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي الذي تعتمد لوائحها على المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) كأساس لإعداد القوائم المالية الموحدة لجميع الشركات المدرجة في الأسواق المالية الأوروبية.

بغرض فهم وإدراك أسباب الفروق في قواعد ومعايير الإفصاح وانعكاس ذلك على القوائم المالية، سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على المتطلبات الإفصاحية للمعايير المحاسبية الدولية والنصوص التشريعية للنظام المحاسبي المالي، وذلك عبر التركيز على أسس ومتطلبات إعداد وعرض القوائم المالية، متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية كأحد أهم المصطلحات التي لها دور في التأثير على التقارير المالية والإفصاح بها، إضافة إلى متطلبات الإفصاح عن الحسابات الموحدة. تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: إعداد وعرض القوائم المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (01).

المبحث الثاني: أبعاد الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن الحسابات الموحدة.

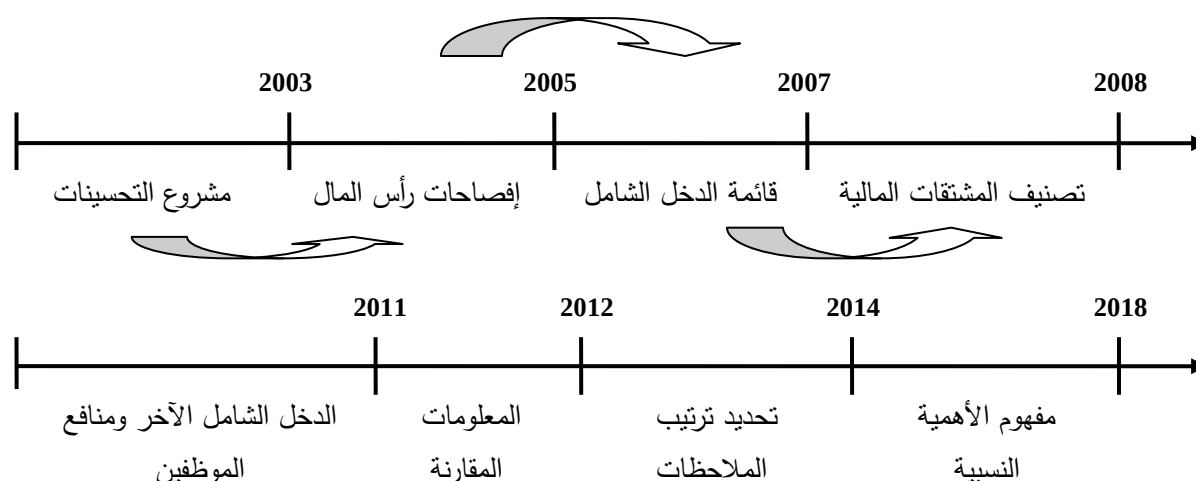
المبحث الأول: إعداد وعرض القوائم المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (01)

يمكن تعريف معيار المحاسبة الدولي رقم (01) بالتركيز على الهدف منه ونطاق تطبيقه، حيث يهدف إلى شرح أسس عرض القوائم المالية لتوفير معلومات حول الوضع المالي للشركة والأداء المالي وتدفقاتها النقدية من جهة، وضمان مقارنة القوائم المالية الحالية للشركة بقوائمها المالية السابقة وكذلك القوائم المالية للشركات الأخرى من جهة أخرى. ينطبق هذا المعيار على جميع القوائم المالية ذات الغرض العام، أي تلك القوائم التي تهدف إلى خدمة احتياجات المستخدمين الذين ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مالية مصممة وفقا لاحتياجاتهم الخاصة من المعلومات.

المطلب الأول: الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية

قبل التطرق إلى الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية، شهد المعيار رقم (01) عدة تحسينات وتعديلات يمكن الوقوف على أهمها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (11) : أهم محطات تطور معيار المحاسبة الدولي رقم (01)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

IASPlus, IAS1 - Presentation of Financial Statements. From: <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias1> (10-02-2020)

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية 13 معيارا محاسبيا دوليا معدلا يعكس التغيرات الناتجة عن مشروع التحسينات بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي الأول، وذلك لتسهيل تنفيذها في العديد من الدول بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي بدءا من عام 2005، حيث تم سحب معيار IAS15 الذي يعكس آثار تغير الأسعار مع تعديل معيار IAS 8.

وقوفا عند طلب العديد من مستخدمي القوائم المالية وغيرهم من الأطراف المعنية على ضرورة وضع معيار جديد للتقرير المالي عن الأدوات المالية خلافا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، قام

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتعديلات متكررة على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتوضيح المتطلبات وإضافة الإرشادات والقضاء على التناقضات، ليحل محله في النهاية المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9 (الأدوات المالية) اعتباراً من 24 جويلية 2014 مع سريان التطبيق بداية من تاريخ 1 جانفي 2018. كجزء من مشروع المجلس لتطوير معيار IFRS 07 (الأدوات المالية: الإفصاحات)، قرر المجلس إضافة إفصاحات مرتبطة بأهداف المنشأة وسياساتها وعملياتها لإدارة رأس المال للمعيار المحاسبي رقم (01).

في إطار التوافق مع مجلس معايير المحاسبة الأمريكية وبغرض تحسين الإفصاح عن الأداء وتجميع العناصر ذات الخصائص المشتركة، تم استبدال مصطلحات القوائم المالية لتعكس وظيفة القوائم عن قرب، ما أسفر عن تعديل 5 معايير للإبلاغ المالي IFRS، 23 معيار دولي IAS، و 10 تفسيرات. شهدت المرحلة التي تلت سنة 2007 تعديلات نوعية على المعيار، بدءاً من تصنيف المشتقات المالية، مروراً إلى تحسين الجوانب المحددة لمتطلبات الإفصاح عن استحقاقات الموظفين ودراسة الخيارات بشأن كيفية حساب المكاسب والخسائر المتعلقة بالمعاشات التقاعدية، كما تم تقديم إرشادات إضافية عن المعلومات المقارنة والطرق المنتهجة في ترتيب الإفصاحات مع التركيز على قابلية الفهم والمقارنة.

أشارت دراسة لجمعية المحاسبين القانونيين حول إعادة تقييم قيمة تقارير الشركات إلى أن قضايا الإفصاح عن المعلومات قد ازدادت أهمية منذ الأزمة المالية العالمية، وأصبحت حالة تقارير الشركات والكشف عنها قيد التدقيق في السنوات الأخيرة، هذا بسبب أنها أصبحت أطول، أكثر تعقيداً وأكثر ثراءً في السياق، كما أن استهلاك الموارد المعدة في تزايد، في حين أن مستويات رضا المستخدمين آخذة في التناقص، وبأخذ المجلس هذا الطرح بعين الاعتبار قام سنة 2018 بإصدار مفهوم جديد للأهمية النسبية.

يظهر مما سبق حرص مجلس معايير المحاسبة الدولية على مواكبة التطورات والمستجدات في بيئة المال والأعمال من خلال التعديلات والتحسينات المستمرة في المعايير، التي بدورها تخلق فروقات جديدة مع نصوص النظام المحاسبي المالي في حالته الساكنة منذ تاريخ تطبيقه عام 2010. في إطار ما سبق تطرق معيار المحاسبة الدولي رقم 01 إلى مجموعة من الاعتبارات لعرض القوائم المالية كالتالي:¹

1. العرض العادل و الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية Fair Presentation and Compliance with IFRSs

¹ IFRS Foundation, Red Book (IAS 1: Presentation of financial statements), United Kingdom, 2016, pp 790-797.

ينبغي أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل الوضع المالي والأداء المالي للمؤسسة وحالة تدفقاتها النقدية، من خلال المعيار يتطلب العرض العادل للقوائم المالية تمثيلاً صادقاً لأثر الأحداث والمعاملات والظروف التي مرت بها المنشأة، وفقاً للتعريفات وضوابط الإثبات المتعلقة بالأصول، الالتزامات والدخل والمصروفات المحددة في الإطار المفاهيمي، ولا يمكن اعتبار القوائم المالية تمتثل لمعايير الإبلاغ المالي إلا إذا كانت تلتزم بجميع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية.

يرتكز المعيار على فرضية مفادها أن إعداد القوائم المالية ينسجم مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية إضافة إلى توفير الإفصاح إضافي عند الضرورة ينتج عنه بالضرورة قوائم مالية تحقق العرض العادل.

وفقاً للفقرة 20 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، يمكن للمؤسسة عدم الالتزام بمتطلب معيار إبلاغ مالي دولي من خلال تقديرها بأن يكون مضللاً إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في الإطار المفاهيمي. في هذا الصدد يتوجب على المؤسسة أن تفصح عما يلي:

- أن الإدارة خلصت إلى أن القوائم المالية تعبر بعدل عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة؛
- أنها التزمت بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي التي تنطبق عليها، باستثناء أنها خرجت عن متطلب معين وذلك لتحقيق عرض عادل؛
- عنوان المعيار الدولي للتقرير المالي الذي خرجت عنه المنشأة، والإفصاح بشكل وافي عن طبيعة عدم الالتزام، بما في ذلك المعالجة التي يتطلبها المعيار الدولي للتقرير المالي والسبب الذي يجعل هذه المعالجة في هذه الظروف مظلة جداً؛
- الأثر المالي للخروج على كل بند في القوائم المالية، كان سيتم التقرير عنه التزاماً بالمتطلب، وذلك لكل فئة معروضة.

مما سبق تظهر أهمية العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال التوجه نحو تحقيق التوحيد المحاسبي وعولمة الأسواق المالية فيما يضمن قابلية المقارنة بين القوائم المالية لفترات زمنية مختلفة وحدود مكانية متباينة، إضافة لعدم ترك مجال للفساد المالي وعدم النزاهة في التعبير عن الأداء المالي (المحاسبة الإبداعية) من خلال الإطار المفاهيمي ومتطلبات الإفصاح عند الخروج عن متطلبات معيار معين.

2. الاستمرارية Going Concern

يتم إعداد القوائم المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في ظل فرضية استمرارية المنشأة، حيث يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار. في حالة وجود تأكيدات أو دلائل تفيد عكس ذلك لوجود نية لدى الإدارة لتصفية المنشأة أو أن توقف الأعمال أو وجود ظروف أخرى ذات أهمية نسبية قد تلقي شكوك كبيرة على قدرة المؤسسة على الاستمرار، يتوجب على المنشأة الإفصاح عن ذلك، مع الإفصاح عن الأساس الذي عليه أعدت القوائم المالية، وسبب أن المنشأة لا تعد منشأة مستمرة. من شأن الإفصاح عن استمرارية المنشأة أو من عدمها ترشيد القرارات الاستثمارية وحماية حقوق المستثمرين، ويتجلى ذلك من خلال توفير معلومات ملائمة تتميز بالقيمة التنبؤية للأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للشركة من خلال أخذ الإدارة بعين الاعتبار جميع الأحداث والحقائق المنسوبة لفترة قادمة تمثل سنة مالية على أقل تقدير.

3. أساس الاستحقاق المحاسبي Accrual basis of accounting

يتعين على المنشأة أن تعد قوائمها المالية باستخدام المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق، باستثناء معلومات قائمة التدفق النقدي.

يتطلب أساس الاستحقاق أن تثبت المنشأة البنود على أنها أصول والتزامات وحقوق ملكية والإيرادات والمصروفات عندما ينطبق عليها تعريفات وضوابط الإثبات الواردة في الإطار المفاهيمي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي.

4. الأهمية النسبية والتجميع Materiality and aggregation

يتوجب على المنشأة أن تعرض كل فئة ذات أهمية نسبية من البنود المتشابهة بشكل منفصل، كما يجب عليها عرض البنود غير المتشابهة ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة في بنود منفصلة ما لم تكن ذات أهمية نسبية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم وطبيعة البند المحذوف.

شهد المعيار المحاسبي رقم (1) تعديلات سنة 2018 فيما يخص مفهوم وتحديد الأهمية النسبية للبنود، مع بداية التطبيق بداية من 1 جانفي والسماح بالتطبيق المبكر، لتعرف الأهمية النسبية كالاتي: "تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها، تحريفها أو تعميمها قد يؤدي لتأثير متوقع معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيين لقوائم مالية ذات غرض عام التي توفر معلومات مالية عن منشأة معينة".

تجدر الإشارة أن تعريف الأهمية النسبية المعدل تطرق لثلاث جوانب جديدة كالتالي:¹

← التعتيم Obscuring: يركز التعريف السابق على حذف أو تحريف المعلومات، ومن خلال التعريف المعدل خلص مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن تعتيم وغموض المعلومات ذات الأهمية النسبية كاستخدام لغة غير واضحة أو تقطع وتباعد المعلومات يمكن أن يكون له تأثير مماثل مع المعلومات التي يمكن حذفها.

← تأثير متوقع بشكل معقول Could reasonably be expected to influence: على عكس التعريف السابق الذي يشير إلى "يمكن أن يؤثر"، خلص مجلس معايير المحاسبة الدولية أنه قد يتم تأويله وفهمه على أنه يتطلب الكثير من المعلومات مثل أي شيء يمكن التأثير على قرارات المستخدمين حتى و لو كانت الإمكانية بعيدة، في التعريف الجديد تم تغيير حد الأهمية النسبية ليصبح معقول Reasonable ومتوقع Expected.

← المستخدمين الرئيسيين Primary users: يشير التعريف السابق إلى "المستخدمين" فقط، ويخشى مجلس الإدارة مجدداً أن يتم فهمه على نطاق واسع على أنه يتطلب النظر في جميع المستخدمين المحتملين للبيانات المالية عند تحديد المعلومات التي يجب الكشف عنها، إلا أنه لم يتم تعريف المستخدمين الرئيسيين في التعديل ما يوجب الرجوع للمستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية ذات الغرض العام.

يتبين من خلال تعديل مفهوم الأهمية النسبية الدور المستمر والجلي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في تحديد طبيعة وكيفية الإفصاح عن المعلومات من خلال تحديد حد الأهمية النسبية وشروط إمكانية التأثير في القرارات.

5. عدم المقاصة

منع المعيار المحاسبي رقم (1) إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات، أو بين المصاريف والإيرادات ما لم تكن مطلوبة، أو مسموحاً بها بموجب معيار دولي للتقرير المالي.

من شأن عدم المقاصة بين بنود القوائم المالية زيادة منفعة المعلومات المفصح عنها من خلال اجتناب عائق عدم قدرة المستخدمين على فهم المعاملات والأحداث الاقتصادية للمنشأة.

¹ IASPlus, IASB finalises amendment to IAS 1and IAS 8 regarding the difinition of materiality. From: <https://www.iasplus.com/en/news/2018/10/definition-of-material> (28-06-2019)

6. دورية التقرير Frequency of reporting

- يتعين على المنشأة أن تعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية على الأقل سنويا للفترة المالية الحالية والفترة السابقة للمقارنة، ما لم يلزم معيار محاسبي معين خلاف ذلك. عندما تغير المنشأة نهاية فترة تقريرها وتعرض القوائم المالية عن فترة أطول أو أقصر يتوجب عليها أن تفصح عما يلي:
- سبب استخدام فترة أطول أو أقصر؛
 - حقيقة أن المبالغ المعروضة في القوائم المالية ليست قابلة للمقارنة بشكل مطلق.

7. المعلومات المقارنة Comparative Information

- يترتب على المنشأة أن تعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لجميع المبالغ التي تم التقرير عنها في القوائم المالية للفترة الحالية، ويجب على المنشأة أن تدرج معلومات مقارنة للمعلومات السردية والوصفية، إذا كانت ملائمة لفهم القوائم المالية للفترة الحالية، كما يجب الإفصاح عن طبيعة ، مبالغ وسبب تغيير عرض أو تصنيف البنود في القوائم المالية مع المبالغ المقارنة ما لم تكن إعادة التصنيف غير عملية.

8. ثبات طريقة العرض Consistency of presentation

- ينبغي على المنشأة أن تحافظ على طريقة عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية خلال الفترات المتتالية ما لم:
- حدوث تغيير مهم في طبيعة عمليات المنشأة، أو اتفاق الإدارة على أن التغيير سيؤدي إلى عرض وتقديم معلومات مالية أكثر موثوقية وملائمة.
 - في حين تطلب معيار دولي للتقرير المالي تغييرا في طريقة العرض.

المطلب الثاني: هيكل ومحتوى القوائم المالية

- يعتبر معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من أهم المعايير التي تناولت الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، حيث لا ينظر إلى القوائم المالية كهدف بحد ذاتها، وإنما كوسيلة لمساعدة الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة، مع التأكيد على توفر خاصية المقارنة مع البيانات المالية للمؤسسة نفسها للفترات السابقة والبيانات المالية لمؤسسات أخرى.
- يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (1) القوائم المالية ذات الغرض العام، ويبدأ المعيار بعرض الأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يحدد الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية التي تشمل أساسا على:
- قائمة المركز المالي؛

- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة؛
 - قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة؛
 - قائمة التدفقات النقدية للفترة؛
 - الإيضاحات، وتشمل السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى.
- يتوجب على المنشأة أن تقوم بتحديد كل قائمة مالية والإيضاحات المرفقة بصورة واضحة، إضافة إلى عرض المعلومات التالية:
- تقديم الشركة معدة التقرير، وأي تغيير في المعلومات الخاصة بها؛
 - طبيعة القوائم المالية (قوائم خاصة بالشركة نفسها أو تابعة لمجموعة من المنشآت)؛
 - الفترة التي يغطيها التقرير؛
 - عملة المحاسبة والتقرير؛
 - مستوى التدوير أو التقريب المعمول به في عرض المبالغ في القوائم المالية.

الفرع الأول: قائمة المركز المالي

تمثل قائمة المركز المالي وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة المرجع والأساس لاستنتاج باقي القوائم المالية، و تعرف بأنها عبارة عن "صورة صادقة تعبر عن وضعية المؤسسة في لحظة معينة"¹ عن طريق الأصول والالتزامات.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عند عرض الأصول والالتزامات تصنيفها إلى متداولة وغير متداولة، باستثناء عندما يوفر العرض استنادا للسيولة لمعلومات موثوقة وأكثر ملاءمة. اعتمد المعيار في تمييز البنود المشكلة لقائمة المركز المالي على أنها متداولة، من خلال آجال التسوية حيث تمثل الأصول والالتزامات التي يتوقع تحقيقها، استخدامها أو تسويته خلال دورة التشغيل العادية عناصر متداولة، الاحتفاظ بالأصل أو الالتزام بشكل رئيسي لغرض المتاجرة ، توقع تحقق الأصل أو وجوب تسوية الالتزام خلال مدة اثني عشر شهرا بعد فترة التقرير، أن يكون الأصل نقدا أو نقدية مكافئة ولا يوجد قيود على استعماله أو أن لا يكون للمنشأة حق غير مشروط في تأجيل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرا بعد فترة التقرير، أما البنود التي لا تنطبق عليها هته الشروط يجب على المنشأة إدراجها كبنود غير متداولة، هذا ولم يحدد المعيار شكل وكيفية عرض الأصول والالتزامات ما يترك الحرية لغرض البنود المتداولة ثم غير المتداولة أو العكس.

¹ Crapsky, C.D, Comptabilité générale : principes, opération de régularisation, états financiers anglo-saxon, 4eme édition, France : Bréal France, 2006, P 32.

يجب أن تشمل قائمة المركز المالي كحد أدنى بنوداً مستقلة تعرض المبالغ التالية: الأصول غير الملموسة، الآلات والمعدات والتجهيزات، الأصول المالية، الأصول الحيوية، أصول والتزامات ضريبية مؤجلة، التزامات وأصول الضريبة الحالية، المخزون، الحسابات المدينة، الحسابات الدائنة، النقدية وما يعادلها، التزامات مالية، حقوق المساهمين، الاحتياطات، الحصص الغير المسيطرة والمخصصات.¹

ترتبط البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي بمجموعة من متطلبات المعايير المحاسبية الدولية المعنية، ما ينتج عنه بالضرورة إفصاح المنشأة في نفس القائمة أو في الإيضاحات عن معلومات تمثل تصنيفات فرعية إضافية لتلك البنود بطريقة تتناسب ونشاط المؤسسة. من أهم التصنيفات الفرعية ما يلي:

- تفصيل بنود الممتلكات والمصانع و المعدات في فئات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 5 (الأصول المحتفظ بها للبيع)؛
 - تفصيل المبالغ المستحقة من المدينين في فئات تخص المتعاملين العاديين، الأطراف ذات العلاقة والديون المشكوك تحصيلها خاصة مع اعتبارها تخضع للتقدير والحكم الشخصي؛
 - تصنيف المخزون وفق ما جاء في معيار المحاسبة الدولي رقم 2؛
 - تفصيل مخصصات منافع الموظفين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 16 والمخصصات الأخرى؛
 - تفصيل رأس المال والاحتياطات في فئات متنوعة.
- اهتم معيار المحاسبة الدولي رقم 1 بتشجيع عولمة الأسواق المالية والاستثمار عبر حماية حقوق أصحاب المنشأة وتوفير المعلومات التي تمثل مدخلات للعديد من المستخدمين على رأسهم المستثمرين الحاليين والمرقبين، حيث يتحتم على المنشأة وفقاً للفقرة 79 من المعيار أن تفصح عما يلي:
- لكل فئة لأسهم رأس المال:
 - عدد الأسهم المصرح بها؛
 - عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل، والمصدرة التي لم تدفع بالكامل؛
 - القيمة الاسمية للسهم؛
 - مطابقة عدد الأسهم القائمة في بداية ونهاية الفترة؛
 - الحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بتلك الفئة؛

¹ جريونينج هيني فان، معايير التقارير المالية الدولية: دليل التطبيق، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2006، ص 29.

– أسهم في منشأة تابعة، أو التابعة أو الزميلة؛

– أسهم محتفظ بها بموجب خيارات وعقود لبيع أسهم.

• وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.

الفرع الثاني: قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة

إذا كانت قائمة المركز المالي تمثل صورة أو لمحة عن الوضعية المالية للمنشأة في وقت ما، فإن قائمة الربح أو الخسارة و الدخل الشامل الآخر عبارة عن تكثيف للتجارب التشغيلية للشركة على مدى فترة زمنية محددة.¹

تزود قائمة الدخل الشامل مختلف الجهات الحكومية بالمعلومات اللازمة من خلال تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المنشأة، إضافة لمعرفة المساهمين لنتائج استثماراتهم في المنشأة، حيث تعد القائمة مهمة من خلال ارتباطها بقائمة المركز المالي التي تعرض مقدار الأصول التي تم استثمارها في إحدى الشركات مع إشارة قائمة الدخل الشامل إلى مدى نجاعة الشركة سواء بالكفاءة أو الصدفية في تحقيق عائد على تلك الأصول.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 1 أن تعرض قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر بالإضافة إلى قسمي الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر كما يلي:

– الربح أو الخسارة، وفي حالة المجموعة يجب تخصيص الربح أو الخسارة الخاصة بالحصص غير المسيطرة (حقوق الأقلية) وملاك المنشأة الأم؛

– مجموع الدخل الشامل الآخر؛

– الدخل الشامل للفترة الذي يساوي مجموع الربح أو الخسارة للفترة المالية والدخل الشامل الآخر، إضافة إلى التخصيص الخاص بالحصص الغير المسيطرة وملاك المنشأة الأم.

مما سبق يظهر أن أهم إضافات المعيار المحاسبي الدولي فيما يخص قائمة الدخل الشامل، تنحصر أساساً في قائمة الدخل الشامل الآخر، التي أشار إليها الإطار المفاهيمي المعدل سنة 2018 من خلال مناقشة المفاهيم التي يتم تضمينها في القوائم المالية وكيفية تقديم تلك المعلومات والإفصاح عنها. تم وصف قائمة الدخل الشامل على أنها قائمة الأداء المالي، مع ذلك لم يتم الاتفاق ما إذا كان يجب أن تتكون القائمة من قائمة واحدة أو قائمتين ما قد يؤثر على خاصية المقارنة بين الشركات، مع بقاء مسألة تحديد بدقة ما يتم إدراجه في الربح أو الخسارة أو في الدخل الشامل الآخر دون إجابة مع اعتبار بنود

¹ Guerard J.B., Schwartz E, the Operating Statements: The Income Statement and Annual Cash Flow Statement, In: Quantitative Corporate Finance, Chapter 4, Springer, Boston, MA, 2007, p 57.

الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية

الدخل الشامل الآخر بنود لم يتم الاعتراف بها في قائمة الربح أو الخسارة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية ، ما يجعل قائمة الربح أو الخسارة المصدر الرئيسي للمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة،¹ ويتوجب على المنشأة أن تفصح عن مبلغ ضريبة الدخل لبنود الدخل الشامل الآخر بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف.

إضافة إلى قائمة الدخل الشامل الآخر، نصت الفقرة رقم 87 من المعيار على عدم جواز عرض المنشأة لأي بنود للدخل أو المصروف على أنها بنود استثنائية في القائمة أو حتى في الإيضاحات، كما يجب الإفصاح عن المبلغ المعترف به كتوزيعات للمساهمين، وحصة السهم من هذه التوزيعات والأرباح المقترح توزيعها.

بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، يجب على المنشأة أن تعرض تحليلا للمصروفات المثبتة ضمن الربح أو الخسارة باستخدام تصنيف يعتمد على طبيعة أو وظيفة المصروف أيهما يقدم معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة، استنادا على كل من العوامل التاريخية، الصناعية وطبيعة المنشأة. تجدر الإشارة إلى أن التصنيف استنادا لطبيعة المصروف يعد سهل التطبيق ويقدم معلومات مفيدة للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية رغم أن التصنيف استنادا لوظيفة المصروف يعد الأكثر شيوعا واستخداما.² الجدول الموالي يوضح طريقة عرض بنود الربح أو الخسارة استنادا لطبيعة المصروف.

الجدول رقم (06): عرض الربح أو الخسارة باستخدام طريقة طبيعة المصروف

X		الإيراد
X		الدخل الآخر
	X	التغيرات في مخزون الإنتاج التام والإنتاج تحت التشغيل
	X	المواد الخام والمستهلكات المستخدمة
	X	مصروف منافع الموظفين
	X	مصروف الاستهلاك والإطفاء
	X	المصروفات الأخرى
(X)		مجموع المصروفات
X		الربح قبل الضريبة

Source: IFRS Foundation, Red Book (IAS 1: Presentation of financial statements), United Kingdom, 2016, p809.

¹ IASPlus, IASB publishes revised Conceptual Framework, presentation and disclosure. From: <https://www.iasplus.com/en/news/2018/03/cf> (15-06-2010).

² Ali Tazdait, Maitrise du système comptable financier, édition ACG, Alger, 2009, P 76.

الطريق البديلة لتحليل المصروفات تعتمد على تصنيف المصروفات وفقاً لوظيفتها على أنها جزء من تكلفة المبيعات، التوزيع أو الأنشطة الإدارية مع ضرورة إفصاح المنشأة عن تكلفة المبيعات بشكل منفصل عن المصروفات الأخرى. من خصائص هذه الطريقة توفير معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين إلا أن تصنيف المصروفات بموجب هذا الأسلوب يعتمد بشكل كبير على الحكم والتقدير الشخصي، ما يجعل المنشأة أمام حتمية الإفصاح عن معلومات إضافية عن طبيعة المصروفات. في مايلي جدول يوضح تصنيف المصروفات على أساس الوظيفة.

الجدول رقم (07): عرض الربح أو الخسارة باستخدام طريقة وظيفة المصروف

X	الإيراد
(X)	تكلفة المبيعات
X	إجمالي الربح
X	الدخل الآخر
(X)	تكاليف التوزيع
(X)	المصروفات الإدارية
(X)	المصروفات الأخرى
X	الربح قبل الضريبة

Source: IFRS Foundation, Red Book (IAS 1: Presentation of financial statements), United Kingdom, 2016, p810.

الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية

لم يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم 1 متطلبات العرض والإفصاح عن معلومات التدفق النقدي، إلا أنه أوجب على المنشأة إعداد قائمة التدفقات النقدية كقائمة أساسية لا تخضع لأساس الاستحقاق المحاسبي عكس كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل استناداً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 7.

من السائد أن المستثمرين يركزون عادة على صافي الربح أو الخسارة التي يتم قياسها على أساس الاستحقاق، ومع ذلك يمكن أن توفر المعلومات حول التدفقات النقدية معلومات مهمة لتقييم مصادر السيولة وتقديم تحذيرات مبكرة لخطر إفلاس المنشأة والإشارة للمشاكل المالية التي يمكن أن تتعرض لها. تعد تجربة المرونة المالية لشركة IBM* أفضل مثال على ذلك، حيث ظل نمو ربحية السهم ثابتاً رغم

* شركة أمريكية متعددة الجنسيات تنشط في مجالات أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات وخدمات الحاسوب.

التزايد في مستويات الديون وذلك باستخدام التدفقات النقدية الحرة** لزيادة الأرباح وشراء الأسهم عن طريق تقليل الأسهم القائمة، حيث ذكرت شركة IBM في خارطة الطريق لعام 2015 أنها تعتزم تحقيق ربح قدره 20 دولار للسهم، ومع ذلك يرى المحللين أن توضيح التدفقات النقدية كإشارة مبكرة للمشاكل المالية ينبغي تخصيص الكثير من الأموال للبحث والتطوير، بمعنى آخر التدفق النقدي الحر يتجه نحو الأرباح وإعادة شراء الأسهم يشير إلى جودة منخفضة من الأرباح للشركة.¹

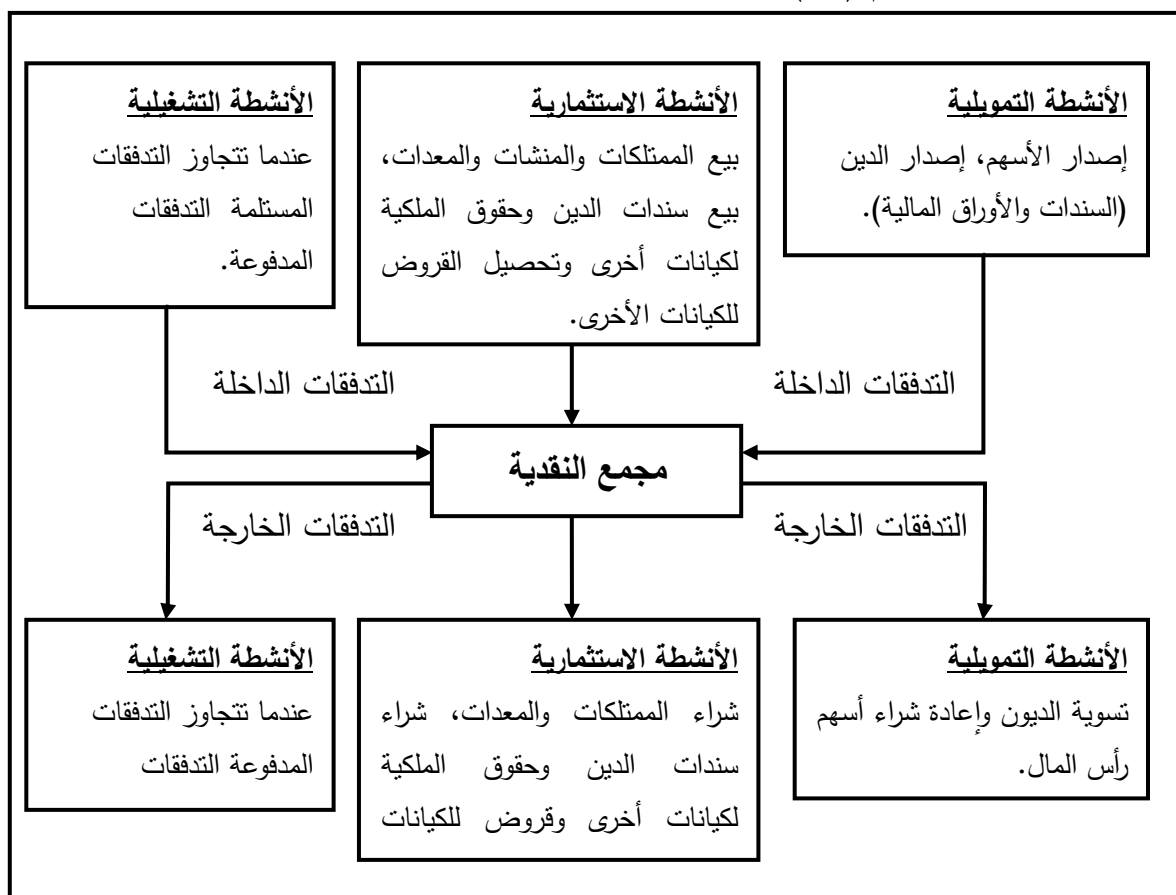
يجب أن تعرض قائمة التدفقات النقدية المستلمة والتدفقات المدفوعة التي تشمل على النقد في الخزينة والودائع تحت الطلب، إضافة إلى معادلات النقد التي تمثل الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة والتي تكون قابلة للتحويل إلى مبالغ معلومة من النقد، وتكون عرضة لمخاطر ضئيلة وغير هامة للتغيرات في القيمة. في إطار التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية FASB يعد الاستثمار معادلاً للنقد عندما يكون له أجل استحقاق لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

وفق الفقرة 10 من معيار المحاسبة الدولي رقم 7، يجب أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية تقريراً عن تدفقات الفترة وعرضها بحسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ما يسمح لمستخدمي المعلومات بتقدير أثر هذه الأنشطة على المركز المالي وتحديد مصادر السيولة. الشكل الموالي يوضح مكونات قائمة التدفقات النقدية حسب التصنيف بالأنشطة.

** يعني التدفق النقدي الحر للشركة مقدار النقدية المتبقية بعد استبعاد النقدية التي يجب أن ترتبط بها الشركة لاستمرار عمليات التشغيل عند مستواها المخطط.

¹ Anne Shields, Why IBM has generated higher earnings despite falling revenue. From Market Realist: <https://marketrealist.com> (21-06-2019).

الشكل رقم (12): التدفقات النقدية الداخلة والخارجة حسب الأنشطة



Source: Donald E Kieso, Jerry j Weygandt and Terry D Warfield, Intermediate Accounting, 16 edition, John Wiley and Sons, 2016, P 218.

من خلال الشكل أعلاه، يظهر التصنيف على أساس الأنشطة ثلاث تصنيفات في مقدمتها الأنشطة التشغيلية التي تمثل أنشطة المنشأة الرئيسية المنتجة للإيراد، وتعد بنود التدفقات التشغيلية مؤشرا أساسيا على كفاية التدفقات لتسديد القروض وتسديد توزيعات الأرباح دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل. تعرض الأنشطة الاستثمارية عمليات شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها وشراء الاستثمارات المالية التي لا تعد نقدية مكافئة لتعبر عما تم إنفاقه بقصد توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية، وتلي الأنشطة التشغيلية التدفقات المدرجة في الأنشطة التمويلية التي تؤدي إلى تغير حجم وعناصر رأس المال، ويعد الإفصاح عنها بشكل منفصل ضروري للتنبؤ بالمطالبات على التدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي رأس المال للمنشأة وكذلك عملية تسديد القروض.

على المنشأة عرض قائمة التدفقات النقدية بإتباع إحدى الطريقتين إما الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة. يكمن جوهر الاختلاف في كيفية إعداد وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام إما:

1. **الطريقة المباشرة Direct method:** بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة، ويوصي كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ومعيار المحاسبة الدولي 7 المنشآت على تقديم التقارير عن التدفقات النقدية باتباع الطريقة المباشرة لتوفرها على معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية؛¹

2. **الطريقة غير المباشرة Indirect method:** بموجبها يعدل الربح أو الخسارة بآثار المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية، وبأي مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية سابقة أو مستقبلية، وبنود الدخل أو المصروف المرتبطة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.

الفرع الرابع: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يتعين على الشركات تقديم قائمة بالتغيرات في حقوق الملكية، وتشمل هذه القائمة على المعلومات التالية²:

- إجمالي الدخل الشامل للفترة، والذي يوضح بشكل منفصل إجمالي المبالغ المنسوبة لملاك المنشأة الأم والحصص غير المسيطرة؛
 - لكل بند من بنود حقوق الملكية، آثار التطبيق بأثر رجعي؛
 - لكل عنصر من عناصر حقوق الملكية المطابقة بين القيمة الدفترية في بداية الفترة ونهاية الفترة، مع الكشف بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة عن:
 - الربح أو الخسارة؛
 - كل بند من بنود الدخل الشامل الآخر؛
 - المعاملات مع المالكين بصفتهم ملاك مع عرض المساهمات والتوزيعات على الملاك.
- يتعين على المنشآت عرض في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات المرفقة مبلغ توزيعات الأرباح المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة والمبلغ ذي الصلة للسهم الواحد. يمكن توضيح طريقة عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال الشكل الموالي:

¹ محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعملية-، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان، 2013، ص 102.

² Donald E Kieso, Jerry j Weygandt and Terry D Warfield, Op cit, P 830.

الجدول رقم (08): قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية N/12/31

البيان	إصدار أسهم	إفصاح	تقييم إعادة	قانوني	الأرباح	حقوق الأقلية	المجموع
أرصدة 1/1	XX	XX	XX	XX	X	X	XXXX
فائض إعادة التقييم			XX				XX
ربح الفترة					XX		XX
توزيعات الأرباح					(XX)	(XX)	(XX)
احتياطي قانوني				XX	(XX)		00
إصدار أسهم	XXX	XX					XXX
صافي الزيادة في حقوق الأقلية					XX	XX	XX
أرصدة 12/31	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXXX

المراجع: محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية -، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان، 2013، ص 55.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن قائمة التغيرات في حقوق الملكية تساهم في معرفة سير عمليات توزيع الأرباح على ملاك الشركة وحصص غير المسيطرة، وأثر التغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات التي كان لها أثر على رأس المال، ما يؤكد أهميتها كقائمة أساسية يتطلب المعيار المحاسبي رقم 1 عرضها إلى جانب باقي القوائم لجميع المنشآت، عكس المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً التي تسمح بعرض معلومات التغيرات في حقوق المساهمين إما في قائمة أساسية أو في الملاحظات على القوائم المالية.¹

الفرع الخامس: الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية

تعد الإيضاحات جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية، حيث توفر معلومات محددة لشرح بعض الأرقام ذات الأهمية النسبية الواردة في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل وباقي القوائم المالية، والمعلومات الإضافية التي لم ترد أي بنود تتعلق بها في القوائم. يؤكد معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في الفقرة 113 على ضرورة عرض المنشأة للإيضاحات بطريقة منظمة Systematic Manner كلما كان

¹ PricewaterhouseCoopers LLP, IFRS and US GAAP: similarities and differences, September 2015, P 221.

ذلك ممكنا عمليا بالأخذ في الحسبان الأثر على الفهم والمقارنة للقوائم المالية، كما يجب الربط المرجعي Cross-Referenced لكل بند في هيكل القوائم المالية مع المعلومات المرتبطة به في الإيضاحات.

تشمل قائمة الإيضاحات بمقتضى معيار المحاسبة الدولي رقم (01) على المعلومات التي تساهم في تحقيق الأهداف التالية:¹

◀ تقديم المعلومات حول أساس إعداد البيانات المالية بعبارة تفيد امتثال المنشأة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية إضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة، حيث يتم اختيار السياسات المحاسبية الملائمة من خلال تطبيق المعيار أو التفسير الملائم للمعاملات والأحداث، كطرق توحيد الحسابات، طريقة تحديد تكلفة المخزون وطريقة الاهتلاك مع المراعاة في استخدام نفس السياسات فيما يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة؛

◀ تقديم الجداول التوضيحية التفصيلية لبند القوائم المالية، مع الإشارة إلى المعلومات المطلوبة بموجب المعايير المحاسبية الدولية التي لم ترد في القوائم المالية ونشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل مثل الالتزامات الطارئة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (37).

يجب على المنشآت الإفصاح عن معلومات نوعية تخص الأهداف والسياسات وإجراءاتها لإدارة رأس المال بما في ذلك وصف وبيانات كمية لما تديره على أنه رأس مال، وينبغي أن يستند اختيار المنشأة للمفهوم المناسب لرأس المال إلى احتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث تطبق معظم المنشآت المفهوم المالي في إعداد قوائمها المالية مثل الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة ليعد رأس المال مرادفا لصافي أصول المنشأة أو حقوق ملكيتها، أما بموجب المفهوم المادي مثل القدرة التشغيلية فيعد رأس المال بمثابة الطاقة الإنتاجية للمنشأة².

مما سبق، تظهر أهمية الإيضاحات كمستند يوفر معلومات إضافية حول محاسبة المنشأة وتكميلية لبند القوائم المالية وأي معلومات أخرى يصعب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بسياسات واستراتيجيات المنشأة المتبعة، وترتبط أهميتها وقدرتها على خدمة مستخدمي القوائم المالية بسهولة فهمها وقراءتها، كما من شأن الإفراط في استخدام هذه الإيضاحات قد ينعكس سلبا على تطوير مبادئ ومعايير لأحداث ومعاملات مستحدثة يمكن إدراجها في صلب القوائم المالية مباشرة.

¹ Bouksessa Souhila, Présentation des états financiers selon le référentiel IAS/IFRS, Revue algérienne d'économie et gestion, volume 10, numéro 3, p113.

² IFRS Foundation, Red Book (The conceptual Framework for financial reporting), Op cit, p44.

المبحث الثاني: أبعاد الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

بغرض معرفة أبعاد النظام المحاسبي المالي في مجال الإفصاح عن القوائم المالية والأدوات المالية التي تمثل السلعة الرئيسية للمواجهة في الأسواق المالية، يتطلب الوقوف على نقاط الاختلاف والتقارب مع معايير المحاسبة الدولية، مع التركيز على أوجه قصور النظام المحاسبي المالي كنسخة مبسطة من المعايير المحاسبية الدولية التي كانت فاعلة قبل سنة 2004، إضافة إلى استناده على قوانين ونصوص غير كافية وغير دقيقة.

المطلب الأول: الأسس العامة لعرض القوائم المالية

اقتضى مشروع إعداد نظام محاسبي مالي جديد بالتعاون بين المجلس الوطني للمحاسبة والخبراء الفرنسيين الاستناد على الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية الخاص بسنة 2001 على سبيل التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية وتحقيق التوافق المحاسبي مع ما يتماشى وواقع الاقتصاد الجزائري. عرف النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية تسمح بعرض المعلومات في القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، والتي تطرق إليها من خلال نصوصه القانونية والتشريعية كآلاتي:

1. العرض العادل والامتثال لمعايير النظام المحاسبي المالي:

ألزم القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي في المواد 2، 4، 5 الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يخضعون لأحكام القانون التجاري وكذلك التعاونيات والمنشآت المنتجة للسلع أو الخدمات غير التجارية بصورة منتظمة ومتكررة بغض النظر إذا كانت تهدف لتحقيق ربح أو غير هادفة لتحقيق الربح بتطبيق نصوص هذا النظام، مع غياب أي نص قانوني صريح لإمكانية التطرق أو الاعتماد على نصوص المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في حالة عدم وجود نصوص كافية في المعايير، خاصة مع غياب التعديلات والمراجعات الدورية والالزمة للنظام المحاسبي المالي منذ تاريخ إصداره.

تتطلب المادة 3 من القانون السابق عرض القوائم المالية بشكل عادل من خلال عكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، ممتلكات الكيان، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية وفقا لما تقتضيه المعايير، المبادئ، الفروض وقواعد الإثبات والتقييم المتعلقة بالأصول والخصوم والأعباء والمنتجات المحددة في النظام.

رغم تحديد النظام المحاسبي المالي لقواعد الإثبات والتقييم إلا أنه لم يقر بضرورة مخالفة معيار محاسبي أو قواعد التقييم في حال التقدير بأنها توفر معلومات لا تعبر بصدق عن الوضعية المالية والأداء المالي أو أن تكون مضللة إلى حد أنها تتعارض مع أهداف القوائم المالية.

2. استمرارية الاستغلال:

يشارك النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية رقم 1 في حقيقة أن التسجيل المحاسبي يستند إلى افتراض أن المنشأة مستمرة في نشاطها في المستقبل المرتقب بقدر ما تتجاوز القرارات الاقتصادية المتخذة السنة المالية الواحدة، من خلال منطق توفير بعد حيوي للشركة يسمح بتطورها على مدار فترة زمنية أطول والأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل والمتغيرات التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على مبدأ استمرارية المنشأة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتطورات السوق.¹

كما يسمح الإفصاح المحاسبي عن استمرارية نشاط المنشأة بتوفير معلومات ذات دلالة تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستعملين من خلال مساعدتهم على تقدير، تأكيد أو تصويب مختلف الأحداث والمعاملات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة.

3. محاسبة التعهد

جاء في الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مجموعة من الفروض المسلم بها من بينها محاسبة التعهد، والتي تعادل بالنسبة لمعيار المحاسبة الدولية رقم 1 أساس الاستحقاق المحاسبي حيث يجب أن تسجل جميع الوقائع الاقتصادية التي تقوم بها المنشأة بمجرد حدوث الاتفاق دون انتظار المتحصلات أو المدفوعات النقدية المرتبطة بها ما يولي أهمية واضحة للقرار الذي هو أصل العملية وليس فقط ترجمتها النقدية.

4. الأهمية النسبية

إضافة إلى عدم الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية، لم يواكب النظام المحاسبي المالي التعديلات الأخيرة التي شهدتها الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث اكتفي بالمفهوم السابق لها باعتبار المعلومة ذات دلالة معتبرة إذا أثر غيابها عن الكشف المالية في القرارات المتخذة من طرف مستعمليها، ما من شأنه توسيع وتعميد دائرة المعلومات التي تعتبر ذات دلالة مهمة ولو كانت عكس ذلك.

¹ Driss Ouassila, Op cit, p5.

5. عدم المقاصة

يشترك كل من النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم 1 في تحديد مفهوم عدم المقاصة في المادة 15 من القانون السابق، بعدم الترخيص المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم، أو بين عناصر الأعباء والمنتجات إلا في حالة فرض ذلك لموجب نص تشريعي أو قانوني، لتفادي تزيف الحقائق خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الموجهة للمصالح الجبائية من أجل الاستفادة من إعفاءات أو تخفيضات من جهة ومحاربة التهرب الضريبي من جهة أخرى.

6. الدورية

حسب المادة 30 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، تقسم حياة المؤسسة إلى دورات محاسبية تغطي السنة المدنية اثنا عشر شهر، غير أنه يمكن السماح لكيان معين باستعمال مدة أقل أو أكثر مع تحديد المدة المقررة وتبويبها.

7. قابلية المقارنة

حرص النظام المحاسبي المالي على ضرورة إجراء مقارنات تخص الكشوف المالية للفترة الحالية والسنة المالية السابقة، حيث يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، كما يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

8. ثبات الطرق

يجب على المنشأة أن تقوم بإعداد المعلومات وعرضها في ظل استمرارية الطرق فيما يسمح لمستخدمي القوائم المالية بإجراء مقارنات بين القوائم المالية نفسها لفترات زمنية مختلفة وبين المنشآت الناشطة في نفس القطاع، مع الإفصاح عن أي تغييرات في الطرق حسب ما جاء في المادة 39 من القانون 07-11 "لا يتم تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوف المالية للكيان المعني".

أقر النظام المحاسبي المالي في قانون 07-11 مجموعة إضافية من المبادئ يحتمل إليها وتعتمد عليها الأطراف المعنية بعرض المعلومات في القوائم المالية للشركات الجزائرية والتي تتمثل أساسا في:

- المصادقية: يعتبر هذا المبدأ من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، حيث ترتبط جودة المعلومة بخلوها من الخطأ والتمثيل الصادق لواقع نشاطات المنشأة؛

- قابلية الفهم: يتطلب عرض المعلومات سهولة فهمها من طرف أي مستعمل له معرفة معقولة والإرادة لدراستها بكيفية جادة بما فيه الكفاية؛

- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل الوقائع الاقتصادية التي تقوم بها الشركة بقيمة النقد المزامنة لتاريخ حدوثها؛
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: يجب أخذ حقيقة الوقائع التي تقوم بها المؤسسة من الناحية الاقتصادية بصرف النظر عن شكلها القانوني في حال وجود تعارض حول كيفية الإثبات أو التقييم؛
- مبدأ القيد المزدوج: بمقتضى المادة 16 "يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن".

المطلب الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية حسب SCF

أعطى النظام المحاسبي المالي اهتماما بالغا لكيفية عرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتوياتها، حيث خصص لها بموجب قرار 26 جويلية 2008 باب كاملا يحتوي على 8 فصول مفصلة لمحتويات القوائم المالية بما في ذلك نماذج تقديم كل قائمة على حدا، وتشتمل القوائم المالية الواجب على الشركة الجزائرية إعدادها على:

- الميزانية؛
- جدول حساب النتيجة؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، يوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

يظهر أن النظام المحاسبي المالي استند لمعايير المحاسبة الدولية في تحديد القوائم المالية الواجب عرضها في حين ينحصر الاختلاف في التسمية فقط، حيث سبق و قد نص معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في الفقرة 8 و 10 إمكانية استخدام المنشأة تسميات مختلفة للقوائم المالية بخلاف تلك المستخدمة في المعيار أو استخدام مصطلحات أخرى لوصف المجاميع طالما أن المعنى واضح.

هذا ويشترك كل من النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم 1 في تحديد كل مكون من مكونات القوائم المالية و تبيان المعلومات الآتية بصورة واضحة:¹

- تحديد هوية الشركة (بما في ذلك الاسم التجاري، الشكل القانوني، أنشطتها الرئيسية)؛

¹ القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص ص 22-23.

- طبيعة القوائم المالية (فردية، مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- العملة التي تقدم بها (العملة الوطنية)، والمستوى المجبور (مستوى التقريب في عرض المبالغ)؛
- تقديم معلومات مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.

الفرع الأول: الميزانية

بين النظام المحاسبي المالي شكل الميزانية والمعلومات التي يجب إدراجها في متنها، حيث تصف الميزانية بموجب الفصل الأول من الباب الثاني للقرار 26 المؤرخ في جويلية 2008 بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم، كما تبرز كحد أدنى بنود مستقلة عند وجود عمليات ترتبط بهذه الأحداث: التثبيات المعنوية، التثبيات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة، الزبائن والمستحقات، رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، الموردون، خصوم الضريبة، خزينة الأموال ومعادلات الخزينة (الايجابية والسلبية).

يتضح مما سبق أن النظام المحاسبي المالي قدم كشف ملخص لبنود أصول وخصوم المنشأة بالاعتماد على متطلبات الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القائمة وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 1، في حين وضع أساس التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم غير الجارية والجارية في الملحق رقم 3 (معجم: تعريف المصطلحات) من القرار السابق، حيث تصنف الأصول والخصوم على أنها جارية مسايرة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إذا ارتقب الكيان إنجازها أو بيعها أو انقضاءها في إطار دائرة للاستغلال العادي (آجال التسوية)، تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات (غرض المتاجرة)، يرتقب الكيان إنجازها أو تسويتها في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال سنته المالية، أموال خزينة (نقدية أو نقدية مكافئة) التي لا يخضع استعمالها للقيود، في حين أهمل النظام المحاسبي المالي التطرق للبنود (الالتزام) التي لا يكون للمنشأة حق غير مشروط في تأجيل تسويتها لمدة لا تقل عن 12 شهرا بعد فترة التقرير.

هذا وقد اهتم النظام المحاسبي المالي في حالة الميزانيات المدمجة بالإفصاح عن المعلومات المنسوبة إلى¹:

- مبالغ للدفع والاستلام تخص: الشركة الأم، الفروع، الكيانات المساهمة في المجمع؛
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا؛
- القيمة الاسمية للأسهم؛

¹ القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص23.

- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم؛
- الفوائد ذات الأقلية؛
- وصف طبيعة وموضوع كل احتياطي من الاحتياطات.

رغم انسجام متطلبات العرض والإفصاح في قائمة الميزانية (المركز المالي) بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولي رقم (1)، إلا أن هناك محددات تؤثر على قدرة الميزانية في تمثيل الوضعية المالية الفعلية للشركة ومن هذه المحددات:

1. عرض معظم الأصول والالتزامات بالتكلفة التاريخية: يستند أسلوب القياس بشكل واسع في معظم المعالجات المحاسبية وفي أغلب الشركات الجزائرية على التكلفة التاريخية ما يعد غير ملائم لعدم إدراجها بالقيمة الجارية رغم موثوقيتها العالية، ما يستدعي حسب شريحة كبيرة من المختصين إلى تقدير كل الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة لمعالجة أثر التغير في الأسعار وتقادي توليد احتياطات سرية غير ظاهرة. من شأن القياس وفق القيمة العادلة توفير معلومات آنية تعكس بصدق واقع عمليات الشركة في الوقت الحالي إلى جانب تحقيق خاصية الأهمية النسبية (الحرص على تقديم المعلومات الأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات) حسب دقة المستويات المعتمدة في أسلوب القياس: حيث يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما في السوق الرئيسية أو في السوق الأكثر ميزة* للأصل أو الالتزام عند غياب سوق رئيسي، أو بالاعتماد على طبيعة البند وخبرة وكفاءة المتعاملين في المنشأة.¹ في هذا الشأن تكمن الصعوبة في تحديد القيمة العادلة حيث نصت المادة 121-21 من القرار الصادر في 26 جويلية 2008 أن يتم تقييم بعض أنواع الأدوات المالية في نهاية الدورة بقيمتها العادلة أو عند إعادة تقييم التثبيات العينية بحيث يتم تحديدها باللجوء إلى السوق المالي النشط أو استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون مؤهلون أو تكلفة الاستبدال الصافية من الاهتلاك عند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق (منشأة متخصصة).

* السوق التي تزيد إلى أقصى حد ممكن من المبلغ الذي يتم تسلمه لبيع الأصل أو تقلل إلى أقصى حد ممكن من المبلغ الذي يتم دفعه لسداد الالتزام، بعد الأخذ بعين الاعتبار تكاليف إجراء العملية و تكاليف التحويل.

¹ IFRS Foundation, Red Book (IFRS13: Fair value measurement), Op cit, p608.

2. **التقديرات والحكم الشخصي:** من أوجه القصور في قائمة الميزانية الاعتماد على التقدير والحكم الشخصي لقياس وعرض البنود، حيث يعتمد في تحديد العمر الإنتاجي للتثبيات طويلة الأجل وتقدير الديون المشكوك في تحصيلها على التقديرات والحكم الشخصي بالدرجة الأولى.

3. **غياب البنود ذات القيمة المالية في الميزانية:** لا تتضمن قائمة الميزانية العديد من البنود نظراً لصعوبة قياسها بموضوعية وموثوقية والتي تمثل أصولاً من شأنها تعظيم قيمة المنشأة، ومن الأمثلة الهامة على ذلك قيمة الموارد البشرية كوحدة إنسانية للثروة القائمة على القدرات الإبداعية والخبرات والمهارات وقدرات الأفراد على توليد المعارف الجديدة على حساب المفهوم السائد لرأس المال المادي خلال الفترة من بعد الثورة الصناعية الذي تحكمه أسس مبادئ وتضبطه قواعد وإجراءات محاسبية متفق عليها.

الفرع الثاني: جدول حساب النتيجة

عرف النظام المحاسبي المالي جدول حساب النتيجة بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، الذي يعد على أساس مبدأ محاسبة التعهد، ويبرز بالتحديد في النتيجة الصافية للسنة المالية¹. قدم النظام المحاسبي المالي نموذجين لعرض جدول حساب النتيجة مثلما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي الأول، حيث يتم تحليل الأعباء حسب طبيعتها (مواد أولية، مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، أعباء المستخدمين...) بهدف تحديد مجاميع النتائج الوسيطة، مع إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة مع تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة.

في حالة القوائم المالية المدمجة يتطلب على المنشأة الإفصاح عن النتيجة الصافية للمجموع المدمج ومنها حصة المجمع (الشركة الأم) وحصة ذوي الأقلية، إضافة إلى ذلك يتوجب بمقتضى المادة 3.230 من القرار السابق الإفصاح عن المعلومات الآتية إما في القائمة نفسها أو الملحق المكمل لحساب النتائج:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
- مبلغ الحصص في الأسهم المقترحة أو المصوت عليها، النتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة؛
- إضافة مدونة حسابات حسب الوظيفة في حال تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق مكيفة مع خصوصية واحتياج المنشأة.

¹ القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 24.

يتجسد انسجام النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولي الأول فيما يخص أسلوب عرض الأعباء في جدول حساب النتيجة (الطبيعة/الوظيفة)، إضافة إلى الإفصاح عن النتيجة المخصصة لملاك المنشأة الأم والحصص غير المسيطرة وحصة كل سهم من الأرباح، إلا أنه يتضح وجود فجوة ما بين ما تم التوصل إليه في مجال الإفصاح المحاسبي وفق معيار المحاسبة الدولي الأول وما جاء به النظام المحاسبي المالي، بسبب عدم إلمام النظام المحاسبي المالي بالتعديلات التي أجريت على المعيار خاصة فيما يتعلق بإهمال بنود قائمة الدخل الشامل الآخر، إضافة إلى عرض البنود الغير العادية الناجمة عن معاملات منفصلة عن النشاط العادي للكيان والتي تمثل طابعا استثنائيا (مثل التناقص الاستثنائي في المخزونات، نزع الملكية والكوارث الطبيعية وغير المتوقعة) رغم عدم الاعتراف بها من قبل المصالح الضريبية عند تحديد النتيجة الجبائية.

الفرع الثالث: جدول سيولة الخزينة

حسب نصوص الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 مارس 2009 العدد رقم 19، يتضح أن هدف إعداد جدول سيولة الخزينة مستمد وبشكل واضح من معيار المحاسبة الدولي رقم 1. الهدف من القائمة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الشركة على توليد الأموال وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمالها، بحيث توفر معلومات وافية حول المدخلات والمخرجات التي تمس الخزينة خلال السنة المالية حسب مصدرها، كالاتي¹:

- التدفقات المترتبة عن الأنشطة العملية: هي تلك المنتوجات التي لا ترتبط بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية؛
- التدفقات المترتبة عن الأنشطة الاستثمارية: تلك التي تمثل عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال بيع أصول طويلة الأجل؛
- التدفقات المترتبة عن أنشطة التمويل: تمثل أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

تقدم التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بتصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية وإزالة أثار المعاملات التي لا تؤثر على الخزينة، ومن أوجه قصور النظام المحاسبي المالي مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 عدم التعمق في كيفية المعالجة للبنود القابلة للتصنيف لأكثر من نشاط مع التركيز على حتمية ثبات التصنيف من فترة لأخرى فقط، إضافة إلى الاختلاف في تصنيف الأنشطة التي تكون نتيجتها التغيير في هيكل القروض باعتبار المعيار

¹ القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 26.

المحاسبي الدولي رقم 7 يصنف المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض التي قدمت للغير باستثناء تلك المقدمة من البنوك والشركات المشابهة على أنها تابعة للأنشطة الاستثمارية في حين تمثل بالنسبة للنظام المحاسبي المالي أنشطة تمويلية.

الفرع الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة

حدد النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القائمة والمتمثلة أساساً فيما يلي:

- ربح أو خسارة الفترة المالية؛
 - تغييرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الهامة المسجل المنسوبة لرؤوس أموال؛
 - الأرباح والخسائر الغير المدرجة في جدول حساب النتيجة (التي تدرج حسب معيار المحاسبة الدولي في قائمة الدخل الشامل الآخر)؛
 - عمليات الزيادة أو التعديل بالنقصان في رأس المال الاجتماعي للشركة؛
 - الحصص الموزعة لحملة الأسهم والمخصصات المقررة خلال السنة المالية.
- يلزم النظام المحاسبي المالي بتقديم معلومات مقارنة حول تطور الأموال الخاصة للفترة الحالية N والفترتين الماليتين السابقتين (N-1/N-2)، في حين أهمل الإفصاح عن التطورات المنسوبة لحقوق الأقلية وتوزيعات الأرباح الخاصة بهم بشكل منفصل عن ملاك الشركة الأم.

الفرع الخامس: ملحق القوائم المالية

يتضمن ملحق القوائم المالية معلومات ذات أهمية وتفيد في فهم العمليات الواردة في هذه القوائم، من خلال إحالة كل قسم من أقسام القوائم المالية إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات المرفقة. يمكن الإدراج في الملحق المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي التي من المرجح أن يكون لها أثر مالي على المنشأة،¹ بالأخذ بعين الاعتبار عاملي الملاءمة والأهمية النسبية في تحديد المعلومات التي يتطلب الإفصاح عنها والتي تتضمن حسب النظام المحاسبي المالي على توضيحات للمعلومات الآتية²:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (بما في ذلك تفسيرات وتبريرات حول مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير والشكوك حول استمرارية الاستغلال)؛
- المعلومات الضرورية المكملة لفهم أحسن للميزانية، جدول حساب النتيجة، جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛

¹ المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق، ص 12 و 15.

² القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 38.

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، الفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها؛
 - المعلومات ذات الطابع العام (السياسات واستراتيجيات المنشأة المتبعة) أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على التمثيل الصادق.
 - لا يتم إجراء أي تسوية إذا طرأت أحداث عقب تاريخ إقفال السنة المالية وكانت لا تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، أما إذا كانت هذه الأحداث ذات أهمية نسبية فيجب أن يتضمن الملحق معلومات حول طبيعة الحدث وتقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.
 - تقديم تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ وانعكاسه على رؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة.
- بشكل عام، يتوافق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولي رقم (1) في المعلومات المفصّل عنها في قائمة الملحق القوائم المالية كمستند يوفر معلومات إضافية تؤثر على قرارات مستعملي القوائم المالية، ويبقى الاختلاف في كيفية تحديد المعلومات الكمية أو الوصفية الواجب الإفصاح عنها في الملحق بالاعتماد على اعتبار الأهمية النسبية الذي لم يشهد تعديل في مفهومه منذ إصدار النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثالث: الإفصاح عن الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

يعد التعامل بالأدوات المالية عامة والمشتقات المالية (العادية/الدمجة الضمنية*) التي تمثل ابتكارات الهندسة المالية الحديثة ثورة في الفكر المحاسبي طالما أن التعامل بها يشكل هامش كبير في الاقتصاد المالي العالمي وفي نجاعة وكفاءة الأسواق المالية¹. يرجع الكثير من المختصين السبب الأبرز وراء حدوث الأزمة المالية العالمية لهذه الأدوات المالية، حيث يمكن القول أن بؤادر الأزمة المالية العالمية ارتبطت أساساً بالارتفاع الحاد والمستمر لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدماتها وسداد أقساطها مع ارتفاع معدلات عدم الوفاء²، ما يتطلب إدخال تعديلات كبيرة وجوهرية حول كيفية الإفصاح عن الأثر والمشاكل التي ترافق التعامل بالأدوات المالية عند إعداد القوائم المالية.

* تمثل المشتقات الضمنية عقد مضيف لكنه غير قابل للتحويل التعاقدية بصورة مستقلة عن الأداة المالية المندمجة.

¹ عبد الستار عبد الجبار عيدان الكبيسي، المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 01، 2010، ص 239.

² شعيب شنوف، الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، 2010، ص 112.

الفرع الأول: تصنيف الأدوات المالية

بعد التطرق إلى متطلبات العرض والإفصاح عن القوائم المالية، يتم في هذا الفرع عرض وتحليل أوجه التشابه والاختلاف في طرق تصنيف الأدوات المالية بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية والنصوص التشريعية للنظام المحاسبي المالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): مقارنة تصنيف الأدوات المالية بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي

المالي

متطلبات النظام المحاسبي المالي	متطلبات المعايير المحاسبية الدولية
التصنيف كالتزام أو حق ملكية: وفق المادة 6 من القانون 11-07 في حال وجود تعارض حول كيفية الإثبات يتم صرف النظر عن المظهر القانوني للأحداث، كما تضمن القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 تعريفات تساعد في تحديد بنود كل من أقسام رؤوس الأموال الخاصة، الالتزام والخصوم.	التصنيف كالتزام أو حق ملكية: يتطلب تصنيف الأداة المالية وفق IAS32 عند الاعتراف الأولي بها إلى التزام مالي أو أداة حق ملكية وفق جوهر العقد المبرم مع الغير (الواقع الاقتصادي) كالأسهم الممتازة غير العادية (التزام مالي)، وتماشيا مع مفهوم كل من الالتزام وأداة حق الملكية الموضح في الإطار المفاهيمي.
معياري تصنيف الأصول المالية: تكون الأصول المالية حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير لوجهتها.	معياري تصنيف الأصول المالية: يجب على المنشأة تصنيف الأصول المالية حسب المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 على أساس كل من: - نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية؛ - خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي.
تصنيف الأصول المالية: حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 (الملحق3)، كل صنف من الأصول المالية يكون موضوع منهجية تقدير أو طرق محاسبية مختلفة (على أساس القيمة العادلة أو بحسب التكلفة المهيكلية أو خصم فوارق التقييم في رؤوس أموال خاصة أو في النتائج) على النحو التالي:	تصنيف الأصول المالية: تشمل تصنيفات الأصول المالية حسب IFRS9 على: • أصول مالية يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المهيكلية إذا استوفت الشرطين التاليين: ← يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛ ← ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد
• أصول مالية تتم حيازتها لغايات إجراء المعاملات (المتاجرة) Held for trading؛	

• التوظيفات المحتفظ حتى أجل استحقاقها Held to Maturity investments؛ • القروض والحسابات دائنة التي أصدرها الكيان Loans and Receivables؛ • أصول مالية متاحة للبيع Available for sale financial assets.	دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم فقط. • أصول مالية يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين: ← يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. ← ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. هذا وقد أتاح معيار IFRS9 للشركة تصنيف الأصل المالي عند الإثبات الأولي على أنه يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يحذف أو يقلل بشكل جوهري مشكلة عدم التماثل المحاسبي (الاتساق في القياس والإثبات).
تصنيف الالتزامات المالية: بموجب القسم 6 من القرار المؤرخ في 2008 يتم تقييم القروض والخصوم المالية عند الاقتناء حسب تكلفتها التي تمثل القيمة العادلة للمبلغ الصافي المستلم بعد خصم التكاليف المستحقة عند تنفيذها، وتقيم الخصوم المالية لاحقاً على خلاف تلك التي تمت حيازتها لأغراض المتاجرة (تقيم بقيمتها العادلة) <u>بالتكلفة المهيكلية</u>. كما رخص النظام المحاسبي المالي دمج تكاليف الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أصل أو إنتاجه قبل تهيئته للاستخدام أو بيعه في تكلفة هذا	تصنيف الالتزامات المالية: حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 يجب على المنشأة تصنيف جميع الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المهيكلية إلا في حالات استثنائية تم التطرق إليها في المعيار كالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي لإلغاء الإثبات (الإبقاء على ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت أو السيطرة على ملكية الأصل المحول)، أو تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإثبات الأولي بصورة نهائية.

الأصل.	شهد تعديل معيار المحاسبة الدولي IAS23 إلغاء المعالجة التي تسمح بمعالجة الافتراض كمصروف حيث يتطلب <u>رسمة</u> تكاليف الافتراض المنسوبة إلى عملية الحصول على الأصل وتشبيده مع إيقاف الرسمة عند الانتهاء من الأعمال الأساسية لإعداد الأصل للغاية المحددة له.
--------	---

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (09) ونصوص النظام الحاسبي المالي.

من خلال مقارنة متطلبات تصنيف وعرض الأدوات المالية في النظام المحاسبي المالي مع نظيرتها في المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في الجدول أعلاه، يتضح أن هناك نقاط مشتركة بين المرجعيتين فيما يخص عنصر التصنيف كالتزام أو حق ملكية إضافة إلى الانسجام في طريقة إثبات القروض المنسوبة مباشرة لعملية اقتناء أو تشييد أصل، كما تبين أن هناك قصور في النظام المحاسبي المالي من منظور اعتماد خصائص التدفق النقدي التعاقدية* للأصل المالي كمعيار لتصنيف الأصول المالية، حيث يستمد النظام المحاسبي المالي متطلبات تصنيف الأصول المالية من متطلبات النسخة القديمة والمعقدة الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي IAS39 مع عدم التعمق في الشرح والتفسير، ومن ناحية تصنيف الالتزامات المالية يظهر الاختلاف في اعتبار الخصوم المالية التي تمت حيازتها لأغراض المتاجرة الاستثناء الوحيد من الالتزامات التي يتم تقييمها لاحقا بالتكلفة المهتلفة**، الأمر الذي ينعكس سلبا على عمليات المقارنة بين الشركات الجزائرية وتلك المطبقة للمعايير.

الفرع الثاني: الإفصاح عن الأدوات المالية

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 من أهم المعايير التي تناولت الأدوات المالية، حيث يهدف إلى بيان متطلبات الإفصاح المرتبطة بها في القوائم المالية والتي تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم¹:

* تتفق التدفقات التعاقدية التي هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي و الفائدة على المبلغ الأصلي القائم مع ترتيب إقراض أساس، حيث يمثل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود (أي عنصر الفائدة الذي يقدم عوضا مقابل مرور الوقت فقط) و مقابل المخاطر الانتمانية عادة أكثر عناصر الفائدة أهمية، إضافة إلى هامش ربح متفق عليه و العوض مقابل مخاطر إقراض أساسية أخرى كمخاطر السيولة و التكاليف الإدارية، كما يمثل المبلغ الأصلي القيمة العادلة للأصل المالي عند أول إثبات.

** تمثل التكلفة المهتلفة المبلغ الذي يتم به قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الإثبات الأولي، مطروحا منه تسديدات المبلغ الرئيسي مع زيادة أو تخفيض الاهتلاك المجمع لأي فرق بين المبلغ الأصلي و المبلغ في تاريخ الاستحقاق، و معدلا للأصول المالية بأي تخفيض بسبب نقصان القيمة أو عدم قابلية الاسترداد.

¹ IASPlus, IFRS 7 Financial Instrument: Disclosure. From: <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7> (25-07-2019)

◀ أهمية الأدوات المالية في قائمة المركز المالي للمنشأة ولأدائها المالي، حيث يشتمل ذلك الإفصاح عن كل فئة من الفئات التالية:

– القيمة الدفترية عن الأصول والالتزامات المالية وفق كل تصنيف، مع إظهار بشكل منفصل تلك التي تم وسمها على أنها كذلك عن الإثبات الأولي أو لاحقاً وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)؛

– الإفصاح عن صافي المكاسب أو الخسائر أو بنود الدخل و المصروف (إجمالي الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلي) من الأصول أو الالتزامات المالية المنسوب إلى كل صنف على حدة، مع الكشف بشكل منفصل عن المكاسب والخسائر من الأصول والالتزامات المالية الموسومة على أنها يتم قياسها من خلال الربح و الخسارة عند الإثبات الأولي أو لاحقاً؛

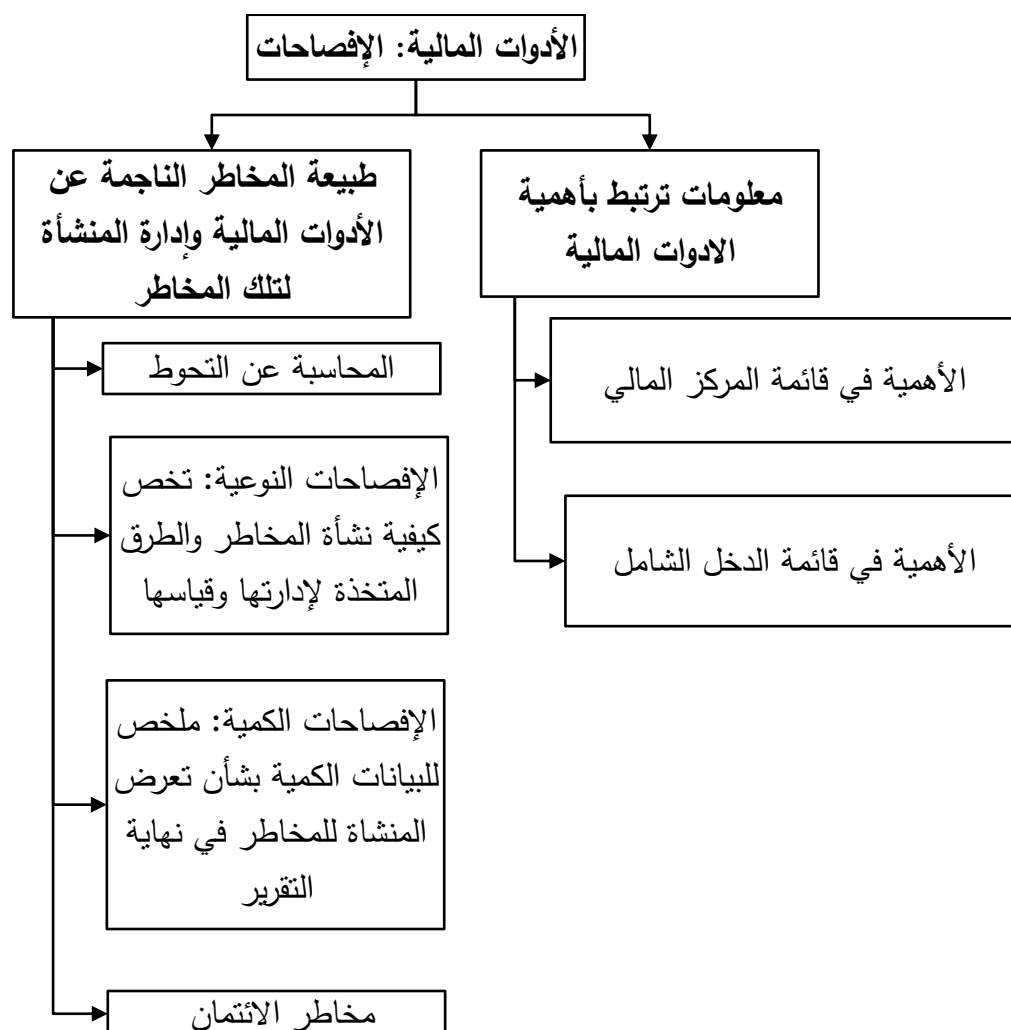
– الإفصاح عن تحليل للمكسب أو الخسارة التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل والناشئة عن إلغاء إثبات أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المتهلكة مع إظهار بشكل منفصل أسباب وقيمة المكاسب والخسائر الناشئة عن إثبات تلك الأصول المالية.

◀ طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية وفي نهاية التقرير، وكيفية إدارة المنشأة لتلك المخاطر.

يمكن توضيح متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)

IFRS7 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (13): متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

من خلال الشكل أعلاه وفي إطار التحول من معيار المحاسبة الدولي IAS39 إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار الإبلاغ المالي الدولي والذي يشتمل على نموذج محاسبة التحوط العام الجديد، حيث يعتبر الهدف في الفصل السادس من المعيار هو التعبير في القوائم المالية عن أثر أنشطة إدارة المخاطر لمنشأة تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة، التي يمكن أن تؤثر على الدخل الشامل. يتيح نموذج محاسبة التحوط الجديد التعبير عن أنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية بشكل موثوق حيث يوفر مزيداً من الفرص للتطبيق عكس معيار المحاسبة الدولي رقم 39 القائم على القواعد والذي لم يلقى رضا فئة كبيرة من الخبراء ومستخدمي القوائم المالية نظراً لتقييده تطبيق محاسبة التحوط في الظروف المعقولة، ما يؤدي إلى مزيد من التقلبات في الربح أو الخسارة من أنشطة إدارة المخاطر.

أتاح معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) مزيداً من الإفصاحات، بحيث يتوجب على المنشأة إضافة إلى محاسبة التحوط تقديم إفصاحات كمية ونوعية للمخاطر التي يمكن أن تتركها، مع ضرورة الإفصاح عن مخاطر الائتمان* والضمانات الموجودة بحوزة المنشأة حتى تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر المخاطر الائتمانية على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تأكدها.

من ناحية النظام المحاسبي المالي، يتضح إضافة إلى عدم انسجام تصنيف الأدوات المالية مع المعايير الدولية غياب استناد قانوني لمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية بشكل كاف ودقيق مقارنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية، هذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدم مواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة وغياب ثقافة الاستثمار في البيئة الجزائرية.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن الحسابات الموحدة

يتم استخدام عمليات الاندماج والاستحواذ على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم كاستراتيجية لتحقيق حجم أكبر ونمو أسرع في حصة الشركات في السوق من خلال وفورات الحجم، وفي ظل عولمة الأسواق المالية تسعى الشركات إلى بناء كفاءات وقدرات جديدة بهدف الصمود أمام تيارات المنافسة من خلال عملية دمج الأعمال التي تحقق واحد أو أكثر من المزايا التالية:¹

- خلق فرص لتحقيق حصص أكبر في السوق وزيادة نمو الإيرادات؛
- الحصول على كميات أكبر من الأرباح الرأسمالية وزيادتها؛
- اكتساب نقاط القوة التكميلية وتعزيز مجموعات المهارات الإدارية والكفاءات؛
- الحصول على عملاء جدد مع إمكانية توسيع محفظة العملاء، السوق الإنتاجية، المنتجات والخدمات؛
- تعزيز قاعدة البنية التحتية من خلال الاستحواذ على أصول أو علامات تجارية لبنية تحتية مقومة بأقل من قيمتها أو إضافة قدرات التصنيع من المنافسين الأضعف، كأن يكون الحصول على بعض الإمكانيات والتقنيات الجاهزة لدى شركة قائمة أقل تكلفة من القيام بإنتاج أو تطوير هذه الإمكانيات؛
- خلق أوجه تآزر جديدة من خلال كفاءات سوق المنتجات و/أو وفورات الحجم؛
- العولمة في فترة قصيرة من الزمن.

* تمثل مخاطر الائتمان خطر أن يتسبب طرف في أداة مالية في خسارة مالية للطرف الآخر بامتناعه عن الوفاء بالتزامه.

¹ Pramod Mantravadi and A Vidyadhar Reddy, Type of Merger and Impact on Operating Performance: The Indian Experience, Economic and Political Weekly, Vol. 43, No. 39, 2008, p 66.

يتم دمج وضم الأعمال بأساليب متنوعة ك شراء صافي أصول مشروع أعمال أو عملية إنشاء شركة جديدة لتنتقل إليها أصول وأعمال الشركات المندمجة وفي كلتا الحالتين يتم تصفية وزوال الشركات التي تم الاستحواذ عليها والداخلية في الاتحاد، كما قد يتضمن دمج الأعمال شراء شركة لحقوق الملكية في شركة أخرى مع الإبقاء على الصفة القانونية المستقلة والسجلات المحاسبية المستقلة شرط إعداد الحسابات الموحدة في شكل قوائم مالية موحدة تعبر عن الوضعية والأداء المالي لهذه الشركات كأنها تخص منشأة اقتصادية واحدة وفق القواعد والشروط المنصوص عليها.

بعد عرض وتحديد أهمية عمليات الاندماج والاستحواذ من خلال المزايا التي تقدمها، يتم في هذا المبحث عرض وتحليل أوجه التشابه والاختلاف في مراحل وإجراءات توحيد الحسابات ومتطلبات الإفصاح عن الحسابات الموحدة وذلك بالاستناد إلى النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي وتوصيات مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية.

المطلب الأول: متطلبات إعداد القوائم المالية الموحدة

يعود الاهتمام بمتطلبات الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى التي لا تقل أهمية عن متطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول بالدرجة الأولى إلى إلزام الاتحاد الأوروبي الشركات التي تلجأ إلى الادخار العام بإعداد حساباتها الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مقابل إجراء مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات وتحسينات عديدة في هذا المجال سواء من خلال المعايير القائمة أو عبر إصدار معايير جديدة ترتبط بمجال اندماج الأعمال. يمكن الوقوف على مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع هذه المعايير من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (10): مقارنة متطلبات إعداد القوائم المالية الموحدة بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام

المحاسبي المالي

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية	متطلبات النظام المحاسبي المالي
أساس إعداد القوائم المالية الموحدة: حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10، يرتبط إعداد القوائم المالية الموحدة بسيطرة المنشأة المستثمرة على الأعمال المستثمر فيها(المنشأة التابعة)، وتتحقق السيطرة عند توفر جميع الشروط التالية:	أساس إعداد القوائم المالية الموحدة: يشترط إعداد القوائم المالية الموحدة حسب قرار 26 جويلية 2008 عند تولي الشركة المدمجة (الأم) المراقبة على الشركة التابعة بشرط أن تكون شركة مساهمة، ويفترض تحقق المراقبة في الحالات التالية:
- سلطة على الأعمال المستثمر فيها؛	- السلطة على أغلبية حقوق التصويت
- معرضة، أو يكون لديها حقوق في عوائد	والمحصلة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

أو في إطار الاتفاقات مع المساهمين والشركاء على أكثر من 50% من حقوق التصويت؛ – سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر؛ – سلطة تحديد السياسات المالية التشغيلية للكيان بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد.	متقلبة نتيجة لأداء الأعمال المستثمر فيها؛ – القدرة على استخدام سلطتها على الأعمال المستثمر فيها للتأثير على مبلغ عوائد المنشأة المستثمرة.
الاستثناءات من التوحيد: يتم الاستبعاد من مجال التوحيد، الشركات التي تواجه قيود صارمة ودائمة تفرض إعادة النظر بصورة جوهرية في المراقبة أو النفوذ الذي تمارسه عليها الشركة الأم. كما تستبعد الكيانات التي اكتسبت الأسهم والسندات المالية لغرض التنازل عنها لاحقاً في المستقبل القريب.	الاستثناءات من التوحيد: تتمثل حالات الاستبعاد من التوحيد حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10 فيما يلي: – يتوجب على المنشأة الأم توحيد المنشأة التابعة حتى ولو كانت ليست في حد ذاتها منشأة استثمارية إذا كان غرضها الرئيسي هو توفير الخدمات التي تتعلق بالأنشطة الاستثمارية للمنشأة الاستثمارية، وباستثناء ذلك لا يجوز أن تتم عملية التوحيد، وبدلاً من ذلك يجب على المنشأة الأم أن تقيس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9؛ – تدخل مجال التوحيد جميع المنشآت التابعة بما في ذلك تلك المسيطر عليها من خلال منشأة استثمارية تابعة، ما لم تكن المنشأة الأم هي في حد ذاتها منشأة استثمارية، والمنشأة الاستثمارية بموجب الفقرة 27 من المعيار هي منشأة: • تحصل على الأموال من مستثمر واحد أو أكثر من المستثمرين لغرض تزويد أولئك المستثمرين بخدمات إدارة الاستثمار؛ • تلتزم تجاه المستثمرين فيها بأن يكون الغرض من أعمالها هو أن تستثمر

	الأموال لأجل العوائد من المكاسب الرأسمالية و/أو من دخل الاستثمار؛ • <u>تقيس أو تقيم كل استثماراتها تقريباً على أساس القيمة العادلة.</u> كما يجب على الشركة الأم المحاسبة عن التغير في وضعيتها (استثمارية أو غير استثمارية) <u>بأثر مستقبلي</u> من التاريخ الذي حدث فيه التغير.
استثناء إعداد القوائم المالية الموحدة: لم يتعمق النظام المحاسبي المالي في تحديد حالات إعفاء الشركة الأم من إعداد القوائم المالية الموحدة، واكتفى بإعفاء الشركة الأم في حالة حيازتها بصورة شبه كلية (امتلاك 90% على الأقل من حقوق التصويت) من طرف كيان آخر، أو إذا حصل على موافقة أصحاب المصالح.	استثناء إعداد القوائم المالية الموحدة: يمكن للمنشأة الأم ألا تعد القوائم المالية الموحدة في حال تحقق جميع الشروط التالية: - أن الشركة الأم بحد ذاتها شركة تابعة مملوكة بشكل كامل؛ - لا يتم تداول أدوات حقوق ملكيتها أو دينها في سوق عام؛ - لم تودع، وليست في سياق إيداع قوائمها المالية لدى لجنة سوق الأوراق المالية أو هيئة التنظيمية أخرى من أجل طرح أدواتها المالية للاكتتاب العام؛ - في حالة وجود شركة أم وسيطة لها أو شركة أم نهائية لها، تعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام وتمتثل للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10 وقواعد النظام المحاسبي المالي SCF.

من خلال الجدول أعلاه، يظهر أن إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10 يهدف إلى وضع الأسس والمبادئ المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة، حيث تضمن مفهوم السيطرة كأساس للتوحيد مع تحديد كيفية تطبيق مبدأ السيطرة عند تحديد ما إذا كانت المنشأة المستثمرة تسيطر على الشركات التابعة، وبناءً عليه يجب عليها إعداد القوائم المالية الموحدة. ووفقاً عند متطلبات توحيد الحسابات بين المعيار والنظام المحاسبي المالي نسجل وجود عدة فروقات واختلافات أهمها ما يلي:

- ركز المعيار IFRS10 عند تحديد السيطرة على الحالات التي يكون فيها للمستثمر حقوق تمنحه القدرة على توجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل جوهري على إيرادات الأعمال المستثمر فيها، على خلاف النظام المحاسبي المالي الذي ركز على حقوق التصويت الممنوحة بموجب أدوات حقوق الملكية، كما يتناول المعيار مصطلح السلطة التي تعتبر أكثر تركيزا وشمولية للتعبير عن قوة التأثير على الأنشطة ذات الصلة، وبالتالي يقوم التعريف الجديد للسيطرة على أساس مفاده أن حقوق التصويت ليست هي العامل المهيمن في تحديد من يسيطر على الكيان مع ترك مجال أوسع من الدلالات للسلطة تحت هذا المعيار، فقد تنتج السلطة من واحد أو أكثر من الترتيبات التعاقدية.
- تضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10 مقارنة بالنظام المحاسبي المالي بعدا جديدا للسيطرة، فإضافة إلى السلطة يتطلب تحديد قدرة المستثمر في التحكم في القرارات التي تؤثر على مستوى العوائد في الشركات التابعة، حيث يسيطر المستثمر على المنشأة المستثمر فيها عندما يكون له حقوق في العوائد المختلفة وله القدرة في التأثير على عوائد الكيان المستثمر فيه، كما تضمن المعيار إرشادات إضافية حول العلاقة بين المالك والوكيل* لتفادي خلق بعض الغموض عند تطبيق معايير حقوق التصويت لتأسيس السيطرة، حيث يؤكد المعيار أن الوكيل لا يصبح بحكم المالك وإن مارس القوة الممنوحة له من قبل المالك، لأن القوة (التفويض) الممنوحة مقيدة وليس لديه القدرة للسيطرة على أغلب الأنشطة الجوهرية ذات الصلة بالمنشأة المستثمر فيها.
- حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10 مجال التوحيد بدقة وربطه بتقييم ما إذا كانت الشركة الأم منشأة استثمارية بتوفر العناصر الثلاثة المذكورة في الجدول أعلاه أهمها قياس وتقييم الشركة الأم كامل استثماراتها تقريبا على أساس القيمة العادلة، في حين تدخل مجال التوحيد في الجزائر الشركات المساهمة فقط. في هذا الصدد يشار أن قياس القيمة العادلة كموضوع وأسلوب قياس بديل للتكلفة التاريخية في الجزائر لا يعرف تنقيص قانوني كافي مقارنة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13 الذي يعتبر من المعايير الحديثة فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة والإفصاحات، والذي انطلق كمشروع مشترك بين IASB و FASB لتطوير مرجعية واحدة من القواعد لجميع عمليات القياس والتقييم بالقيمة العادلة وزيادة الاتساق في التقارير المالية بتوفير المعلومات الواجب الإفصاح عنها. يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

* الأطراف التي تعمل بشكل رئيسي نيابة عن ولمصلحة طرف أو أطراف أخرى.

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: تعرف القيمة العادلة حسب الملحق 3 في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بأنها "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية" يتبين من التعريف أن تحديد القيمة العادلة يتوقف على حيازة البائع و المشتري على المعلومات الكافية في ظل المنافسة العادية وهذا ما لا يتطابق مع سوق العقارات في الجزائر الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمتها السوقية؛
- غياب سوق مالي نشط: تبقى الأسعار المعروضة في سوق نشط هي أفضل أساس لقياس القيمة العادلة، في حين تبقى البيئة الجزائرية بيئة غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة وذلك من خلال عدم كفاءة بورصة الجزائر، ما قد يؤدي إلى الانحراف في قياسها واستغلالها كطريقة من طرق الغش والتدليس خصوصا بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة؛
- غياب نظام معلوماتي للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: يعتمد تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها الاعتماد على أسس قياس متسقة بعيدة عن التحيز الشخصي توفر معلومات كافية، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة من قبل الهيئات الرسمية فضلا عن قلتها.

المطلب الثاني: طرق وقواعد توحيد الحسابات

يتم التطرق في هذا المطلب إلى طرق وقواعد توحيد الحسابات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (11): مقارنة طرق وقواعد توحيد الحسابات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير

المحاسبية الدولية

أساليب وقواعد التوحيد وفق النظام المحاسبي المالي	أساليب وقواعد التوحيد وفق المعايير المحاسبية الدولية
توحيد الشركات التابعة: تتم عملية التوحيد تبعا لطريقة التكامل الشامل (التوحيد الكلي) حسب القسم الثاني من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 في حالة تولي الشركة المدمجة (الأم) <u>القيادة والمراقبة</u> على الكيانات المندمجة، بحيث تكون لها سلطة توجيه السياسات المالية العملياتية لهته الأخيرة بغية	توحيد الشركات التابعة: يتطلب كل من معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3، IFRS10 أن يتم توحيد حسابات <u>الشركة التابعة</u> بطريقة التوحيد الكلي. وتمثل الشركة التابعة منشأة تخضع لسيطرة منشأة أخرى (الأم) مثلما تم التطرق إليه في أساس التوحيد.

الحصول على مكاسب من أنشطتها.	
توحيد الكيانات المشتركة: ما يعاب على النظام المحاسبي المالي، غياب استناد قانوني يوضح بدقة الحالات المعنية بطريقة التوحيد النسبي والإجراءات اللازمة لعملية التوحيد. كما أشار النظام المحاسبي المالي أن العمليات التي تتم بصورة مشتركة تمثل اتفاق تعاقدية على ممارسة المراقبة المشتركة على نشاط اقتصادي تتوقف معالجتها من طرف كل مساهم على الشروط التعاقدية والتنظيمية المتبعة، ويترتب في إطار الكيان المشترك إدراج كل واحد من المشاركين في الحسابات القسط الذي يعود إليه في الأصول والخصوم والنتيجة والأعباء والمنتجات وتدفقات الخزينة في الكيان المشترك.	توحيد الترتيبات المشتركة: تم تعديل معيار المحاسبة الدولي IAS28 في ماي 2011 ليتضمن طريقة حقوق الملكية للاستثمارات في الترتيب المشترك الذي بموجبه يكون لطرفين أو أكثر سيطرة مشتركة عليه. وحسب الفقرة 7 من معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS11 تمثل السيطرة المشتركة "التقاسم المتفق عليه بشكل تعاقدية للسيطرة على الترتيب، والتي توجد فقط عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة الموافقة بالإجماع من الأطراف التي تتقاسم السيطرة.
توحيد الكيانات المشاركة: ينص النظام المحاسبي المالي على توحيد حسابات كل الكيانات المشاركة التي يمارس عليها الكيان المدمج نفوذا ملحوظا على خلاف تلك التي أنشأت في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة بطريقة التوحيد بالتكافؤ (حقوق الملكية)، ويشمل النفوذ الهام على الحالات التالية: - الامتلاك المباشر أو غير المباشر ل 20% من حقوق التصويت على الأقل؛ - التمثيل في الأجهزة المسيرة؛ - المشاركة في عملية إعداد السياسات الإستراتيجية؛ - المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وتبادل إعلام تقني أساسي أو تبادل إدارات ومسيرين.	توحيد المنشآت الزميلة: تطرق المعيار المحاسبي الدولي IAS28 إلى تطبيق طريقة حقوق الملكية في حالة الاستثمار في منشأة زميلة، التي يكون للمنشأة المستثمرة تأثير مهم عليها بحيث يعبر التأثير المهم عن القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر فيها دون السيطرة عليها. من الأدلة على وجود تأثير مهم من قبل المنشأة الأم وجود حالة من الحالات التالية: - يفترض وجود تأثير مهم عند الاحتفاظ بشكل مباشر أو غير مباشر ب 20% من حقوق التصويت، ما لم يكن هناك دليل واضح يدل عكس ذلك؛ - التمثيل في مجلس الإدارة؛ - المشاركة في القرارات المالية وعملية وضع

	السياسات كتوزيعات الأرباح؛ - المعاملات المتبادلة ذات الأهمية النسبية؛ - تبادل الموظفين الإداريين و/أو تقديم معلومات فنية أساسية.
إجراءات التوحيد: حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008: - التقيد بمعايير النظام المحاسبي المالي (السياسات المحاسبية) لكل شركة أم مقرها أو نشاطها الرئيسي في التراب الوطني؛ - تتولى الشركة المدمجة (الأم) وحدها مسؤولية إعداد (الإجراءات) ونشر القوائم المالية الموحدة؛ - يتم تجميع العمليات المنجزة من قبل المجموعة في الميزانية وجدول حساب النتائج، مع استبعاد العمليات المتبادلة فيما بينها من قبل الكيانات التي هي جزء من المجموعة؛ - إعداد القوائم المالية على أساس الحسابات الوسيطة؛ في حالة تباين تاريخ التقرير لشركة تابعة والشركة الأم (أكثر من ثلاثة أشهر لتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة) مع مراقبتها من طرف محافظ حسابات الشركة الأم أو مهني مكلف بمراقبة الحسابات.	إجراءات التوحيد: حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10: - يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة التجانس في استخدام السياسات المحاسبية بين شركات المجموعة، مع ضرورة إجراء التعديلات اللازمة للمنشأة المستخدمة لسياسات بخلاف تلك المطبقة في القوائم المالية الموحدة؛ - عند اختلاف تاريخ التقرير للمنشأة الأم ومنشأتها التابعة، تعد المنشأة التابعة لأغراض التوحيد قوائم مالية إضافية للتمكن من إعداد القوائم المالية الموحدة، ما لم يكن ذلك غير عملي؛ - يجب جمع البنود المحاسبية المتشابهة للمنشأة المستثمرة والمنشآت الداخلة في مجال التوحيد؛ - استبعاد العمليات المتبادلة بين منشآت المجموعة.
حقوق الأقلية: وفق ما جاء في القسم الثاني من الفصل الثالث من SCF (الإدماج-تجميع الكيانات الحسابات المدمجة): تأخذ القوائم المالية في الحسابان، مصالح ذات الأقلية ويتم عرضها تحت بند خاص في رؤوس الأموال الخاصة و في النتائج الصافية للشركة الأم.	الحقوق غير المسيطر عليها: شهدت تعديلات معايير المحاسبة الدولية استبدال مصطلح حقوق الأقلية بمصطلح الحقوق غير المسيطر عليها Non-Controlling Interest، وبموجب الفقرة 22 من معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10 يجب إظهار الحقوق غير المسيطر عليها في قائمة المركز المالي ضمن حقوق الملكية وبشكل منفصل عن حقوق الملكية

	للشركة المستثمرة. كما يجب أن تنسب المنشأة الربح أو الخسارة وكل مكون للدخل الشامل الآخر وإجمالي الدخل الشامل إلى الحصص الغير المسيطرة.
الشهرة: يترتب عن دخول شركة ما محيط التوحيد فارق الإدماج الأول الذي يتكون من فارق تقييم لا يظهر في أصول الميزانية (الفرق بين القيمة المحاسبية لبعض العناصر القابلة للتحديد في الأصل والقيمة العادلة لنفس هذه العناصر في تاريخ اقتناء السندات) وفارق اقتناء Goodwill وعلى سبيل التبسيط نص النظام المحاسبي المالي على إدراج فارق الإدماج الأول كفارق الاقتناء. يسجل فارق الاقتناء تحت بند منفصل كأصل غير جاري في الميزانية إذا كان الفارق إيجابيا، وفي شكل تخفيض للأصل إذا كان الفارق سلبيا. كما يدرج فارق الاقتناء السليبي في الحسابات في شكل منتج تبعا لوظيفة أصله.	الشهرة: بمقتضى معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3، تثبت المنشأة المستثمرة الشهرة الموجبة (Goodwill) بتاريخ الاستحواذ، على أنها الزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول بتاريخ الاقتناء وفق العلاقة التالية: الشهرة = القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطر عليها - القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المستثمر بها والالتزامات المحتملة. كما قد تقوم المنشأة المستثمرة بالشراء بسعر تفضلي Bargain purchases بزيادة المبلغ الإجمالي للقيمة العادلة لصافي الأصول المكتتاة عن تكلفة الشراء ما يتطلب على المنشأة المستحوذة معالجته كمكسب ضمن الربح أو الخسارة في تاريخ الاستحواذ.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS03-10-11)، معيار

المحاسبة الدولي IAS28 وقواعد النظام المحاسبي المالي SCF.

من خلال مقارنة أساليب وقواعد توحيد الحسابات بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة

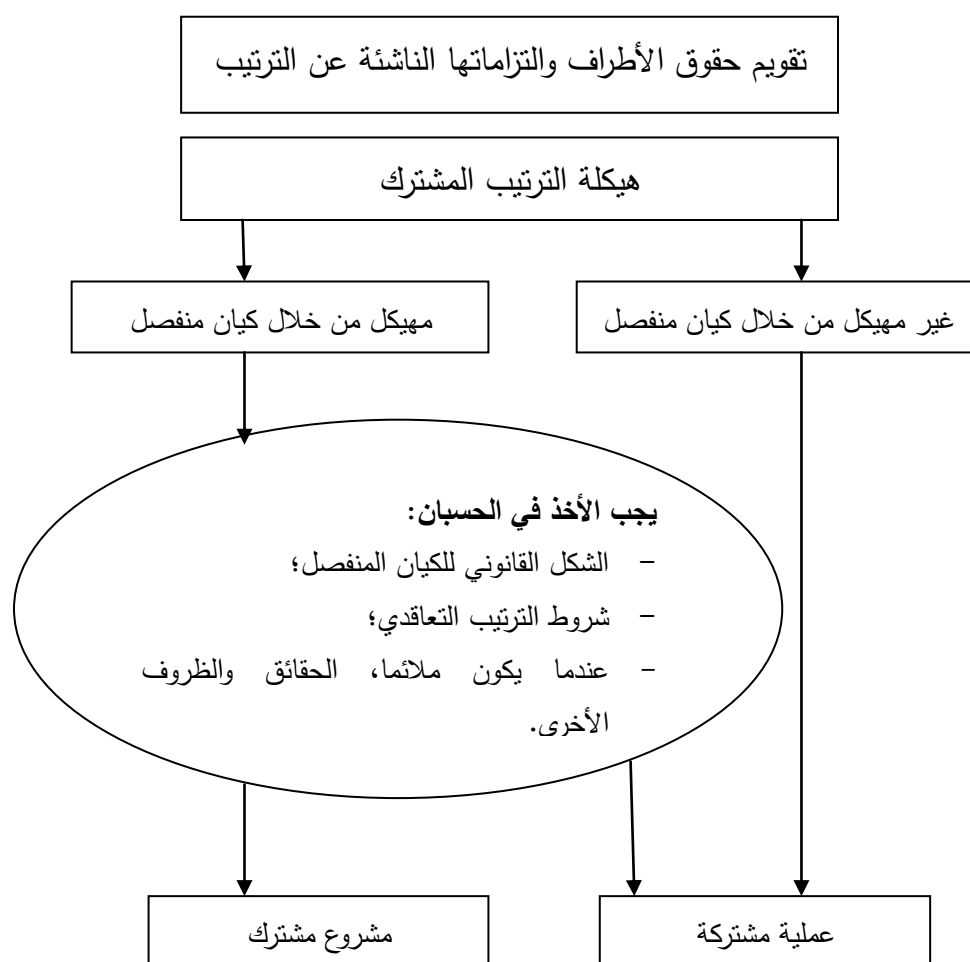
الدولية في الجدول أعلاه، يمكن إيجاز أهم الاختلافات وأسبابها كالاتي:

- عند التمعن في أساليب النظام المحاسبي المالي، نسجل أن هذا الأخير تبنى إرشادات معيار المحاسبة الدولي IAS31 في عملية توحيد حسابات الكيانات المشتركة ولم يشهد تطورا بعد ذلك كون مهنة المحاسبة في الجزائر غير مرنة ولا تواكب التغيرات الاقتصادية والظروف البيئية المعقدة، في المقابل أضاف مجلس IASB مشروع الترتيبات المشتركة إلى جدول أعماله كجزء من أعمال التقارب وتقليل الاختلافات بين معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS ومعايير المحاسبة المقبولة عموما US

GAAP. ركز المجلس في أعماله على تعزيز التمثيل الصادق للترتيبات المشتركة التي تقدمها الشركة في قوائمها المالية، بواسطة وضع نهج قائم على المبادئ في المحاسبة عن الترتيبات المشتركة، من أجل هذا حل معيار IFRS11 محل معيار المحاسبة الدولي IAS31 الذي واجه العديد من النقائص أهمها:

- يمثل هيكل الترتيب المشترك (الشكل القانوني) المحدد الوحيد الذي يميز الترتيبات المشتركة، في حين أكد معيار الإبلاغ المالي IFRS11 على عدم الاقتصار على تحليل الهيكل (شركة مهيكل من خلال كيان منفصل) إنما يتم التركيز أساساً على الجوهر الاقتصادي substance over form، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): تصنيف الترتيب المشترك في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 11



Source: IFRS Foundation, Red Book (IFRS11: Joint arrangements), United Kingdom, 2016, p556.

- لدى المنشأة خيار المعالجة المحاسبية للمصالح في الكيانات الخاضعة لسيطرة مشتركة وفق معيار IAS31 باعتماد طريقة الدمج النسبي أو كبديل طريقة حقوق الملكية، في حين تبقى سياسة المجلس

IASB هي استبعاد الخيارات في الممارسات المحاسبية كلما كان ذلك ممكناً، فمثل هذه الخيارات يمكن أن تؤدي إلى المعاملات المماثلة التي يتم محاسبتها بطرق مختلفة، وبالتالي ضعف المقارنة بين التقارير المالية. تخضع الآن المشاريع المشتركة للتوجيهات المتعلقة بطريقة حقوق الملكية، لتصبح هذه الطريقة مطبقة على كل من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة مع اعتراف الجهات المشتركة في قوائمها المالية بحصتها من الأصول والالتزامات التي تمتلكها بشكل مشترك نتيجة العملية المشتركة.

- تقاس الشهرة حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS03 باستخدام الطريقة الكاملة وتخضع لاختبار التدني إذا كانت موجبة ولا تكون موضوع اهتلاك، كما تقاس الحقوق غير المسيطر عليها باستخدام بديلين إما على أساس القيمة العادلة أي الشهرة الكاملة* Full good will method أو قياس حصتها في القيمة العادلة لصافي الأصول المحررة في الشركة المشتراة، في حين تقاس كل الشهرة والحقوق غير المسيطر عليها حسب النظام المحاسبي المالي SCF بحصتها في القيمة الدفترية لصافي الأصول، ويعود التباين في القياس إلى استبعاد مجلس معايير المحاسبة الدولية طريقة توحيد المصالح واعتماد طريقة الحياة Acquisition method كونها تقوم على القيمة العادلة.
- النظام المحاسبي المالي لم يوفر استناد قانوني كافٍ ودقيق لإجراءات وأساليب توحيد حسابات المجموعة، الأمر الذي ينعكس سلباً على إنجاز قوائم مالية ذات مصداقية وجودة عالية، إلى جانب تباين المصطلحات المستخدمة بين المعايير والنظام المحاسبي المالي كفارق الاقتناء بدل الشهرة، حقوق الأقلية بدل الحقوق غير المسيطر عليها، القيمة الحقيقية بدل القيمة العادلة، طريقة المعادلة (الاصطلاح المستخدم في المخطط الفرنسي العام) بدل طريقة حقوق الملكية... الخ.

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح عن الحسابات الموحدة

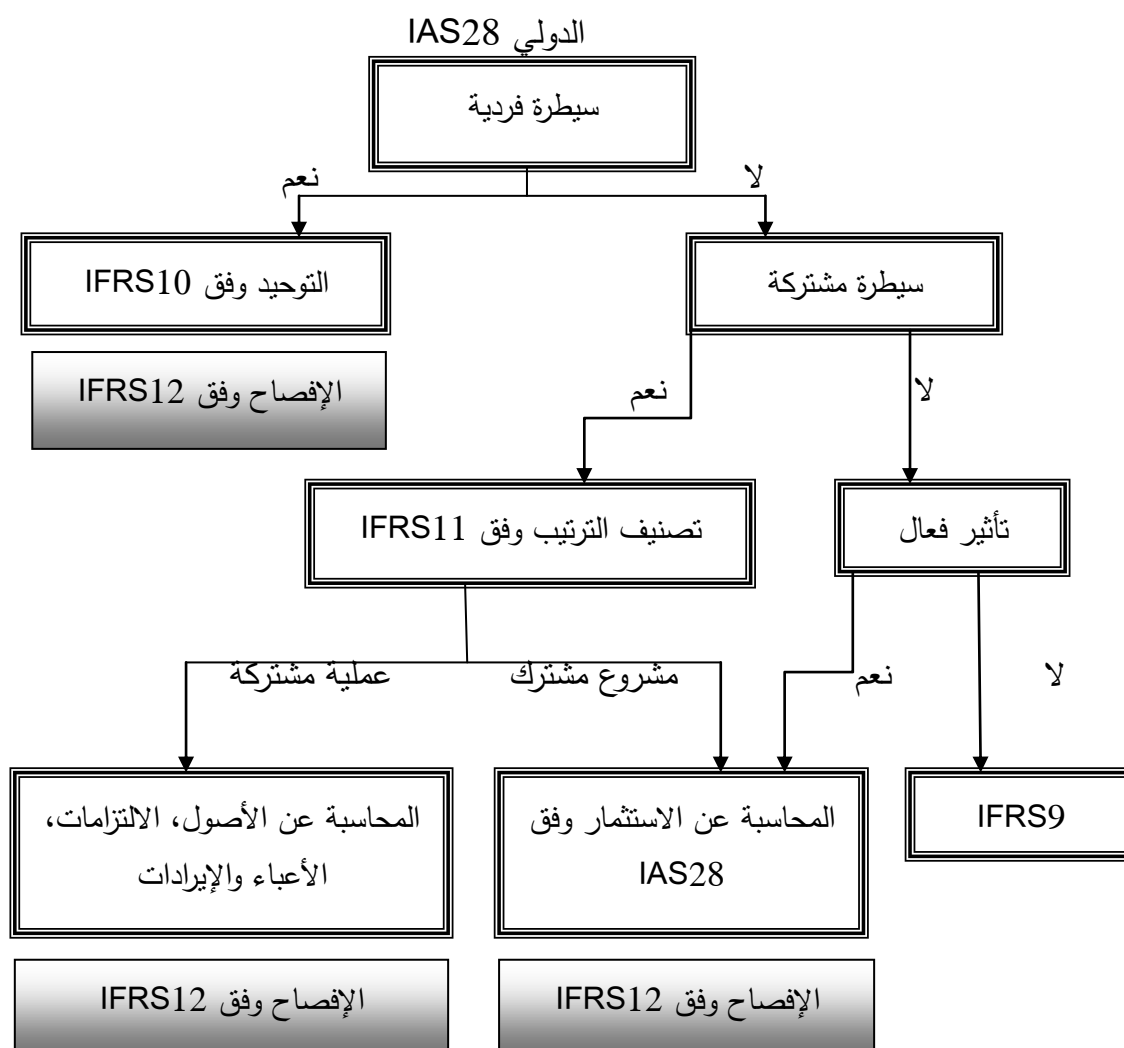
عملية اندماج الأعمال غالباً ما تكون ذات أهمية اقتصادية عالية للمستحويين ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على عملياتهم، والإفصاح عن مثل العمليات يعتبر حاسماً لتقييم الآثار على الأرباح المستقبلية والتدفق النقدي للمستثمرين. يلزم مجلس معايير المحاسبة الدولي من المستفيدين تقديم خدمات شاملة من معلومات وتفاصيل عن مجموعات الأعمال بحيث يمكن للأطراف الخارجية تقييم الأسباب والآثار من عمليات الاستحواذ.¹

* الاعتماد على طريقة الشهرة الكاملة يعني أن الشهرة تعالج بقيمتها الإجمالية عوض عن حصة المجموعة فقط ويتم الاعتراف بها كأصل ولا تكون موضوع اهتلاك بل تخضع لاختبار التدني.

¹ Ron Shalev, the Information Content of Business Combination Disclosure Level, The Accounting Review, Vo (84), No (1), (Jan, 2009), pp 239.

في هذا الصدد، أصدر المجلس في ماي سنة 2011 معيار الإبلاغ المالي دولي رقم 12 (الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى) ليحل في إطار التعديلات والتحسينات التي طرأت على عمليات الاستحواذ والاندماج محل الإفصاحات الواردة في المعايير السابقة (IAS27-28-31). يظهر التداخل بين معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS10-11-12) ومعيار المحاسبة الدولي IAS28 مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (15): التداخل بين معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS10-11-12) ومعيار المحاسبة



Source: Interaction between IFRS10-11-12 and IAS28. From: [file:///C:/Users/HP/Downloads/InteractionbetweenIFRS101112%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/HP/Downloads/InteractionbetweenIFRS101112%20(1).pdf), Date last access (28-12-2019).

من خلال الشكل، ومع مطالبة مستخدمو القوائم المالية إجراء تحسينات مستمرة في الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى، خاصة بعدما أبرزت الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007 نقص

في الشفافية حول المخاطر التي تتعرض إليها هذه المنشآت، يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS12 بشكل رئيسي إلى المساعدة في تقييم¹:

- طبيعة والمخاطر المرتبطة بمصالح المنشأة في المنشآت الأخرى؛
- آثار تلك المصالح على وضعها المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية.

الفرع الأول: الإفصاح عن المصالح في الشركات التابعة

على المنشأة أن تفصح إضافة إلى الأحكام والافتراضات المهمة التي استخدمتها عند تحديد ما إذا كانت تسيطر على منشأة أخرى بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10 عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية الموحدة من:²

- فهم تركيبة المجموعة بما في ذلك معلومات مفصلة عن الشركات التابعة؛
- فهم المصالح التي تخص الحقوق غير المسيطر عليها فيما يتعلق بأنشطة المجموعة والتدفقات النقدية؛
- تقييم طبيعة ومدى القيود الهامة (التشريعية، التعاقدية والتنظيمية) التي تحد من قدرة المنشأة على التصرف في الأصول وتسوية الالتزامات الخاصة بالمجموعة، كالإزام المنشأة الأم بتسوية التزامات المنشأة التابعة قبل تسوية الالتزامات الخاصة بها؛
- تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بحصصها في المنشآت المنظمة Structured entities*، والتغيرات فيها؛
- تقييم الآثار التي تنجم عن التغيرات في حصة ملكيتها في الشركة التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة؛
- تقييم الآثار الناجمة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة خلال فترة التقرير.

لم يولي النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح عن المصالح في الشركات التابعة مقارنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية الذي أصدر عدة معايير منفصلة تهتم فقط بالإفصاح، إضافة إلى أن كل معيار يحمل في آخره متطلبات إفصاحية. كما تتطلب عملية توحيد الحسابات تجميع الحسابات بند ببند عندما يتعلق الأمر بطريقة التوحيد الكلي (الشركات التابعة)، وإن اختلف طريقة العرض وتعدد البدائل ينتج عنه حتما تعقيدات في عملية إعداد القوائم المالية الموحدة مع تحمل تكاليف إضافية ضخمة.

¹ IASPlus, IFRS12- Disclosure of Interests in Other Entities. From: <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs12> (28-12-2019)

² IFRS Foundation, Red Book (IFRS12: Disclosure of interests in other entities), Op cit, pp582-583.

* المنشأة المنظمة هي منشأة تم تنظيمها وتأسيسها بحيث لا تكون حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة العامل المهيمن في تحديد من يسيطر على المنشأة حيث قد توجه الأنشطة ذات الصلة عن طريق الترتيبات التعاقدية.

في العديد من الأدبيات والدراسات التي تناولت موضوع اندماج الأعمال، نجد أن قرارات الشركات بالاندماج تخضع لمجموعة من العوامل أبرزها جودة الإفصاح المحاسبي، ويمكن إيجازها فيما يلي¹:

■ يلعب التقييم دورا هاما في تحفيز عمليات الدمج، حيث أن الشركات في البلدان التي ارتفعت قيمة سوق الأوراق المالية فيها، والتي ارتفعت قيمة عملتها مؤخرا والتي تتمتع بنسبة مرتفعة نسبيا تميل إلى أن تكون الشركات القابضة، بينما تميل الشركات ذات الاقتصاديات ضعيفة الأداء إلى أن تكون مستهدفة؛

■ تحفز الاختلافات المتعلقة بالحوكمة بين البلدان عملية الاندماج إذا كانت الشركة المدمجة تتمتع بحماية أفضل لمساهمي الشركة المستهدفة بسبب معايير الحوكمة الأعلى في بلد الشركة المستحوذ؛

■ إن الأداء النسبي لسوق الأوراق المالية بين الدول يؤثر على ميل الشركات في هذه الدول للاندماج، حيث تشير التقديرات إلى أن الفرق في أداء سوق الأسهم بين دولتين يرجح احتمال أن تكون الشركات في البلد المتفوق الأداء شركات مستحوذ؛

■ من شأن الجغرافيا ترجيح كافة زيادة احتمال الاندماج بين بلدين، حيث تشير الدراسات أن الجغرافيا مهمة، باحتمال الحصول على شركة في بلد قريب أعلى بكثير من احتمالات الحصول على شركة في بلد بعيد نظرا للخلفية الثقافية والتجارة الثنائية.

من خلال العوامل المؤثرة في تعزيز عمليات الاندماج يتضح أن العامل المشترك بينها يتمثل في أهمية الإفصاح المحاسبي في المجموعات، واللازم لكفاءة سوق الأوراق المالية ولتحقيق حوكمة رشيدة، والذي بدوره يساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم الأسباب، الآثار والمخاطر من عمليات الاندماج.

الفرع الثاني: الإفصاح عن المصالح في الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة

يتطلب على المنشأة أن تفصح بموجب الفقرة 20 من معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS12 عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم:²

- طبيعة ومدى الآثار المالية لحصصها في الترتيبات المشتركة والمنشآت الزميلة (الاسم، المقر الرئيسي للأعمال، نسبة حصة الملكية)، بما في ذلك طبيعة وآثار علاقتها التعاقدية مع مستثمرين آخرين لهم سيطرة مشتركة أو تأثير مهم على الترتيبات المشتركة والمنشآت الزميلة؛
- طبيعة المخاطر المرتبطة بحصصها في المشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة مثل تحديد بشكل منفصل الالتزامات الطارئة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (37)، والتغيرات فيها.

¹ ISIL EREL, ROSE C. LIAO and MICHAEL S. WEISBACH, Determinants of Cross-Border Mergers and Acquisitions, The Journal of Finance, Vo (67), No (3), 2012, pp 1045-1046.

² IFRS Foundation, Red Book (IFRS12: Disclosure of interests in other entities), Op cit, p896.

من خلال متطلبات الإفصاح عن المصالح في الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة يتضح أن معايير الإبلاغ المالي الدولية تمثل إطار قائم على المبادئ، ويعكس نهج توحيد الترتيبات المشتركة ذلك، بناءً على تقييم شامل لجميع الحقائق ذات الصلة والإفصاح عنها، بما في ذلك تخصيص المخاطر والفوائد بين الطرفين.

في المقابل، إضافة إلى الفروق في أساليب وقواعد التوحيد، لم تحظى متطلبات الإفصاح عن الترتيبات المشتركة والمنشآت الزميلة بنفس الاهتمام والمتابعة من طرف هيئة التشريع المحاسبي في الجزائر، حيث تستند الشركات الجزائرية على نصوص قانونية غير كافية وضيقة، الأمر الذي يعيق المستخدمين في تفسير وفهم المعلومات المحاسبية والمالية ومحتوى التقارير.

خلاصة الفصل:

حرص مجلس معايير المحاسبة الدولية على مواكبة التطورات والمستجدات في بيئة المال والأعمال من خلال التعديلات والتحسينات المستمرة في المعايير، التي بدورها خلقت عدة فروقات جديدة مع نصوص النظام المحاسبي المالي منذ تاريخ تطبيقه عام 2010، كما يتبين من خلال تعديل مفهوم الأهمية النسبية والتعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (01) خاصة فيما يتعلق بعرض بنود قائمة الدخل الشامل الآخر.

يتضح أن هناك قصور في النظام المحاسبي المالي من منظور تصنيف الأصول المالية والحسابات الموحدة، حيث يستمد النظام المحاسبي المالي متطلبات تصنيف الأدوات المالية من متطلبات النسخة القديمة والمعقدة الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي IAS39 مع عدم التعمق في الشرح والتفسير من جهة، وتبنى إرشادات معيار المحاسبة الدولي القديم IAS31 في عملية توحيد حسابات الشركات المشتركة من جهة أخرى، كما لم تحظى متطلبات الإفصاح عن الحسابات الموحدة بنفس الاهتمام والمتابعة من طرف هيئة التشريع المحاسبي في الجزائر، حيث تستند الشركات الجزائرية على نصوص قانونية غير كافية وضيقة، الأمر الذي يعيق مستخدمي القوائم المالية في تفسير وفهم محتوى التقارير المالية.

الفصل الرابع

واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات
الجزائرية

تمهيد:

نهدف من خلال هذا الفصل إلى إبراز وتحليل واقع الإفصاح والشفافية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، من خلال دراسة لمجموعة من الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة، وذلك عن طريق تسليط الضوء على المعلومات الواردة في التقارير المالية من أجل الوقوف على أهم متطلبات تحسين ممارسات الإفصاح والشفافية في البيئة الجزائرية.

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب هذا الفصل، تم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار العملي للدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح والشفافية.

المبحث الثالث: واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

المبحث الرابع: متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات الجزائرية.

المبحث الأول: الإطار العملي للدراسة التطبيقية

يتضمن الإطار العملي تحديد الشركات محل الدراسة، وصياغة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وأيضا تحديد الطرق والأساليب الإحصائية الأنسب لتحليل البيانات، بغية التمكن من اختبار الفرضيات ومن ثم الإجابة على أسئلة البحث.

المطلب الأول: أهداف وطريقة إجراء الدراسة التطبيقية

سنتناول من خلال هذا المطلب أهداف الدراسة، التعريف بميدان الدراسة، أدوات جمع البيانات والمعلومات اللازمة، بالإضافة إلى تحديد الأساليب الإحصائية التي يتم استخدامها في تصميم الدراسة وتحقيقها.

الفرع الأول: أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة واختبار الفرضيات التي تم صياغتها في مقدمة البحث، حيث يعتمد في ذلك على تشخيص واقع الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية وصولا إلى تحديد أهم متطلبات تحسين ممارسات الإفصاح عن المعلومات التي من شأنها ترشيد القرارات الاستثمارية وتلبية احتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها، وذلك من خلال إجراء دراسة حالة للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، وفق الخطوات التالية:

- تحديد وتحليل مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة باستخدام البيانات التي تم الحصول عليها من تقاريرها المالية، حيث تم تصميم الدراسة على أساس قياس درجات الإفصاح عن المعلومات وفق مؤشر قوي تغطي بنوده أغلب احتياجات مستخدمي التقارير المالية، ذلك من خلال مقابلة هذه البنود بالتقارير المالية لكل شركة على حدة، أين يتم إعطاء درجة (1) للبنود الذي أفصح عنه ودرجة (0) للبنود الذي لم يفصح عنه؛

- تم التركيز في دراسة مؤشر الإفصاح والشفافية للشركات محل الدراسة على التقارير المالية التي تغطي فترة (03) ثلاث سنوات، أي تلك المرتبطة بسنوات 2016، 2017 و 2018. ويرجع سبب اختيار هذه السنوات إلى حدوثها، إضافة إلى اعتبارها كفترة كافية لتحكم الشركات الجزائرية في تطبيق نصوص وقواعد النظام المحاسبي المالي، كما تسمح الفترة بالوقوف على جميع العناصر المطلوب الإفصاح عنها خاصة تلك التي لا تظهر كل سنة في التقارير المالية (غير دورية)، مثل قرارات ومقترحات عقد الاجتماعات غير العادية للمساهمين؛

- بعد تحديد وتحليل مستويات الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة، يتم إجراء مقارنة مع دراسات اعتمدت نفس المؤشر في عدة أسواق مالية لدول مختلفة، من أجل معرفة تأثير غياب

واختلاف تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على ممارسات الإفصاح والشفافية في السياق الجزائري؛

- من أجل تحديد أهم محددات الإفصاح والشفافية في المؤسسات الجزائرية، تم استخدام نتائج تحليل مستويات الإفصاح عن المعلومات في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر كمتغيرات تابعة، مع اعتبار: حجم الشركة؛ الرفع المالي؛ الشكل القانوني للشركات (عامة/خاصة) كمتغيرات مستقلة؛
- يتم التعبير عن حجم الشركات محل الدراسة من خلال ثلاث مقاييس مختلفة، يتعلق الأمر بكل من إجمالي الأصول، إجمالي المبيعات (رقم الأعمال) والقيمة السوقية للشركات المستمدة من موقع بورصة الجزائر؛

- يتم قياس الرفع المالي (Financial leverage) لكل شركة على حدة من خلال نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة، أي استبعاد مجموع الالتزامات المتداولة من إجمالي الديون لتعبر عن المخاطر التمويلية و قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل ودفع الفوائد في تاريخ استحقاقها، فكلما زادت نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة؛
- في الأخير، من خلال معرفة واقع الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية، بما في ذلك تحديد أثر كل من حجم الشركة والرفع المالي والشكل القانوني للشركات على طبيعة وكمية المعلومات المفصح عنها، يتم استنتاج أهم متطلبات تحسين ممارسات الإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية.

الفرع الثاني: التعريف بميدان الدراسة

تم التركيز على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر (سوق سندات رأس المال) لتكون محل الدراسة والتي بلغ عددها 5 شركات، نظرا أن الإفصاح عن المعلومات في مثل هذه الشركات يعد أمرا حاسما وركيزة أساسية لنجاعة سوق رأس المال، إضافة إلى أنها ملزمة بقوة القانون بالإفصاح عن قوائمها المالية فيما يسمح بحماية المستثمرين والتقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات ومشكلة الوكالة بين المديرين والمستثمرين، وفيما يلي عرض موجز لبورصة الجزائر والشركات المعنية بالدراسة:

1. تقديم بورصة الجزائر:

تأسست بورصة الجزائر بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، لتتولى مهمة تنظيم العمليات على القيم المنقولة الصادرة من الدولة و من أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام ومن طرف شركات المساهمة، كما يرجع تاريخ الافتتاح الرسمي

لها إلى سنة 1997 تحت اسم بورصة القيم المنقولة، وتتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقا لسندات رأس المال (الأسهم) وسوقا لسندات الدين (السندات)، يمكن تفصيلها كالاتي¹:

- **سوق سندات رأس المال:** تنقسم إلى سوق رئيسية وسوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- **السوق الرئيسية:** وهي سوق مخصصة للشركات الكبرى التي يتطلب إدراجها مجموعة من الشروط أهمها طرح 20% على الأقل من رأسمالها للاكتتاب العام مع نشر القوائم المالية المصادق عليها للسنوات المالية الثلاثة السابقة لسنة طلب الإدراج، وتشتمل السوق حاليا على كل من مجمع صيدال الناشط في القطاع الصيدلاني، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي الناشطة في قطاع السياحة، شركة أليانس للتأمينات الناشطة في قطاع التأمينات، شركة رويبة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية ومجمع بيو فارم الناشط في القطاع الصيدلاني.
- **سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم إنشاؤها سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، وهي سوق مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتطلب إدراجها مجموعة من الشروط أهمها فتح رأسمالها بنسبة 10% كحد أدنى يوم الإدراج مع نشر القوائم المالية المصادق عليها للعامين الماضيين ما لم تعفها لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة من ذلك، وتسمح هذه السوق بتوفير مصادر التمويل الضرورية واللازمة لنمو هذه الشركات وتوسيع نشاطاتها، وتعتبر شركة AOM Invest الشركة الوحيدة حاليا المدرجة في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **سوق سندات الدين:** تنقسم إلى سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات المساهمة وسوق سندات الخزينة العمومية
- **سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات المساهمة:** تستخدم السندات في هذه الحالة كأداة دين تلجأ إليها الشركات لتمويل مشاريعها ويختلف معدل العائد المطبق من شركة إلى أخرى حسب حجمها، تاريخها ونسب الرفع المالي.
- **سوق سندات الخزينة العمومية:** تأسست هذه السوق سنة 2008 وتشمل حاليا على أكثر من 25 سند مدرجة في التسعيرة بإجمالي 400 مليار دينار جزائري تنتوع فترات استحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاما.

¹ SGBV Bourse d'Algérie, Marchés de la bourse d'Alger. Depuis: <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145> (16-04-2020)

هذا ويعتمد تنظيم بورصة الجزائر بمقتضى القانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 على ثلاث هيئات، يتعلق الأمر بكل من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وشركة تسيير بورصة القيم المنقولة والمؤتمن المركزي على السندات، حيث يمكن توضيح الوظائف والصلاحيات المخولة لكل هيئة كالآتي:

لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB): تسعى اللجنة إلى ضمان حماية المستثمرين والسير الحسن لسوق القيم المنقولة من خلال الصلاحيات المخولة لها من أجل إنجاز مهامها المرتبطة بالسلطة التنظيمية والرقابية، على رأسها إصدار اللوائح المتعلقة بالتزامات الإفصاح عن المعلومات من جانب الجهات المصدرة عند إصدار القيم المنقولة من أجل اللجوء العلني للادخار من جهة، والحرص على التزام المشاركين في السوق بالقوانين والأنظمة المعتمدة والتحقيق في أي خرق لهذه القوانين من جهة أخرى.¹

شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV): تأسست شركة تسيير بورصة القيم المنقولة سنة 1993 من طرف مجموعة من البنوك وشركات التأمين الوطنية لتمثل إطارا منظما ومضبوطا في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة، حيث تتكفل الشركة تحت إشراف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بالمهام التالية²:

- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛
 - التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير؛
 - نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.
- المؤتمن المركزي على السندات:** تم تأسيس هذه الهيئة بهدف تقليص آجال وتكاليف عمليات التسوية والتسليم المرتبطة بالسندات، حيث تم تتمثل مهامها بموجب القانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 فيما يلي³:

- فتح وإدارة الحسابات الجارية للسندات لصالح ماسكي الحسابات؛
- مركزة حفظ السندات مما يسهل انتقالها بين الوسطاء الماليين؛
- تنفيذ العمليات على السندات لفائدة الشركات المصدرة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم؛
- الترقية القانوني للسندات المقبولة ونشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

¹ Idem, Intervenants du marché (rôle et pouvoirs de COSOB). Depuis : <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=152> (16-04-2020)

² Idem, Présentation du SGBV. Depuis : <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141> (16-04-2020)

³ Idem, Intervenants du marché (Dépositaire Central). Depuis : <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=153> (16-04-2020)

2. تقديم الشركات محل الدراسة:

بما أن موضوع بحثنا هو تشخيص واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة، سنركز في هذا الجانب على تقديم عرض موجز لنشاط الشركات الخمسة وتاريخ تأسيسها، إضافة إلى تاريخ وغرض لجوئها إلى الادخار العلني.

• مجمع بيوفارم:

تأسست شركة بيوفارم كمختبر صيدلاني جزائري في 14 أكتوبر 1991، وبعد عقدين من النشاط المكثف، وصلت إلى مرحلة مهمة في التطور لتصبح وحدة إنتاج بمعايير دولية وشبكة توزيع واسعة النطاق، من خلال تكييف هيكلها تدريجيا كمجموعة حول أعمالها المختلفة كالاتي¹:

- إنتاج الأدوية من خلال الشركة الأم بيوفارم (Biopharm)؛
- التوزيع بالجملة للمنتجات الصيدلانية من خلال الشركة التابعة (Biopharm Distribution)؛
- التوزيع على الصيدليات من خلال الشركة التابعة (Biopure)؛
- الترويج ونشر المعلومات الطبية من خلال الشركة التابعة (Human Health Information - HHI) التي شرعت في العمل بداية من عام 2002 لتمثل الناقل الأساسي لأعمال مجمع بيوفارم تجاه المجتمع العلمي، الطبي والمهني في الجزائر إضافة إلى تقديم الاستشارات التسويقية اللازمة والتمثيل القانوني والصيدلاني في وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- الدعم اللوجستي لصناعة الأدوية من خلال الشركة التابعة (Biopharm Logistic) التي تدير تدفق المنتجات، الطاقة والمعلومات من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

وفي إطار استكمال إعادة هيكلة المساهمة وتنويعها من أجل ضمان استدامة الشركة وتسهيل تنميتها وتطورها عام 2013، تم افتتاح رأس مال شركة بيوفارم (Biopharm) لصالح الشركة الخاصة (ADP Enterprises WLL) الناشطة في قطاع خدمات الاستثمار والتي يقع مقرها في المنامة عاصمة مملكة البحرين، تبعها قرار رسمي للجمعية العامة غير العادية لدخول الشركة إلى بورصة الجزائر للقيم المنقولة وفتح رأس مال الشركة للمستثمرين عن طريق طرح للاكتتاب 5 104 375 سهما كحد أدنى و5 120 375 سهما كحد أقصى بقيمة اسمية 200 دينار جزائري وسعر بيع بقيمة 1225 دينار جزائري، تمثل على التوالي 20% و20.063% من رأس المال، وذلك للفترة الممتدة من 13 مارس 2016 إلى 07 أبريل 2016.²

¹ Biopharm, Notre groupe – notre organisation. Disponible sur : <https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/qui-sommes-nous/notre-organisation> (18-04-2020)

² Biopharm, Notice d'information, Alger, 2015, PP 9, 17, 18.

• مجمع صيدال:

تم إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية سنة 1969 بموجب مرسوم رئاسي، وذلك بغرض ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية بهدف تزويد السوق الجزائرية بإمدادات كافية ومنظمة، وكجزء من مهمتها الإنتاجية، أنشأت في عام 1971 وحدة إنتاج الحراش إضافة إلى شراء على مرحلتين (سنة 1971 و 1975) وحدة (Biotic) ووحدة (Pharmal).¹

هذا وشهدت سنة 1982 إنشاء شركة صيدال بعد إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، حيث استفادت في هذا السياق من نقل مصانع الحراش، دار البيضاء ومصنع قسنطينة، لتصبح عام 1989 وبعد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية شركة اقتصادية عامة تتمتع بالاستقلالية في التسيير وفي تحقيق الأهداف التي تسندها إليها الدولة بصفقتها المساهم الرئيسي.²

وفقا لقرارات المجلس الوطني لمساهمات الدولة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 18 جوان 1998 كجزء من عملية الخصخصة، والأمر رقم 95-22 الصادر في 26 أوت 1995 بشأن خصخصة المؤسسات العامة المؤهلة للبرنامج الذي اعتمدته الحكومة، اتخذت الجمعية العامة غير العادية سنة 1998 قرارا لإدراج جزء من رأس مال الشركة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة، وذلك عن طريق طرح 20% من رأسمالها للاكتتاب، أي ما يمثل 2 000 000 سهما بقيمة اسمية 250 دينار جزائري وبسعر بيع 800 دينار جزائري للسهم الواحد للفترة الممتدة من 15 فيفري 1999 إلى 15 مارس 1999.³

• مؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي:

تم إنشاء مؤسسة الأوراسي عام 1975 لتنشط تحت وصاية وزارة السياحة والثقافة على ثلاث مراحل، مرحلة تسيير المؤسسة من خلال الشركة الوطنية للسياحة والفندقة (SONATOUR) حتى عام 1977، ثم من خلال الشركة الجزائرية للسياحة والفندقة (ALTOUR) حتى عام 1979، وأخيراً مرحلة التسيير من خلال الديوان الوطني للندوات والمؤتمرات (NCCB) حتى عام 1983. شهدت المؤسسة في تاريخ 12 فيفري 1991 تعديل في وضعها القانوني لتصنف كمؤسسة اقتصادية عامة في شكل شركة ذات أسهم برأس مال قدره 40 مليون دينار جزائري، كما شهدت تحويل في اسمها القانوني ليصبح مؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي.⁴

¹ SGBV Bourse d'Algérie, Présentation sociétés cotées (SAIDAL). Disponible sur: http://www.sgbv.dz/?page=details_societe&id_soc=28&lang=fr (18-04-2020)

² Saidal, Notre group (L'historique de Saidal). Disponible sur <https://www.saidalgroup.dz/fr/notre-groupe/qui-sommes-nous> (18-04-2020)

³ Groupe Saidal, Notice d'information, Alger, 1998, PP 4-5.

⁴ EGH El-Aurassi, Notice d'information, Alger, 1999, PP 5-6.

وتماشيا مع توجهات السلطات العمومية التي تهدف إلى فك الارتباط الكلي بالدولة، من خلال مختلف القوانين التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخصخصة الكلية أو الجزئية، اختيرت مؤسسة الأوراسي بقرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة في فيفري 1998 لإدراجها في البورصة وطرح ما لا يقل عن 20% من رأسمالها للاكتتاب العام، عن طريق إصدار 1 200 000 سهم عادي بقيمة اسمية تقدر بـ 250 للسهم الواحد للفترة الممتدة من 15 جوان 1999 إلى 15 مارس 1999. بقرار من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، وبعد استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج في 14 فيفري 2000 سند رأس المال لمؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي في جدول التسعيرة الرسمية، حيث قدر مبلغ الإدراج بـ 400 دينار جزائري.¹

• شركة رويبة:

تأسست شركة رويبة عام 1966 في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة تحت مسمى الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية، لتشهد بعد ذلك تغيير في شكلها القانوني وتصبح شركة ذات أسهم سنة 2003 يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفاكهة، كما شهدت سنة 2008 تغيير اسمها القانوني إلى -أن سي أ- رويبة.²

صدر قرار إدراج الشركة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة من قبل مجلس إدارة الشركة الذي اجتمع في 27 ماي 2011، وتمت الموافقة عليه من قبل المساهمين في الجمعية العامة غير العادية التي انعقدت في 31 جانفي 2012، وتضمنت العملية طرح ما يمثل 25% من رأس المال للاكتتاب العام، عن طريق إصدار 2 122 988 سهم عادي بقيمة اسمية تقدر بـ 100 دينار جزائري للفترة الممتدة من 07 أبريل 2013 إلى 25 أبريل 2013، حيث تهدف العملية إلى تحقيق الأهداف التالية:³

- فتح قناة دائمة لزيادة رأس المال، تتيح للشركة الحصول على بدائل تمويل تتناسب مع أهدافها الإستراتيجية؛
- السماح بمزيد من السيولة في الأوراق المالية للمساهمين، لا سيما مع خروج الشركة المساهمة (Africinvest)، وذلك وفقا لشروط دخولها إلى رأس مال الشركة في عام 2005؛
- تأكيد التزام الشركة بعملية تنفيذ ممارسات الحوكمة الرشيدة التي تعزز أدائها المالي واستدامتها؛
- تعزيز سمعة الشركة مع عملائها وكذلك جميع شركائها الاقتصاديين.

¹ EGH El-Aurassi, Rapport du conseil d'administration portant sur l'exercice clos au 31 décembre 2016, ALGER, 2016, PP 8-9.

² SGBV Bourse d'Algérie, Présentation sociétés cotées (NCA-Rouiba). Disponible sur: http://www.sgbv.dz/?page=details_societe&id_soc=29&lang=fr (19-04-2020)

³ NCA-Rouiba, Notice d'information, Alger, 2013, P 10.

• شركة أليانس للتأمينات:

تأسست شركة أليانس للتأمينات في ديسمبر 2004 من طرف مجموعة من المستثمرين المحليين برأس مال أولي يبلغ 500 مليون دينار جزائري، وتم رفعه على مرحلتين ليصبح 800 مليون دج عام 2009، و2,2 مليار دينار جزائري عام 2010 عن طريق الاكتتاب العام بالجوء إلى البورصة لتصبح أول شركة خاصة تدرج في البورصة، وذلك من أجل السماح للشركة بالامتثال لأحكام المرسوم التنفيذي 375-09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-344 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين.¹

صدر قرار إدراج الشركة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة من قبل مجلس إدارة الشركة الذي اجتمع في 20 جوان 2011، وتمت الموافقة عليه من قبل الجمعية غير العادية التي انعقدت في 21 جوان 2010، وتضمنت العملية إصدار 1 804 511 سهم عادي للاكتتاب في بورصة الجزائر للقيم المنقولة بقيمة اسمية 200 دج وسعر بيع 830 دج لكل سهم للفترة الممتدة من 02 نوفمبر 2010 إلى 01 ديسمبر 2010، حيث تم استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في اللوائح العامة لبورصة الجزائر، وتم إدراج رأس المال شركة أليانس في القائمة الرسمية بتاريخ 07 مارس 2011.²

الفرع الثالث: أدوات ومصادر جمع المعلومات

بهدف تقديم أدلة جديدة حول واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في المؤسسات الجزائرية عامة والشركات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر خاصة، تم الاعتماد على عدة مصادر وأدوات للحصول على المعلومات الضرورية لمعالجة الموضوع المطروح، حيث يمكن أن نجل أبرزها فيما يلي:

1. التقارير المالية: تعتبر التقارير المالية للشركات محل الدراسة المنشورة على موقع بورصة الجزائر أو المواقع الإلكترونية لهذه الشركات (فضاء علاقات المستثمرين أو العمليات بالبورصة) المصدر المثالي لقياس مستوى الإفصاح والشفافية، نظرا لقدرتها على التعبير عن النتائج المالية المحققة والمعلومات ذات الصلة للإدارة وأصحاب المصلحة الخارجيين حول كيفية أداء الشركة خلال فترة زمنية محددة، ولأغراض التحليل والمقارنة المتسقة والموضوعية، تستند هذه الدراسة إلى المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية العامة والمتاحة للجمهور، هذه الأخيرة التي تمثل الإطار العام والأوسع الذي يضم العناصر الآتية:

¹ SGBV Bourse d'Algérie, Présentation sociétés cotées (Alliance Assurances). Disponible sur: http://www.sgbv.dz/?page=details_societe&id_soc=23&lang=fr (19-04-2020)

² Alliance Assurance, Notice d'information, Alger, 2010, P8.

القوائم المالية: تركز الدراسة بالدرجة الأولى على القوائم المالية السنوية ذات الغرض العام حيث تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، وتسمح بتوفير معلومات مفيدة لشريحة عريضة من المستخدمين عن الوضعية المالية للشركات وعن نتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية، وتشتمل هذه القوائم على كل من: قائمة المركز المالي، جدول حساب النتيجة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة وملحق للقوائم المالية.

تقرير مدقق الحسابات: يتم نشر تقرير مدقق الحسابات في التقرير المالي السنوي بالاقتران مع القوائم المالية، بهدف إبداء رأي محايد عن مدى امتثال القوائم لنصوص وقوانين النظام المحاسبي المالي، وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها المؤسسة تعط صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق.

تقرير التسيير ومجلس الإدارة: يعتمد على تقرير التسيير ومجلس الإدارة كمصدر تكميلي للقوائم المالية، والذي يهدف إلى توضيح تفاصيل وضع الشركة وإظهار المزيد من الشفافية خصوصاً للمساهمين الذين يتمكنون من خلال التقرير التعرف على الموارد الاقتصادية للشركة والمطالبات على تلك الموارد، بالإضافة إلى مساعدة حملة الأسهم على اتخاذ قرارات رشيدة عند الإدلاء بأصواتهم في الجمعيات العادية.

2. المقابلة: في هذا السياق قمنا بمقابلة بعض المسؤولين، والممثلين في لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)، مدراء وحدات وشركات تابعة، رؤساء المصالح المالية والمحاسبية بالإضافة إلى الخبراء المحاسبين ومدققي الحسابات وذلك على مستوى أغلبية الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، محاولين معرفة آرائهم وملاحظاتهم عن عملية إعداد وعرض المعلومات في التقارير المالية، وهو ما سمح لنا في نظرة أولية بالوقوف على واقع ممارسات الإفصاح والشفافية ومتطلبات تحسينها.

الفرع الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

ككل أسلوب إحصائي، يتعين أن نحدد هدف الأسلوب ونوعية البيانات التي نحن بصدد تحليلها، والهدف من هذه الدراسة هو معرفة واقع ومتطلبات الإفصاح في الشركات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر من خلال دراسة شاملة لتقاريرها المالية المختلفة، حيث يتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS وبرنامج EXCEL، ويمكن تلخيص الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة فيما يلي:

1. معامل الارتباط (R-Correlation):

يستخدم معامل الارتباط لدراسة طبيعة وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، وقد يكون هذا الارتباط قويا أو ضعيفا كما يكون عكسيا (مع وضع إشارة سالبة)، حيث يمكن تحديد مستويات الارتباط وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (12): مستويات قوة الارتباط

قيمة معامل الارتباط	درجة أو مستوى الارتباط
بين $0,7 \pm$ إلى $1 \pm$	ارتباط قوي
بين $0,4 \pm$ إلى $0,7 \pm$	ارتباط متوسط
بين $0,2 \pm$ إلى $0,4 \pm$	ارتباط ضعيف
أقل من $0,2 \pm$	لا يوجد ارتباط بين المتغيرين

المصدر: بوعظم كمال، الإحصاء الاستدلالي من الجانب النظري والتطبيقي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 133.

2. تحليل الانحدار (Regression):

يستخدم تحليل الانحدار لتقدير القيمة المستقبلية لمتغير تابع (مستويات الإفصاح في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة) بناء على التغير الحاصل في المتغير المستقل (حجم الشركة، الرفع المالي، الشكل القانوني للشركة)، وعليه يمكن توضيح أهداف استعمال اختبار الانحدار لتحقيق أهداف الدراسة فيما يلي:

- تحديد شكل العلاقة بين المتغير التابع والمستقل رياضيا وبيانيا؛
- توضيح اتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمستقل؛
- التنبؤ بقيمة أحد المتغيرين بدلالة المتغير الآخر.

3. معامل التحديد (R^2):

يستخدم معامل التحديد لتحديد القوة التفسيرية للنموذج المقدر، بمعنى أنه يبين لنا النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع (مستويات الإفصاح) والنتيجة عن التغير في المتغير المستقل (حجم الشركة، الرفع المالي، الشكل القانوني للشركة)، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد (0-1).

المطلب الثاني: تقديم مؤشر قياس الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في البورصة

سنستعرض في هذا الجانب من الدراسة أهم مؤشرات قياس الإفصاح والشفافية إضافة إلى الجهات الفاعلة في تصميمها، وذلك من أجل معرفة مزايا ونقاط قوة كل مؤشر ومستوى تعميمه، إضافة إلى تحديد

المؤشر الذي يتمشى وتحقيق أهداف الدراسة، في مقدمتها الحكم على واقع الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة واستنتاج أهم المتطلبات التي من شأنها تحسين ممارسات الكشف عن المعلومات المالية والمحاسبية في السياق الجزائري.

توالت الجهود حول موضوع قياس مستويات الإفصاح والشفافية في الأدبيات المالية والمحاسبية، مع تركيز الدراسات الحديثة على العوامل المؤثرة في الممارسات الإفصاحية وسبب اختلافها من مؤسسة إلى أخرى، سواء من خلال دراسة عوامل تتعلق بالمؤسسة بحد ذاتها أو البيئة التي تنشط فيها، وتشارك هذه الدراسات من خلال الاعتماد على مؤشر الإفصاح كأداة بحث تستخدم لتقديم أدلة إضافية حول كيفية التحكم وتحسين الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية لشركة معينة وفقا لقائمة من عناصر المعلومات المحددة، سواء كانت كمية أو نوعية أو كليهما.

يمكن تطوير مؤشر الإفصاح من قبل الباحث (المؤشرات الذاتية) أو يتم تطويرها خارجيا من قبل هيئة أكاديمية أو مهنية، مثل درجات الإفصاح والشفافية المصممة من قبل مؤسسة ستاندرد اند بورز، حيث تتميز مؤشرات الإفصاح التي يتم تصميمها ذاتيا بميزة أنها يمكن أن تستخدم لتناسب أهداف مرجوة معينة تتعلق بخصائص البلد وموضوع الإفصاح سواء كان إفصاح إلزامي أو اختياري،¹ ومن سلبياتها الاعتماد على الذاتية في قياس الإفصاح مع استهلاكها للوقت، وبالتالي صعوبة تكرار النتائج وتعميمها.² كما يمكن توسيع المؤشر لتقييم فائدة المعلومات المقدمة عن طريق منح الدرجات على مقياس ترتيبي للكشف عن كل عنصر في قائمة، مثل الإفصاحات التي تحتوي على بيانات كمية أو الشركات التي يتجاوز الإفصاح فيها الحد الأدنى من المتطلبات أو تلك التي تقي بالمعايير الدولية.³

الفرع الأول: أهم مؤشرات الإفصاح التي تم تطويرها من قبل جهات مهنية

من خلال تحليل مصادر تصميم مؤشرات الإفصاح، يتضح أن إحدى نقاط الضعف الظاهرة للدراسات التي تستخدم مؤشرات الإفصاح الذاتية للتحقيق في مستويات الإفصاح هو أن النتائج صالحة فقط إلى الحد الذي يكون فيه مؤشر الإفصاح المستخدم مناسباً، حيث أن اختيار البنود المدرجة في مؤشر الإفصاح وتصنيفها في مؤشرات الإفصاح الإلزامية والطوعية ينطوي بالضرورة على قدر من التقديرات والحكم الشخصي، إضافة إلى قيد اختيار عينة البحث بشكل عشوائي بسبب صعوبة جمع

¹ Omaira Hassan & Claire Marston, Corporate financial disclosure measurement in the empirical accounting literature: A review article, the international journal of accounting, Vo 54, N°2, 2019, P15.

² Ibid, P10

³ Yan-Leung Cheung, Ping Jiang et Weiqiang Tan, A transparency Disclosure index measuring disclosures: Chinese listed companies, Journal of Accounting and Public Policy, Vo 29, N°3, 2010, P 264.

البيانات في دولة ناشئة،¹ هذا ما يقودنا إلى التركيز بالدرجة الأولى على المؤشرات التي تم تطويرها من قبل جهات خارجية مستقلة في تحديد معايير الإفصاح.

1. مؤشر الإفصاح CIFAR:

هو مؤشر تم تطويره من قبل مركز التحليل والبحوث المالية الدولية (Center for International Financial Analysis and Research -CIFAR-) بغرض تقييم جودة النظام المحاسبي لكل دولة، عن طريق فحص وتقييم التقارير السنوية عام 1995 لمؤسسات موجودة في أكثر من 40 دولة، مع دراسة ثلاث شركات على الأقل في كل بلد لمعرفة إدراجها أو حذفها لـ 90 عنصراً، وتتنوع هذه العناصر على سبع فئات كالآتي²:

- **معلومات عامة:** الحصة السوقية، القطاعات الجغرافية، الخطط المستقبلية، العملة المستخدمة لإعداد القوائم المالية، الفترة التي تغطيها القوائم المالية، قطاع الأعمال...الخ.
- **قائمة الدخل:** الإيرادات والمصاريف غير التشغيلية، تكلفة البضاعة المباعة، مصروف الفوائد، مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية، مصاريف الاهتلاك، صافي الدخل، مصاريف ضريبة الدخل، تأثير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة...الخ.
- **قائمة الميزانية:** تصنيف الأصول إلى أصول جارية وغير جارية، تصنيف الخصوم إلى خصوم طويلة الأجل وقصيرة الأجل، حقوق الملكية منفصلة عن الخصوم، النقد وما يعادله، فصل الأرباح المحتجزة والاحتياطات، الذمم المدينة، بنود وقيم الأصول غير الملموسة، عدد الأسهم المصدرة والقيمة الاسمية للسهم...الخ.
- **التدفقات النقدية:** الإفصاح عن التسوية اللازمة لصافي الدخل عند استخدام الطريقة غير المباشرة، البنود الرئيسية للتدفق النقدي من الأنشطة المختلفة، صافي التدفق النقدي من الأنشطة المختلفة، التدفقات النقدية المتعلقة بالفوائد وأرباح الأسهم والبنود الاستثنائية...الخ.
- **السياسات المحاسبية:** المعايير المحاسبية المستخدمة، المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير، طريقة الاندماج، السياسة المستخدمة لتحديد النقد وما يعادله، الجرد المادي للمخزون وتقييمه، طريقة المعاملات بالعملات الأجنبية، معالجة الاستثمارات، أساس الاعتراف بالإيرادات

¹ Omama Hassan, Peter Romilly, Gianluigi Giorgioni & David Power, The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt, the international journal of accounting, Vo 44, N°1, 2009, P98.

² Omama Hassan, Gianluigi Giorgioni & Peter Romilly, the extent of financial disclosure and its determinants in an emerging capital market: the case of Egypt, journal of accounting auditing and performance evaluation, Vo 3, N°1, 2006, PP 63-65.

- **معلومات حول حقوق المساهمين:** قائمة التغيرات في حقوق الملكية، معلومات حول توزيع الأرباح، ربحية السهم الواحد، كبار المساهمين، إجمالي الأرباح، تركيبة المساهمين...الخ.
 - **معلومات إضافية:** ملاحظات على الحسابات، الإفصاح عن الأحداث اللاحقة، مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، الصادات، الإفصاح عن النسب المالية، تقرير مدقق الحسابات...الخ.
- من خلال تحليل مؤشر قياس الإفصاح الخاص بمركز التحليل والبحوث المالية الدولية CIFAR، يتضح اعتماد هذا الأخير على مجموعة من العناصر وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية السنوية للشركات، حيث تتحدد هذه العناصر بالأخذ بعين الاعتبار فقط الجانب المالي والمحاسبي، أي معلومات عامة ترد تلقائياً ضمن صلب القوائم المالية المعترف بها مع إهمال البنود المرتبطة بحوكمة الشركات، القوائم المالية الموحدة في المجمعات ودور اللجان التابعة لمجلس الإدارة، إضافة إلى قدم المؤشر الذي يعود تطبيقه إلى عام 1995، إلا أن ذلك لم يمنع استخدامه في العديد من الأدبيات الحديثة للمحاسبة والمالية، نذكر منها دراسة كل من (Omrane Guedhami & Jeffrey Pittman, 2006) و (Sam Han & ALL, 2012) اللتان اختلفت أهدافهما مع استعمال نفس المؤشر كآلي:

- **دراسة (Omrane Guedhami & Jeffrey Pittman, 2006):** تهدف الدراسة من خلال استخدام مؤشر CIFAR إلى تقديم أدلة جديدة من 190 شركة في 31 دولة عن دور معايير الإفصاح والخصائص المتعلقة بمدقق الحسابات في تقليل عدم تناسق المعلومات بين المساهمين المسيطرين والأقلية.¹

- **دراسة (Sam Han & ALL, 2012):** تم استخدام مؤشر CIFAR في عينة من الشركات الناشئة من 20 دولة لدراسة ما إذا كان وكيف يرتبط حجم التدقيق بشفافية الإفصاح في الشركات، بما يتفق مع الاعتقاد السائد بأن المدققين الكبار يقدمون جودة تدقيق أعلى تنعكس إيجابياً على ممارسات الإفصاح، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الشركات الأكثر شفافية هي تلك التي تستخدم شركات التدقيق الكبرى Big4.²

2. مؤشر الإفصاح والشفافية -S&P-Standard & Poor's:

تساعد الخدمات المالية المقدمة من طرف مؤسسة ستاندرد اند بورز التابعة لشركة ماكغرو هيل (McGraw-Hill) الأمريكية المتخصصة في المنشورات العلمية والمالية في تعزيز المعايير العالمية

¹ Omrane Guedhami & Jeffrey Pittman, ownership concentration in privatized firms: the role of disclosure standards, auditor choice and auditing infrastructure, journal of accounting research, Vo 44, N°5, 2006, PP 889-890.

² Sam Han, Tony Kang & Yong Keun Yoo, Governance Role of auditors and legal environment: evidence from corporate disclosure transparency, European accounting review, Vo 21, N°1, 2012, PP 44-45.

والشفافية ونمو الأعمال من خلال تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات للمستثمرين والمصدرين والوسطاء لاتخاذ قرارات رشيدة وموثوقة،¹ كما تلتزم مؤسسة ستاندرد اند بورز بتوفير الشفافية اللازمة في الأسواق المالية من خلال آراء مستقلة عالية الجودة، مدعومة بالتجارب المستوحاة من الأزمة المالية العالمية واللوائح الجديد مثل تلك التي أدخلها قانون وول ستريت (Dodd-Frank Wall Street) للإصلاح وحماية المستهلك، لتبرز كواحدة من أكبر شركات التصنيف المالي إلى جانب شركة موديز (Moody's) ووكالة فيتش (Fitch).²

في سياق تقديم معلومات حول حوكمة الشركات وتقييم مستوى ومحددات المعلومات المحاسبية والمالية المنتجة من قبل الشركات التي تلجأ للدخار العلني، أجريت مؤسسة ستاندرد اند بورز دراسة عام 2002، عبارة عن تقييم خاص لأنماط الإفصاح لحوالي 1500 شركة مدرجة في مؤشر S&P 1200 الذي يمثل الشركات العالمية الرائدة ويشمل مؤشر S&P 500 و 150 شركة في اليابان إضافة إلى 350 شركة في أوروبا بإجمالي 75% من القيمة السوقية العالمية القابلة للتداول بأكثر من 40 سوق مالي، كما مددت الدراسة لتشمل 300 شركة أخرى في مؤشر S&P/IFIC للأسواق الناشئة،³ ما يؤكد أن المؤشر المستخدم هو مؤشر قوي تغطي بنوده أغلب احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هي الدول الأكثر إفصاحاً على المستوى العالمي أما أوروبا وآسيا فلهيما مستوى منخفض نوعاً ما، في حين سجلت شركات آسيا وأمريكا اللاتينية في مؤشر الأسواق الناشئة أقل مستويات الإفصاح مع تدني أنماط الإفصاح في جميع المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالإفصاح عن هيكل وإجراءات مجلس الإدارة، وتم الاستناد في عملية تحديد النتائج على منهجية ستاندرد اند بورز (S&P)، وهي عبارة عن تقييم توافر مجموعة من البنود والبالغ عددها 98 بنداً، مقسمة إلى ثلاث فئات والتي بدورها تنقسم إلى 12 محور كالاتي:

أ. فئة هيكل الملكية وحقوق المستثمرين: تشمل هذه الفئة 28 بند مقسم كما يلي:⁴

- 11 بنداً حول شفافية الملكية؛
- 08 بنود حول تمركز الملكية؛
- 09 بنود حول إجراءات التصويت واجتماعات المساهمين.

¹ Standard and Poor's, About S&P Global Ratings. From: S&P <https://www.spglobal.com/ratings/en/about/index.aspx> (08-04-2020)

² Idem, S&P Global Ratings and Transparency. FROM: S&P <https://www.spglobal.com/ratings/en/about/transparency> (08-04-2020)

³ Sandeep Patel and George Dallas, Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results - United States, Standard and Poor's, 2002, p 18.

⁴ Ibid, pp 19-21.

II. فئة الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات: تشمل هذه الفئة 35 بند مقسم كما يلي:

- 15 بندا حول قطاع الأعمال؛
- 09 بنود حول مراجعة السياسات المحاسبية؛
- 03 بنود حول تفاصيل السياسات المحاسبية؛
- 04 بنود حول هيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة؛
- 04 بنود حول المعلومات عن مدققي الحسابات.

III. فئة هيكل وإجراءات مجلس الإدارة: تشمل هذه الفئة 35 بند مقسم كما يلي:

- 08 بنود حول مجلس الإدارة وتركيبته؛
- 12 بندا حول دور مجلس الإدارة؛
- 06 بنود حول تدريب أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم؛
- 09 بنود حول مكافآت المدراء التنفيذيين وتقييمهم.

كان لتطبيق منهجية ستاندرد اند بورز (S&P) لقياس الإفصاح والشفافية في مختلف الأسواق المالية العالمية عام 2002 أثر كبير في بروز المؤسسة كم المنظمة قوية في مجال التقييط والتصنيفات الائتمانية، هذا ما انعكس إيجابيا على تقييماتها لتحظى بعد ذلك باهتمام وقدر كافي من الجودة والاستقلالية والنزاهة على الصعيد الدولي، حيث تم استعمال المنهجية في عدة دراسات وأبحاث مالية ومحاسبية في مؤسسات اقتصادية ومالية لعدة دول، سواء من طرف أكاديميين أو من مؤسسة ستاندرد اند بورز نفسها بتقويض من الدول والشركات الراغبة في الاستثمار نذكر منها ما يلي:

1. دراسة (Standard and Poor's, 2005) بعنوان " الشفافية والإفصاح في الشركات الروسية المملوكة للدولة":¹

تم تقييم والحكم على مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات الروسية العامة بالاعتماد على منهجية ستاندرد اند بورز (S&P) مع تفصيل بعض الأسئلة الموجودة بإضافة سبعة بنود أخرى لتواءم البيئة الروسية، وذلك تحت طلب وإشراف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي بدورها وضعت خمسة مبادئ لحوكمة الشركات، من بينها مبدأ الإفصاح الشفافية كأحد الآليات المهمة التي تضمن تنفيذ حوكمة الشركات المملوكة للدولة بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، غطت الدراسة أكبر 11 شركة روسية من

¹ Julia Kochetygova, Nick Popivshchy, Oleg Shvyrkov, Vladimir Todres and Christine Liadskaya, Transparency and Disclosure by Russian State-Owned Enterprises, Standard and Poor's Governance Services, 2005, PP 2-3.

مجموعة متنوعة من الصناعات، من بينها خمسة الشركات لديها أسهم مدرجة في البورصات المحلية أو الأجنبية، بحيث تتجاوز فيها مساهمات الدولة 50% من رأس المال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

سجلت الشركات الروسية المملوكة للدولة متوسط إفصاح بـ 47% مقارنة بنسبة 52% لشركات روسية خاصة طبقت منهجية مماثلة عام 2004، مع تسجيل فجوة أكبر مقارنة بنظيرتها من الشركات المملوكة للدولة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي بلغ الإفصاح فيها نسبة 63%، وتعود هذه الاختلافات حسب الدراسة إلى استخدام الحكومة الروسية والمسؤولين الأفراد نفوذهم على هذه الشركات لتعزيز أهداف سياسية وذاتية التي غالبا ما تختلف عن الدوافع التجارية ومصالح المستثمرين.

2. دراسة (Standard and Poor's, 2009) بعنوان "الشفافية والإفصاح في الشركات الكازاخستانية:

بداية متواضعة وآفاق كبيرة":

أصدرت مؤسسة ستاندرد اند بورز لخدمات الحوكمة (S&P) عام 2009 دراسة حول تقييم مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية لأكثر 22 شركة كازاخستانية، حيث اعتمدت الدراسة على منهجية ستاندرد اند بورز لسنة 2002 مع إضافة 12 بندا إضافي يعكس خصوصية بيئة الدراسة، وتم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها ما يلي:¹

- كشفت الدراسة عن مستوى متوسط من الشفافية والإفصاح من قبل أكبر الشركات الكازاخستانية بنسبة 44%، هذه النتيجة أضعف قليلا مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى التي شملها المسح (47% لروسيا)، وهي أقل بكثير من مستويات الإفصاح التي سجلت في الاقتصاديات المتقدمة (71% للمملكة المتحدة و 61% لليابان)؛
- بلغ متوسط الإفصاح والشفافية أكثر الشركات شفافية في الدراسة نسبة 67%، مع تسجيل ثلاث شركات مستوى أعلى من 60%؛
- ترجع مؤسسة ستاندرد اند بورز متوسط الإفصاح المنخفض نسبيا في الشركات الكازاخستانية بشكل رئيسي إلى ضعف الإفصاح عن حقوق المساهمين ومكافآت المديرين التنفيذيين، مع تسجيل نقطة إيجابية هي أن جميع الشركات العامة في كازاخستان تفصح عن قوائمها المالية بموجب معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، وأن المعلومات المتعلقة بالمساهمين الرئيسيين والهيئات الإدارية متاحة بشكل عام.

¹ Standard and Poor's, A low start, a great promise, says the first report on Transparency & Disclosure of Kazakhstani companies, 14 October 2019. From Cbonds: <http://www.cbonds.com> (08-04-2020)

3. دراسة (Diana Weekes-Marshall, 2014) بعنوان "ممارسات الإفصاح عن حوكمة الشركات: أدلة من بربادوس":

ركزت الباحثة في هذه دراسة على قياس متوسط مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات لمجموعة من الشركات المدرجة في بورصة بربادوس بتنوع قطاعاتها الاقتصادية، وذلك من خلال تصميم نموذج يستند إلى ثلاثة فئات: هيكل الملكية وحقوق المستثمرين؛ الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات؛ هيكل وإجراءات مجلس الإدارة، أي نفس تلك المطبقة من طرف مؤسسة ستاندرد اند بورز (S&P)، وتتألف هذه الفئات من 36 بنداً، اثنتي عشر (12) منها خاصة بمنهجية ستاندرد اند بورز لسنة 2002، وكشفت نتائج الدراسة التي شملت 22 شركة مدرجة في بورصة بربادوس، تسجيل متوسط إفصاح قدره 62,83%¹.

من خلال تحليل مؤشرات الإفصاح التي تم تطويرها من قبل جهات مهنية، يتضح تفوق مؤشر مؤسسة ستاندرد اند بورز (S&P) على مؤشر مركز التحليل والبحوث المالية الدولية (CIFAR)، خاصة مع تغطية بنوده أغلب احتياجات مستخدمي التقارير المالية وتوسع دائرة استعماله ليصبح أساس مرجعي قابل للتطبيق عبر أي سوق مالي في العالم، هذا يقودنا إلى اعتماد منهجية ستاندرد اند بورز في تحديد مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات الجزائرية المعنية بالدراسة.

الفرع الثاني: تقديم مقياس مستويات الإفصاح والشفافية

من أجل الحكم على ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة، يتعين علينا استخدام مقياس يسمح بتحديد قوة ومستوى درجات الإفصاح المتحصل عليها بالاعتماد على مؤشر مؤسسة ستاندرد اند بورز، وفيما يلي عرض لأهم المقاييس التي تم تناولها في الدراسات.

1. دراسة (Abdullah Al Mutawaa & Aly M Hewaidy, 2010) بعنوان "مستوى الإفصاح الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: بحث تجريبي في الشركات الكويتية":

تهدف هذه الدراسة إلى الحكم على مدى امتثال 48 شركة كويتية (مدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي) لمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مع الحرص على تقديم أدلة كافية حول أهم محددات مستويات الامتثال، حيث تم تطوير مؤشر إفصاح ذاتي يشتمل 101 عنصراً يمثل 12 معيار دولي.

وتماشياً مع إطار التحليل الذي استخدمه لاينز وآخرون، تشير نتائج الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح العام للشركات التي تم اختبارها متوسط بنسبة 69%، حيث تم التمييز بين أربعة مستويات

¹ Diana Weekes-Marshall, Op cit, P 320.

مختلفة للإفصاح وامتثال الشركة للمعايير الدولية: مستوى مرتفع للإفصاح إذا كانت نسبة مؤشر الإفصاح 80% فأكثر؛ مستوى متوسط للإفصاح إذا كانت النسبة تتراوح بين 60% و 79%؛ مستوى منخفض للإفصاح إذا كانت النسبة تتراوح بين 40% و 59%؛ ومستوى منخفض جدا للإفصاح مع وجود فجوة في متطلبات الإفصاح بين الإفصاح الفعلي والإفصاح المطلوب إذا كانت نسبة الإفصاح تقل عن 40%.¹

2. دراسة (Sandeep Patel & ALL, 2002) بعنوان "قياس الشفافية والإفصاح على مستوى الشركات في الأسواق الناشئة":

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نتائج الشفافية والإفصاح في 354 شركة مدرجة في 19 سوقا ناشئة، وذلك بالاعتماد على منهجية ستاندراند بورز (S&P)، إضافة إلى تحليل الاختلافات عبر البلدان والقطاعات الاقتصادية والاتجاهات على مدى 3 سنوات، تشير النتائج أن الأسواق الناشئة في آسيا وجنوب إفريقيا تتمتع بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح مقارنة بالأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط، وذلك من خلال التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة للشفافية والإفصاح كما يلي²:

- مستوى منخفض للشفافية والإفصاح إذا كانت نسبة الإفصاح أقل من 40%؛
 - مستوى متوسط للشفافية والإفصاح إذا كانت نسبة الإفصاح تتراوح بين 40% و 70% مع اعتبار نسبة 60% كنقطة المنتصف؛
 - مستوى مرتفع للشفافية والإفصاح إذا كانت نسبة الإفصاح أعلى من 70%.
- مما سبق يتضح غياب مقياس موحد يسمح بالتمييز بين مستويات الإفصاح المختلفة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف مؤشر قياس الإفصاح المطبق في كل دراسة، إضافة إلى ذلك يعتمد مقياس لاينز وآخرون على نسبة أعلى من مقياس ستاندراند بورز في تحديد المستويات المرتفعة للإفصاح نظرا لتركيزه على معلومات عامة ترد تلقائيا ضمن القوائم المالية للشركات الملزمة بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، إلا أن الدراستين تتفقان حول نقطة المنتصف التي تمثل نسبة 60%، هذا يقودنا إلى اعتماد مقياس إفصاح يميز بين ثلاث مستويات مختلفة للشفافية والإفصاح

¹ Abdullah Al Mutawaa & Aly M Hewaidy, Disclosure level and compliance with IFRSs: An empirical investigation of Kuwaiti companies, International business and economics research, Vo 9, N°5, 2010, P41.

² Depending on:

- Sandeep Patel, Amra Balic & Liliane Bwakira, Measuring transparency and disclosure at firm level in emerging markets, emerging markets review, Vo 3, N°4, 2002, PP 328-329.
- Diana Weekes-Marshall, Op cit, P 321.

(منخفض، متوسط، مرتفع)، واعتبار مستوى 60% كمعيار مقبول للكشف عن المعلومات كما هو مبين في دراسة (Sandeep Patel & ALL, 2002).

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح والشفافية

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مايلي:

- تحليل مستوى الإفصاح والشفافية عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين؛
- تحليل مستوى الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات؛
- تحليل مستوى الإفصاح والشفافية عن هيكل وإجراءات مجلس الإدارة.

المطلب الأول: تحليل مستوى الإفصاح والشفافية عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين

يتم في هذا المطلب تحليل الإفصاح والشفافية عن فئة هيكل الملكية وحقوق المستثمرين الخاصة بمنهجية ستاندراند بورز في الشركات الخمسة المدرجة في بورصة الجزائر، والتي تحتوي على 28 بنداً مقسماً إلى ثلاثة محاور، هي: شفافية الملكية، تركز الملكية وإجراءات التصويت واجتماعات المساهمين. بعد الإطلاع على البيانات التي تم جمعها والتأكد من توفر البنود من عدمها، تم إدراج الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): الإفصاح والشفافية عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين

الشركات المدرجة في البورصة					شفافية الملكية
بيوفارم	صيدال	أليانس	الأوراسي	روبية	
1	1	1	1	1	1 هل يتم تقديم وصف لأنواع الأسهم؟
0	0	0	0	0	2 هل يتم الإفصاح عن أنواع المساهمين؟
1	1	1	1	1	3 هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة؟
1	0	0	0	0	4 هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم المصرح بها وغير المصدرة؟
1	1	1	1	1	5 هل يتم الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة؟
1	0	0	0	0	6 هل يتم الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصرح بها وغير المصدرة؟
0	0	0	0	0	7 هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصدرة، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت وغيرها من الفئات؟

الفصل الرابع: واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية

0	0	0	0	0	هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصرح بها وغير المصدرة، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت وغيرها من الفئات؟	8
0	0	0	0	0	هل يتم الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت وغيرها من الفئات؟	9
0	0	0	0	0	هل يتم الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصرح بها وغير المصدرة، والأسهم التي لا يحق لها التصويت وغيرها من الفئات؟	10
0	0	0	0	1	هل تفصح الشركة عن حقوق التصويت لكل نوع من أنواع الأسهم؟	11
3	3	3	3	6	المجموع	
					تمركز الملكية	
1	1	1	1	1	هل تفصح الشركة عن أكبر مساهم فيها؟	12
0	0	0	0	1	هل تفصح الشركة عن أكبر ثلاثة مساهمين فيها؟	13
0	0	0	0	0	هل تفصح الشركة عن أكبر خمسة مساهمين فيها؟	14
0	0	0	0	0	هل تفصح الشركة عن أكبر عشرة مساهمين فيها؟	15
0	0	0	0	0	هل تفصح الشركة عن المساهمين الذين يملكون أكثر من عشرة بالمائة؟	16
0	0	0	0	0	هل تفصح الشركة عن المساهمين الذين يملكون أكثر من خمسة بالمائة؟	17
0	0	0	0	0	هل تفصح الشركة عن المساهمين الذين يملكون أكثر من ثلاثة بالمائة؟	18
0	0	0	0	1	هل تفصح الشركة عن نسبة الملكية المتقاطعة؟	19
1	1	1	1	3	المجموع	
					اجتماعات المساهمين وإجراءات التصويت	
1	1	1	1	1	هل يوجد هناك تقويم للتواريخ الهامة للمساهمين؟	20
1	1	1	1	1	هل تتم مراجعة اجتماعات المساهمين (قد تكون محاضر الاجتماعات)؟	21
0	0	0	0	1	هل يتم وصف إجراءات تقديم المقترحات خلال اجتماعات المساهمين؟	22
0	0	0	0	0	هل يتم الإفصاح عن كيفية عقد الاجتماعات غير	23

الفصل الرابع: واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية

					العادية للمساهمين؟	
24	هل يتم الإفصاح عن كيفية تعيين المساهمين لأعضاء مجلس الإدارة؟	0	0	0	0	0
25	هل يتم تقديم وصف لعملية وضع استفسار لمجلس الإدارة؟	0	0	0	0	0
26	هل يشير التقرير المالي السنوي أو ينشر لائحة حوكمة الشركات؟	1	0	0	0	0
27	هل يشير التقرير المالي السنوي أو يشير إلى قواعد أفضل الممارسات؟	0	0	0	0	0
28	هل تم نشر النظام الأساسي للشركة أو العقد التأسيسي لها؟	0	0	0	0	0
المجموع						4
2	2	2	2	2	2	2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منهجية ستاندرد والتقارير المالية التي تم فحصها.

من خلال الجدول أعلاه، يظهر التباين في المحتوى المعلوماتي الخاص بهيكل الملكية وحقوق المستثمرين للشركات المدرجة في البورصة، حيث لا تفصح هذه الأخيرة عن خمسة عشر (15) بند من بين 28 بندا، أي ما يعادل نسبة 53,57 % موزعة على محاور شفافية الملكية وإجراءات التصويت واجتماعات المساهمين، كما سجلت شركة بيو فارم أعلى مستوى فيما يخص شفافية الملكية والإفصاح عن إجراءات التصويت واجتماعات المساهمين بنسبة 54,54 % و 44,44 % على التوالي لكل محور، وفيما يلي تحليل مفصل للنتائج المسجلة في الجدول أعلاه:

1. شفافية الملكية:

يتضمن محور شفافية الملكية معلومات تتعلق بوصف فئات رأس المال من أسهم مصرح بها ومصدرة وحقوق التصويت المرتبطة بها، وأنواع المساهمين، وفيما يلي توضيح لمختلف البنود التي تفصح عنها الشركات المعنية بالدراسة:

بالنسبة للسؤال رقم (1) الخاص بفئات رأس المال المساهم، إن كان يشتمل على أسهم ممتازة أو أسهم عادية أو أسهم ممتازة قابلة للاسترداد، تم الكشف عنه بالنسبة للشركات الخمسة في تقارير التسيير السنوية والمواقع الإلكترونية للشركات، وتقتصر الأسهم لهذه الشركات على الأسهم العادية التي تخول لصاحبها حقوق تصويت تساوي أو تفوق عدد الأسهم المملوكة وحقوق اشتراكية تفضيلية في حالة زيادة رأس المال.

لا يتم الإفصاح عن المعلومات التي تخص المساهمين في الشركات الخمسة (السؤال رقم 2)، وبالأخذ بعين الاعتبار إلزامية الكشف عن توزيع رأس مال، نجد أن شركتي بيوفارم وشركة أليانس توضح حملة أسهمها في المذكرات الإعلامية الصادرة عند الدخول إلى البورصة، إلا أن الشركتان لا تفصح عن التوزيع الجديد لأسهمها بعد الاكتتاب في السوق الأولي وبعد التداولات بين المستثمرين في السوق الثانوية ببورصة الجزائر، في حين تبقى كل من صيدال وشركة الأوراسي مملوكتان بنسبة 80% للدولة و20% المتبقية من رأس المال تم بيعها في البورصة إلى مستثمرين جدد من المؤسسات والأفراد دون تفصيل النسب العائدة لهم.

بالرجوع إلى التساؤلات حول عدد وقيمة الأسهم العادية المصدرة (السؤالان رقم 3 و5)، تقوم الشركات المعنية بالدراسة بالإفصاح عنها، حيث تقدر بـ 25 511 875 سهم لشركة بيوفارم بـ 200 دينار للسهم، و 8 491 950 سهم لشركة رويبة بـ 100 دينار للسهم، و 5 804 511 سهم لشركة أليانس بـ 380 دينار للسهم، و 6 000 000 و 10 000 000 سهم لكل من الأوراسي ومجمع صيدال عل التوالي بقيمة اسمية تقدر بـ 250 دينار للهم الواحد.

وفقا للمذكرة الإعلامية لشركة بيوفارم وفيما يخص الإفصاح عن الأسهم المصرح بها (السؤالان رقم 4 ورقم 6)، ينص اتفاق بين المساهمين سنة 2015 على التصويت لصالح زيادة رأس المال في شكل أسهم تمثل 8% من رأس مال الشركة والتي ستصدر في عام 2017 و2018 اعتمادا على تحقيق أهداف الأداء.¹

بخصوص السؤال رقم 11 المتعلق بحقوق التصويت، تمنح أسهم شركة بيوفارم حاملها نفس تفاصيل حقوق الملكية مثل الأسهم العادية البسيطة، ماعدا 1 276 094 سهم بحقوق تصويت مزدوجة دون حقوق اشتراكية تفضيلية، والعائدة إلى شركة (ADP Enterprises WLL) بغرض تبسيط وتحقيق الاستقرار في حوكمة المجموعة من خلال تنفيذ وتطوير إستراتيجية المساهم الرئيسي.

بالنسبة للبند المتبقية، لا تفصح عنها الشركات المدرجة في البورصة، مع الإشارة أن النظام المحاسبي المالي من خلال القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية قد اهتم بالإفصاح عن مثل هذه المعلومات، وبالتالي يبقى مستوى الإفصاح عن الملكية في الشركات المدرجة بالبورصة بعيد عن المستوى المطلوب بمتوسط يقدر بـ 32,72%.

¹ Biopharm, Notice d'information, Op cit, p 22.

2. تمركز الملكية:

يتمحور جانب تمركز الملكية حول معرفة المساهمين الفاعلين في الشركات الخمسة من خلال السلطة المخولة لهم عبر حيازة الأسهم، هذه الأخيرة التي تحدد نفوذ وسلطة اتخاذ القرارات لكل مساهم مع القدرة على تسطير إستراتيجية الشركة على المدى المتوسط والطويل، ومن خلال النتائج المتوصل إليها سجلت الشركات الخمسة أدنى المستويات من بين المحاور الثلاثة بمتوسط إفصاح يساوي 17,5 %، وفيما يلي مختلف البنود التي تم الإفصاح عنها:

تفصح شركة رويبة عن أكبر مساهم فيها، حيث يتمثل في السيد سليم عثمانى الذي يشغل بدوره منصب رئيس مجلس الإدارة، كما يبين الجدول في موقع الشركة تفصيل توزيع رأس مال الشركة بين المساهمين قبل الإدراج في بورصة الجزائر، والذي يبلغ عددهم 19 مساهما.¹

من خلال التقارير المالية السنوية لشركة صيدال و الأوراسي تتضح هوية أكبر المساهمين، حيث تمتلك الدولة الحصة الأكبر في رأس المال الاجتماعي للشركتين بنسبة 80%. ويتمثل المساهم الرئيسي لشركة أليانس في السيد حسان خليفاتي الذي يعتبر المؤسس ورئيس مجلس إدارة الشركة.

تمثل شركة ADP Enterprises WLL أكبر مساهم في شركة بيوفارم بنسبة تتجاوز 48%، وحسب المذكرة الإعلامية للشركة في ديسمبر 2015 أي قبل دخولها البورصة يمثل السيد كزار مجيد والسيد حمودي رشيد إضافة إلى المساهم الرئيسي أكبر ثلاثة مساهمين في الشركة، وبعد دخولها إلى البورصة لم يؤثر ذلك على مكانتهم.²

وفقاً للتقارير المالية السنوية، تعتبر شركة بيوفارم الشركة الوحيدة التي تصف بدقة طبيعة ونسبة السيطرة على الشركات التي تشكل المجموعة في مخطط تفصيلي، ما يسمح بتوضيح وجود أو غياب الملكية المتقاطعة بين الشركة الأم والشركات التابعة لها، وتبرير نطاق وطرق التوحيد.

3. إجراءات التصويت واجتماعات المساهمين:

تضمن هذا المحور تسعة بنود تتعلق بالدرجة الأولى بالمساهمين، انطلاقاً من وضع الاستفسارات وتقديم المقترحات إلى انعقاد الجمعية العامة و نشر قراراتها مع متابعة تنفيذها، حيث يظهر من خلال الجدول أعلاه تسجيل الشركات الخمسة بمتوسط إفصاح يساوي 26,66 %، حيث يمكن توضيح النتائج المتوصل إليها كالآتي:

¹ NCA-Rouiba, Présentation de l'émetteur. Disponible sur : <http://www.rouiba.com.dz/bourse/historique/> (16-02-2020)

² Biopharm, Notice d'information, Op cit, pp 20-22.

بالنسبة للسؤال رقم 20 الخاص بتقييم التواريخ الهامة للمساهمين، أي ضبط الشركة لتواريخ ومكان انعقاد الجمعية العامة العادية وتاريخ توزيع الحصص من الأرباح على المساهمين، قامت الشركات الخمسة بتحديد هذا عن طريق إشعارات للمساهمين منشورة في خانة الإشعارات للسوق الرئيسي لبورصة الجزائر وفي المواقع الإلكترونية للشركات قبل شهر على الأقل من تاريخ الانعقاد.

تتضمن التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر محاضر اجتماعات المساهمين، التي يعين من خلالها كيفية التعامل مع عدد معين من الملفات وصياغة توصيات مجلس الإدارة، أبرزها الموافقة على حسابات السنة المالية والقوائم المالية الموحدة، تخصيص النتائج وتوزيع الأرباح ومكافآت المديرين والمدققين.

بالنسبة للسؤال رقم 22 الخاص باجتماعات المساهمين، يتم في شركة بيو فارم إدراج المقترحات في جدول الأعمال عن طريق رسالة مسجلة تقدم إلى مقر الشركة مع وصل استلام في غضون عشرة أيام من تاريخ نشر إشعارات الجمعية العامة العادية، كما يتم اتخاذ القرارات في الجمعية من خلال ملائمة استمارات توضح طبيعة كل مساهم وعدد الأصوات ورأيه حول أي قرار بعبارة نعم، لا، امتناع عن التصويت.

تعتبر شركة بيو فارم الشركة الوحيدة التي تنشر لائحة حوكمة المجمع في تقاريرها المالية السنوية، مع الإشارة إلى ترأس الجمعية الجزائرية لحوكمة الشركات (حوكمة الجزائر) من قبل رئيس مجلس إدارة شركة بيو فارم، وتقوم حوكمة الشركة على ضمان سير أعمال المجمع بطريقة مسؤولة، عادلة وشفافة، مع ضمان إدارة الهيئات الإدارية للشركة بكفاءة وخدمة لمصالح أصحاب المصلحة من مساهمين، موظفين، عملاء، الموردين والدائنين.

لا تفصح الشركات عن الأسئلة المرتبطة بالاجتماعات الغير العادية للمساهمين وكيفية تعيين أعضاء مجلس الإدارة ونشر العقد التأسيسي للشركة (الأسئلة رقم 23، 24، 28)، غير أنها تحتكم إلى نصوص القانون التجاري في التعامل مع هذه الإجراءات، والذي بموجبه تلتزم بإيداع العقد التأسيسي الخاص بها لدى المركز الوطني للسجل التجاري.

المطلب الثاني: تحليل مستوى الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات

يتم في هذا المطلب تحليل فئة الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بمنهجية ستاندراند بورز في الشركات الخمسة المدرجة في بورصة الجزائر، والتي تحتوي على 35 بنداً مقسماً إلى خمسة محاور، هي: قطاع الأعمال، مراجعة السياسات المحاسبية، تفاصيل السياسات المحاسبية، هيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة ومعلومات عن مدققي الحسابات.

الفصل الرابع: واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية

بعد الإطلاع على البيانات التي تم جمعها والتأكد من توفر البنود من عدمها، تم إدراج الجدول

الموالي:

الجدول رقم (14): الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات

الشركات المدرجة في البورصة					قطاع الأعمال	
روبية	الأوراسي	أليانس	صيدال	بيوفارم		
0	0	0	0	1	هل تتم مناقشة إستراتيجية الشركة؟	29
1	1	1	1	1	هل يتضمن التقرير تفاصيل عن نوع النشاط الذي تمارسه الشركة؟	30
0	0	0	0	1	هل تعطي الشركة لمحة عن الاتجاهات السائدة في الصناعة أو النشاط الذي تعمل فيه؟	31
1	1	1	1	1	هل يتضمن تقرير الشركة تفاصيل عن المنتجات أو الخدمات التي تقدمها؟	32
0	1	0	1	1	هل يتم تقديم تحليل للقطاعات وفقا لخطوط النشاط أو الإنتاج؟	33
0	0	0	0	0	هل تفصح الشركة عن حصتها في السوق لجزء أو لكل أنشطتها؟	34
0	1	0	0	0	هل يتضمن تقرير الشركة تنبؤات عن الأرباح الأساسية لأي نوع من منتجاتها أو خدماتها؟	35
0	1	0	0	0	هل تقوم الشركة بتقديم تنبؤات عن الأرباح الأساسية لأي نوع من منتجاتها أو خدماتها بالتفصيل؟	36
0	1	0	1	0	هل تفصح الشركة عن منتجاتها بشكل مادي (كميات وأحجام المنتجات)؟	37
0	1	0	0	0	هل تقدم الشركة تنبؤات عن المنتجات من أي نوع كان؟	38
0	1	0	0	1	هل تفصح الشركة عن خصائص الأصول المستخدمة؟	39
0	0	1	0	1	هل تفصح الشركة عن مؤشرات الكفاءة (العائد على الأصول، العائد على الأموال الخاصة...الخ)؟	40
0	1	0	0	1	هل تقدم الشركة أي نسب خاصة عن الصناعة أو النشاط الذي تعمل فيه؟	41
0	0	0	1	1	هل تفصح الشركة عن خططها الاستثمارية للسنوات القادمة؟	42
0	0	0	1	1	هل تفصح الشركة عن تفاصيل خططها الاستثمارية للسنوات القادمة؟	43

الفصل الرابع: واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية

المجموع	10	6	3	9	2
مراجعة السياسات المحاسبية					
44	هل يتم الإفصاح عن المعلومات المالية على أساس ربع سنوي؟	0	0	0	0
45	هل تناقش الشركة سياساتها المحاسبية؟	1	1	0	1
46	هل تفصح الشركة عن المعايير المحاسبية التي تستخدمها في حساباتها؟	1	1	1	1
47	هل تقدم الشركة حساباتها طبقا للمعايير المحاسبية المحلية؟	1	1	1	1
48	هل تقدم الشركة حساباتها بطريقة محاسبية بديلة طبقا لمعايير معترف بها دوليا؟	0	0	0	0
49	هل تقدم الشركة الميزانية طبقا لمعايير محاسبية معترف بها دوليا؟	0	0	0	0
50	هل تقدم الشركة جدول حساب النتيجة طبقا لمعايير محاسبية معترف بها دوليا؟	0	0	0	0
51	هل تقدم الشركة جدول تدفقات الخزينة طبقا لمعايير محاسبية معترف بها دوليا؟	0	0	0	0
52	هل تقدم الشركة تسوية لحساباتها المعدة وفقا للمعايير المحاسبية المحلية لتتوافق مع طرق معترف بها دوليا؟	0	0	0	0
المجموع					
3 3 2 3 3					
تفاصيل السياسات المحاسبية					
53	هل تفصح الشركة عن طرق تقييم الأصول؟	1	1	0	1
54	هل تفصح الشركة عن معلومات حول طرق اهتلاك الأصول الثابتة؟	1	1	0	1
55	هل تعد الشركة قوائم مالية مجمعة؟	1	1	1	0
المجموع					
3 3 1 2 2					
هيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة					
56	هل تقدم الشركة قائمة للشركات التي تمتلك فيها حصة أقلية؟	1	1	0	0
57	هل تقدم الشركة معلومات عن هيكل الملكية في الشركات التابعة؟	0	0	1	0
58	هل توجد قائمة أو سجل للتعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة؟	0	0	0	0

الفصل الرابع: واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية

0	0	0	0	0	59 هل توجد قائمة أو سجل لتعاملات المجموعة؟
0	0	1	1	1	المجموع
					معلومات عن مدققي الحسابات
1	1	1	1	1	60 هل تفصح الشركة عن اسم الشركة التي قامت بتدقيق حساباتها؟
1	0	0	0	1	61 هل تقوم الشركة بنشر تقرير مدقق الحسابات؟
0	0	0	0	0	62 هل تفصح الشركة عن الأتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات عن عملية التدقيق؟
0	0	0	0	0	63 هل تفصح الشركة عن أي أتعاب أخرى يتقاضاها مدقق الحسابات عن خدمات أخرى غير متعلقة بعملية التدقيق؟
2	1	1	1	2	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منهجية ستاندرد والتقارير المالية التي تم فحصها.

من خلال الجدول أعلاه، يظهر التباين في المحتوى المعلوماتي الخاص بالشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات للشركات المدرجة في البورصة، حيث لا تفصح هذه الأخيرة مجتمعة عن إحدى عشرة بندا من بين 35 بندا أي نسبة 31,42%، كما سجلت شركة بيوفارم وشركة أليانس أعلى وأدنى درجات الإفصاح على الترتيب من بين الشركات التي شملتها الدراسة، وفيما يلي تحليل مفصل للنتائج المسجلة في هذا الجدول:

1. قطاع الأعمال:

تضمن هذا المحور خمسة عشر بندا خاص بطبيعة ونوع النشاط الممارس، من خلال النتائج المتوصل إليها سجلت 3 شركات (60% من الشركات المدرجة في البورصة) مستوى إفصاح يقل عن نسبة 50%، يتعلق الأمر بكل من شركة صيدال، شركة أليانس وشركة رويبة بنسبة 40%، 20% و 13,13% على الترتيب، وفيما يلي توضيح لأهم الجوانب المرتبطة بالإفصاح عن قطاع الأعمال:

تفصح شركة بيوفارم في تقاريرها المالية السنوية عن إستراتيجيتها المتمثلة في تعزيز وتيرة النمو التي ينشطها الطلب الكبير من سوق الأدوية الجزائرية، مع اعتماد التخصيص العملياتي الذي يسمح بترشيد التكاليف وتحسين الاستغلال الأمثل لموارد الشركة، إضافة إلى الالتزام بمعايير الجودة الصادرة عن الوكالة الوطنية الفرنسية لسلامة الأدوية والمنتجات الصحية، كما تضمن التقرير السنوي لمحة عن الاتجاهات السائدة في صناعة الأدوية (السؤال رقم 31)، من خلال الإفصاح عن ترتيب أفضل عشرة شركات أدوية عام 2017 متبوعا بنمو المبيعات العالمية للأدوية بنسبة 6% عن عام 2016، الأمر

الذي يرجع بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب عن المنتجات الصيدلانية في الدول ذات الأسواق الضعيفة للأدوية.¹

يتم الإفصاح في التقارير السنوية عن أنواع النشاطات التي تمارسها الشركات الخمسة المدرجة في البورصة (السؤالان رقم 30 و 32)، كما تتضمن المواقع الإلكترونية للشركات تفصيل لجميع الفئات من المنتجات والخدمات المقدمة.

من بين خمسة شركات تقوم ثلاثة شركات بتقديم تحليل للقطاعات وفقا لخطوط النشاط أو الإنتاج (السؤال رقم 33)، كما تجدر الإشارة أن النظام المحاسبي المالي قد نص في إطار المعلومات ذات الطابع العام عن تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي،² تتمثل الشركات التي قامت بالإفصاح كما يلي:

- تفصح شركة بيوفارم في تقرير التسيير لسنة 2018 عن توزيع منتجاتها ورقم أعمالها حسب القطاعات الجغرافية، من خلال الشركات التابعة لها، حيث ارتفع رقم الأعمال بنسبة 7,7% مقارنة بسنة 2017 نتيجة ارتفاع نشاط التوزيع مقابل انخفاض حجم المنتجات المستوردة بسبب القيود المفروضة، مع زيادة مبيعات الشركة التابعة Biopure بنسبة 8% والاستحواذ على شركة IMPSA التي حققت رقم أعمال بقيمة 1,7 مليار دينار جزائري خلال فترة التوحيد؛
- تفصح شركة صيدال في تقرير التسيير لمجلس الإدارة سنة 2018 عن تطور وتوزيع المبيعات بالكميات والمبالغ من خلال نقاط الإنتاج في الولايات والشبكات التجارية (وسط، شرق، غرب)، إضافة إلى المردودات من المبيعات؛
- تفصح شركة الأوراسي عن تطور وتوزيع رقم أعمالها في تقرير التسيير لسنة 2018 حسب أنشطتها المختلفة من إيواء، إطعام، مشروبات وأنشطة أخرى، كما يتم توزيع رقم أعمالها على الوحدات التابعة لها.

بالنسبة للبند المتعلقة بتقديم تنبؤات عن المنتجات بالكميات والأحجام (الأسئلة من 35 إلى 38)، تقوم شركة الأوراسي بالكشف عن تطور الوضع الاقتصادي في تقرير التسيير لسنة 2018، وذلك بالإفصاح عن تنبؤات المنتجات والمصاريف المرتبطة بكل منتج، كما تقوم شركة صيدال بالإفصاح عن مبيعاتها بالكميات والمبالغ (السؤال رقم 37) لكل صنف من أصناف الأدوية المصنعة في شكل أقراص، حقن، مرهم جلدي...الخ.

¹ Biopharm, Rapport annuel de gestion 2018, Alger, 2018, PP 7-8.

² القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 41.

تقوم شركتان من أصل خمسة بالإفصاح عن خصائص الأصول المستخدمة (السؤال رقم 39)، يتعلق الأمر بكل من شركة بيوфарم وشركة الأوراسي، مع الإشارة أن النظام المحاسبي المالي من خلال القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية قد نص في الإفصاح ضمن الملحق عن أصناف الأصول المستخدمة ومكوناتها سواء كانت مادية أو معنوية.¹

تقوم كل من شركة بيوфарم وأليانس بالإفصاح عن مؤشرات الكفاءة لسنة 2018 (السؤال رقم 40)، حيث بلغ العائد على الأموال الخاصة لشركة أليانس نسبة 13,5% ما يدل على سلامة الوضع المالي للشركة، في المقابل سجلت شركة بيوфарم عائد على الأموال الخاصة بنسبة 20%. كما تقوم شركة الأوراسي بالإفصاح عن بعض النسب الخاصة بالنشاط الذي تعمل فيه ضمن تقرير التسيير لسنة 2018، والمتمثلة في رأس المال العامل، نسبة الاستقلالية المالية ونسبة التمويل الدائم البالغة 1,2.

تقدم شركة صيدال وشركة بيوфарم تفاصيل عن خططها الاستثمارية للسنوات القادمة (السؤال رقم 42 و 43)، حيث أعلنت شركة بيوфарم سنة 2018 عن مشاريعها الاستثمارية على رأسها إنشاء وحدة إنتاج جديدة بواد سمار بمقدار 5,7 مليار دينار جزائري على أن تشرع الوحدة في العمل بداية من الثلاثي الأول من سنة 2021، كما كشفت شركة صيدال عن إنشاء مركز للبحث والتطوير مرفقا بنسبة الإنجاز كأحد خططها الاستثمارية، والمتوقع استلامه سنة 2019.

2. مراجعة وتفاصيل السياسات المحاسبية:

تضمنا محورا السياسات المحاسبية 12 بندا من السؤال رقم 44 إلى السؤال رقم 55، ومن خلال النتائج المتوصل إليها سجلت الشركات المدرجة في السوق الرئيسي لبورصة الجزائر مستويات إفصاح تتراوح بين 22,22% و 33,33% لمحور مراجعة السياسات المحاسبية، في حين تفصح شركة أليانس عن بند واحد فقط فيما يخص تفاصيل السياسات المحاسبية، وفيما يلي توضيح لأهم جوانب الإفصاح في الشركات الخمسة:

تستند التقارير المالية المرحلية أهميتها نتيجة للتغيرات المستمرة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، حيث تقوم الشركات المعنية بالدراسة بالإفصاح عن معلوماتها المالية على أساس نصف سنوي بشكل سداسي بدل كل ثلاثة أشهر. لا تناقش شركة أليانس سياساتها المحاسبية (السؤال رقم 45)، والتي تمثل الأسس المحددة والقواعد والأعراف والممارسات التي تتبعها المنشأة في عملية إعداد وعرض قوائمها المالية، حيث تعد أليانس الشركة الوحيدة من بين الشركات الخمسة التي لا تتضمن تقاريرها المالية ملحق للقوائم المالية.

¹ القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 39-41.

تفصح الشركات الخمسة عن المعايير المحاسبية المطبقة (السؤالان رقم 46-47)، وذلك من خلال إعلان الامتثال لأحكام القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي والنصوص اللاحقة المعتمدة لتطبيقه، بما في ذلك القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 سواء في تقرير التسيير أو ملحق القوائم المالية أو تقرير مدقق الحسابات، كما تحتكم شركة أليانس أيضا في إعداد قوائمها المالية إلى القواعد والإجراءات المنصوص عليها في الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمين والمكمل بالقانون رقم 06-04 المؤرخ 20 فبراير 2006 نظرا لخصوصية القطاع الذي تنشط فيه.¹

لا يتم الإفصاح عن باقي بنود السياسات المحاسبية، وذلك راجع إلى غياب أي نص قانوني صريح لإمكانية التطرق أو الاعتماد على نصوص المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في حالة عدم وجود نصوص كافية في المعايير خاصة مع غياب التعديلات والمراجعات الدورية والالزمة للنظام المحاسبي المالي منذ تاريخ إصداره، كما خلقت الجهود المبذولة لتحقيق التوحيد المحاسبي عدة فروقات جديدة مع النظام المحاسبي المالي نتيجة للتعديلات والتحسينات المستمرة التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية، أهمها تعديل مفهوم الأهمية النسبية، إضافة قائمة الدخل الشامل الآخر، إلغاء وتعديل ودمج بعض المعايير.

تفصح الشركات الخمسة ما عدا شركة أليانس عن طرق اهتلاك وتقييم الأصول بموجب متطلبات النظام المحاسبي المالي (السؤالان رقم 53-54)، حيث يتم تسجيل الأصول الثابتة بتكلفة الاستحواذ ويتم اهتلاكها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، كما يتم عرض فترات الاهتلاك المستخدمة في ملحق القوائم المالية.

ثلاثة شركات من أصل خمسة تقوم بإعداد القوائم المالية المجمعة، يتعلق الأمر بكل من بيوفارم، صيدال وأليانس، في حين تقوم شركة الأوراسي بإعداد قوائم مالية مركبة لوحدها كمجموعة خاضعة لنفس المركز الاستراتيجي لاتخاذ القرارات، بينما لا تمتلك شركة روية شركات تابعة.

3. هيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة:

تضمن هذا المحور معلومات عن الأطراف ذات العلاقة بالشركة في حدود أربعة بنود، كما يظهر من خلال الجدول أعلاه تسجيل الشركات الخمسة متوسط إفصاح ضئيل جدا بنسبة 15%، وفيما يلي توضيح لمختلف البنود التي تم الإفصاح عنها:

¹ Alliance Assurance, Notice d'information, Op cit, P38.

توضح تقارير التسيير لكل من شركة بيوفارم وشركة صيدال نسبة امتلاكها لحصة أقلية (السؤال رقم 56)، فشركة بيوفارم تمتلك حصة 30% في رأس مال شركة بيوفارم للاستثمار التي تمثل المجموعة في الشركات التي سيتم إنشاؤها مع الشركاء، في المقابل تمتلك صيدال حصة أقلية في أربع شركات، على سبيل المثال لا الحصر شركة ACDIMA التي تمتلك حصة 43,0% في رأسمالها. يقتصر تقديم معلومات عن هيكل الملكية في الشركات التابعة على شركة أليانس (السؤال رقم 57)، فمن خلال تقرير التسيير لسنة 2018، يتضح أن الشركة التابعة (Algérie Touring Assistance -ATA-) مملوكة من قبل شركة أليانس بنسبة 75% و 25% الباقية مملوكة لشركة Algeria Touring Investment.

لا تفصح الشركات الخمسة عن قائمة أو سجل تعاملات المجموعة أو تلك التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة (السؤالان رقم 58 و 59)، وتجدر الإشارة أنه نظرا لتعقيد نطاق العمليات التي تقوم بها الشركات في سوق الأوراق المالية، يتطلب معيار المحاسبة الدولي IAS24 والنظام المحاسبي المالي الإفصاح عن طبيعة العلاقة مع الأطراف ذات العلاقة إلى جانب المعلومات حول حجم ومبالغ المعاملات حتى يتأكد من شفافيته ونزاهتها وأنها تمت على أسس تجارية.¹

4. معلومات عن مدقي الحسابات:

تضمن هذا المحور معلومات عن مدقي الحسابات من السؤال رقم 60 إلى السؤال رقم 63، كما يظهر من خلال الجدول أعلاه تسجيل الشركات الخمسة متوسط إفصاح بنسبة 35%، وفيما يلي توضيح لمختلف البنود التي تم الإفصاح عنها:

قامت الشركات الخمسة المدرجة في البورصة بالإفصاح في تقاريرها المالية السنوية عن اسم ولقب مدقق الحسابات، كما تتوفر شركة بيوفارم وصيدال وأليانس على محافظان للحسابات وفقا للمادة 732 من القانون التجاري التي تنص على إلزام الشركات الأم التي تلجأ علنيا للدخار بإعداد قوائم مالية موحدة مع قيام محافظان للحسابات على الأقل بمراقبة الشركات القابضة.²

يتم الإفصاح عن تقرير مدقق الحسابات (السؤال رقم 61) بالنسبة لشركة روية ضمن موقعها الالكتروني، كما تضمن تقرير التسيير لشركة بيوفارم تقرير مفصل لمدقق الحسابات، مع الإشارة إلى تضمن التقارير المالية للشركات الخمسة قرار اعتماد أتعاب مدقي الحسابات دون الإفصاح عن مقدارها.

¹ القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 40.

² الأمر رقم 96-27 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 1996، ص 7.

المطلب الثالث: تحليل مستوى الإفصاح والشفافية عن هيكل وإجراءات مجلس الإدارة

يتم في هذا المطلب تحليل فئة الإفصاح والشفافية عن هيكل وإجراءات مجلس الإدارة الخاصة بمنهجية ستاندراند بورز في الشركات الخمسة المدرجة في بورصة الجزائر، والتي تحتوي على 35 بنداً مقسماً إلى أربعة محاور، هي: هيكل مجلس الإدارة وتركيبته، تدريب أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم، مكافآت المدراء التنفيذيين وتقييمهم.

بعد الإطلاع على البيانات التي تم جمعها والتأكد من توفر البنود من عدمها، تم إدراج الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): الإفصاح والشفافية عن هيكل وإجراءات مجلس الإدارة

الشركات المدرجة في البورصة					هيكل مجلس الإدارة وتركيبته	
رويبة	الأوراسي	أليانس	صيدال	بيوفارم		
1	1	1	1	1	هل يتم تسجيل والإفصاح عن رئيس مجلس الإدارة؟	64
0	0	0	0	1	هل يتم تقديم تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة غير الاسم واللقب؟	65
0	1	0	1	1	هل توجد قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة؟	66
0	0	0	0	1	هل يتم تقديم تفاصيل عن أعضاء مجلس الإدارة غير الأسماء والألقاب؟	67
0	0	0	1	1	هل توجد تفاصيل عن الوظائف الحالية لأعضاء مجلس الإدارة؟	68
0	0	0	0	1	هل توجد تفاصيل عن الوظائف السابقة لأعضاء مجلس الإدارة؟	69
0	0	0	1	1	هل يتم الإفصاح عن تاريخ انضمام الأعضاء لمجلس الإدارة؟	70
0	0	0	0	0	هل يوجد تصنيف لأعضاء مجلس الإدارة إلى تنفيذيين أو أعضاء خارجيين؟	71
1	2	1	4	7	المجموع	
					دور مجلس الإدارة	
0	0	0	1	1	هل توجد تفاصيل عن دور مجلس الإدارة في الشركة؟	72
0	1	0	1	0	هل يتم الإفصاح عن قائمة بالمسائل الذي يتم إسنادها لمجلس الإدارة؟	73

الفصل الرابع: واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية

0	0	0	1	1	74 هل هناك قائمة باللجان التابعة لمجلس الإدارة؟
0	1	1	1	0	75 هل تتم مراجعة الاجتماع السابق لمجلس الإدارة (محضر المجلس)؟
0	0	0	1	1	76 هل توجد لجنة للتدقيق؟
0	0	0	0	1	77 هل يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء لجنة التدقيق؟
0	0	0	0	1	78 هل توجد لجنة المكافآت (التعويضات)؟
0	0	0	0	1	79 هل يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء لجنة المكافآت؟
0	0	0	0	1	80 هل توجد لجنة للتعيينات؟
0	0	0	0	1	81 هل يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء لجنة التعيينات؟
0	1	0	1	1	82 هل توجد وظيفة للتدقيق الداخلي تعمل إلى جانب لجنة التدقيق؟
0	0	0	1	0	83 هل توجد لجنة للاستراتيجيات أو الاستثمار أو التمويل؟
0	3	1	7	9	المجموع
					تدريب أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم
0	0	0	0	0	84 هل يتم الإفصاح عن ما إذا كان يتم توفير برامج تدريب لأعضاء مجلس الإدارة؟
0	0	0	0	0	85 هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة في الشركة؟
0	0	0	0	0	86 هل تتم مناقشة عملية اتخاذ القرار بخصوص تحديد أتعاب أعضاء مجلس الإدارة؟
0	0	0	0	0	87 هل تفصح الشركة بالأرقام عن رواتب أعضاء مجلس الإدارة؟
0	0	0	0	0	88 هل يتم الإفصاح عن نوعية رواتب أعضاء مجلس الإدارة (نقد، أسهم...؟)
0	0	0	0	0	89 هل يتم الإفصاح عن تفاصيل بخصوص ربط رواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة بالأداء؟
0	0	0	0	0	المجموع
					مكافآت المدراء التنفيذيين وتقييمهم
0	1	0	0	1	90 هل يتم الإفصاح عن قائمة بأسماء كبار المديرين (غير الأعضاء في المجلس)؟
0	0	0	0	1	91 هل يتم الإفصاح عن الخبرات السابقة لكبار المديرين؟
0	0	0	0	0	92 هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم المملوكة لكبار المديرين؟

الفصل الرابع: واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية

93	هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم المملوكة من طرف المسيرين في شركات تابعة أخرى؟	0	0	0	0	0
94	هل تتم مناقشة عملية اتخاذ القرار بخصوص تحديد رواتب المسيرين (غير الأعضاء في مجلس الإدارة)؟	0	0	0	0	0
95	هل يتم الإفصاح عن أرقام رواتب المديرين (غير الأعضاء في مجلس الإدارة)؟	0	0	0	0	0
96	هل يتم الإفصاح عن نوعية رواتب المسيرين (غير الأعضاء في مجلس الإدارة)؟	0	0	0	0	0
97	هل يتم تقديم معلومات بخصوص ربط رواتب ومكافآت المسيرين بالأداء؟	0	0	0	0	0
98	هل يتم الإفصاح عن تفاصيل عقد الرئيس التنفيذي؟	0	0	0	0	0
المجموع		0	1	0	0	2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منهجية ستاندرد والتقارير المالية التي تم فحصها.

من خلال الجدول أعلاه تدني مستويات الإفصاح والشفافية عن هيكل وإجراءات مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، حيث لا تفصح هذه الأخيرة عن 14 بندا من بين 35 أي نسبة 40%، كما سجلت شركة روية مستويات إفصاح تساوي الصفر للمحاور الثلاثة التي تلي الإفصاح عن هيكل مجلس الإدارة وتركيبته، وفيما يلي تحليل مفصل للنتائج المسجلة في هذا الجدول:

1. هيكل مجلس الإدارة وتركيبته:

يظهر التباين في المحتوى المعلوماتي الخاص بهيكل هيكل الإدارة وتركيبته للشركات الخمسة المدرجة في البورصة، حيث تتراوح مستويات الإفصاح بين 12,5% و 87,5% كأعلى نسبة سجلتها شركة بيوفارم، وفيما يلي توضيح لمختلف البنود التي تفصح عنها الشركات المعنية بالدراسة:

تفصح الشركات الخمسة في تقاريرها المالية السنوية ومواقعها الإلكترونية عن هوية رئيس مجلس الإدارة (السؤال رقم 64)، في حين يتوقف تقديم التفاصيل غير الاسم واللقب (السؤال رقم 65) على شركة بيوفارم، حيث تغطي هذه التفاصيل معلومات عن منصب الرئيس كعضو في المجلس بصفته الشخصية وممثل لشركة ADB Entreprise WLL المستحوذة على غالبية الأسهم، إضافة إلى تقديم معلومات حول خبراته المهنية في مجال الاستثمار والدمج والاستحواذ وأهم المناصب التي شغلها كعضو في اللجان أو مديرا تنفيذيا في الشركات التي استثمر فيها، كما تضمن تقرير التسيير الدرجات العلمية المتحصل عليها حتى تاريخ إعداد التقارير.

من بين خمسة شركات تقوم ثلاثة شركات بتقديم قائمة لأعضاء مجلس الإدارة (السؤال رقم 66)، يتعلق الأمر بكل من شركة صيدال، الأوراسي وشركة بيوфарم، هذه الأخيرة التي تقدم تفاصيل عن الدرجات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة، المجالات التي تغطيها خبراتهم المهنية إضافة إلى وظائفهم السابقة وعناوين إقامتهم (السؤالان رقم 67 و 69).

تقوم كل من شركة بيوфарم وشركة صيدال بالإفصاح في تقارير التسيير عن تاريخ انضمام الأعضاء إلى مجلس الإدارة إضافة إلى وظائفهم الحالية (السؤالان رقم 68 و 70)، كما ينص النظام الأساسي للشركات المعنية بالدراسة على عدم تجاوز عضوية أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبل الجمعية العامة العادية مدة ست سنوات.

2. دور مجلس الإدارة:

يتضمن هذا المحور اثني عشر بنداً من السؤال رقم 72 إلى غاية السؤال رقم 84، ومن خلال النتائج المتوصل إليها يتضح تدني المعلومات التي تم الإفصاح عنها بمتوسط 4 بنود للشركات الخمسة أي نسبة 33,33%، حيث تحتل شركة بيوфарم الصدارة بنسبة 75% تليها شركة صيدال بنسبة 58,33%، وفيما يلي تحليل مفصل للنتائج المسجلة في هذا الجدول:

تفصح شركة بيوфарم وشركة صيدال في تقارير التسيير عن دور مجلس الإدارة (السؤال رقم 62)، حيث يتولى مسؤولية الإشراف والمراقبة على شؤون الشركة وإدارتها مع اتخاذ القرارات كهيئة تسييرية، كما يتصرف باسم الشركة في التعاملات مع الغير.

تفصح شركة صيدال والأوراسي عن قائمة الملفات التي يتم التعامل معها من خلال اجتماعات مجلس الإدارة (السؤال رقم 73)، كما يتم الإفصاح ضمن تقارير التسيير السنوية عن جميع التوصيات والقضايا المعالجة أو تلك التي هي في طور المعالجة (السؤال رقم 75).

تقدم شركتين من أصل خمسة شركات مدرجة في بورصة الجزائر قائمة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (السؤال رقم 74)، حيث تتوفر شركة صيدال على لجنة الموارد البشرية، لجنة الاستثمار ولجنة التدقيق، هذه الأخيرة التي تعمل على إضافة نوع من المصداقية والفعالية للقوائم المالية، كما تتوفر شركة بيوфарم على لجنة التدقيق التي تساعد مجلس الإدارة في مهمته الرقابية والمكونة من عضوين من مجلس الإدارة، إضافة إلى لجنة المكافآت والتعيينات المكونة من رئيس وعضو مجلس الإدارة.

تشمل وظائف كل من شركة بيوфарم، صيدال والأوراسي وظيفة التدقيق الداخلي التدقيق الداخلي (السؤال رقم 82)، وذلك من أجل مراقبة وضبط العمليات داخل الشركات من خلال مراجعة شاملة ودورية

تسمح بتقديم معلومات نوعية إلى مجلس الإدارة بغرض اتخاذ إجراءات تصحيحية التي من شأنها تطوير الشركة.

3. تدريب أعضاء مجلس الإدارة:

يتضمن هذا المحور ستة بنود من السؤال رقم 84 إلى غاية السؤال رقم 89، ويتضح من خلال الجدول أعلاه تحفظ الشركات الخمسة تقديم معلومات تتعلق بتدريب أعضاء مجلس الإدارة وطبيعة رواتبهم ومكافآتهم، حيث يمكن الوقوف على أهم الجوانب المرتبطة بهذا المحور كالآتي:

لا يتم الإفصاح عن برامج تدريب وتكوين أعضاء مجلس الإدارة (السؤال رقم 84)، ومقابل ذلك تحرص الشركات الخمسة عن تقديم معلومات عن تدريب المديرين غير الأعضاء في مجلس الإدارة في تقارير التسيير.

لا يتم الإفصاح عن عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الخمسة (السؤال رقم 85)، إلا أن القانون التجاري يقتضي من خلال المادة رقم 619 المعدلة أن يكون مجلس الإدارة "مالكا لعدد من الأسهم يمثل على الأقل 20% من رأسمال الشركة، ويحدد القانون الأساسي الحد الأدنى من الأسهم التي يحوزها كل قائم بالإدارة".¹

لا تفصح الشركات الخمسة عن نوعية وأرقام رواتب أعضاء مجلس الإدارة بالتفصيل (السؤال رقم 87 و88)، إلا أنها تفصح عن جزء من الرواتب والمكافآت وفق للمادة رقم 632 من القانون التجاري، حيث "تمنح الجمعية العامة لمجلس الإدارة، مكافأة عن نشاطات أعضائه، مبلغا ثابتا سنويا عن بدل الحضور"،² كما تقدم شركة الأوراسي قائمة إضافية لتكاليف السفر والمهمات لأعضاء مجلس إدارة شركة الأوراسي.

4. مكافآت المدراء التنفيذيين وتقييمهم:

يتضمن هذا المحور تسعة بنود من السؤال رقم 90 إلى غاية السؤال رقم 98، ومن خلال النتائج المتوصل إليها يتضح تدني مستوى الإفصاح عن مكافآت المديرين وتقييمهم، حيث تم تسجيل معدل 1,5 أي نسبة 16,66% فقط، وفيما يلي مختلف البنود التي تم الإفصاح عنها:

يقتصر الإفصاح عن أسماء كبار المسيرين (غير الأعضاء في المجلس) على شركة بيوفارم والأوراسي (السؤال رقم 90)، حيث يتم الإفصاح في تقرير التسيير لشركة الأوراسي عن الرئيس المدير العام، المدير المالي والمحاسبي، المدير التجاري ومدير التمويل، في المقابل يتم الكشف في شركة بيوفارم

¹ المرسوم التشريعي رقم 93-08 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 1993، ص 13.

² المرجع نفسه، ص 16.

عن المدير العام للمجمع والرئيس المدير العام للشركات التابعة، إضافة إلى تقديم خبراتهم المهنية ودرجاتهم العلمية.

لا يتم الإفصاح عن رواتب المديرين (غير الأعضاء في مجلس الإدارة) في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر (السؤال رقم 95)، هذه الأخيرة التي تضمن تقرير مدقق حساباتها بمقتضى القانون رقم 01-10 الخاص بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد¹ المبلغ الإجمالي للتعويضات بما في ذلك جميع المزايا المدفوعة لأفضل خمسة أو عشرة مديرين، حيث كشفت شركة بيوفارم عن مبلغ إجمالي التعويضات لنشاط 2018 والمقدر بـ 172 209 087 دينار جزائري لأفضل عشرة مديرين.

المبحث الثالث: واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

في إطار تحديد مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وتشخيص واقع ممارسات الإفصاح بين الشركات محل الدراسة، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تهتم بعرض أثر كل من حجم الشركة، الرفع المالي والشكل القانوني على مستويات الإفصاح والشفافية.

المطلب الأول: أثر حجم الشركة على الإفصاح والشفافية

يتم في هذا المطلب تحليل والحكم على مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة باستخدام نتائج تطبيق منهجية ستاندراند بورز، إضافة إلى إجراء مقارنة مع دراسات اعتمدت نفس المؤشر في عدة أسواق مالية لدول مختلفة، ليتم بعد ذلك دراسة أثر حجم الشركة على ممارسات الإفصاح في بورصة الجزائر من خلال أكثر مقاييس الحجم المعتمدة وباستخدام الأساليب الإحصائية الضرورية.

الفرع الأول: مستوى الإفصاح والشفافية للشركات محل الدراسة

من أجل الإجابة على السؤال الفرعي الأول والحكم على ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر، تم عرض درجات الإفصاح المسجلة والنسب المئوية لإجمالي الدرجات التي تم الحصول عليها خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

¹ القانون رقم 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المؤرخ في 29 جوان 2010، مرجع سابق، ص 7.

الفصل الرابع: واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية

الجدول رقم (16): نتائج الإفصاح والشفافية حسب فئات منهجية ستاندر د بورز

بنود S&P	28	35	35	98	100%
هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	هيكل وإجراءات مجلس الإدارة	إجمالي درجات الإفصاح	% الإفصاح في الشركات	
1 بيوفارم	13	19	18	50	51,02
2 صيدال	6	14	11	31	31,63
3 الأوراسي	6	15	6	27	27,55
4 رويبة	6	9	1	16	16,32
5 أليانس	6	8	2	16	16,32
متوسط الدرجات	7,4	13	7,6	28	-
النسبة المئوية	26,42%	37,14%	21,71%	-	28,57%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منهجية ستاندر د والتقارير المالية التي تم فحصها.

من خلال تحليل الجدول أعلاه، يتضح أن الشركات الخمسة التي تم فحص تقاريرها المالية قد سجلت مستوى منخفض من الإفصاح والشفافية بنسبة 28,57% (أقل من 40%)، حيث بلغ متوسط الإفصاح والشفافية أكثر الشركات شفافية في الدراسة التطبيقية نسبة 51,02% (يتعلق الأمر بشركة بيوفارم)، كما أظهرت 60% من الشركات المدرجة في بورصة الجزائر درجات أقل من متوسط الإفصاح والشفافية البالغ 28 بنسبة 28,57%. تعتبر النتائج المتوصل إليها ضعيفة مقارنة بالنتائج التي حققتها الأسواق الناشئة الأخرى التي شملتها منهجية ستاندر د بورز (47% لروسيا، 44% لكازاخستان و40% للأسواق الناشئة بآسيا)، مع تسجيل فجوة أكبر مقارنة بنظيرتها من الشركات المملوكة للدولة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية المطبقة لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والتي بلغ الإفصاح فيها نسبة 63%.

توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن بيوفارم وصيدال هي الشركات الأكثر إفصاحا على مستوى بورصة الجزائر للقيم المنقولة، مع تدني أنماط إفصاح الشركات الخمسة في جميع المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالإفصاح عن فئة هيكل وإجراءات مجلس الإدارة، في حين سجلت كل من شركة رويبة ومجمع أليانس أدنى مستويات الإفصاح بنسبة 16,32% لكل منهما على حدة.

نلاحظ بالنسبة للسنوات الثلاث (2016، 2017 و2018)، تسجيل متوسط إفصاح بمقدار 7,4 درجة أي بنسبة 26,42% فيما يتعلق بفئة هيكل الملكية وحقوق المستثمرين، حيث تمثل هذه النتيجة

مستوى منخفضا للشفافية والإفصاح (أقل من 40%)، هذا يدل على ميل الشركات الجزائرية لإخفاء الحقائق، فيما يخص تفاصيل فئات الأسهم والمساهمين والحقوق المرتبطة بكل سهم، إضافة إلى التستر عن لوائح حوكمة الشركات.

بالنسبة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمحور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات، يوضح الجدول رقم (16) أعلاه أن 40% من الشركات محل الدراسة سجلت درجات أقل من متوسط الإفصاح والشفافية البالغ 13 بنسبة 37,14%، كما نلاحظ أيضا أن معظم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تميل إلى عدم الكشف عن المعلومات المتعلقة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك المكافآت والأسهم المنسوبة إليهم، حيث يشير الجدول أعلاه إلى أن شركتين فقط حصلت على درجات أعلى من المتوسط البالغ 7,6 أو نسبة 21,71%، كل هذا ينعكس سلبا على قدرة المالكين على مراقبة ومساءلة أعضاء مجلس الإدارة فيما يخص قدرتهم على تحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الثاني: تحليل مقاييس حجم الشركات وعلاقتها بالإفصاح والشفافية

نحاول في هذا الجانب من الدراسة تحديد أثر حجم الشركة على مستويات الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة، حيث تجدر الإشارة أننا لا نستخدم جميع المقاييس الممكنة لحجم الشركة، وإنما ندرس فقط المقاييس الثلاثة الأكثر استخداما والمتاحة في دراستنا.

وفقا لدراسة (Chongyu Dang & ALL, 2017) بعنوان "Measuring firm size in empirical corporate finance" نجد أن أكثر المقاييس استخداما لتمثيل حجم الشركات وفقا لمسح أجري على 100 دراسة تجريبية من الأدبيات المالية والمحاسبية هي اللوغاريتم الطبيعي* لثلاث مقاييس (إجمالي الأصول، إجمالي المبيعات (رقم الأعمال) والقيمة السوقية)، حيث تستخدم هذه المقاييس في 85 دراسة من أصل 87 دراسة تستخدم مقاييس مفردة غير متعددة، موزعة كالاتي: 49 دراسة تستخدم إجمالي الأصول؛ 20 دراسة تستخدم القيمة السوقية و16 دراسة تستخدم إجمالي المبيعات، كما تظهر الدراسات الثلاثة عشر (13) المتبقية استخدام مقاييس متعددة بإضافة على سبيل المثال: عدد الموظفين؛ إجمالي الأرباح أو صافي أصول الشركة.¹

من أجل الإجابة على السؤال الفرعي الثاني وتحديد أثر حجم الشركة على ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر، تم عرض نتائج الإفصاح والشفافية المسجلة حسب مقاييس الحجم الثلاثة الخاصة بسنة 2018 في الجدول رقم (17).

* قد يكون تذبذب داخل المتغير الواحد (قيم مرتفعة ومنخفضة)، ويعمل اللوغاريتم الطبيعي على تقريب هذه القيم إلى قيم متجانسة غير شاذة.

¹ Chongyu Dang, Zhichuan Frank Li & Chen Yang, Measuring firm size in empirical corporate finance, Journal of Banking and finance, Vo 86, 2017, PP 7-8.

الفصل الرابع: واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية

الجدول رقم (17): نتائج الإفصاح والشفافية حسب حجم الشركات

بنود S&P					98
الشركات	بيوفارم	صيدال	الأوراسي	روبية	أليانس
إجمالي الأصول (مليار دج)	55,38	39,57	11,36	10,06	8,45
إجمالي المبيعات (مليار دج)	63,05	10,31	2,72	5,93	5
القيمة السوقية (مليار دج)	29,35	6,35	3,15	2,25	2,47
إجمالي الأصول (Ln) *	24,7376	24,4014	23,1536	23,0327	22,8574
إجمالي المبيعات (Ln) *	24,8672	23,0571	21,7246	22,5044	22,3331
القيمة السوقية (Ln) *	24,1025	22,5717	21,8706	21,5381	21,6309
درجات الإفصاح (Ln) *	3,9120	3,4339	3,2958	2,7725	2,7725
% الإفصاح في الشركات	51,02	31,63	27,55	16,32	16,32

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منهجية ستاندراند بورز، التقارير المالية التي تم فحصها وموقع بورصة الجزائر للقيم المنقولة.

* تمثل القيم الإجمالية باللوغاريتم الطبيعي.

من خلال الجدول رقم (16) أعلاه، سجل مجمع بيوفارم أكبر القيم فيما يخص مقاييس حجم الشركة، حيث ارتفعت مبيعات المجمع سنة 2018 بنسبة 7,7% نتيجة زيادة نشاط التوزيع مع ارتفاع رقم أعمال الشركة التابعة (Biopure) بنسبة 8% والاستحواذ على شركة (IMPISA) التي حققت رقم أعمال يساوي 1,7 مليار دج. كما ارتفعت مبيعات منتجات شركة بيوفارم (الشركة الأم) بنسبة 46% مقابل انخفاض مبيعات المنتجات المستوردة بسبب القيود الصارمة على عمليات الاستيراد.¹

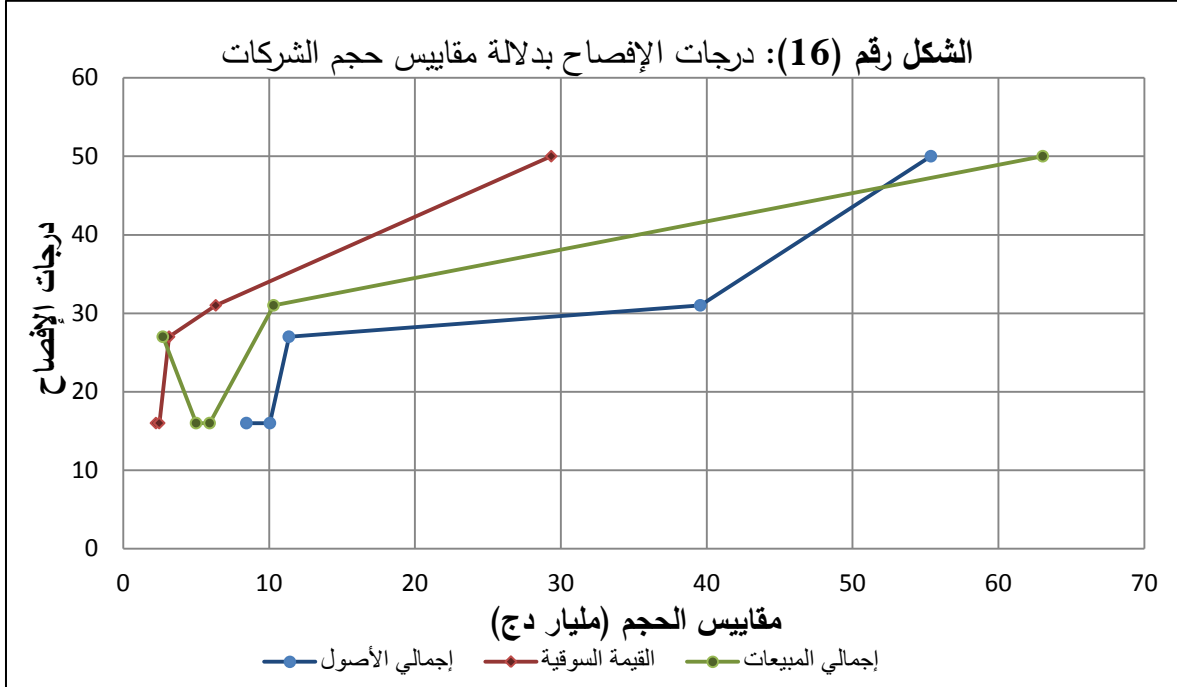
حققت مؤسسة التسيير الفندقي (سلسلة الأوراسي) أقل رقم أعمال من بين الشركات الخمسة المدرجة في السوق الرئيسي لبورصة الجزائر بقيمة 2,72 مليار دج بما في ذلك 2,57% مليار لوحدة الأوراسي أي حوالي 94,48% من إجمالي المبيعات، حيث تميزت سنة 2018 بشكل عام بانخفاض في النشاط بنحو 3,8% مقارنة بالسنة المالية 2017 المقابلة للسنة السابعة من الافتتاح الرسمي لفندق الأوراسي، بعد أشغال إعادة التأهيل والترميم.²

تظهر الشركات الخمسة المدرجة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة ارتباطا إيجابيا بين مستوى الإفصاح وحجم الشركة (مقياس إجمالي الأصول)، حيث تأخذ درجات الإفصاح قيما تصاعدية مع تطور إجمالي الأصول، ويتم تأكيد ذلك من خلال تسجيل شركة بيوفارم وأليانس أعلى وأدنى درجات الإفصاح

¹ Biopharm, Rapport annuel de gestion 2018, Op cit, P59.

² Chaîne El Aurassi, Rapport de gestion du conseil d'administration exercice 2018, 2018, P47.

مقابل أكبر وأدنى إجمالي أصول على الترتيب. وفيما يلي توضيح نتائج درجات الإفصاح حسب مقاييس حجم الشركة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (16).

من خلال الشكل رقم (16) أعلاه، والذي بين تطور مستويات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة، يمكن توضيح مايلي:

- من بين أربعة (4) شركات حققت إجمالي أصول أدنى من عتبة 40 مليار دينار جزائري، سجلت شركة واحدة (مجمع صيدال) مستوى إفصاح أعلى من متوسط الإفصاح والشفافية البالغ 28 بنسبة 28,57%؛
- من بين أربعة (4) شركات حققت رقم أعمال أدنى من عتبة 40 مليار دينار جزائري، سجلت ثلاثة شركات مستويات إفصاح أقل من متوسط الإفصاح والشفافية البالغ 28 بنسبة 28,57%، حيث لم تتجاوز مؤسسة التسيير الفندقي التي حصلت على درجة إفصاح 27 عتبة 2,72 مليار دينار جزائري، في حين سجلت شركة روية مستوى إفصاح بنسبة 16,32% برقم أعمال يساوي 5,93 مليار دينار جزائري؛
- من بين خمسة (5) شركات حققت قيمة سوقية أدنى من عتبة 40 مليار دينار جزائري، سجلت شركتين (بيوفارم وصيدال) مستويات إفصاح أعلى من متوسط الإفصاح والشفافية البالغ 28 بنسبة 28,57%؛

- تأخذ منحنيات إجمالي الأصول والقيمة السوقية بدلالة درجات الإفصاح وتيرة تصاعدية، في حين يشهد منحنى إجمالي المبيعات انخفاض واضح في البداية ثم يستقر نوعاً ما ليأخذ وتيرة تصاعدية أيضاً بعد ذلك.

بناءً على ما سبق، ولتحديد أثر حجم الشركة على ممارسات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، تم الاعتماد على الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression)، حيث يتم في هذا النوع من الانحدار إدخال جزء فقط من المتغيرات المستقلة لمعادلة الانحدار المقترحة، يتم ترتيب دخول المتغيرات للمعادلة بطريقة الإدخال للخلف (Backward)، بمعنى ندخل كل المتغيرات في المعادلة وبالتدرج نقوم بإزاحة بعض المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار F-Test. في هذا الصدد تمت صياغة معادلة نموذج الانحدار المتعدد كالاتي:

$$\text{Ln}(\text{DISCL}) = \alpha + \beta_0 * \text{Ln}(\text{ASSETS}) + \beta_1 * \text{Ln}(\text{SALES}) + \beta_2 * \text{Ln}(\text{CAPITA}) + e_i$$

حيث:

- Ln: اللوغاريتم الطبيعي؛
- DISCL: المتغير التابع الذي يمثل درجات الإفصاح المسجلة؛
- α : قيمة الثابت؛
- β : قيم ميل المتغيرات المستقلة؛
- ASSETS: المتغير المستقل الذي يمثل إجمالي الأصول؛
- SALES: المتغير المستقل الذي يمثل إجمالي المبيعات (رقم الأعمال)؛
- CAPITA: المتغير المستقل الذي يمثل القيمة السوقية؛
- e_i : الخطأ العشوائي (البواقي).

الفرع الثالث: التحليل الإحصائي باستخدام طريقة الانحدار المتعدد التدريجي

بهدف اختبار صحة الفرضية الثانية، والتي تهدف إلى دراسة أثر حجم الشركة على مستويات إفصاح الشركات محل الدراسة، تم صياغة الفرضيتين العدمية والبدلية كالاتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة؛
- الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة.

من أجل تحديد معاملات الاختلاف للمتغيرات التي أدخلت في نموذج الانحدار التدريجي اعتمدنا على جدول (Statistiques descriptives)، والذي يمكن توضيحه كالآتي:

الجدول رقم (18): معاملات الاختلاف لمقاييس حجم الشركات

Statistiques descriptives				
	Moyenne	Ecart-type	C.Variation	N
Ln(DISCL)	3,237340	,4820197	,1488	5
Ln(ASSETS)	23,636540	,8663511	,0366	5
Ln(SALES)	22,897280	1,1993706	,0523	5
Ln(CAPITA)	22,342760	1,0637500	,0476	5

المصدر: نتائج تحليل SPSS.

يمثل الجدول رقم (18) أعلاه نسبة الانحراف على الوسط ودرجة الاختلاف من سلسلة بيانات إلى أخرى، حيث يتضح أنه يوجد تقارب كبير بين الأوساط المختلفة وذلك بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثلاثة المدرجة في النموذج، كما سجلنا أن معامل الاختلاف للمتغير المستقل (إجمالي الأصول) أقل من معامل اختلاف باقي المتغيرات المستقلة (إجمالي المبيعات والقيمة السوقية)، وبالتالي التشتت لمقياس إجمالي الأصول أقل نسبيا ما عليه من إجمالي المبيعات والقيمة السوقية.

من خلال اختبار اعتدالية التوزيع، نجد أن قيمة قسمة الالتواء على الخطأ المعياري للالتواء (Ln(DISCL)=0,46; Ln(ASSETS)=0,68; Ln(SALES)=1,53; Ln(CAPITA)=1,69) إحصاءات التفرطح على الخطأ المعياري للتفرطح (Ln(DISCL)=-0,503; Ln(ASSETS)=-1,37; Ln(SALES)=1,15; Ln(CAPITA)=1,03) أقل من $1,96 \pm$ ، وبالتالي نكون على ثقة بـ 95% بأن توزيع البيانات ليس ملتويا وليس مفرطحا وتتبع توزيعا طبيعيا.

1. مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات وقيمة الدلالة الإحصائية Sig للارتباط:

من أجل تحديد مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار اعتمدنا على جدول (Corrélations)، والذي يمكن توضيحه كالآتي:

الجدول رقم (19): مصفوفة الارتباط بين مقاييس حجم الشركات ودرجات الإفصاح

Corrélations		DISCL	ASSETS	SALES	CAPITA
Corrélation de Pearson	Ln(DISCL)	1,000	,903	,751	,931
	Ln(ASSETS)	,903	1,000	,850	,917
	Ln(SALES)	,751	,850	1,000	,936
	Ln(CAPITA)	,931	,917	,936	1,000
Sig. (unilatérale)	Ln(DISCL)	.	,018	,072	,011
	Ln(ASSETS)	,018	.	,034	,014
	Ln(SALES)	,072	,034	.	,010
	Ln(CAPITA)	,011	,014	,010	.
N	Ln(DISCL)	5	5	5	5
	Ln(ASSETS)	5	5	5	5
	Ln(SALES)	5	5	5	5
	Ln(CAPITA)	5	5	5	5

المصدر: نتائج تحليل SPSS.

يوضح جدول (Corrélations) مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات الثلاثة وقيمة الدلالة الإحصائية للارتباط، حيث كان معامل الارتباط الأعلى بين درجات الإفصاح والقيمة السوقية بقيمة 0,931 (طردى قوي) وبمستوى دلالة أقل من 0,05 (Sig=0,011)، يليه معامل الارتباط بين درجات الإفصاح وإجمالي الأصول بقيمة 0,903 (طردى قوي) ودلالة أقل من 0,05 (Sig=0,018)، بينما معامل الارتباط بين درجات الإفصاح وإجمالي المبيعات غير دال إحصائياً بمستوى دلالة أكبر من 0,05 (Sig=0,072).

2. المتغيرات التي تم استبعادها بالطريقة التدريجية:

من أجل تحديد أسماء المتغيرات التي أدخلت واستبعدت في نماذج الانحدار المستخدمة في التحليل تم الاعتماد على جدول (Variables introduites/supprimées) و (Variables exclues)، والذي يمكن توضيحهما كما يلي:

الجدول رقم (20): مقاييس الحجم المعتمدة في نماذج الانحدار المتعدد التدريجي

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	Ln(CAPITA), Ln(ASSETS), Ln(SALES)	.	Entrée
2	.	Ln(ASSETS)	Elimination descendante (critère : Probabilité de F pour éliminer >= ,100).

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : DISCL

المصدر: نتائج تحليل SPSS.

من خلال جدول (Variables introduites/supprimées) يتبين اعتماد معادلتين لنموذج الانحدار المتعدد كما يلي:

- نموذج الانحدار المتعدد (1): تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة (القيمة السوقية، إجمالي الأصول وإجمالي المبيعات) في معادلة الانحدار؛
- نموذج الانحدار المتعدد (2): تم حذف المتغير المستقل (إجمالي الأصول)، ليتم تحليل وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من القيمة السوقية وإجمالي المبيعات على التوقع بالمتغير التابع (درجات الإفصاح).

هذا ويمكن توضيح سبب استبعاد إجمالي الأصول بالطريقة التدريجية في النموذج الثاني (2) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): مقاييس الحجم المستبعدة بطريقة الانحدار المتعدد التدريجي

Variables exclues ^b						
Modèle	Bêta dans	t	Sig.	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité	
					Tolérance	VIF
2 Ln(ASSETS)	,260 ^a	1,248	,430	,780	,158	6,322

a. Valeurs prédites dans le modèle : (constantes), CAPITA, SALES

b. Variable dépendante : DISCL

المصدر: نتائج تحليل SPSS.

يوضح جدول (Variables exclues) اسم المتغيرات التي تم استبعادها بالطريقة التدريجية، والتي تتمثل في إجمالي الأصول، حيث أن الارتباط الجزئي بينها وبين درجات الإفصاح ارتباط قوي (0,78) ولكنه غير دال إحصائياً كما يتضح من قيمة مستوى الدلالة في الجدول (Sig=0,43).

3. القوة التفسيرية واختبار معنوية لنماذج الانحدار المستخدمة:

يوضح جدول (Récapitulatif des modèles) القوة التفسيرية لنماذج الانحدار المعتمدة، حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): القوة التفسيرية لنماذج الانحدار المتعدد التدريجي

Récapitulatif des modèles ^c				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,997 ^a	,993	,972	,0800155
2	,991 ^b	,982	,965	,0904692

a. Valeurs prédites : (constantes), CAPITA, ASSETS, SALES

b. Valeurs prédites : (constantes), CAPITA, SALES

c. Variable dépendante : DISCL

المصدر: نتائج تحليل SPSS.

يوضح جدول (Récapitulatif des modèles) قيم معاملات الارتباط في نموذج الانحدار المتعدد (1)، حيث بلغت قيمة (R-Correlation) 0,997 ما يؤكد وجود ارتباط طردي قوي، وبلغ معامل التحديد (R^2) قيمة 0,993، بينما بلغ مربع معامل التحديد المعدل قيمة 0,972، وبذلك تفسر المتغيرات المستقلة (القيمة السوقية، إجمالي الأصول وإجمالي المبيعات) 99,3% من اختلافات المتغير التابع (درجات الإفصاح).

كما يوضح جدول (Récapitulatif des modèles) قيم معاملات الارتباط في نموذج الانحدار المتعدد (2)، حيث بلغت قيمة (R-Correlation) 0,991 ما يؤكد وجود ارتباط طردي قوي، وبلغ معامل التحديد (R^2) قيمة 0,982، بينما بلغ مربع معامل التحديد المعدل قيمة 0,965، وبذلك تفسر المتغيرات المستقلة (القيمة السوقية وإجمالي المبيعات) 98,2% من اختلافات المتغير التابع (درجات الإفصاح).

لاختبار معنوية نماذج الانحدار المتعدد تم استخدام تحليل التباين (ANOVA)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): اختبار معنوية نماذج الانحدار المتعدد التدريجي

ANOVA ^c						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,923	3	,308	48,053	,106 ^a
	Résidu	,006	1	,006		
	Total	,929	4			
2	Régression	,913	2	,457	55,775	,018 ^b
	Résidu	,016	2	,008		
	Total	,929	4			

a. Valeurs prédites : (constantes), CAPITA, ASSETS, SALES

b. Valeurs prédites : (constantes), CAPITA, SALES

c. Variable dépendante : DISCL

المصدر: نتائج تحليل SPSS.

من خلال نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية الانحدار، نجد أن مستوى دلالة النموذج (2) (Sig=0,018) وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، وبناء على ذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه: "يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة".

4. تقدير معاملات نموذج الانحدار:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار المتعدد التدريجي تم الاعتماد على جدول (Coefficients)، والذي يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): تقدير معاملات نماذج الانحدار المتعدد التدريجي

Modèle	Coefficients ^a						
	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
	A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1 (Constante)	-7,450	1,165		-6,398	,099		
Ln(ASSETS)	,145	,116	,260	1,248	,430	,158	6,322
Ln(SALES)	-,380	,095	-,946	-4,020	,155	,124	8,045
Ln(CAPITA)	,715	,141	1,578	5,073	,124	,071	14,038
2 (Constante)	-6,448	,954		-6,762	,021		
Ln(SALES)	-,387	,107	-,963	-3,622	,068	,125	8,020
Ln(CAPITA)	,830	,120	1,832	6,892	,020	,125	8,020

a. Variable dépendante : DISCL

المصدر: نتائج تحليل SPSS.

يوضح الجدول رقم (24) معاملات نموذج الانحدار والتي تساعد في الحصول على معادلة خط الانحدار بين المتغيرات، وبناء على ذلك فإن معادلة خط الانحدار تساوي:

$$\text{Predicted: Ln(DISCL)} = -6,448 - 0,387 \ln(\text{SALES}) + 0,830 \ln(\text{CAPITA})$$

وتدل بيانات الجدول السابق على أن المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية هي إجمالي المبيعات والقيمة السوقية كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة، كما يتضح من خلال نتائج اختبار وجود قيم متطرفة، أن قيمة (Mahalanobis, Distance) العظمى (2,809) وهي أقل من القيمة الحرجة كاي تربيع (7,81) عند درجات حرية (df=3) ومستوى دلالة إحصائية (0,05)، وبالتالي لا توجد قيم متطرفة متعددة المتغيرات وهو شرط من شروط تطبيق تحليل الانحدار المتعدد، إضافة إلى أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

يوضح الجدول السابق أيضا كل من التباين المسموح (Tolerance= 0,125) ومعامل تضخم التباين (VIF=1/Tolérance)، حيث لا يتجاوز معامل التضخم قيمة 10، وحسب (John Neter and all, 1989) فإن هذا دليل على عدم وجود مشكلة التعددية الخطية والتي قد تضر بالنموذج النهائي.¹

المطلب الثاني: أثر الرفع المالي على الإفصاح والشفافية

يتم في هذا المطلب تحليل نسب الرفع المالي للشركات الخمسة المدرجة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة، من خلال نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة، أي استبعاد مجموع الالتزامات

¹ John Neter, William Wasserman and Michael Kutner, Applied Linear Regression Models, Homewood, IL: R D Irwin, 1989, P409.

المتداولة من إجمالي الديون، كما يتم دراسة أثر الرفع المالي على ممارسات الإفصاح في بورصة الجزائر باستخدام الأساليب الإحصائية الضرورية.

الفرع الأول: تحليل نسب الرفع المالي وعلاقتها بالإفصاح والشفافية

تحتاج الشركات الاقتصادية إلى مصادر تمويل مختلفة أثناء تأسيسها وطوال فترة وجودها لضمان تشغيلها وتطويرها، حيث يشير مصطلح تمويل الشركات إلى مجموعة الموارد التي يجب أن تحصل عليها الشركة لتحقيق استراتيجياتها وتلبية احتياجاتها. يمكن تصنيف هذه الموارد إلى فئتين: فئة التمويل بالأموال الخاصة وفئة التمويل بالديون، حيث تعد مسألة المفاضلة والجمع بين وسائل التمويل المختلفة من أهم المسائل التي لها آثار مباشرة على الوضع الاقتصادي للشركة، ولا سيما تعظيم ربحية الأموال المستثمرة وضمان الملاءة المالية.

تأخذ فئة التمويل بالديون الحالات التي يتم من خلالها اقتراض الشركة من المؤسسات المالية والمصرفية، أو الضرائب المؤجلة أو إصدار أسهم تستوفي في جوهرها تعريف الالتزام المالي حسب معيار المحاسبة الدولي (IAS32)، حيث يجب الاعتراف بالأسهم التفضيلية والممتازة التي لها تاريخ استحقاق ثابت ويكون على المصدر التزام تعاقدي بسداد المدفوعات كالتزام مالي.¹

ينتج عن التمويل بالديون ما يسمى بالرفع المالي، إذ يعبر عن مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل استثماراتها، وهو يمثل نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة، ويتجلى الهدف من تحديد الرفع المالي في دراسة أثر الاستدانة على المردودية المالية (Return on Equity – ROE)،* حيث قد تستخدم الأموال المقترضة لتوسيع أصول ونشاط الشركة بطريقة تجعل العائد الناتج عن الاستثمار أكبر من التكاليف المالية للدين، وتكون الشركة في هذه الحالة في وضع صحي، ومع ذلك فإن زيادة نسبة الرفع المالي أمر محفوف بالمخاطر طالما أن هناك احتمال الوقوع في حالة سوء تشغيل أو استخدام للدين.

كما أن للضريبة أثر واضح في حساب أثر الرفع المالي، حيث أن اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى تقليل الوعاء الضريبي بدلا من التمويل عن طريق الأموال الخاصة لأن الوفر الضريبي لهذه الشركات سيكون أكبر.

¹ IASPlus, IAS32 Financial instruments: Presentation. From: <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias32> (29-04-2020)

* تمثل المردودية المالية مقياس قدرة الشركة على تحقيق أرباح من الأموال الخاصة، حيث تمثل صافي الربح المحقق لوحدة واحدة من الأموال الخاصة.

من أجل الإجابة على السؤال الفرعي الثالث وتحديد أثر الرفع المالي على ممارسات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، تم عرض نتائج الإفصاح والشفافية المسجلة في الشركات المعنية بالدراسة حسب نسبة الرفع المالي العائدة لها سنة 2018 كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (25): نتائج الإفصاح والشفافية حسب الرفع المالي

بنود S&P		98		
الشركات	إجمالي الديون (مليار دينار جزائري)	الأموال الخاصة (مليار دينار جزائري)	الرفع المالي	درجات الإفصاح
1 بيوفارم	0,54	33,06	1,63 %	50
2 صيدال	12,97	19,79	65,53 %	31
3 الأوراسي	4,92	4,96	99,19 %	27
4 رويبة	1,62	2,53	64,03 %	16
5 أليانس	0,38	3,42	11,11 %	16

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منهجية ستاندر والتقارير المالية التي تم فحصها.

من خلال تحليل الجدول رقم (25) أعلاه، نلاحظ أن شركة بيوفارم سجلت أدنى نسبة للرفع المالي (1,63%)، وتشير هذه النتيجة إلى أن أغلب تمويل الشركة من الأموال الخاصة وليس من الديون، كما تشير إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها بسهولة، وتتنوع القيمة المنخفضة للديون أساسا على الضرائب المؤجلة بقيمة 0,30 مليار دج والديون المالية التي اعتمدت عليها في تمويل اقتناء المعدات بـ 0,22 مليار دج. ونتيجة لذلك، بلغ صافي الربح المجمع لحصة المجموعة 7,48 مليار دج مقابل 6,45 مليار دينار في العام السابق (2017)، حيث أن ربحية السهم الواحد تساوي 293,2 دينار مقابل 253,1 في سنة 2017.¹

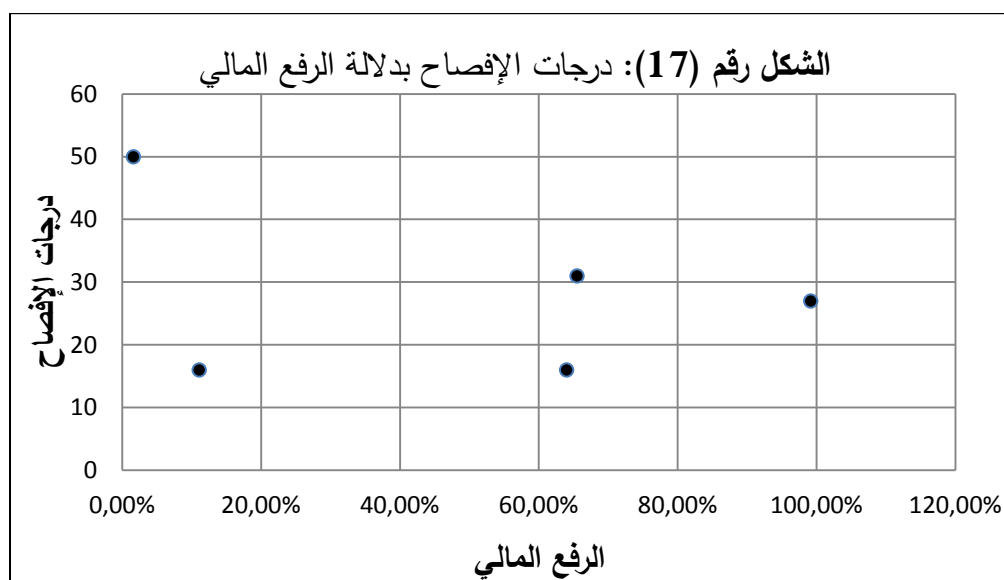
سجلت مؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي أعلى نسبة للرفع المالي من بين الشركات الخمسة المعنية بالدراسة مقابل تحسن ملحوظ في أسعار أسهمها لتبلغ قيمة 525 دينار للسهم مقارنة بـ 495 دينار للسهم في سنة 2017، حيث تمثل الديون طويلة الأجل 99,19% من الأموال الخاصة والتي تتكون بشكل رئيسي من قرضين رئيسيين، أحدهما تم إبرامه مع بنك القرض الشعبي الوطني بغرض تمويل عملية تجديد فندق الأوراسي.²

¹ Biopharm, Rapport annuel de gestion 2018, Op cit, PP 53-58.

² Chaîne El Aurassi, Op cit, PP 40,55.

بلغ إجمالي الديون طويلة الأجل لشركة أليانس أدنى قيمة بـ 0,38 مليار دينار جزائري، وهذا راجع إلى أن شركة أليانس شركة خدمات لا تحتاج إلى معدات مكلفة من أجل تحقيق أهدافها المالية المسطرة، ما يفسر انخفاض نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة (11,11%).

هذا ويمكن التعبير عن توزيع نتائج الإفصاح المسجلة حسب نسب الرفع المالي لسنة 2018 من خلال الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (24).

من خلال الشكل رقم (17) الذي يبين تطور درجات الإفصاح بدلالة الرفع المالي، يتضح أنه من بين ثلاثة (3) شركات حققت رفع مالي أعلى من 20%، سجلت شركتين (الأوراسي وروبية) مستويات إفصاح أقل من متوسط الإفصاح والشفافية البالغ 28 بنسبة 28,57%، كما لم تتجاوز شركتي بيوفارم وأليانس اللتان سجلتا أعلى وأدنى درجات الإفصاح على التوالي نسبة 15% من الرفع المالي.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

بناء على ما سبق، ولتحديد أثر الرفع المالي على ممارسات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي يمثل بالمعادلة التالية:

$$DISCL = \alpha + \beta_0 LEVER + e_i$$

حيث:

- **DISCL:** المتغير التابع الذي يمثل درجات الإفصاح المسجلة؛

- **α :** قيمة الثابت؛

- **β_0 :** قيمة ميل المتغير المستقل؛

- **LEVER**: المتغير المستقل الذي يمثل نسب الرفع المالي؛

- e_i : الخطأ العشوائي (البواقي).

بهدف اختبار صحة الفرضية الثالثة، والتي تهدف إلى دراسة أثر الرفع المالي على مستويات إفصاح الشركات محل الدراسة، تم صياغة الفرضيتين العدمية والبديلة كآلاتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة؛

- الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة.

1. القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط:

يوضح جدول (Récapitulatif des modèles) القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (26): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط الخاص بالرفع المالي

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,336 ^a	,113	-,183	15,208

a. Valeurs prédites : (constantes), LEVER

b. Variable dépendante : DISCL

المصدر: نتائج تحليل SPSS.

من خلال الجدول رقم (26) أعلاه، نستخلص مجموعة من النتائج يمكن توضيحها فيما يلي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة (R-Correlation) 0,336- وحسب الجدول رقم (12) فالقيمة تقع في حدود المجال (0,2-، 0,4-)، وعليه فالارتباط بين الرفع المالي ودرجات الإفصاح المسجلة ضعيف؛

- النموذج يفسر 11,3% من الاختلافات في قيم المتغير التابع (درجات الإفصاح)، في حين أن 88,7% من الاختلافات ناتجة من عوامل أخرى، بمعنى أن الرفع المالي يساهم بنسبة 11,3% فقط في تفسير ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة.

2. اختبار معنوية الانحدار الخطي:

لاختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي تم استخدام تحليل التباين (ANOVA)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (27): اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط الخاص بالرفع المالي

ANOVA ^b					
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	Sig.
1	Régression	88,192	1	88,192	,381
	Résidu	693,808	3	231,269	,581 ^a
	Total	782,000	4		

a. Valeurs prédites : (constantes), LEVER

b. Variable dépendante : DISCL

المصدر: نتائج تحليل SPSS.

من خلال نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية الانحدار، نجد أن مستوى دلالة نموذج الانحدار الخطي البسيط ($Sig=0,581$) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05، وبناء على ذلك نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري الذي ينص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة".

هذا ويرى الباحث أن ممارسات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ترتبط بشكل رئيسي بتكلفة الوكالة للديون بسبب المصالح المختلفة للمساهمين وأصحاب الديون، وذلك بافتراض أن الإدارة في صالح المساهمين، ما قد ينجم عنه تحويل الإدارة للثروة بطرق عديدة إلى المساهمين وترك حاملي الديون خالي الوفاض، ويظهر ذلك في الأولوية المعطاة للأرباح في السعي لإرضاء المساهمين، مما يترك القليل جدا لدفعه لأصحاب الديون.

واستبقا لهذه الحالات، يتخذ أصحاب الديون بصفة عامة والبنوك الجزائرية بصفة خاصة تدابير وقائية مختلفة لمنع الإدارة من القيام بذلك، من خلال رفع معدلات الفائدة لحماية أنفسهم من الخسائر وفرض عهود تقييدية مختلفة، إلا أن ذلك غير كافي في ظل عدم الصرامة في تطبيق متطلبات الإفصاح والشفافية، ما قد يتيح الفرص والبدائل لإخفاء الوضعية والأداء المالي الحقيقي للشركات ما يحول دون استرجاع أقساط القروض والفوائد المترتبة عنها.

المطلب الثالث: أثر الشكل القانوني على الإفصاح والشفافية

يتم في هذا المطلب تحليل مستويات الإفصاح والشفافية المسجلة حسب الشكل القانوني للشركات الخمسة المدرجة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة، كما يتم دراسة أثر الشكل القانوني على ممارسات الإفصاح في بورصة الجزائر باستخدام الأساليب الإحصائية الضرورية.

الفرع الأول: تحليل نسب مستويات الإفصاح والشفافية حسب الشكل القانوني

القطاع الخاص هو جزء من الاقتصاد الذي يديره الأفراد والشركات بدلا من أن يخضع لسيطرة الدولة كوسيلة لتحقيق الربح، ويعتبر عنصرا جوهريا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين، حيث توصلت دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية* (International Finance Corporation) في عام 2013 إلى نتيجة مفادها أن القطاع الخاص يوفر حوالي 90% من الوظائف في الدول النامية،¹ كما يساهم القطاع الخاص في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد المحلي وفي رفع جودة وكفاءة المنتجات والخدمات المقدمة، فمن الناحية النظرية لا يرغب العملاء في دفع المزيد مقابل شيء عندما يمكنهم شراء نفس العنصر في مكان آخر بتكلفة أقل.

أدركت الجزائر ابتداء من سنة 1986 كغيرها من البلدان النامية التي شهدت فترة انتقالية بالتحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل، حيث سعت خلال العقود الأخيرة وبعد هيمنت قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني إلى تفعيل دور القطاع الخاص، وذلك من خلال مختلف القوانين التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخصوصية الكلية أو الجزئية للشركات العامة المؤهلة للبرنامج الذي اعتمدته الدولة بهدف ترشيد الإنفاق الحكومي، إضافة إلى استحداث المؤسسات الداعمة في هذا المجال على رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي تعنى بتنمية وترقية الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وتبسيط الإجراءات الإدارية.

وتماشيا مع توجهات السلطات العمومية التي تهدف إلى فك الارتباط الكلي بالدولة، من خلال السياسة التي يتم عن طريقها نقل الملكية لبعض المنشآت الاقتصادية من الملكية العامة إلى نطاق الملكية الخاصة (حالة شركة صيدال والأوراسي)، ارتأينا من خلال هذا المطلب دراسة أثر الشكل القانوني

* تعتبر مؤسسة التمويل الدولية أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، وتهتم بتقديم المشورة للقطاع الخاص من خلال تبادل المعارف الرامية إلى تعزيز الاستثمار الناجح للقطاع الخاص إضافة إلى تشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها.

¹ International Finance Corporation, IFC Jobs Study: Assessing Private Sector Contributions to Job Creation and Poverty Reduction, World Bank, Washington, 2013, P04.

الفصل الرابع: واقع ومتطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية

للمؤسسات (عامة/خاصة) على ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة، خاصة مع ظهور مستخدمين جدد للتقارير المالية نتيجة انسحاب الدولة تدريجيا من بعض شركاتها مثل المستثمرين، الوسطاء الماليين، البنوك المحلية والأجنبية.

هذا ويمكن التعبير عن توزيع نتائج الإفصاح المسجلة وفقا للشكل القانوني للشركات محل الدراسة من خلال الشكل الموالي:

الجدول رقم (28): نتائج الإفصاح والشفافية حسب الشكل القانوني (عامة/خاصة)

بنود S&P		98		
		الإفصاح في الشركات العامة	الإفصاح في الشركات الخاصة	% الإفصاح في الشركات
1	بيوفارم	-	50	51,02
2	صيدال	31	-	31,63
3	الأوراسي	27	-	27,55
4	روبية	-	16	16,32
5	أليانس	-	16	16,32
متوسط الدرجات		29	27,33	-
النسبة المئوية		29,59 %	27,88 %	28,57 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منهجية ستاندرد والتقارير المالية التي تم فحصها.

من خلال تحليل الجدول أعلاه، يتبين وجود تقارب كبير في متوسط درجات الإفصاح والشفافية بين الشركات على مستوى القطاع العام والخاص، حيث سجلت الشركات الجزائرية المملوكة للدولة متوسط إفصاح يقدر بـ 29,59% مقارنة بنسبة 27,88% للشركات الخاصة الثلاثة، أي أعلى بـ 1,71 نقطة مئوية فقط، وتتنعم الفجوة إذا استبعدنا الشركة الخاصة بيوفارم نظرا لتدني درجات الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بمحاور قطاع الأعمال، هيكل ودور مجلس الإدارة في القطاع الخاص.

هذا ويرجع التباين في مستويات الإفصاح والشفافية في القطاع الخاص إلى أن مجموعات الأعمال الخاصة (مجمع بيوفارم) تواجه ضغوطا أكبر من قبل أصحاب المصلحة بخصوص جودة الأرباح مقارنة بالشركات المستقلة والمنظمة ككيان قانوني واحد (شركة روبية) التي لديها حوافز لتقليل الضرائب، بينما يرجع تدني مستوى الإفصاح في مجمع أليانس إلى حادثة نشأة المجمع (عامل العمر)، والذي تم إنشاؤه في جويلية 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين المحليين.

وفي نفس السياق، يشير الباحثان (Ray Ball and Lakshmanan Shivakumar, 2004) إلى أن الحوافز الضريبية لها تأثير أعلى نسبيا مقارنة بإبلاغ المستخدمين على عملية إعداد التقارير المالية للشركات الخاصة، ونتيجة لذلك ترتبط المعلومات المفصح عنها بجهود الشركة لإدارة الضرائب¹، كما من شأن الحوافز الضريبية حسب (Don Herrmann and Tatsuo Inoue, 1996) تسهيل عملية تمهيد الدخل * (Smooth earnings)، بما أن تجنب الأرباح المرتفعة يقلل الضرائب وتجنب الأرباح المنخفضة يقلل من احتمال التحقيق من قبل السلطات الضريبية، خاصة في الدول التي تعتبر الضرائب فيها عاملا مهما في اختيار الإجراءات المحاسبية (حالة الجزائر) بسبب العلاقة الوثيقة بين التقارير المالية والأنظمة الضريبية.²

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

بناء على ما سبق، ولتحديد أثر الشكل القانوني على ممارسات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي يمثل بالمعادلة التالية:

$$DISCL = \alpha + \beta_0 LFORM + e_i$$

حيث:

- **DISCL**: المتغير التابع الذي يمثل درجات الإفصاح المسجلة؛
- **α** : قيمة الثابت؛
- **β_0** : قيمة ميل المتغير المستقل؛
- **LFORM**: المتغير المستقل الذي يمثل الشكل القانوني؛**
- **e_i** : الخطأ العشوائي (البواقي).

بهدف اختبار صحة الفرضية الرابعة، والتي تهدف إلى دراسة أثر الشكل القانوني على مستويات إفصاح الشركات محل الدراسة، تم صياغة الفرضيتين العدمية والبديلة كالتالي:

¹ Ray Ball and Lakshmanan Shivakumar, Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness, Journal of accounting and economics, Vo 39, N°1, 2005, PP 123-125.

* يستخدم تمهيد الدخل تقنيات المحاسبة لتسوية التقلبات في صافي الأرباح من فترة إلى أخرى، وتعتمد عليه الشركات لأن المستثمرين يرغبون عموما في دفع علاوة للأسهم ذات تدفقات أرباح ثابتة ويمكن التنبؤ بها على عكس الأسهم التي تخضع أرباحها لأنماط أكثر تقلبا، والتي يمكن اعتبارها أكثر خطورة.

² Don Herrmann and Tatsuo Inoue, Income smoothing and incentives by operating condition : an empirical test using depreciation changes in Japan, Journal of international accounting auditing and taxation, Vo 5, N°2, 1996, P165.

** بالنسبة للشركة الخاصة تم اعتماد الترجيح (1) بينما يعود الترجيح (0) للشركة العامة.

- الفرضية العدمية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشكل القانوني على الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة؛
- الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشكل القانوني على الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة.

1. القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط:

يوضح جدول (Récapitulatif des modèles) القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (29): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط الخاص بالشكل القانوني للشركات

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,065 ^a	,004	-,328	16,111

a. Valeurs prédites : (constantes), LFORM

b. Variable dépendante : DISCL

المصدر: نتائج تحليل SPSS.

- من خلال الجدول رقم (29) أعلاه، نستخلص مجموعة من النتائج يمكن توضيحها فيما يلي:
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين درجات الإفصاح والشكل القانوني للشركات، حيث بلغت قيمة (R -Correlation) 0,065 وحسب الجدول رقم (12) فالقيمة أقل من $\pm 0,2$ ، وعليه لا يوجد ارتباط بين المتغيرين؛
- النموذج يفسر 0,4% من الاختلافات في قيم المتغير التابع (درجات الإفصاح)، في حين أن 99,6% من الاختلافات ناتجة من عوامل أخرى، بمعنى أن الرفع المالي يساهم بنسبة 0,4% فقط في تفسير ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة.
- للتأكد من طبيعة معنوية الارتباط بين درجات الإفصاح والشكل القانوني من عدمه نعتمد اختبار بيرسون (Pearson)، وتم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): نتائج اختبار بيرسون (Pearson) للعلاقة بين درجات الإفصاح والشكل القانوني

للشركات

Corrélations		DISCL	LFORM
DISCL	Corrélation de Pearson	1	-,065
	Sig. (bilatérale)		,917
	N	5	5
LFORM	Corrélation de Pearson	-,065	1
	Sig. (bilatérale)	,917	
	N	5	5

المصدر: نتائج تحليل SPSS.

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول أعلاه، أن قيمة الدلالة (Sig=0,917) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05، وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين درجات الإفصاح والشكل القانوني للشركات، وبناء على ذلك نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري الذي ينص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشكل القانوني على الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة".

المبحث الرابع: متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات الجزائرية

بعد دراسة وتشخيص واقع الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية على مستوى الفصل الأول والثالث من الجانب النظري، تم تخصيص هذا المبحث لعرض أهم متطلبات تحسين ممارسات الإفصاح والشفافية في البيئة الجزائرية بما يسمح للشركات بالاندماج في الأسواق العالمية وجذب الاستثمارات اللازمة لإنعاش ورفع كفاءة بورصة الجزائر، وذلك من خلال توفير جملة من الإصلاحات أهمها إعادة هيكلة هيئة التنظيم المحاسبي في الجزائري.

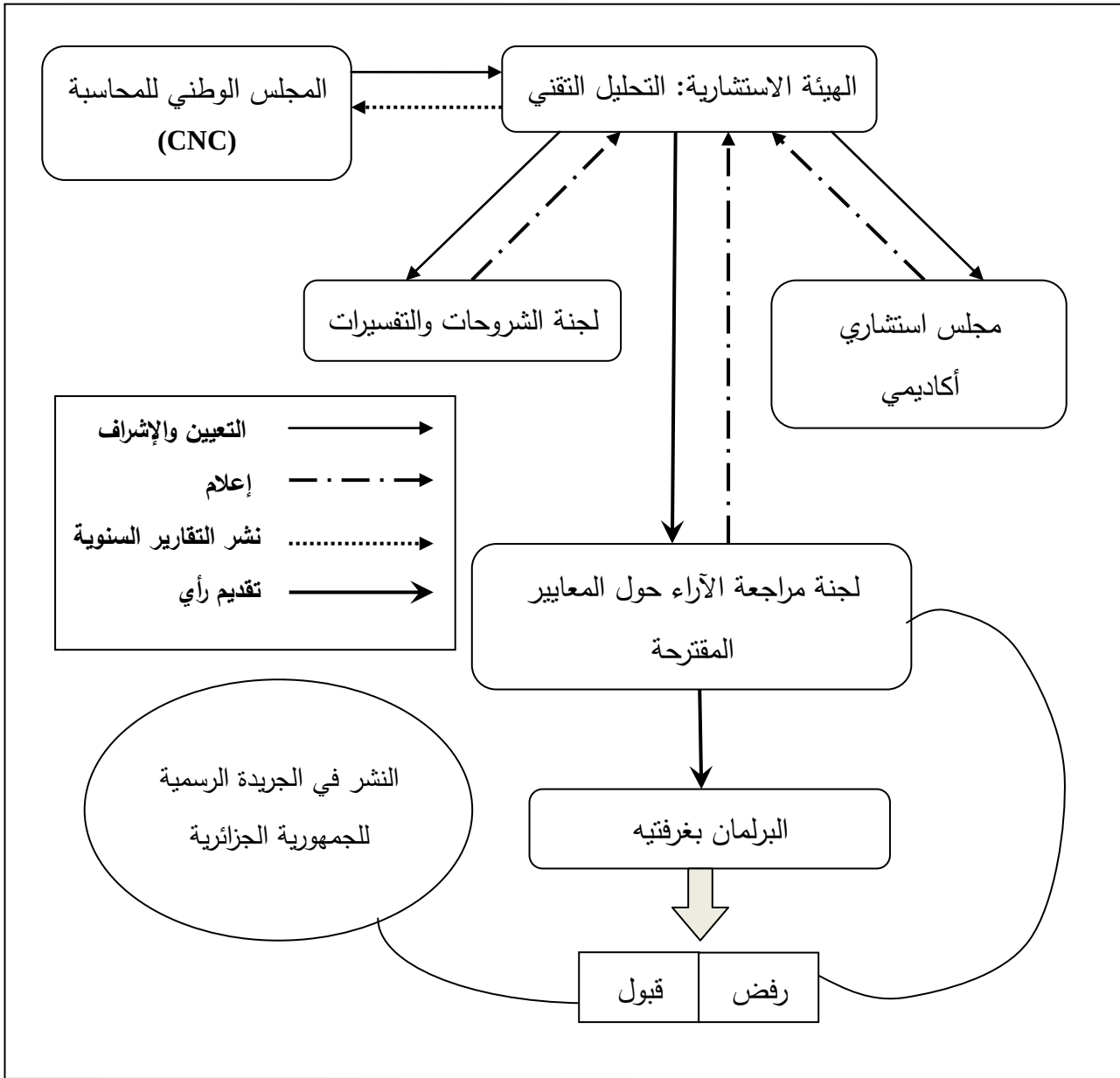
المطلب الأول: حتمية التوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

من خلال تحليل واقع ممارسات الإفصاح والشفافية اعتمادا على النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية، يتضح وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركات على مستويات الإفصاح والشفافية، مع تدني ملحوظ في مستويات هذه الأخيرة مقارنة بالنتائج التي حققتها الأسواق الناشئة الأخرى التي شملت منهاجية ستاندراند بورز، وتسجيل فجوة أكبر مقارنة بنظيرتها من الشركات المملوكة للدولة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية المطبقة لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، التي بلغ الإفصاح فيها

نسبة 63%، هذا يقودنا إلى إعادة النظر فيما يخص جودة تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مرونته مع التغيرات الحاصلة في الساحة الدولية، وذلك من خلال السعي لتحقيق التوافق في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالنسبة للشركات المدرجة في بورصة الجزائر. في هذا الصدد تم اقتراح هيكل تنظيمي محاسبي جديد يسمح بتحقيق المزايا التالي:

- إصدار نظام محاسبي جديد يتماشى مع التطور الاقتصادي والاقتصاد العالمي، والتأقلم مع المتطلبات الجديدة للمعايير المحاسبية الدولية لكي تلبي بالدرجة الأولى احتياجات المستثمرين الأجانب والمحليين؛
- تحديث الإطار المفاهيمي للمحاسبة ليكون مرجعا لتوحيد الممارسات المحاسبية؛
- التخلص من خاصية الجمود لمهنة المحاسبة والمرونة في اعتماد وإصدار المعايير، من خلال استغلال طاقات المجتمع المالي والمحاسبي كافة والتي تسمح بتقويم الآراء حول إمكانية تطبيق هذه المعايير؛
- وضع آليات تنظيمية ومؤسسية محكمة تسمح بفرض تطبيق متطلبات النظام المحاسبي الجديد موازاة مع البيئة الاقتصادية الجزائرية، بحيث تأخذ بعين الاعتبار احتياجات مختلف أنواع المؤسسات وتراعي خصوصيات النسيج الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية؛
- يستلزم التوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في ظل تزايد الجهود الدولية نحو عولمة الأسواق المالية، زيادة قدرات الأفراد على نقل المعلومات وتلقيها ورفع كفاءاتهم في استيعاب وتفسير وتقييم المعلومات المحاسبية الصادرة عن دول أجنبية.

الشكل رقم (18): هيكل مقترح لهيئة التنظيم المحاسبي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجراء اعتماد معايير الإبلاغ المالي من طرف الاتحاد الأوروبي، وهيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

يبين الشكل رقم (18) أعلاه التنظيم الجديد المقترح لهيئة التنظيم المحاسبي بما يتماشى وإعداد نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وذلك بالتركيز على المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) كهيئة عليا ومحددة لباقي الهيئات في سلم التنظيم المحاسبي وفي اتجاه تعزيز صلاحيات السلطة العامة من خلال وزارة المالية، حيث تتبع عملية اعتماد و/أو تطوير معيار محاسبي جديد المسار التالي:

- بمجرد نشر المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، يتلقى المجلس الوطني للمحاسبة رأي من الهيئة الاستشارية، ثم يتم مراجعة هذا الرأي من قبل لجنة مراجعة الآراء حول المعايير؛
- يتلقى البرلمان بغرفتيه مشروع التبرني الذي سبق أن أنشأته الهيئة الاستشارية ولجنة مراجعة الآراء، حيث يتم تحليل مشروع التبرني والتصويت عليه.
- يقرر البرلمان مشروع التبرني، في حالة القبول (أو صمت البرلمان) يتم نشر النص في شكل قانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وفي حالة الرفض يعاد النص إلى لجنة مراجعة الآراء حول المعايير، والتي بدورها تقترح على الهيئة الاستشارية تعديلات جزئية أو تطوير معيار محلي يتناسب والبيئة الجزائرية.

من خلال الشكل أعلاه، تتضمن آلية اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية و/أو تطوير معيار محاسبي محلي ثلاث هيئات محددة تسمح للبرلمان بغرفتيه بالموافقة على هذه المعايير بقانون ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وتتمثل في: المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، والهيئة الاستشارية وأخيرا لجنة مراجعة معايير المحاسبة المقترحة.

1. المجلس الوطني للمحاسبة:

يتمثل دور المجلس الوطني للمحاسبة في الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين أعضاء الهيئة الاستشارية، كما يسهر على ضمان استمرار الأعضاء في أداء واجباتهم، إضافة إلى دراسة مختلف القضايا المتعلقة بالمساءلة والرقابة والإجراءات الواجبة في اعتماد أو تطوير معيار محاسبي.

2. الهيئة الاستشارية: التحليل التقني

تعتبر الهيئة الاستشارية هيئة تمارس مهامها تحت إشراف المجلس الوطني للمحاسبة، حيث تكون المؤهلات الرئيسية لعضوية الهيئة هي الكفاءة والتجربة المهنية بحيث تضم المجموعة التي تمثل أفضل مزيج متاح من الخبرة الفنية وتنوع الخبرات الدولية في مجال الأعمال والسوق، بما في ذلك الأكاديميون، المدققين، معدي الحسابات ومستخدمي المعلومات المالية، ولها هدفان رئيسيان: من ناحية، تقديم مساهمة استباقية في عمل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، ومن ناحية أخرى إعطاء رأي بشأن اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من خلال إجراء تقييم للمعايير والتفسيرات قبل تبنيها في الجزائر، ويمكن تلخيص دورها في النقاط التالية:

- تقديم رأي للجنة مراجعة الآراء بشأن ما إذا كان سيتم اعتماد معيار دولي جديد أو تعديلات على المعايير والتفسيرات الحالية أم لا، ثم تنقل اللجنة هذا الرأي إلى البرلمان بغرفتيه؛

- الحفاظ على روابط وثيقة مع مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال المشاركة في اجتماعات المجلس؛
 - التعليق على وثائق العمل والنصوص الجديدة التي اقترحتها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة؛
 - تقديم رأي حول الاعتماد الكلي أو الجزئي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - العمل بتعاون وثيق مع المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين، المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لتعزيز اعتماد المعايير الدولية؛
 - توفير التمويل الملائم والمستقر للتنظيم المحاسبي تحت إشراف المجلس الوطني للمحاسبة حتى تتمكن من المساهمة في تطوير مهنة المحاسبة على الصعيد المحلي، إضافة إلى التسيير وتحديد السياسة العامة للتنظيم والمصادقة على الميزانية ونشر التقرير السنوي حول أنشطة التنظيم، كما يجب على الأعضاء أن يلتزموا رسمياً بالعمل في المصلحة العامة في جميع الأمور.
- تعزز الهيئة الاستشارية بهيئتين، الهيئة الأولى هي لجنة الشروحات والتفسيرات التي تهتم بتفسير تطبيق المعايير وتقديم التوصيات والمشورة في الوقت المناسب بشأن قضايا الإبلاغ المالي وملخص النقاط التي يجب معالجتها في جدول أعمال الهيئة الاستشارية، كما تستوفي الهيئة الاستشارية مصاريف وأعباء أعمال لجنة الشروحات والتفسيرات. أما المجلس الاستشاري الأكاديمي الذي يعين أعضاؤه من قبل أعضاء الهيئة الاستشارية فيهدف إلى إشراك التعليم العالي والبحث العلمي في عملية اعتماد وتطوير معايير محاسبية عالية الجودة، بمعنى آخر يمثل المجلس أداة وصل وربط بين الهيئة الاستشارية والأكاديميين والباحثين من خلال:
- ✓ تقديم المشورة والاقتراحات إلى المجلس بشأن قرارات وأولويات جدول الأعمال؛
 - ✓ إبلاغ الهيئة الاستشارية بآراء الأكاديميين والباحثين الجامعيين بشأن المشاريع الرئيسية لاعتماد وتطوير معايير محاسبية عالية الجودة؛
 - ✓ خلق فهم أفضل للمحاسبة لدى قادة التجارة والصناعة في المستقبل؛
 - ✓ تقديم أدلة علمية وميدانية حول مواءمة تطبيق معيار محاسبي ما في البيئة الجزائرية بعد فترة من التطبيق.

3. لجنة مراجعة الآراء حول المعايير المقترحة:

إن لجنة مراجعة معايير المحاسبة هي هيئة مستقلة ومعتمدة من قبل الدولة الجزائرية، وقد تم استحداثها في التنظيم المحاسبي المقترح من أجل ضمان الموضوعية والتوازن الصحيح للمشورة المقدمة من طرف الهيئة الاستشارية، تتكون هذه اللجنة من جهة من مجموعة من المهنيين المحاسبين المستقلين، ومن ناحية أخرى، من ممثلين عن لجنة تنظيم عمليات البورصة، الشركات المدرجة في البورصة، الوسطاء من المؤسسات المالية والمستثمرين في بورصة الجزائر، ويتم تلخيص دورها في تقديم المشورة بغض النظر عن أي تأثير خارجي، وذلك من خلال الإلمام بالمتغيرات المستمرة في بيئة المال والأعمال وإشراك أصحاب المصلحة (الجمهور) في عملية إعداد التقارير المالية لتتماشى وأهداف الأسواق العالمية مع التحلي بالشفافية والإجراءات القانونية اللازمة.

في عملية اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لدى تلقي الرأي من الهيئة الاستشارية، أمام لجنة المراجعة أربعة أسابيع لإصدار رأي، وذلك من أجل تسريع عملية الاعتماد، كما يمكن أن تتم إجراءات التبني الأخرى أثناء ذلك فترة.

هذا ويتطلب التطبيق السليم والملائم للمعايير المحاسبية المعتمدة من طرف التنظيم المحاسبي المقترح تفعيل البيئة الجزائرية في ظل ضعف آلية الإلزام وضعف البرامج التعليمية وقلة المحاسبين المؤهلين، خاصة فيما يتعلق بعنصر التدريب والتأهيل العلمي والمهني المحاسبي، حيث يعتمد تأهيل وإعداد الإطارات اللازمة من أكاديميين ومهنيين على مجموعة من الركائز الأساسية من أهمها ما يلي:

- التدريب هو حجر الزاوية في إستراتيجية هذا التحول نحو التوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ما يتطلب إنشاء موقع تدريب واسع للمهنيين العاملين في مهنة المحاسبة على مستوى الشركة، لتعزيز الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي؛
- الاستعانة بخبرة مكاتب التدقيق الكبرى للحد من أي سوء تفسير للمعايير والحرص على التطبيق السليم للمعايير لما يتوفر لدى هذه المكاتب من مؤهلات تقنية عالية؛
- إعطاء فرصة لقطاع الأعمال الخاص لزيادة الوعي بمساهمته ونقاط قوته وتعزيز سمعته في صميم الأعمال الاقتصادية، من خلال إعطائهم دور أكبر لتقرير ما يناسبهم من معايير في مرحلة التطوير ومراجعة واعتماد المعايير؛
- تنظيم أيام دراسية وندوات تكوينية لفائدة المهنيين وخصوصا في المؤسسات الاقتصادية لتمكينهم من استيعاب متطلبات الإفصاح والتطورات الخاصة في المحاسبة؛

- تكييف برامج تكوين الجامعة والمعاهد مع التطورات والتحديثات في مجال المحاسبة، ويجب توضيح محتوى التدريب العملي، الذي يفضل توفيره من قبل المعلمين والباحثين المحترفين في الموضوع، من خلال التركيز على المحاور الرئيسية التالية:

- المبادئ العامة للمحاسبة.
- قواعد التقييم والمحاسبة الخاصة.
- الأساليب المحددة للتقييم والاعتراف ببعض الأصول والخصوم وبيانات الدخل.
- عرض البيانات المالية.
- تنظيم المحاسبة.

المطلب الثاني: اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر النظام المحاسبي المالي نظاما غير مناسباً تماماً لبيئة المحاسبة الجزائرية لأن جميع الكيانات التي تشكل النسيج الاقتصادي ممثلة تقريباً بنسبة 95% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فإن مراجعته أصبح أمر ضروري، ويتضمن حتما القضاء على معايير المحاسبة التي يتعذر تطبيقها وتبسيط المعايير المعقدة، وذلك من خلال اعتماد معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يراعي التطورات في المعرفة المحاسبية والتغيرات الدولية.

يتكون النسيج الاقتصادي الخاص الذي يمثل نسبة 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من الشركات العائلية الصغيرة المغلقة على نفسها، ففي نهاية سنة 2018 يتشكل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نسبة 97% من مؤسسات صغيرة جداً (القوى العاملة التي تضم أقل من 10 موظفين) والتي لا تزال مهيمنة بقوة، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2,6% ثم المؤسسات المتوسطة الحجم بنسبة 0,4% فقط،¹ ولا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعمل في إطار ملكية العائلة والتي تتميز بحجمها الصغير، وتؤدي هذه الخاصية إلى تفاقم القيود المؤسسية مع تردد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحرير رأسمالها وتلبية متطلبات الإفصاح عن المعلومات والتي تمثل أحد الأسباب الرئيسية لضعف إن لم يكن غياب سوق مالي جزائري. والجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).

¹ Ministère de L'industrie et Des Mines Algérie. (2018). Bulletins d'information statistique de la PME (Bulletin N° 32)

الجدول رقم (31): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2018

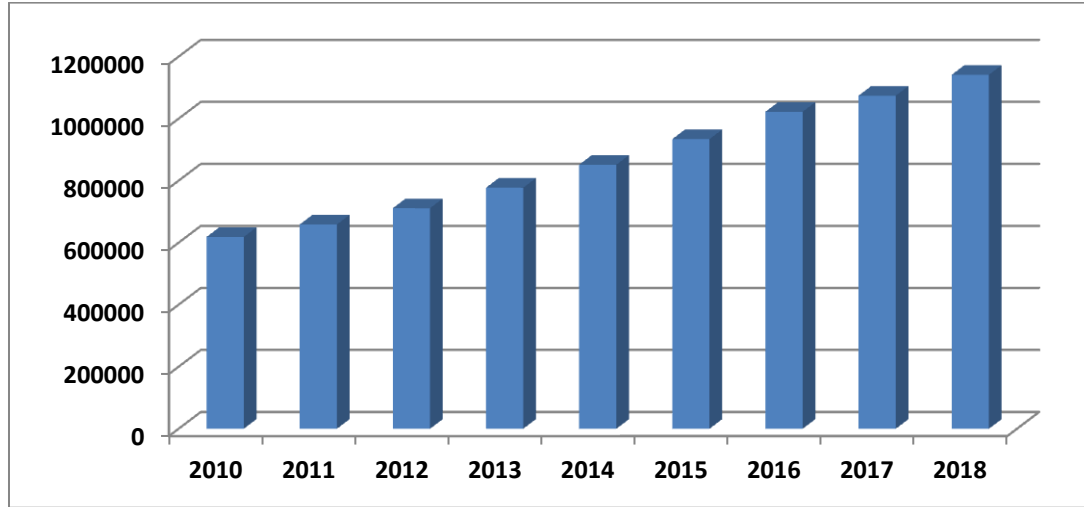
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الم ص م الخاصة	618515	658737	711275	777259	851511
نسبة النمو (%)	-	6,5	7,98	9,28	9,55
عدد الم ص م العامة	557	572	557	557	542
نسبة النمو (%)	-	2,69	-2,62	0	-2,69
إجمالي الم ص م	619072	659309	711832	777816	852053
السنوات	2015	2016	2017	2018	
عدد الم ص م الخاصة	934037	1022231	1074236	1141602	
نسبة النمو (%)	9,69	9,44	5,09	6,27	
عدد الم ص م العامة	532	390	267	261	
نسبة النمو (%)	-1,85	-26,69	-31,54	-2,25	
إجمالي الم ص م	934569	1022621	1074503	1141863	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Ministère de L'industrie et Des Mines Algérie, Bulletins d'information statistique de la PME (Bulletin N° 34-30-28-26-24-22-20-18).

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن هناك تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، حيث وصل إلى 1141863 مؤسسة عند نهاية سنة 2018، بعدما كان عددها سنة 2010 يقدر ب 619072 مؤسسة بتطور بلغ 522791، كما سجل أعلى معدل لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2015 بنسبة 9,68%، هذه الزيادة الكبيرة في المعدل راجعة إلى التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار إدماج المهن الحرة بداية من سنة 2011. والشكل الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).

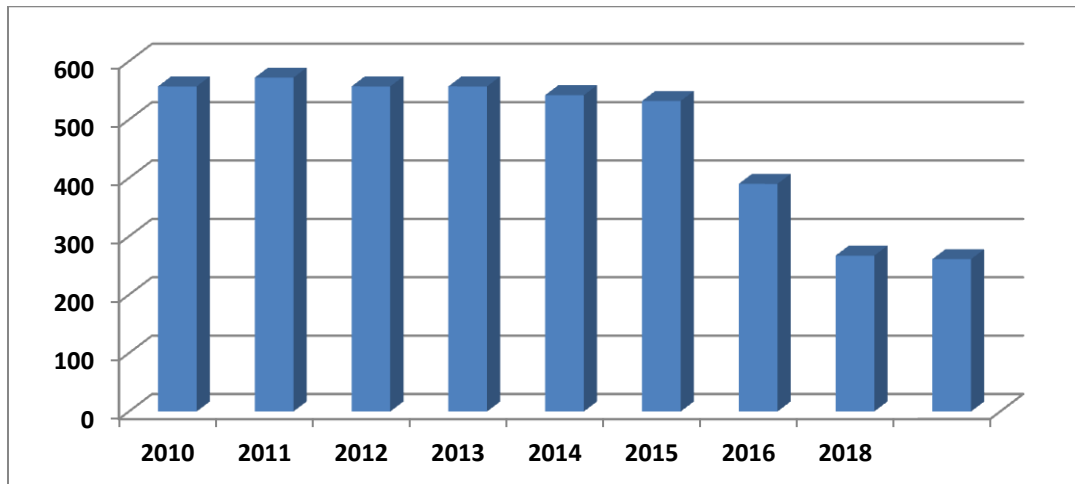
الشكل رقم (19): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (31).

يتبين من خلال الشكل أعلاه، التطور المستمر والمتزايد لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر خلال الفترة (2010-2018)، حيث وصل إلى 1141602 مؤسسة عند نهاية سنة 2018، بعدما كان عددها سنة 2010 يقدر بـ 618515 أي تطور بنسبة 84,57%. هذا التطور يفسر بجهود السلطات العامة من خلال خطة عمل الحكومة التي تهدف إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة من خلال التحسين المستمر لبيئتها ومناخ الأعمال بشكل عام، كما يمكن التعبير عن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (20): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (31).

يتبين من خلال الشكل أعلاه، أن هناك تراجعاً مستمراً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) باستثناء سنة 2011 أين حققت هذه المؤسسات نسبة نمو بلغت 2,69%، كما وصل التعداد إلى 261 مؤسسة عند نهاية سنة 2018، بعدما كان عددها سنة 2010 يقدر بـ 557 مؤسسة، فعددها سجل انخفاضاً بلغ 296 مؤسسة أي بنسبة تقدر بـ 53,14% خلال هذه الفترة، كما سجل أعلى معدل لتراجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة سنة 2017 بنسبة تجاوزت 31% نتيجة تنامي عمليات الخصخصة للوحدات المتعثرة.

مما سبق تظهر الحاجة إلى تكيف النظام المحاسبي المحلي مع تفاصيل السياق الاقتصادي والمالي للجزائر، مثل النسيج الاقتصادي الذي يتكون بشكل رئيسي من الشركات الصغيرة والمتوسطة والأسواق المالية المتخلفة، وهذا يقودنا لضرورة مفادها تطبيق معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 9 يوليو 2009 معايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل معيار دولي للإبلاغ المالي يبلغ حوالي 230 صفحة، مخصص للاستخدام من قبل الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتمثل حسب المجلس في المنشآت التالية¹:

- المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة، ويكون للمنشأة مساءلة عامة إذا:
 - < تم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام أو أنها بصدد إصدار هذه الأدوات للتداول في سوق عام محلي أو أجنبي؛
 - < تمتلك الأصول بصفقتها الائتمانية لمجموعة واسعة من الغرضاء باعتبارها واحدة من أعمالها الرئيسية (البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار).
 - < يترك تقدير التطبيق والاعتماد للدولة.

- الكيانات التي تنشر القوائم المالية ذات الغرض العام للمستخدمين الخارجيين، حالة المالكين غير المشاركين في إدارة الأعمال والدائنين الحاليين والمحتملين ووكالات التصنيف الائتماني.

هذا وقد تم تصميم معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجات وقدرات هذا النوع من المؤسسات، حيث تم تبسيط العديد من المبادئ الواردة في المعايير الدولية الكاملة للإبلاغ المالي، والتي تتعلق بإثبات وقياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، واستبعدت الموضوعات التي يفترض أنها لا تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتم استبعاد

¹ Deloitte, IFRS for SMEs in your pocket, April 2010, P 14.

حجم المعلومات المطلوب تقديمها وتم تخفيضها بشكل ملحوظ من أجل الحد من التقارير المكلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تستجيب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم للطلب القوي على المستوى الدولي، والذي تم التعبير عنه من قبل الاقتصاديات الناشئة والدول المتقدمة على حد سواء للحصول على مجموعة متنسقة ودقيقة من المعايير وأبسط من معايير IFRS الشاملة الحالية، حيث تسمح بتقديم على وجه الخصوص المزايا التالية¹:

- تحسين قابلية المقارنة لمستخدمي الحسابات؛
- تحسين الثقة الشاملة في حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- واستقلال التكاليف الكبيرة المرتبطة بالحفاظ على معايير المحاسبة الوطنية؛
- تعد منبرا للشركات في مرحلة النمو التي تستعد للإدراج في الأسواق المالية، حيث يتطلب تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي كاملة.

هذا ومن أجل تسهيل تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، تقوم مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية بتطوير أدوات تعليمية شاملة يتم نشرها بعدة لغات، كما يمكن تحميل المعيار وكذلك أساس الاستنتاجات، والقوائم المالية التوضيحية ونموذج قائمة المراجعة للملاحظات من موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية.²

هذا ويتطلب التطبيق السليم لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياق الجزائري تعديل جوهري لبعض اللوائح والقوانين، على رأسها المادة رقم 12 من القانون 04-08 المؤرخ في أوت 2004 المتعلقة بالإشهار القانوني الإلزامي بالنسبة للشركات (أشخاص اعتباريين)، حيث أن هذه الشركات ملزمة بنشر حساباتها الاجتماعية عند نهاية كل سنة مالية بعد تاريخ انعقاد الجمعية العامة، ويقتصر التعديل في هذه المادة على مفهوم الحسابات الاجتماعية بعدما كانت عبارة عن سلسلة من ثلاثة جداول محاسبية فقط (جدول حساب النتيجة، الأصول، الخصوم) لتشمل القوائم المالية كاملة بما فيها قائمة الوضعية المالية (الميزانية)، قائمة حساب النتيجة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغير الأموال الخاصة وملحق القوائم المالية إضافة إلى البطاقة التقنية للشركة (ملاك الشركة، عدد الأسهم والمقر الاجتماعي...) ومحضر الجمعية العامة.

¹ International Accounting Standards Board, IFRS for SMEs Press Release, 9 July 2009.

² Idem, IFRS for SMEs Update, Issue 2010-1, 16 March 2010.

كما يتطلب الصرامة في تطبيق العقوبات المترتبة عن عدم الالتزام بإيداع الحسابات الاجتماعية، لتمتد إلى المتابعات القضائية بالحرص على تنفيذ غرامة من 30000 دج إلى 300000 دج مثلما هو منصوص عليها في المواد 11-12-14 من القانون السابق ذكره، إضافة إلى عقوبات أخرى مثل الاستبعاد من الاستفادة من المزايا الجبائية والجمركية والإعانات الممنوحة من الدولية إضافة إلى الشطب النهائي من السجل التجاري.

المطلب الثالث: تفعيل بورصة الجزائر

في إطار حماية المستثمرين وتفعيل أداء أسواق رأس المال، تعد التقارير المالية السنوية والدورية المصدر الرئيسي للمعلومات والركن الأساسي لأي نظام محاسبي، هذا الأخير الذي يرتبط بعدة عوامل تعكس إلى حد كبير احتياجات البيئة التي يطبق فيها، ما يؤثر على المتطلبات الإفصاحية التي بدورها تؤثر على مختلف القرارات المتخذة من طرف المستخدمين للمعلومات، في هذا الصدد توجهت أغلب الدول المتوفرة على الأسواق المالية إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من أجل ضمان درجة عالية من الشفافية وقابلية المقارنة.

الفرع الأول: واقع بورصة الجزائر

من أجل الحكم على أداء بورصة الجزائر، اعتمدنا في هذا المطلب على بعض المؤشرات المستعملة على نطاق واسع للكشف عن عيوب الأسواق المالية وسبل معالجتها وتفعيلها، والمتمثلة في حجم البورصة معبرا عنه بعدد الشركات المدرجة في السوق الرئيسي للقيم المنقولة، القيمة السوقية وبالأخص مؤشر التداول، والجدول الموالي يوضح تطور هذه المؤشرات خلال الفترة 2010-2018 (فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي) للدلالة على كفاءة وفعالية بورصة الجزائر.

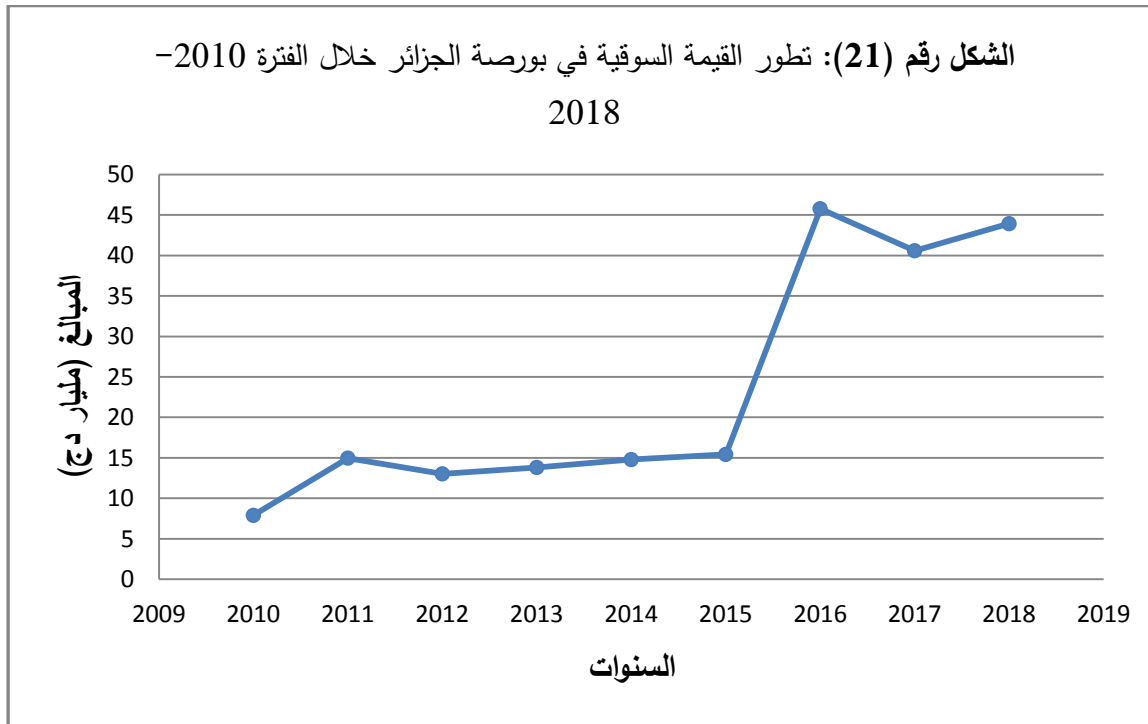
الجدول رقم (32): مؤشرات أداء بورصة الجزائر للأوراق المالية خلال الفترة 2010-2018

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الشركات المدرجة	2	3	3	4	4	4	5	5	6
القيمة السوقية (مليار دج)	7,900	14,968	13,029	13,820	14,793	15,429	45,778	40,588	43,935
قيمة التداول (مليار دج)	0,012	0,185	0,036	0,049	0,041	1,252	0,806	0,302	0,206

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

SGBV Bourse d'Algérie, Publication en ligne. Disponible sur: <http://www.sgbv.dz/index.php?lang=fr> (15-06-2020)

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن هناك تطورا محتشم في عدد المؤسسات المدرجة في السوق الرئيسي لبورصة الجزائر للقيم المنقولة خلال الفترة (2010-2018)، حيث وصل إلى 6 شركات عند نهاية سنة 2018، بعدما كان عددها سنة 2010 يقدر بشركتين (مجمع صيدال والأوراسي) فقط، كما أعلنت شركة رويبة عن مغادرتها لأعمال البورصة بعد تفاقم مشاكلها المالية، حيث أفادت بورصة الجزائر في بيان إعلامي لها في جوان 2020، أن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها تعلم مساهمي شركة رويبة أنها وضعت تأشيرتها على المذكرة الإعلامية المتعلقة بالعرض العلني للسحب الخاصة بها،¹ كما يمكن توضيح تطور القيمة السوقية في البورصة الجزائر من خلال الشكل الموالي:

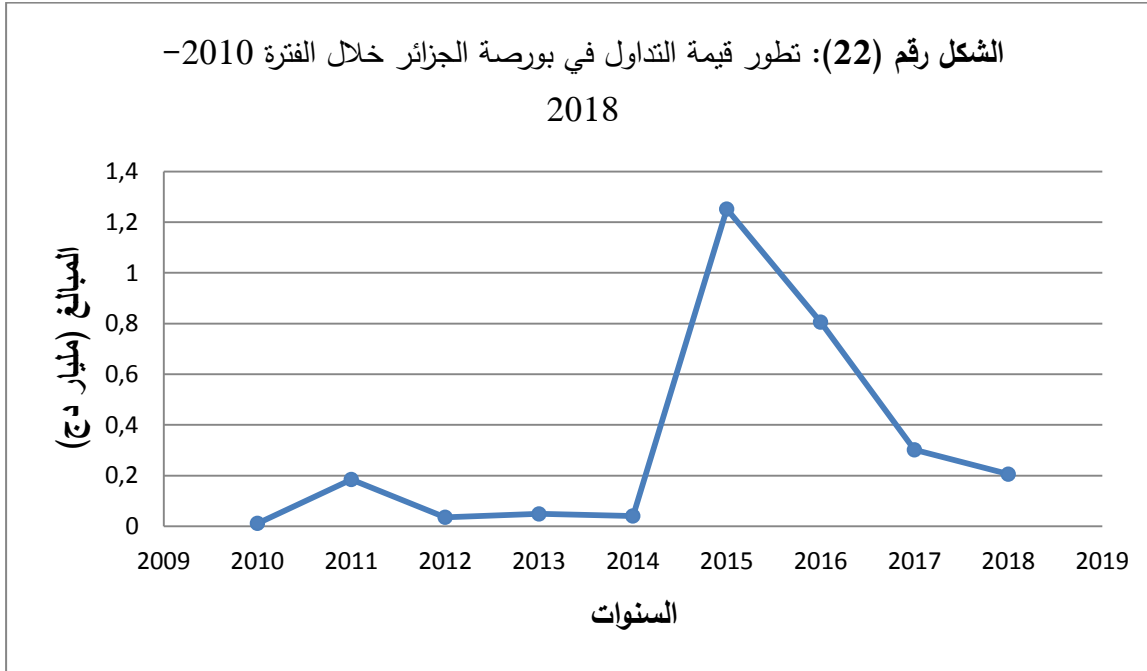


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (32).

يتبين من خلال تحليل تطور القيمة السوقية للأسهم، تسجيل أدنى قيمة سوقية خلال سنة 2010 حيث قدرة ب7,9 مليار دج، ثم شهدت تقارب واستقرار في قيمتها خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى نهاية سنة 2015 بعدما ارتفعت سنة 2011 (14,968 مليار دج) نتيجة ارتفاع سعر سهم كل من مجمع صيدال وسلسلة الأوراسي إضافة إلى دخول شركة أليانس للتأمينات ورويبة البورصة سنة 2011 و2013 على التوالي، لترتفع القيمة السوقية بعد ذلك بقيمة معتبرة خلال الفترة 2016-2018 نتيجة ارتفاع سعر سهم سلسلة الأوراسي إضافة إلى زيادة عدد الأسهم المتداولة الناتجة عن دخول شركة بيوفارم

¹ SGBV Bourse d'Algérie, Notices d'information (Communiqué COSOB/NCA Rouiba). Disponible sur: http://www.sgbv.dz/?page=communiqu%C3%A9_cote&lang=fr (18-06-2020)

وشركة AOM invest spa للبورصة سنة 2016 و 2018 على التوالي، هذا ويمكن توضيح تطور التداول في بورصة الجزائر من خلال الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (32).

يتضح من خلال تحليل تطور قيمة التداول، تسجيل أدنى قيمة تداول سنة 2010 بـ 0,012 مليار دج لترتفع سنة 2011 إلى 0,185 مليار دج بعد تداول أسهم شركة أليانس للتأمينات، كما بلغ التداول أقصى قيمة له سنة 2015 بـ 1,252 مليار دج وذلك راجع إلى الارتفاع الكبير في تداول شركة أليانس التي مثلت قيمة تداولها نسبة 96,02% من قيمة التداول الكلية، بعدها أخذت قيمة التداول في التراجع تدريجيا بسبب تراجع تداول شركة بيوفارم وروبية لتستقر عند 0,206 مليار دج سنة 2018.

من خلال دراسة مؤشرات أداء بورصة الجزائر نستنتج أن حجم البورصة يبقى جد محتشم حيث بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة تونس والدار البيضاء (المغرب) 82 و 75 على التوالي سنة 2018،¹ في حين لم يتعدى 6 شركات في بورصة الجزائر، إضافة إلى تدني القيمة السوقية نظرا إلى انخفاض حصص التداول وعدم تنوع فرص الاستثمار، ما لا يحقق الأهداف المسطرة وعلى رأسها عمليات خوصصة الشركات العامة حال مجمع صيدال الذي يتجه إلى تحقيق هدف مفاده احتكار الدولة للصناعة الصيدلانية في الجزائر إلى جانب امتناع سلسلة الأوراسي فتح رأس مالها لمساهمين أجنب.

¹ بالاعتماد على:

– بورصة تونس، التقرير السنوي 2018، ص 16.
– صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد 95، ص 51.

الفرع الثاني: دور التوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في تفعيل بورصة الجزائر

تعد المعايير الدولية للإبلاغ المالي حاليا مجموعة معايير معترف بها عالميا، ومع ذلك فقد تم اعتمادها غالبا بطريقة متدرجة، سواء في دول الاتحاد الأوروبي قبل عام 2005 أو في دول خارج الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة.

الدافع وراء اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية حول العالم هو الفوائد المحتملة لهذه المعايير في تسهيل مقارنة القوائم المالية، حيث تقلل من تكاليف المعلومات لأنه من الأسهل على المشاركين في سوق رأس المال أن يصبحوا على دراية بمجموعة واحدة من المعايير العالمية بدلاً من العديد من المعايير المحلية المختلفة،¹ إضافة إلى حماية المستثمرين من خلال زيادة الإفصاح والشفافية، وزيادة السيولة في سوق رأس المال، وما يصاحب ذلك من آثار إيجابية على النمو والتنمية الاقتصادية.

في هذا الصدد قدمت العديد من الأبحاث والدراسات أدلة إيجابية حول الآثار الاقتصادية والمالية لجودة النظام المحاسبي المستخدم، أهمها انخفاض في تكلفة رأس المال، إضافة إلى التخصيص الأمثل لرأس المال وتنقل الاستثمار الأجنبي، وتشير هذه الأبحاث أيضا إلى أن التغييرات في المعايير المحاسبية وحدها قد لا تؤدي إلى تغييرات جوهرية في نتائج إعداد التقارير المالية دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في الإعدادات المؤسسية، بما أن تطوير المعايير المحاسبية يتم في سياق الخصائص الثقافية والقانونية والمؤسسية المحلية، وأن تغيير المعايير المحاسبية بشكل كبير وتبني مجموعة من المعايير التي يُنظر إليها على أنها ذات جودة أعلى سيكون مكلفا إذا لم يتم ربطه بالتغيرات في لوائح سوق رأس المال أو في تطبيق هذه المعايير المحاسبية،² لذلك ترتبط درجة تأثير معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمدى تطبيق المعايير ومستوى تقارب الأنظمة المحاسبية، وتشمل جوانب تفعيل بورصة الجزائر من خلال اعتماد المعايير مجموعة من الإصلاحات التي تعزز من مكانة البورصة وكفاءتها.

1. الإنفاذ القانوني الصارم وحماية المستثمرين:

الإنفاذ القانوني الصارم الذي من شأنه فتح بورصة الجزائر أمام الاستثمار الأجنبي وتوفير ضمانات كافية لحماية حقوق المستثمرين، وتعزيزها لتشمل محاربة السوق الموازي وإنشاء مكاتب الصرف

¹ Christian Leuz, IAS versus US GAAP : information asymmetry-based evidence from Germany's new market, Journal of accounting research, Vo 41, N°3, 2003, PP 468-469.

² Moataz El-Helaly, Collins Ntim and Manar AL-Gazzar, Diffusion theory national corruption and IFRS adoption around the world, Journal of international accounting auditing and taxation, N°38, 2020, P 6.

والقضاء على المشاكل المتعلقة بتحويلات النقد الأجنبي، حيث توصلت العديد من الأبحاث في هذا الشأن إلى نتائج يمكن عرضها فيما يلي:

– يقترح (Robert Holthausen, 2009) أن الإنفاذ يلعب دورا مهما في كيفية تأثير التغييرات في المعايير المحاسبية، مثل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على نتائج إعداد التقارير المالية، حيث توصلت بعض الدراسات أن تحسينات السيولة بعد تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي تتركز في البلدان التي لديها تطبيق قانوني قوي.¹

– يظهر أنه في حين أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يحسن بيئة معلومات المحللين ودقة توقعات المحللين الأجانب، فإن هذا التحسين يكون أكثر وضوحا عندما يتم تطبيق التغييرات التي تفرضها المعايير الدولية للإبلاغ المالي بصرامة، وفي نفس الطرح تميل الزيادات في المحتوى المعلوماتي لإعلانات الأرباح إلى التركيز في دول المعايير الدولية للإبلاغ المالي مع تطبيق قانوني كاف، وقد أظهرت الدراسات أيضا أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكنها تعزيز بيانات المعلومات للمحللين وبالتالي تزويد المستثمرين بتوجيه أفضل في عملية اتخاذ القرار، ولذلك يمكن أن يكون التقدم في فهم وقياس الربحية في الأسواق الخارجية قوة دافعة في تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر.²

– تلعب شفافية القطاع الخاص (إفصاح الشركات عن وضعيتها وأداءها المالي) إلى جانب شفافية القطاع العام* دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ودراسة (Belay Seyoum & Tereel Manyak, 2009) تؤكد ذلك من خلال النتائج المتوصل إليها التالية³:

← شفافية القطاعين العام والخاص لها تأثير كبير وإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان النامية ؛

← شفافية القطاع الخاص لها تأثير أكبر على تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية من شفافية القطاع العام.

¹ Robert Holthausen, Accounting standards financial reporting outcomes and enforcement, Journal of accounting research, Vo 47, N°2, 2009, PP 449-450.

² Olga Golubeva, Maximising international returns: Impact of IFRS on foreign direct investments, Journal of contemporary accounting and economics, N°16, 2020, PP 4-5.

* تهتم شفافية القطاع العام بتوفير معلومات واضحة لا لبس فيها بخصوص القواعد والإجراءات الحكومية بالإضافة إلى التشريعات المدونة والمفهومة واللوائح الحالية والمقترحة.

³ Belay Seyoum and Tereel Manyak, The impact of public and private sector transparency on foreign direct investment in developing countries, critical perspectives on international business, Vo 5, N°3, P199.

- تشير النتائج في دراسة ما إذا كان صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية يتأثر إيجاباً بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، إلى أن العوامل المؤسسية مثل سيادة القانون والنظام القانوني وإدراك مستوى الفساد في البلد تلعب أدواراً مهمة في زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية، مما يشير إلى أهمية الحد من تصور الفساد في بلد ما والتأكيد على أهمية نظام القانون العام في حماية حقوق المستثمرين، وبالتالي توسيع استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات التي غالباً ما تكون الجهات الرئيسية التي تمول الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

2. التوعية ونشر الثقافة البورصية:

- نشر ثقافة البورصة والثقافة المالية عن طريق مختلف وسائل الإعلام وشبكات الاتصال لرفع مستويات معرفة المجتمع، وخاصة خريجي الجامعات بأساسيات الاستثمار والادخار ووسائله، بالأخذ بعين الاعتبار أن عملية الإفصاح عن المعلومات مطلوبة بموجب القوانين واللوائح المهنية في شكل معايير وشروط الإدراج في بورصة الجزائر، فإن القاعدة العامة هي أن الشركات يجب أن تمتثل لمتطلبات الإفصاح قبل وبعد الإدراج لمواجهة تكاليف إلغاء الإدراج، فقدان مصدر تمويل وحتى الضرر بسمعتها.

- ضرورة تحسين الجهاز الإعلامي واستحداث الإعلام المالي المتخصص من خلال نشر صحف ومجلات متخصصة في شؤون البورصة لتزويد المستثمرين بكافة المزايا والفرص التي توفرها لهم، إضافة إلى طبع ونشر دليل الاستثمار في البورصة ووضعه تحت تصرف الجمهور العام، تنظيم أيام مفتوحة للجمهور على مستوى شركة تسيير بورصة القيم.

3. الحد من العراقيل الاقتصادية والسياسية:

- العمل على الحد من العراقيل التي تواجه بورصة الجزائر (عراقيل سياسية، اجتماعية واقتصادية)، وذلك من خلال تشجيع المنافسة عن طريق فتح المجال أمام الشركات العامة والخاصة في مختلف القطاعات للانضمام إلى البورصة، عكس ما وقع لشركة الاسمنت عين الكبيرة التي قررت رفع رأسمالها بـ 35% باللجوء العلني للادخار وذلك بطرح 11846000 سهم بـ 1600 دينار جزائري خلال الفترة الممتدة بين 15 ماي و 13 جوان 2016 موازاة مع طرح الدولة لسندات الخزينة التي تعتبر أكثر أمان للمستثمرين²، وبالتالي عدم دخول إدراج أسهم الشركة في البورصة، كما يتطلب

¹ Matthias Nnadi and Teerooven Soobaroyen, International financial reporting standards and foreign direct investment: The case of Africa, Advances in accounting incorporating advanced in international accounting, Vo 31, N°2, 2015, PP 7-8.

² Société des ciments de Ain el kebira-SCAEK, Notice d'information, Alger, 2016, PP 12-13.

تعديل قاعدة 49-51% بالنسبة للاستثمارات غير الإستراتيجية والتي تقيد بموجب قانون المالية لسنة 2009 حصة مشاركة المستثمر الأجنبي في الشركات الخاضعة للقانون الجزائري، إضافة إلى ضرورة وضع آليات لمحاربة السوق الموازي.

- التوسع في طرح الأسهم بمختلف أنواعها للمستثمرين، تستجيب كل واحدة منها إلى أهداف مغايرة حسب مستوى المخاطرة والمردودية أو السيولة المنشودة، ما يساهم في خلق فرص حقيقية لكل أنواع المستثمرين، إلى جانب إنعاش البورصة بالصكوك الإسلامية التي ستقدم حلول تمويلية واستثمارية شاملة في الساحة المالية الجزائرية ومن أجل رفع القيود في التعامل في البورصة من ناحية الشريعة الإسلامية.

4. الحد من مشكلة تركز الملكية:

- تشير الأبحاث السابقة إلى أن التركيز الكبير للملكية ينتج من عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين الأقلية والمساهمين المسيطرين، الذين لديهم حوافز قوية لاستغلال وضعهم كمطلعين داخليين لاستخراج المنافع الخاصة (مشكلة عدم تماثل المعلومات)، وتلعب التقارير المالية الشفافة دورا حاسما في الحد من هذا الصراع بين الوكالات من خلال حماية المستثمرين الخارجيين حيث أن مصادرة موارد الشركة من خلال التحكم في المساهمين تعتمد على هذه المزايا الخاصة.¹

- وهناك أدلة تجريبية واسعة النطاق على انتشار تركيز الملكية حول العالم، حيث يؤكد (Shleifer and Vishny, 1997) أن الملكية المركزة في شركات خارج الولايات المتحدة هي استجابة طبيعية لضعف الحماية القانونية للمساهمين الأقلية من مصادرة المديرين، وتعتمد ثروة كبار المساهمين بشكل كبير على أداء الشركة، بالأخذ بعين الاعتبار مراقبتهم للإدارة حيث لديهم ما يكفي من القوة لضمان عدم تحويل مواردهم، وبالتالي تلعب الملكية دورا مهما في تسطير إستراتيجية وحوكمة الشركات، خاصة في البلدان التي لديها ضعف حماية المستثمرين كما أن تركيز الملكية يتناقض مع التطبيق الصارم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية مع تعزيز دور وسطاء المعلومات مثل المحللين الماليين ووكالات التصنيف التي تنخرط في إنتاج المعلومات الخاصة للكشف عن أي إساءة في إدارة موارد الشركة.²

¹ Omrane Guedhami and Jeffrey Pittman, Op cit, PP 922-923.

² Ibid, PP 890.

خلاصة الفصل:

ركزت الدراسة التطبيقية على تشخيص وتحليل واقع الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات الجزائرية المدرجة في البورصة وكذا تحديد أهم المتطلبات اللازمة لتحسين ممارسات الإفصاح عن المعلومات التي من شأنها أن تلبي احتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها، واستقرت الدراسة على ما يلي:

سجلت الشركات محل الدراسة مستوى منخفض من الإفصاح والشفافية بنسبة 28,57%، مع تدني أنماط إفصاح الشركات الخمسة في جميع المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالإفصاح عن فئة هيكل وإجراءات مجلس الإدارة، فضلا عن التأثير السلبي لغياب تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في السياق الجزائري على نوعية وكمية المعلومات المفصح عنها.

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على وجود علاقة موجبة بين إجمالي الأصول والقيمة السوقية على مستويات الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، كما لم تكشف الدراسة عن وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من الرفع المالي، الشكل القانوني ومستوى الإفصاح والشفافية لتلك الشركات، ما قد يتيح الفرص والبدائل لإخفاء الوضعية والأداء المالي الحقيقي للشركات وخلق مشكلة الوكالة للديون بسبب المصالح المختلفة للمساهمين وأصحاب الديون.

من شأن إعادة هيكلة هيئة التنظيم المحاسبي في الجزائر من خلال الهيكل المقترح في الدراسة التطبيقية تحسين ممارسات الإفصاح والشفافية في المؤسسات الجزائرية، من خلال إصدار نظام محاسبي جديد يتماشى مع الاقتصاد العالمي، ويتأقلم مع المتطلبات الجديدة للمعايير المحاسبية الدولية، إضافة إلى المرونة في اعتماد وإصدار المعايير من خلال استغلال طاقات المجتمع المالي والمحاسبي كافة.

الخاتمة

تمحور موضوع الدراسة حول تشخيص واقع ممارسات الإفصاح والشفافية في البيئة الجزائرية من أجل توفير متطلبات مبنية على أدلة علمية تسمح بتحسين كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية، خاصة بعد اعتماد الجزائر نظام محاسبي مالي مستمد من النسخة المبسطة لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة قبل سنة 2004. على هذا الأساس اعتمدنا على أربعة فصول أساسية لتحليل الإشكالية المطروحة.

حاولنا في الشق النظري والذي احتوى على ثلاثة فصول، التعرض إلى موضوع التنسيق الدولي والحد من الاختلافات بين الأنظمة والممارسات المحاسبية الدولية من أجل فهم التطورات التي مرت بها المحاسبة للوصول إلى المحاسبة الحديثة معترف بها ومجسدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. أما في الفصل الثاني، فتناول التأصيل النظري للإفصاح والشفافية الذي يعتبر جوهر موضوع الدراسة، فكون مفهوم الممارسات المحاسبية السليمة وترشيد القرارات الاستثمارية لا يتم إلا عبر تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، كما حرصت الأدبيات المحاسبية والمالية على دراسة أسباب ومحددات التباين في مستويات الكشف عن المعلومات الإلزامية والاختيارية. ركز الفصل الثالث من الدراسة على فهم وإدراك أسباب الفروق في قواعد ومعايير الإفصاح المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية وانعكاس ذلك على القوائم المالية، ومن أجل ذلك تم التركيز على معيار المحاسبة الدولي رقم (01) الذي يحدد أسس إعداد وعرض القوائم المالية، المعايير المحاسبية المرتبطة بالأدوات المالية التي تعتبر السلعة الرئيسية للمواجهة في الأسواق المالية، إضافة إلى معايير الإفصاح عن الحسابات الموحدة، حيث يتم استخدام عمليات الاندماج والاستحواذ على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم بهدف التمرکز والصمود أمام تيارات المنافسة.

تم تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة لهذه الدراسة في الشق التطبيقي، وذلك بغية تقديم أدلة جديدة حول موضوع الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية، بداية من تحديد مستويات الكشف عن المعلومات ثم تحليل أثر الحجم، الرفع المالي والشكل القانوني للشركات على درجات الإفصاح المسجلة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر، ثم تحديد أهم متطلبات تحسين مستويات الإفصاح والشفافية في المؤسسات الجزائرية.

أولاً- نتائج الدراسة

تم تقسيم نتائج الدراسة إلى استنتاجات نظرية ونتائج تطبيقية تسمح بتشخيص وتحديد واقع ومتطلبات تحسين ممارسات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية كآلاتي:

1. الاستنتاجات النظرية:

- تتمثل أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الجانب النظري فيما يلي:
- يعكس النظام المحاسبي إلى حد كبير احتياجات البيئة التي يطبق فيها، حيث تختلف الممارسات المحاسبية في مختلف دول العام باختلاف العوامل الاقتصادية، السياسية والتشريعية والثقافية لكل دولة.
- تتمتع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالاعتراف والقبول الدولي، نظرا لقبول استعمالها في 144 جهة مختصة بالمعايير المحاسبية من بين 166 في الإجمالي، ما يؤكد على مرونتها في معالجة القضايا المحاسبية لتتماشى وأهداف الأسواق المالية من خلال أبرز محطتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.
- تواجه البيئة الجزائرية عدة نقائص ترهن حظوظها في مواكبة تطور الفكر المحاسبي، أبرزها أن مهنة المحاسبي في الجزائر غير مرنة ولا تواكب التغيرات الاقتصادية، إضافة إلى أن عملية توحيد المحاسبة في الجزائر بقيادة المجلس الوطني للمحاسبة لم تشهد ربط أو استشارة للجهات الفاعلة الأخرى مثل الأكاديميين ومقدمي رؤوس الأموال.
- يرتبط الإفصاح المحاسبي بالمعلومات الواردة في التقارير المالية استنادا لمعايير محاسبية عالية الجودة تعكس الوضعية والأداء المالي للشركة بعيدا عن التغليف والتضليل، كما يمثل أداة من أدوات الاتصال المحاسبي كمرحلة تلي القياس المحاسبي، في المقابل يعتبر مفهوم الشفافية أكثر عموما حيث يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، مع اعتبار الإفصاح المحاسبي بمثابة الأساس للوصول إلى درجات عالية من الشفافية.
- من شأن حوكمة الشركات تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركة، من خلال تقسيم دورها إلى شقين، شق تنظيمي يشرف ويسطر العلاقة بين الأطراف أصحاب المصلحة في الشركة وشق رقابي، حيث تحمل وظيفة التدقيق المسؤولية التي من شأنها تعزيز شرعيتها كعنصر أساسي في حوكمة الشركات.
- يعتبر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية أمرا حاسما وركيزة أساسية لكفاءة أسواق رأس المال، حيث يتوقع استجابة أسعار الأسهم في الأسواق للمعلومات الجديدة التي ترد المتعاملين فيها بشكل دائم وسريع، ذلك من خلال الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات والقضاء على مشكلة الوكالة بين المديرين والمستثمرين الخارجيين.

- تعمل حوكمة الشركات على حل مشكلة طول حجم ودرجة تعقيد التقارير المالية التي ازدادت منذ الأزمة المالية العالمية، هذا ما يؤكد التوجه في نفس السياق ومعايير المحاسبة الدولية، التي ركزت بدورها على توافر المعلومات المفيدة في التقارير المالية لرفع مستويات رضا المستخدمين.
- يميل تطبيق حوكمة الشركات الرشيدة بشكل كبير في المجتمعات المتفتحة على الأسواق المالية المتطورة مع صعوبة تطبيقها في نظيرتها المعاكسة، ما يصعب من عملية الإفصاح والشفافية لكسب ثقة المستثمرين ونمو الشركات.
- خلقت التحسينات والتعديلات المستمرة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لمواكبة التطورات والمستجدات في بيئة المال والأعمال الدولية، عدة فروقات جديدة مع نصوص النظام المحاسبي المالي منذ تاريخ تطبيقه عام 2010، كما يتبين من خلال تعديل مفهوم الأهمية النسبية والتعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (01) خاصة فيما يتعلق بعرض بنود قائمة الدخل الشامل الآخر.
- هناك قصور في النظام المحاسبي المالي من منظور تصنيف الأصول المالية والحسابات الموحدة، حيث يستمد النظام المحاسبي المالي متطلبات تصنيف الأدوات المالية من متطلبات النسخة القديمة والمعقدة الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي IAS39 مع عدم التعمق في الشرح والتفسير من جهة، وتبنى إرشادات معيار المحاسبة الدولي القديم IAS31 في عملية توحيد حسابات الشركات المشتركة من جهة أخرى.
- لم تحظى متطلبات الإفصاح عن الحسابات الموحدة بنفس الاهتمام والمتابعة من طرف هيئة التشريع المحاسبي في الجزائر، حيث تستند الشركات الجزائرية على نصوص قانونية غير كافية وضيقة، الأمر الذي يعيق مستخدمي القوائم المالية في تفسير وفهم محتوى التقارير المالية.

2. نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:

بناء على الدراسة التطبيقية، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- سجلت الشركات محل الدراسة مستوى منخفض من الإفصاح والشفافية بنسبة 28,57%، مع تدني أنماط إفصاح الشركات الخمسة في جميع المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالإفصاح عن فئة هيكل وإجراءات مجلس الإدارة. تعتبر النتائج المتوصل إليها ضعيفة مقارنة بالنتائج التي حققتها الأسواق الناشئة الأخرى التي شملتها منهجية ستاندراند بورز (47% لروسيا، 44% لكازاخستان و40% للأسواق الناشئة بآسيا)، مع تسجيل فجوة أكبر مقارنة بنظيرتها من الشركات المملوكة للدولة في

أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية المطبقة لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والتي بلغ الإفصاح فيها نسبة 63%، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

- تميل معظم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر إلى عدم الكشف عن المعلومات المتعلقة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك المكافآت والأسهم المنسوبة إليهم، ما ينعكس سلباً على قدرة المالكين على مراقبة ومساءلة أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بقدرتهم على تحقيق الأهداف المرجوة.

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على وجود علاقة موجبة بين إجمالي الأصول والقيمة السوقية على مستويات الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- خلص البحث من خلال تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط إلى عدم وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على وجود علاقة سلبية بين الرفع المالي ومستويات الإفصاح والشفافية في الشركات محل الدراسة، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

- ترتبط ممارسات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بشكل رئيسي بتكلفة الوكالة للديون بسبب المصالح المختلفة للمساهمين وأصحاب الديون، ما قد ينجم عنه تحويل الإدارة للثروة بطرق عديدة إلى المساهمين لإرضائهم. استباقاً لهذه الحالات، يتخذ أصحاب الديون بصفة عامة والبنوك الجزائرية بصفة خاصة تدابير وقائية مختلفة لمنع الإدارة من القيام بذلك، من خلال رفع معدلات الفائدة لحماية أنفسهم من الخسائر وفرض عهود تقييدية مختلفة، إلا أن ذلك غير كافٍ في ظل عدم الصرامة في تطبيق متطلبات الإفصاح والشفافية، ما قد يتيح الفرص والبدائل لإخفاء الوضعية والأداء المالي الحقيقي للشركات ما يحول دون استرجاع أقساط القروض والفوائد المترتبة عنها.

- يوجد تقارب كبير في متوسط درجات الإفصاح والشفافية بين الشركات على مستوى القطاع العام والخاص، حيث سجلت الشركات المملوكة للدولة متوسط إفصاح يقدر بـ 29,59% مقارنة بنسبة 27,88% للشركات الخاصة، أي أعلى بـ 1,71 نقطة مئوية فقط، مع عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للشكل القانوني للشركة على مستويات الإفصاح والشفافية المسجلة، وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

- يرجع التباين في مستويات الإفصاح والشفافية في القطاع الخاص إلى أن مجموعات الأعمال الخاصة (مجمع بيوفارم) تواجه ضغوطاً أكبر من قبل أصحاب المصلحة بخصوص جودة الأرباح مقارنة بالشركات المستقلة والمنظمة ككيان قانوني واحد (شركة رويبة) التي لديها حوافز لتقليل

- الضرائب، بينما يرجع تدني مستوى الإفصاح في مجمع أليانس إلى حداثة نشأة المجمع (عامل العمر)، والذي تم إنشاؤه في جويلية 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين المحليين.
- من شأن إعادة هيكلة هيئة التنظيم المحاسبي في الجزائر من خلال الهيكل المقترح في الدراسة التطبيقية تحسين ممارسات الإفصاح والشفافية في المؤسسات الجزائرية، من خلال إصدار نظام محاسبي جديد يتماشى مع الاقتصاد العالمي، ويتأقلم مع المتطلبات الجديدة للمعايير المحاسبية الدولية، إضافة إلى المرونة في اعتماد وإصدار المعايير من خلال استغلال طاقات المجتمع المالي والمحاسبي كافة التي تسمح بتقويم الآراء حول إمكانية تطبيق هذه المعايير، مع وضع آليات تنظيمية ومؤسسية محكمة تسمح بفرض تطبيق متطلبات الإفصاح الجديدة موازنة مع البيئة الاقتصادية الجزائرية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.
 - يتطلب التطبيق السليم والملائم للمعايير المحاسبية المعتمدة من طرف التنظيم المحاسبي المقترح تفعيل البيئة الجزائرية، حيث يعتبر عنصر التدريب والتأهيل العلمي والمهني المحاسبي حجر الزاوية في إستراتيجية هذا التحول نحو التوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
 - ضرورة إعطاء فرصة لقطاع الأعمال الخاص لزيادة الوعي بمساهمته ونقاط قوته وتعزيز سمعته في صميم الأعمال الاقتصادية، من خلال إعطاءهم دور أكبر لتقرير ما يناسبهم من معايير في مرحلة التطوير ومراجعة واعتماد المعايير.
 - ضرورة تكييف النظام المحاسبي المحلي مع خصوصيات النسيج الاقتصادي الذي يتكون بشكل رئيسي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عبر تطبيق معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتلبية احتياجات وقدرات هذا النوع من المؤسسات.
 - ترتبط درجة تأثير معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمدى تطبيق المعايير ومستوى تقارب الأنظمة المحاسبية، وتشمل جوانب تفعيل بورصة الجزائر من خلال اعتماد المعايير جملة من الإصلاحات أهمها الإنفاذ القانوني الصارم، حماية المستثمرين، الحد من العراقيل الاقتصادية والسياسية ومشكلة تمرکز الملكية .

ثانيا - اقتراحات الدراسة

- في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة، يمكن إدراج الاقتراحات الآتية:
- الاستعانة بخبرة مكاتب التدقيق الكبرى للحد من أي سوء تفسير للمعايير والحرص على التطبيق السليم للمعايير لما يتوفر لدى هذه المكاتب من مؤهلات تقنية عالية؛

- تكيف برامج تكوين الجامعة والمعاهد مع التطورات والتحديات في مجال المحاسبة، ويجب توضيح محتوى التدريب العملي، الذي يفضل توفيره من قبل الأساتذة والباحثين المحترفين في الموضوع.
- يتطلب التطبيق السليم لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياق الجزائري تعديل جوهري لبعض اللوائح والقوانين، على رأسها المادة رقم 12 من القانون 04-08 المؤرخ في أوت 2004 المتعلقة بالإشهار القانوني الإجمالي بالنسبة للشركات، من خلال تعديل مفهوم الحسابات الاجتماعية لتشمل القوائم المالية كاملة ومحضر الجمعية العامة.
- الصرامة في تطبيق العقوبات المترتبة عن عدم الالتزام بإيداع الحسابات الاجتماعية، لتمتد إلى المتابعات القضائية بالحرص على تنفيذ غرامة من 30000 دج إلى 300000 دج مثلما هو منصوص عليها في المواد 11-12-14 من القانون السابق ذكره، إضافة إلى عقوبات أخرى مثل الاستبعاد من الاستفادة من المزايا الجبائية والجمركية والإعانات الممنوحة من الدولة إضافة إلى الشطب النهائي من السجل التجاري.
- نشر ثقافة البورصة والثقافة المالية عن طريق تحسين الجهاز الإعلامي واستحداث الإعلام المالي المتخصص لرفع مستويات معرفة المجتمع بأساسيات الاستثمار والادخار ووسائله، بالأخذ بعين الاعتبار أن عملية الإفصاح عن المعلومات مطلوبة بموجب القوانين واللوائح المهنية في شكل معايير وشروط الإدراج في بورصة الجزائر، فإن القاعدة العامة هي أن الشركات يجب أن تمتثل لمتطلبات الإفصاح قبل وبعد الإدراج لمواجهة تكاليف إلغاء الإدراج أو فقدان مصدر تمويل وحتى الضرر بسمعتها.

ثالثا- آفاق البحث

على ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج واقتراحات نرى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول موضوع الإفصاح والشفافية في التقارير المالية. من أهمها تحديد تأثير النظام الجبائي وكفاءة التدقيق الخارجي على مستويات الإفصاح والشفافية مع إمكانية توسيع حجم العينة لتشمل شركات من بلدان مختلفة حيث تكون منصة لجمع المزيد من الأدلة، إضافة إلى دراسة دور لغة تقارير الأعمال الموسعة في توحيد وتحسين ممارسات الإفصاح والشفافية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

1. قائمة الكتب:

1. ارشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
2. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
3. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة والمراجعة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
4. بوعظم كمال، الإحصاء الاستدلالي من الجانب النظري والتطبيقي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
5. ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
6. جريونينج هيني قان، معايير التقارير المالية الدولية: دليل التطبيق، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2006.
7. حسن عمر محمد، سعد الساكني، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
8. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، 2008.
9. دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
10. رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، المعتر للنشر والتوزيع، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، 2005.
11. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، 2009.
12. ريتشارد شويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد قال، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2010.
13. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، الجزء الأول، 2008.
14. ضياء مجيد الموسوي، البورصات: أسواق رأس المال وأدواتها، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2003.
15. طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 22.
16. عاطف وليم أندرواس، السياسة المالية و أسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

17. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
18. فريدريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004.
19. محسن بابقي عبد القادر، المحاسبة الدولية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2013.
20. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعملية-، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان، 2013.
21. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005.
22. محمد صالح الحناوي وجلالي إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005.
23. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى وجلال إبراهيم العيد، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
24. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
25. مصطفى يوسف كافي، بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009.
26. مصطفى يوسف كافي، تحليل وإدارة بورصة الأوراق المالية، دار مؤسسة رسلان، سوريا، 2014.
27. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2009.
28. نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، الإصدار الخامس عشر، الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، 1998.

II. المقالات العلمية:

1. بسعادة علي عبد الخليل، الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (5)، مجلة المدقق الأردنية، العدد 75/76، مارس 2008.
2. جريوم كلثوم ويدو محمد، دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 16، 2017.
3. دريوش محمد الطاهر وحسين بين طاهر، بيئة المحاسبة الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 07، العدد 12، 2014.

4. شعيب شنوف، الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، 2010.
5. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، 2017.
6. عبد الستار عبد الجبار عيدان الكبيسي، المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 01، 2010.
7. قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
8. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009.
9. محمد المعتز المجتبى إبراهيم، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم ز التكنولوجيا، المجلد 6، العدد 16، 2015.
10. مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد 4، 2006.
11. مها محمود رمزي ريحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة الأردنية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد 01، دمشق، 2008.
12. نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم، المعايير المحاسبية الدولية (مقومات ومتطلبات التطبيق)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الأول، 2010.

III. أطروحات الدكتوراه:

1. صافو فتيحة، أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016.
2. قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية - دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف -، أطروحة دكتوراه طور ثالث ل م د تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015-2016.

IV. الملتقيات، الندوات، التظاهرات العلمية والتقارير:

1. بورصة تونس، التقرير السنوي 2018.

2. الصادق محمد ادم علي، أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، 2010، متوفر على الرابط: <https://iefpedia.com/arab/?p=18695>.
3. صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد 95.

V. النصوص القانونية والتشريعية:

1. الأمر رقم 69-107 المتضمن قانون المالية لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 110، 1969.
2. الأمر رقم 75-35 المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة المؤرخ في 29 أبريل 1975، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 1975.
3. الأمر رقم 96-27 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 1996.
4. القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، 2007.
5. القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المؤرخ في 29 جويلية 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 2010.
6. القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009.
7. المرسوم التشريعي رقم 93-08 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 1993.
8. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 26 ماي 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 2008.
9. المرسوم التنفيذي رقم 09-110 لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي المؤرخ في 07 أبريل 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، 2009.
10. المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره المؤرخ في 27 جانفي 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 2011.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

I. Les ouvrages:

1. Ali Tazdait, Maitrise du système comptable financier, édition ACG, Alger, 2009.
2. American Accounting Association (AAA), Statement of basic accounting theory, AAA, Evanston, ILL, 1966, P7.

3. Capron Michel, Les enjeux de la mise en œuvre des normes comptables internationales, In Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier, la Découverte, Paris, 2005.
4. Christopher C.Hood, Transparency, in P. B. Clarke and J. Foweraker, Encyclopedia of Democratic Thought, London: Routledge, 2001.
5. Colasse Bernard, La régulation comptable entre public et privé, in Capron M, Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier, La Découverte, Paris, 2005.
6. Crapsky, C.D, Comptabilité générale : principes, opération de régularisation, états financiers anglo-saxon, 4eme édition, France : Bréal France, 2006.
7. David M Kreps, A course in microeconomic theory, Princeton University Press, NJ, 1990.
8. Donald E Kieso, Jerry j Weygandt and Terry D Warfield, Intermediate Accounting, 16 edition, John Wiley and Sons, 2016.
9. Grégory Heem, Lire les états financiers en IFRS, Editions d'organisation, 2004, P13.
10. Guerard J.B., Schwartz E, the Operating Statements: The Income Statement and Annual Cash Flow Statement, In: Quantitative Corporate Finance, Chapter 4, Springer, Boston, MA, 2007.
11. IFRS Foundation, Red Book, United Kingdom, 2016.
12. Jérémy Morvan, Marchés et instrument financiers, 3eme édition, Dunod, Paris, 2017.
13. John Neter, William Wasserman and Michael Kutner, Applied Linear Regression Models, Homewood, IL: R D Irwin, 1989.
14. John Wiley et Sons Ltd, As FASB/IASB convergence ends financial bilingualism sets in The Atrium, Southern Gate, West Sussex, United Kingdom, 2014.
15. K Fred Skousen, Steven M Glover, Douglas F Prawitt, An introduction to corporate governance and the SEC, Mason, Ohio : Thomson/South-Western, 2005.
16. Michael H. R. Erkens, Disclosure Behavior of European Firms around the Adoption of IFRS, Springer Galber, Wiesbaden, 2016.
17. Nandakumar Ankarath, Kalpesh J.Mehta, T.P.Ghosh, Yass A.Alkafaji, Understanding IFRS Fundamentals :International Financial Reporting Standards, published by John Wiley et Sons, New Jersey, 2010.
18. Odile Barbe et Laurent Didelot, Maitriser les IFRS, 4^e édition, Groupe revue fiduciaire, Paris, 2009.
19. Robert Obert, Pratique des normes IFRS: Norme IFRS et US GAAP, 5 eme Edition, Dunod, paris, 2013.

II. Revues, Articles:

1. Abdullah Al Mutawaa & Aly M Hewaidy, Disclosure level and compliance with IFRSs: An empirical investigation of Kuwaiti companies, International business and economics research, Vo 9, N°5, 2010.
2. Ahmed Marhfor and ALL, Investment sensibility to stock prices and analyst coverage, American Journal of Industrial and Business Management, Vo 05, No 03, 2015.
3. Anne Beyer, Daniel A Cohen, Thomas Lys and Beverly Walther, The financial reporting environment: Review of the recent literature, Journal of accounting and economics, Vo (50), 2010.
4. Belay Seyoum and Tereel Manyak, The impact of public and private sector transparency on foreign direct investment in developing countries, critical perspectives on international business, Vo 5, N°3.
5. Bernard COLASSE, Harmonisation Comptable Internationale, Réalités méconnues Gérer et comprendre, n°75, mars 2004.
6. Bouksessa Souhila, Présentation des états financiers selon le référentiel IAS/IFRS, Revue algérienne d'économie et gestion, volume 10, numéro 3.

7. Carsten Albers, Thomas Günther, Disclose or not disclose: determinants of social reporting for STOXX Europe 600 firms, Z Plan Unternehmenssteuerung, Volume 21, Issue 3, November 2010.
8. Chongyu Dang, Zhichuan Frank Li & Chen Yang, Measuring firm size in empirical corporate finance, Journal of Banking and finance, Vo 86, 2017.
9. Christian Hoarau, Gestion de l'information comptable par les dirigeants : les principes sont-ils plus dissuasifs que les règles ?, La revue du financier, N° 169, 2007.
10. Christian Leuz, IAS versus US GAAP : information asymmetry-based evidence from Germany's new market, Journal of accounting research, Vo 41, N°3, 2003.
11. David heald, Why is transparency about public expenditure so elusive? International Review of Administrative Sciences, No (78), Vo (1), 2012.
12. Diana Weekes-Marshall, Corporate Governance Disclosure Practices: Evidence from Barbados, social and Economics studies, Vo 63, No 3/4, 2014.
13. Dodd P., Dopuch N., Holthausen R. and Leftwich R, Qualified audit opinions and stock prices: information content, announcement dates and concurrent disclosures, Journal of Accounting and Economics, No 6, 1984.
14. Don Herrmann and Tatsuo Inoue, Income smoothing and incentives by operating condition : an empirical test using depreciation changes in Japan, Journal of international accounting auditing and taxation, Vo 5, N°2, 1996.
15. Driss Ouassila, Normalisation comptable anticipations et décisions dans le contexte des entreprises Algériennes, Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale, Vo 12, N°25, 2018.
16. Eugene Fama, Random walks in stock market prices, financial analysts journal, No 51, 1965.
17. Eustache Ebondo Wa Mandzila, Audit interne et gouvernance d'entreprise : Lecture théoriques et enjeux pratiques, working paper N°17, 2007.
18. Gray, Towards a Theory of Cultural Influence on the Development of Accounting Systems Internationally, Abacus, Vol 24, 1988.
19. ISIL EREL, ROSE C. LIAO and MICHAEL S. WEISBACH, Determinants of Cross-Border Mergers and Acquisitions, The Journal of Finance, Vo (67), No (3), 2012.
20. Jensen M and Meckling, Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure, Journal of Financial Economics, No 3, 1976.
21. Matthias Nnadi and Teerooven Soobaroyen, International financial reporting standards and foreign direct investment: The case of Africa, Advances in accounting incorporating advanced in international accounting, Vo 31, N°2, 2015.
22. Michael Minnis & Nemit Shroff, Why regulate Private Firm Disclosure and Auditing? Accounting and Business Research, VO 47, No 5, 2017.
23. Moataz El-Helaly, Collins Ntim and Manar AL-Gazzar, Diffusion theory national corruption and IFRS adoption around the world, Journal of international accounting auditing and taxation, N°38, 2020.
24. Nair R.D., Frank W.G., The Impact of Disclosure and Measurement Practices in International Accounting Classifications, The Accounting Review, July, Vo (55), No (3), 1980.
25. Nassiba Bouraoui, L'ALGÉRIE ET LES STRATÉGIES DE NORMALISATION COMPTABLE FACE AUX IAS/IFR, Les Cahiers du Cread, vol. 33, n° 121, 2017.
26. Olga Golubeva, Maximising international returns: Impact of IFRS on foreign direct investments, Journal of contemporary accounting and economics, N°16, 2020.
27. Omaima Hassan & Claire Marston, Corporate financial disclosure measurement in the empirical accounting literature: A review article, the international journal of accounting, Vo 54, N°2, 2019.

28. Omama Hassan and Clair marston, Disclosure measurement in the empirical accounting literature- a review article, Accountancy Discussion Papers 1004, Accountancy Research Group, London, July 2010.
29. Omama Hassan, Gianluigi Giorgioni & Peter Romilly, the extent of financial disclosure and its determinants in an emerging capital market: the case of Egypt, journal of accounting auditing and performance evaluation, Vo 3, N°1, 2006.
30. Omama Hassan, Peter Romilly, Gianluigi Giorgioni & David Power, The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt, the international journal of accounting, Vo 44, N°1, 2009.
31. Omrane Guedhami & Jeffrey Pittman, ownership concentration in privatized firms: the role of disclosure standards, auditor choice and auditing infrastructure, journal of accounting research, Vo 44, N°5, 2006.
32. P.M. Healy and K.G. Palepu, Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature, Journal of Accounting and Economics, No 31, 2001.
33. Patricia Crifo et Antoine Reberioux, Gouvernance et responsabilité sociale des entreprises: nouvelle frontière de la finance durable? Revue d'économie financière, No 117, 2015.
34. Pramod Mantravadi and A Vidyadhar Reddy, Type of Merger and Impact on Operating Performance: The Indian Experience, Economic and Political Weekly, Vol. 43, No. 39, 2008.
35. Ray Ball and Lakshmanan Shivakumar, Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness, Journal of accounting and economics, Vo 39, N°1, 2005.
36. Robert Holthausen, Accounting standards financial reporting outcomes and enforcement, Journal of accounting research, Vo 47, N°2, 2009.
37. Ron Shalev, the Information Content of Business Combination Disclosure Level, The Accounting Review, Vo (84), No (1), 2009.
38. Sam Han, Tony Kang & Yong Keun Yoo, Governance Role of auditors and legal environment: evidence from corporate disclosure transparency, European accounting review, Vo 21, N°1, 2012.
39. Sandeep Patel, Amra Balic & Liliane Bwakira, Measuring transparency and disclosure at firm level in emerging markets, emerging markets review, Vo 3, N°4, 2002.
40. Yan-Leung Cheung, Ping Jiang et Weiqiang Tan, A transparency Disclosure index measuring disclosures: Chinese listed companies, Journal of Accounting and Public Policy, Vo 29, N°3, 2010.
41. Zhaoyang Gu, Jeff NG & Albert Tsang, Mandatory IFRS adoption and management forecasts: The impact of enforcement changes, China Journal of Accounting research, Vo 12, No 1, 2019.

III. Thèses, Congrès:

1. AKA Brou Emmanuel, LE ROLE DES MARCHÉS DE CAPITAUX DANS LA CROISSANCE ET LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUES, THESE DOCTORAT EN SCIENCES ECONOMIQUES, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I, 2005.
2. Claudia Arena, Corporate disclosure in the capital market: the role of the governance system, doctorate in business sciences, Università degli studi di Napoli: FEDERICO II, 2011-2012.
3. Elena Barbu, Une meilleure connaissance de l'environnement comptable: condition sine qua non d'une meilleure compréhension de l'harmonisation comptable internationale, 26ème Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Lille, France, 11-14 May 2005.

4. Réda Sefsaf, Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables, Thèse de doctorat, Gestion et management. Université d'Angers, 2012.

IV. Rapports, Règlements et Lois:

1. Alliance Assurance, Notice d'information, Alger, 2010.
2. Biopharm, Notice d'information, Alger, 2015.
3. Biopharm, Rapport annuel de gestion 2018, Alger, 2018.
4. Chaîne El Aurassi, Rapport de gestion du conseil d'administration exercice 2018, Alger, 2018.
5. Deloitte, IFRS for SMEs in your pocket, April 2010.
6. EGH El-Aurassi, Notice d'information, Alger, 1999.
7. EGH El-Aurassi, Rapport du conseil d'administration portant sur l'exercice clos au 31 décembre 2016, ALGER, 2016.
8. FASB, Memorandum of Understanding "The Norwalk Agreement", PP 1-2. From: <https://bit.ly/2HhfRHh> (06-09-2019)
9. Groupe Sidal, Notice d'information, Alger, 1998.
10. IASPlus, The EU Endorsement status report of 12 October 2018. From: <https://bit.ly/2vVK5ZT> (19-09-2019).
11. IFRS FONDATION, Constitution Effective from 1 December 2018. From: <https://bit.ly/2YpMW9U> (19-09-2019)
12. IFRS Foundation, A Review of the conceptual Framework for Financial Reporting, Discussion Paper DP/2013/1, July 2013, P 18-19.
13. IFRS Foundation, Use of IFRS Standards around the world, 2018. From : <https://bit.ly/2EaCE5U> (20-03-2019)
14. Interaction between IFRS10-11-12 and IAS28. From: [file:///C:/Users/HP/Downloads/InteractionbetweenIFRS101112%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/HP/Downloads/InteractionbetweenIFRS101112%20(1).pdf), (28-12-2019)
15. International Accounting Standards Board, IFRS for SMEs Press Release, 9 July 2009.
16. International Accounting Standards Board, IFRS for SMEs Update, Issue 2010-1, 16 March 2010.
17. International Finance Corporation, IFC Jobs Study: Assessing Private Sector Contributions to Job Creation and Poverty Reduction, World Bank, Washington, 2013.
18. Journal officiel des Communautés européenne (JOCE), (19 juillet 2002). Règlement CE N° 1606/2002 du Parlement Européen et du Conseil sur l'application des normes comptables internationales, 19 juillet 2002.
19. Julia Kochetygova, Nick Popivshchy, Oleg Shvyrykov, Vladimir Todres and Christine Liadskaya, Transparency and Disclosure by Russian State-Owned Enterprises, Standard and Poor's Governance Services, 2005.
20. Ministère de L'industrie et Des Mines Algérie, Bulletins d'information statistique de la PME.
21. NCA-Rouiba, Notice d'information, Alger, 2013.
22. OECD, OECD Principles of Corporate Governance, Paris, 2004. From : <http://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf> (02-04-2019)
23. PricewaterhouseCoopers LLP, IFRS and US GAAP: similarities and differences, September 2015.
24. Sandeep Patel and George Dallas, Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results -United States, Standard and Poor's, 2002.
25. Société des ciments de Ain el kebira-SCAEK, Notice d'information, Alger, 2016.

V. Sites Internet:

1. Alliance Assurances. <http://www.allianceassurances.com.dz>
2. Biopharm. <https://www.biopharmdz.com>
3. Bourse d'Algérie. <http://www.sgbv.dz>
4. Conseil National de la Comptabilité (CNC). <http://www.cnc.dz>
5. Deloitte. <http://www.iasplus.com>
6. El Aurassi. <http://www.el-aurassi.com>
7. Financial Cbonds Information. <http://www.cbonds.com>
8. Focus IFRS. <http://www.focusifrs.com>
9. Groupe Sidal. <http://www.saidalgroup.dz>
10. IFRS Foundation. <http://www.ifrs.org>
11. International Organization for standardization (ISO). <http://www.iso.org>
12. Market Realist. <https://marketrealist.com>
13. NCA Rouiba. <http://www.rouiba.com.dz>
14. OECD. <http://www.oecd.org>
15. S&P. <http://www.standardandpoors.com>